

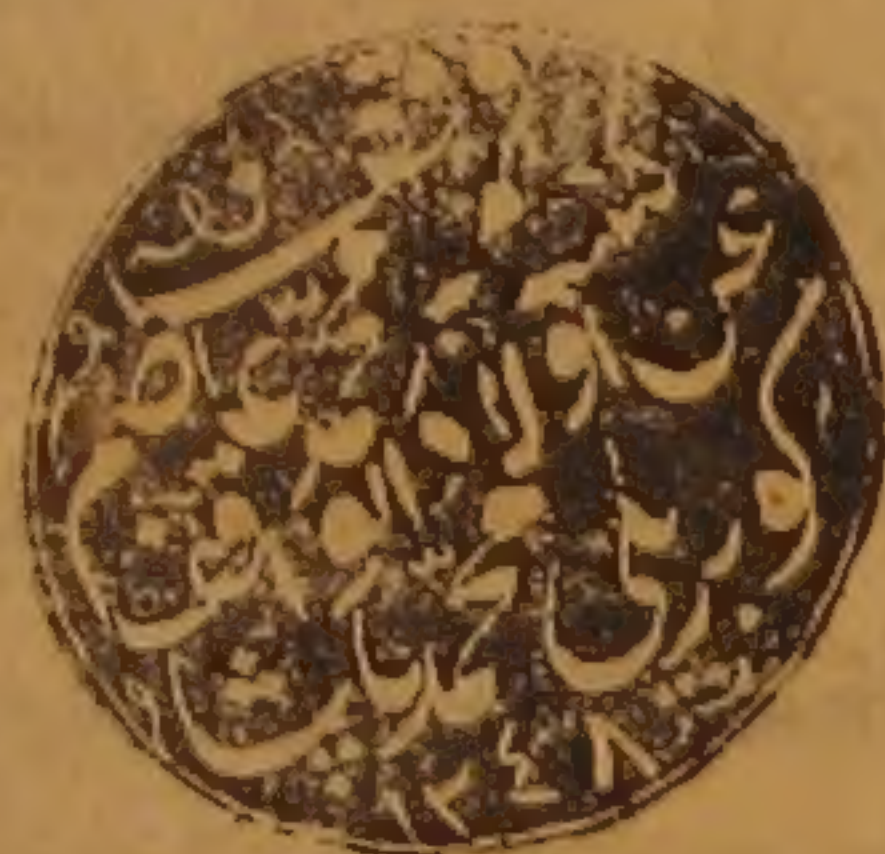


الاهل لمائة المجان وعبدوها عودا يزجي خلفها اطفالها

٤٠
٤١
٤٢

دارهم مادت في دارهم وارضهم مادت في ارضهم
هذا قول كبار العلماء سمع من شيخ محمد افندي الشوك
الى صوبجوي

٤٣
٤٤
٤٥



٥٧١

كلمتان خفيفتان في اللسان ثقيلتان في الميزان
وهما سبحان الله ومجده سبحان الله العظيم

في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم اهليهم
 من قبلهم الا اولئك هم الذين كفروا
 في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم
 اهليهم الا اولئك هم الذين كفروا
 في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم
 اهليهم الا اولئك هم الذين كفروا
 في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم
 اهليهم الا اولئك هم الذين كفروا

قوله وعلى آله واصحابه المتأذينين بآداب التزم اهل السنة والجماعة
 على الشيعة فانهم منعوا ذكر علي بين النبي صلى الله عليه وآله وبين علي في ذلك حديثا
 في الصحاح آل الرجل اهل وعياله وآله ايضا واتباع هذا ولو حمل على الثاني يكون ذلك
 تخصيصا بعد التعميم والنقرا اقول في تعيين آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والمعا
 لا يسعه في الصحاح الادب ابان النفس وادب الدرس ولا يخفى ان آله واصحابه متأذين
 بآداب نفسه وآداب دهره وهو بتبليغ الاحكام وفي ذكر الادب براعة الاستدلال
 لان الخوة قسم الادب **قوله** في هذه الآية من قوله تعالى في العقل استحضار المعاني التي
 سيذكرها في كتابه على وجه الاحمال وادد اسم الاشارة لبيان واسم الاشارة بما
 تستعمل في الامور المعنوية وان كان وضعا للامور البصرية الحاضرة في رأي الخاط
 لكن لا بد من تذكير وانكته هنا اما الاشارة الى انعكاس هذه المعاني حتى صارت كما علم بها
 كما ان بصيرة عنده ويقتدر على الاشارة اليها واما الاشارة الى الكمال فطانة الطالب
 الى ان يبلغ مبلغا صارت المعاني معه كالمبصرات عنده واستحق ان يشار اليه في العقل
 بالاشارة الشخصية وفي ذلك ما لا يخفى حيث الطالب على تحصيل المعاني **قوله** فوالله
 وهو ما استفيدت من علم او ما ليجأ فاده الما لم يقيد اي ثبت له المالك ان تريد بالنوائد
 يعني هذه امور ثابتة بعيدة عما عن البطون **قوله** وافية اي كثيرة تامة يقال وفي الشيء
 على افعول يكثر وتم فتول بكل متعلق بوافية على تضمين معنى التعلق ولك ان تحمل الوافية من وفي
 اي لم يخاف بعد فتول بكل متعلق بالوافية لكن الاول ابلغ وانم معنى والنوائد اسم للكتاب
 من المعاني والوافية اسم للمتوسط والمشار في الحديث الترفيع وفي ربح اسم الكتب بلغة
 وفي ربح اسم الكتب بلغة شائعة تكلف مزيد تحسين للكلام **قوله** بكل مشكلات الكافية
 للعلامة المشهور في المشار والمغارب ههنا البحوث الاول ان قوله للعالمية يستدعي
 المعني ان يكون في تقدير الكاشنة للعلامة صفة للكافية ويستدعي كسب اللفظ ان يكون

في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم
 اهليهم الا اولئك هم الذين كفروا
 في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم
 اهليهم الا اولئك هم الذين كفروا
 في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم
 اهليهم الا اولئك هم الذين كفروا
 في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم
 اهليهم الا اولئك هم الذين كفروا
 في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم
 اهليهم الا اولئك هم الذين كفروا
 في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم
 اهليهم الا اولئك هم الذين كفروا

قائم واسم احوال الترتيب واسم السور والكتب وليس اسم الاشارة والمشار اليه به اللفظ من
 او مركبة هذا القبيل لان وضع اسم الاشارة للمبصرات فباستعمال المجازي في كلمة
 او مركبة لا يتحقق ما في النقص عما **قوله** فان الوضع فيها وان كان عاما وانما قال وان
 اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اول هذا الحكم مثل اسم احوال الترتيب والسور والكتب
 فليس هناك مفهوما كفي اي في مقام وضع امثال الضمائر وقيل في مقام رجع الضمير الى اللفظ
 ولا يخفى ان لا يتم في مثل الضمير فافهم قوله هو الموضوع له في الحقيقة قيد الموضوع له في
 بقوله في الحقيقة لا نه ههنا مفهوما كفي يجعلون الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الضمير
 فيجعلون ما تقدم ذكره موضوعا لمجازا والمراد موضوعا لمجزيات هذا المفهوم
قوله وهو اما يجوز عيا انه صفة لمعني لا يقال لا في حينئذ لا تقتصر على مفرد لما مر
قوله ومعنا حينئذ ما لا يدل جزء لفظ على جزء هذا يقتضي ان لا يكون الا فراد صفة للمدلول
 بالدال الاربعة والظاهر انه كذلك اذ لم يؤشر بل يسمي وصف الدال الاربعة ولا معنى
 بالافراد التركيب بل الافراد التركيب مخصوصا بالالفاظ الموضوعه اذ لم يوصف اللفظ الدال
 بالطبع او العقل شي منهما فاطلوا التعريف مني على الاله المعني عن الاختلاف والتعريف
 الصحيح ما لا يدل جزء لفظ الموضوع على جزء **قوله** وفيه انه يوهن ان اللفظ موضوع للمعني
 المتصف بالافراد لا آخره بناء على ان اذا علق فعل او ما يستعمل به صفة يستعمله على ما هو في
 يستعمله على ما هو حقيقة التركيبات ما تعلق به ذلك المعلق كان متصفا بمفهوم الصفة
 قبل تعلق هذا المعلق به يستعمله خلق ذلك الى بضرب التعميم وانما استعمل في اشارة الحقيقة
 ايراما الضعف للمعاني لضعف الدلالة فانه كما استفاض بالمعني الثاني جاء بان في الاول
 وقيل كني عن ضعف الدلالة لظهور اشارة التعميم بحسب المقام ولا يخفى عليك ان مثل هذا لا
 من تعليق المعني الوضع بالمعني لا نه يوجب ان يكون الوضع للمتعين المقصود به شيء ومع ان المقصود
 بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه فكان لم يتعزز له لانه بصدد ترتيب جعل المفرد صفة للمعني

في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم
 اهليهم الا اولئك هم الذين كفروا
 في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم
 اهليهم الا اولئك هم الذين كفروا
 في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم
 اهليهم الا اولئك هم الذين كفروا

يوجد ما الثاني انه ان يقطع عن المعنى ويجعله صفة للفظ ولا يستعمل هذا التوجيه سيما
اذا ثبت ما قاله الرضي ان الافراد صفة المعنى عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين
ولا مدخل للتوجيه ما يتوجه على ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك الغرض كما يرتكب
كما يرتكب في مثل قتل قتيلا في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه **قوله** لا يوجب
قوله ولا بد حينئذ من بيان نكتته في ايراد احد الوصفين جملة فعليه ان المتكلم به بليغ لا
لا يظن به ان يخلو اختيار هذه الخصوصية عن نكتته قوله والآخر من ان لا يخفى لظنه هذا اليا
قوله وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد فيتميز باستعمال المعنى في تقدم الوضع
على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستغنى عن العبارة الاولى في ظاهر الكلام
ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان الوصف الوضع معمول مستعد اختيار في صيغة الفعل
والاصل في الصفة الافراد فاختار فيما لا معمول الافراد وانما تقدم الصفة الاولى لانه
لوقدم الثانية لا وهمت تقدم الافراد على الوضع كما يوجب جعل صفة للمعنى ولانه ان اراد
ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفظ لينذهب نفس الناظر
في تعريف كل مذهب يمكن ولانه لو قدم كان مغنيا عن ذكر الوضع لا يستلزام الافراد الوضع
من غير عكس ومن قال تقدم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد وضع قنعة في مقام الشرح
بما لا يقتضيه الى عديم القدرة **قوله** انه المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم
على ذي الحال المجرور وهذا التدبير في الصحة في الحالة لا يدخل للمعنى الذاتية في الحالة ولا في
ولا يتفاوت بها الحال كما يوجب قوله وهذا التدبير في الصحة في الحالة **قوله** مثل الرجل **قوله**
قيل وكذا رجل لان الثوبين كالتكلم فربما عدت كلمة واحدة لشدة المتزاح
وهذه فرية بل مزية لان العراب يجري على الرجل قبل التنبيه فلا وجه لجعلها كلمة واحدة
قوله واعرب باعراب واحد لا نسب ان يجعل واحد من اثنين الى العرابية صفة وان
ان يدعو اليه ما يقال من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين

اللفظين باعراب لفظ واحد بهذا اندفع ما يقال انه يستغنى عن العبارة ان حق كلمة مثل
ان دفع ما يقال ان حق كلمة مثل ان يعرب باعرابين الى انه لا متزاح اعرب واحد وليس كذلك
اذنا الثانية مبنى الاصل ويجاب بان المراد باعراب واحد كيف بكيفية واحدة مع ان كونهما
كلمتين يستلزم كونهما بكيفيتين بكيفيتين قيل ان ما ذكره انما يظن في قائمة وبصري وجيل
وجراء دون الرجل والشيء والمجموع بالواو والنون فان المعرب في الاصل ليس الى الجزء الثاني
وفي الخيلين الجزء الاول فان على معنى التنبيه والمجموع فيهما اعراب بالمعينة وفيه نظر
لان الشيء والمجموع اعرابا با جعل الحرف الاخير الصالح لان يجعل اعرابا باصحة المجموع
واحد فصحة ان المجموع اعرابا لفظ واحد ولما الرجل وان صح ان يجعل المعرب في المعرف
دون المجموع لكنه الحق وبصري وقائمة لا شذوذ لا شذوذ الى متزاح فلم يرضع بمجرم قاعدة
فلم يرضع بمجرم قاعدة شذوذ الى متزاح وليس هذا الا وكسر وقع في الزجاج حتى يكون ثلاثة
حتى يكون ثلاثة الناطق في الزجاج **قوله** ولا يخفى على الفطن العارف بالفرض في القاموس
علمه وعرف بدنه اقرب **قوله** فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال لفظه واحدة وجهه
بان اللفظ لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار وضع
الاضافة وفيه ان ما ذكره العلامة الثاني في المحقق التتاراني في شرح مختصر الأصول
للمصنف رحمه الله تعالى ان عبد الله اسم باتفاق النحاة وكل اسم كلمة وعبد الله كلمة ونحن نظن
ان اخراج عبد الله من تعريف المنفصل فرية بل مزية كيف وقد قال في المنفصل بعد تعريف الكلمة
وقد قال في المنفصل بعد تعريف الكلمة هذا المعرف وهي جنس تحت ثلثة انواع الاسم والفعل
والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم المسمى وهو ما علو على شيء بعينه غير متناول ما اشبه
وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومركب فالمرن مخز يدور والمركب اما جملة واما غير جملة
اسمان جعل اسم واحد اخر معدى كرب وبعلبك او مضاف الى كبد عناق وامرئ القيس
والكنية ثم انه يخرج عن تعريف الكلمة بعلمك علم مع انه يناسب ان يدخل في تعريف الكلمة

لكونه معربا باعواب واحد على ان غرض التحوي ليس بيان آخر الكلمة مطلقا بل على وجه
يتميز به ما هو حالها باعتبار الحال عما هو حالها باعتبار الاصل وعلى وجه يتميز به
باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد الله داخل في هذا الكلمة لئلا يتبين ان
بل باعتبار الاصل وكون بصري خارجا عنه لئلا يتبين ان اعواب على ضرب من المسامحة
واجراء مجري الكلمة **قوله** هو ولولم يخرج بتركه كان انساب ولك ان تقول المراد بالمراد ان
قوله كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فان كان منشأ تلك الحقيقة جعل الشيء الاول
مقتضي الطبع عند عرض الشيء الثاني له فطبيعية والى فعلية وقد بعد ذكر الوضع لا حاجة
قوله وبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب فيه ان بعد جعل الوضع
في التعريف بحيث يتناول حروف العاربية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يفهم عن ذكر الدلالة
الا ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف مجرد قوله وضع بل بقوله وضع ليعي ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم
اعتبار حقيقة الوضع في التعريف **قوله** لفظ ديز المسروع من هذا الجدار اختار لفظا مرسل
للمثيل وقدره بآء السماء من هذا الجدار ليمحض فهم اللفظ بسماع ديز ودلالة اللفظ لذلك
المداول العقلي فيظهر بالدلالة العقلية كما ان الظهور بخلاف ما كان للفظ معنى فيكون محض
فيكون حينئذ للفظ دلالة لئان فلي يظهر ما قصد به التمثيل كل ظهور ولو كان اللفظ مرئيا
لم يظهر ان فهم المعنى للمشاهدة اولدلالة اللفظ **قوله** فبعد ذكر الدلالة لئلا آخره في نظر
لا يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع فيسفي ب عن ذكر الوضع كما في تعريف الفصل
فان تقييد المعنى بالمراد يستلزم الوضع لان الافراد في حاجة الى ذكر الوضع كما في الفصل
فيه لظافة لان الفصل مفصل لهذا التعريف **قوله** اي منقسمه اشارة الى ان هذا الخبر لم
لم يقصد به بيان حكم الكلمة بل قصد به تكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا بنظم قيودها
يحصل اقسامها كما حقق الحكم ان لا حكم في التقسيم وانما تتم التعريف ويظهر انهم قيود
بملحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكره في قوة وهي كلمة ذلك على معنى في تفسيرها ولم تقتصر

ولم تقتصر باحد الى زمنة الثالثة وكلمة ذلك واقتربت كذلك وكلمة لم تدل كذلك
وليس الشيء الاول الى نظم قيودها ويحصل بعد القيود اليه منوهاي بالنسبة الى هذا الشيء
تسمى اقسامها ويسمى هذا الشيء بالنسبة اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى اقسام
قسما والغالب في التقسيم قصد حصر القسم فيما يذكره الاقسام وقد خلوعنده فلذا
قال منحصر فيها والحصر المقصود به ان حكمه بنفسه من موم التقسيم من غير ضمنية التفت
الى الحصر ما هو خارج عن ذهنه فوعقلي والى هذا استقر في هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما
يوجد حصر لم يكن فيه من موم التقسيم بل يتقوى بالى استقرا بل يستغنى فيه تبيين او برهان
فيقال هناك قسم ثالث حقيقي بان يسمى حصر اقطاعيا والحصر المراد هنا قيل عقلي ونحن
على انه استقر في قدينا في شرح الكافية في هذا المقام ثم قول المصنف رحمه الله تعالى متعلق
بما ينهم من الجملة من معنى الاختصاص ويكني هذا التند للظرف عند بعض النحاة من غير حاجة
الى اعتبار لفظ في نظم الكلام وبه يشير سوف كلام الشارح وبعض النحاة يقتضون
عامل الظرف هكذا انحصرت لى زها الى آخره **قوله** اي الكلمة لما كانت الى آخره لما ظرف بمعنى اذ
ويلزم بعدها الما لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مرفوعة باذا المفاجاة
قال الله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذ فرق بينهم **قوله** اومع الفاء وبعما كما مضى مع الفاء
وقد يكون مضارع هذا كلام الرضي فتولد في الى آخره جملة اسمية مع الفاء جواب لما
بلح اشكال لى قد دخل الفاء على ما هو جوابها فلي وجب لتولد في الى ان يقال الجواب محذوف
اي اعتبر الدلالة فتولد في فزيع وفيه بعد لا يخفى **قوله** اما من صنفها عدل عن التدوير
المشهور من حذف المضاف من اسم ان الى ان حالها مع ان فيه تقليل حذف ولعل احسن
لا لا يجوز لى صرف قوله الثاني الحرف واخويه عن الظاهر المتبادر لكن في ان الظاهر **قوله**
استقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق مع ان في تقدير مجرد صنفها على ان يكون مبتدأ
خبر ان تدل غنا عنه ومنهم من قال ان البع كلمة من لى حصر الصنف في الدلالة لعدمها

لوجود صفات لا تحصى لكلمة سرها لا تنحصر الصفات ايضا فيهما بل
لا تنحصر من الصفات التي لا تحصى بصدق عليها اذ ان صفات الكلمة عينا ان يحصر تنقسم
ليس الا ان ليس التقسيم خارجا عما ذكر في التقسيم وليس العيا ان ليس له امر اخر مما ذكر
في التقسيم الا ترى ان عينا قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا الانسان لا يخلو
عنهما الا ان يكون غيرهما لظهور ان له صفات لا تحصى وهناك تقدير اخر اخف من
اي ذات ان تدل ثم تأويل اخف وهو جعل ان تدل بمعنى الدلالة كما لو كان مستغنى
مشهورين فالكيفية بالتشبيه عينا ما قصد بذكره التشبيه عينا تصور بيان غيره ومنها
تحقيق سبب المحققين وهو ان لا حاجة الى تقدير للفرق بحسب العيا بين صريح المصدر
والفعل المؤله بدخول كلمة ان وان لا من يرجع الى العيا يعرف ان الولا لا يرتبط بالذات
من غير حاجة تقدير او تأويل الثاني يرتبط به من غير حاجة الى شيء منهما حيث يتعان
قوله حيث يتعان عموما في الكلام الا ان حيث لا تدل عينا معنى في نفسه بخلاف فيهما قوله في الزم
قوله في الزم عنهما في التحقق حيث يكون المصادر افعال **قوله** الما في الحال والمستقبل الحال
فيه في زمان التكلم بالدلالة عينا الزمان والمما في مقدم عليه والاسستقبال ما تأخر عنه
قوله ما اخذ من السمر هذا ما يجري عليه البصريون والخذ من الوسم محرف سمة الكوثين
وشواهد كل من الفريقين يتبين في الكتب المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم بهذا ان
ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم بهذا ان النحويين اخذوا الاسم لهذا القسم سموه والوسم
والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى الاصطلاحي فانه في اللفظ بمعنى اللفظ بمعنى اللفظ
الدال على الشيء كما في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها في التاموس اسم الشيء بالظن **قوله**
والكسر وسمه وسماه مثلثين على ممة واللفظ الوضوح عينا الجوهر والعرض لتمييز نعم
لو كان الاختلاف في ما اخذ الاسم اللغوي لم يكن بعيدا تاثير **قوله** تتضمن الفعل ولكه انما هو
ولكن ان تقول لمشاربته في ان له مصداقا للفعل **قوله** وذلك لا قد علم بوجه كحصر الولا لا تدل

7
بوجه كحصر **قوله** والفعل كلمة تدل عينا معنى في نفسها كذا الى وليترك لكته **قوله** فالكله مشتركة
فيما هو بصدق من انه قد علم لكل واحدة حد بمعنى المعرف الجامع المانع لحد لا يتوقف على ان يكون
لحد لا يتوقف على ان يكون في المعرف قد مشترك بل تحقيق بحد التمييز الى انه اذا تحقق المعرف
لكل وتوضيحه ايضا **قوله** وليس المراد بالحد ههنا الى المعرف الجامع المانع عينا عند الولا
معنى الحد ذلك كما صرح به المصنف رحمه الله تعالى في مختصر اصوله في بيان من علم حد
فقد يرد ان منع ما علم حد لجواز ان يكون المميز والمشارك خارجا عن حقيقة هذه القسما
ولا يحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح
في مفهومها وجميع ما ذكرهنا داخل في مفهوم هذه القسام فيكون ما علمه المعرفات
حدودها **قوله** ولقد تقادروا المصنف رحمه الله تعالى جملة تمدح بها بكثره الخير وتحقيقه
سبحي في بحث التمييز والمراد ان تدل على المصنف شفقة عينا المتعلمين حيث لم يزل
في التعليم جانب الزكي لا الغبي ولا التوسط بينهما والمقصود منه بيان بيان فائدة قوله في علم
الى آخره **قوله** الكلام في اللغة ما يتكلم به قليل كان او كثيرا لا يظهر داعي الى ترك بيان المعنى
اللغوي للكلمة وهو اللفظ ويختص المعنى اللغوي للكلام بالبيان ولا يخفى ان الكلمة انشأ
الاصطلاح في من الكلام لشموله الكلام الكثير ومن الكلمة وان الكلمة لا تناسب المعنى الاصطلاح
للكلام فتخصيص كل من اللفظين بما يخص به اصطلاحا ليس مجرد التمييز بينهما في الاسم
ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتنبا به في ادراك عينا ما في التاموس ولا يخفى ان اشد
مناسبة بما اصطلاح عليه فالولا ان يجعل التقلع عند **قوله** فالمضمن اسم فاعل لما عتب
المضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل لتخصيص صورة الخطبة
باسم الفاعل هذا بمنزلة العجاء فينبغي ان يري ولا يقرأ فاحفظ ولا تغفل عنده في نظرك
وعنه من هدايانا واجمع مع عشائر **قوله** فلا يلزم اتحادهما اي اتحاد المضمن والمضمن
في تضمن كل ما لكل جزء ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما في الكلام الثاني قد ضيق عينا

فقد ضيق على نفسه المرحب ولو جعل اليه جزء للكلام كان لتضمن الكلام للكلمتين معني
واضحاً غير محتاج إلى هذا التدقيق لكنه لم يلتفت إلى احتياج لا تصح كون اليه التي
ليست بلفظ جزء للكلام بل مدلوله أو صفة لا جزاء تأمل **قوله** أي تضمنها حاصلها بأسن
إلى آخره سببية إلى سناد باعتبار أن السناد صار باعتبار جمع الكلمتين وتضمن اللفظ
لها فلو قيل ما تضمن كلمتين إلى سناد كما أنسب **قوله** خرجت المهملة أي الصرفة
لكن بقي زيد قائم **قوله** فإن المجموع يصدق عليه الحد وفيه أنه فليكن كل ما شتم على عشر
وان أبيت فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة أن بحث النحوي عن اللفظ
الموضوع قوله وبينهما اسناداً يفيد المخاطب إلى آخره إلى ولي نسبة من نسبة تنيد إلى آخره
قوله دخل في التعريف مثل زيد أبو قائم ومثل تسمي بالمعدي خير من أن تراه
قوله فإن الأخبار فيها مع أنها مركبات في كون الخبر في زيد قائم أبو مركباً نظراً
لأن الخبر عندهم قائم وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليك أن الأمثلة المذكورة
في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين أعم من الكلمتين حقيقة أو حكماً
قوله فإنه في حكم هذا اللفظ ولذلك أعرب بأعوار الاسم وجعل مسنداً إليه وصح قوله
وصح قوله ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين إلى آخره فإن المراد بالاسم أعم من الاسم الحقيقي
والحكمي ومعنى كون السناد إليه من خواص الاسم أنه من خواص الاسم الحقيقي والحكمي
ولا يذهب عليك أن أمثال مثل زيد مقلوب زيد في التعريف إنما يحتاج إلى تعميم الكلمتين
بجمله قوله بالاسم لا سناداً على ما حمله عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسم لم يحتاج إلى
تضمن كلمتين هو مقلوب زيد مع الاسم سناداً نعم يحتاج إلى التعميم لا دخال مثل بسوق
قوله أعلم أن كلام المصنف رحمه الله تعالى ظاهر في أن ضرب زيد قائم بما مجموعه كلاماً
أنما فالظاهر يجوز أن يراد به ما تضمن كلمتين فقط فيلزم أن يلزم عليه أن كتابه حق
من الكلام في هذا التركيب قلت تحقق أفراد من الكلام في هذا التركيب لتحقيق أفراد من ضرب قائم

في ضرب قائم رجل ضرب هو قائم على تعريف الفصل أيضاً ولا يذهب عليك أن خبر المصنف
ولا يذهب عليك أن تعريف الخبر في قولنا أن خبر المصنف في قولنا أن خبر المصنف في قولنا أن خبر المصنف
ولا يذهب عليك أن خبر المصنف في قولنا أن خبر المصنف في قولنا أن خبر المصنف في قولنا أن خبر المصنف
وقد اتفقوا على أن خبر المصنف هنا جملة فالكلام الذي هو مراد من الجملة عند صاحب الفصل
يجب أن يكون مجموع ما جعل خبراً وهكذا في الحال والصنف إذا كانتا جملتين بجمليتين
فينبغي أن يجعل عدول المصنف رحمه الله تعالى عدولاً عن عبارة تعريفه إلى عدولاً عن
قوله على الجملة الخبرية إلى ولي على الجملة الواقعة أخباراً غير قيد الخبرية وكان قيدها
بالإشارة إلى نشأته عند لا تقع خبراً الواقعة خبراً في زيد ضرب في تأويل زيد متولاً في
وبعد تبيان مائة افتراق الجملة عن الكلام لا يقتصر على الجملة الخبرية كما يوضحه البيان
بل مائة افتراق ضرب في زيد ضرب سواء كان خبراً أو متعلقاً بالخبر أخباراً أو
يزاد عليها وأحوال أو جملة قسمة أو شرطاً فإن الحكم في الخبر عند المصنف رحمه الله تعالى
والجواب عن صحة قوله ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين ولا يكون تعريفه جامعاً لهما وبعض
قوله وبعض الخواص اعتد بكلام مع أنه خلاف ظاهر العبارة جداً لأن مثله لا يترك
من غير داعي فاحتمل أنه بلغه من كلام المصنف رحمه الله تعالى ما دل على أن الذنب عند هذا
و نحن نقول بما يدل على أن الذنب الكلام عند الجملة ويكذب ما في الخواص أنه في ذلك
قال المصنف رحمه الله تعالى في بحث حرف الاستفهام والتبني أن له ما صدر الكلام لا يقتضي
كون قام أبو زيد قائم أبو كلاماً عنده والحق لا يصح قوله ولما صدر الكلام **قوله**
قوله ولا يتأتى ذلك أي الكلام وهذا التفسير هو المناسب للمقام وجهه على التضمن أو الاستناد
تبعيد عن الرام إلى في ضمن اسمين أي لا يتحقق هذا المقام إلا ضمن هذين الخاصين ط
فلو يلزم اتحاد الطرفين والمطرف والظاهر أن نسب لغيرهم المتعم أن يجعل في معنى من
لكن ينبغي أن يعلم أنه لا يتأتى من كل اسمين لا لا يتأتى من اسمي الفعل ولا من فعل واسم

اي اسم كان لا يتأتى من فعل واسم نعم يتأتى من اسم وفعل اي فعل كان على ما ذهب اليه المصنف
من جعل اسما الى فعال الناقصة فواعلا لكن التحقيق انه لا يتأتى من فعل واسم اي فعل كان
قوله لان التركيب الثاني العقلي فيه ان حصر التركيب الثاني في ستة وابطل ما عدا
اثنين لا يوجب الا حصر الكلام الثاني في اثنين والذي حصر مطلق الكلام فالاولي
ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون مستداليه لا يكون الا اسما او فعلا ونحوها
قوله ونحوها زيد بتقدير اذ عوزيدا فلم يكن تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه البردقاني
صرح المصنف انه تعالى بالحصر في تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل ان تعريف الكلام
وقيل ان تعريف الكلام برشد الى اقسام ستة في بارى الراي بخلاف تعريف الكلمة على ما
كان في نفسه جعل في نفسه صفة لمعنى لا متعلق بدل اي دل بنفسه ولا حال عن ضمير
اي دل كليا في نفسه اي متبراة في حد ذاته لئلا ينصل بين معنى وصفه اعني غير معتد
بما ليس وصفه لا فان جاز كان كون الفاصلة صفة اعذب ومنه الغرض اقرب **قوله** اي نفس
لا نفس الاسم والى لتوقف معرفة العرف على معرفة العرف ويلزم الدود **قوله** فتذكر الضمير في الاصول
لا ينبغي ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عن لفظ الكلمة وتأنيث مضموم الكلمة
ليس لذاته كناية في معنى هند بل انت الضمير الرابع اليه يكون ذلك التأنيث لرعاية لفظ الكلمة
فتذكر الضمير الرابع لا ماد ليس مجرد ادعي اللفظ بل بداع اللفظ والمعنى **قوله** ولذلك قيل الحرف
اي بجملة اداة الطرف بمعنى مدخولها بمعنى اذارة الدال اياه كما هو الشايع في نسبة المعنى
الى الشيء يقال هذا المعنى في هذا اللفظ يعني يستفاد من قبل الحرف ما دل على معنى في غيره فليست
فليست ان ما دل على معنى يكون ذلك المعنى في لا في غيره اذ لا معنى لكون المعنى في الشيء والكون
مدلوله ولا يتجه ايضا ان قيد في نفسه في تعريف ما يقابل الحرف لغو نعم التركيب العربي ما دل
على معنى لا في نفسه كما يقال الدال في نفسها كذا ولا يقال الدال في غيرها كذا الا ان النحاة
اجمعوا على ما وضع ما يوافق في نفسه في معنى موضع وصار عرفا فيما بينهم فلي التباس في معنى

في معنى ولا وصمة فيه في التعريف **قوله** وبحصول ما ذكره بعض المحققين يعني سيد الشرف
قدس سره كانه اذا اوضح التبيين على ان هذا التحقيق ليس من السيد الشريف كما هو
المشهور بل اخذه من كلام المصنف مما تقدم وليس كما ظن لان الناظر في كلام الايضاح
يعرف ان المصنف مما تقدم تعابيد عن هذا التحقيق وان كان عبارة الجملة المنقولة
وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف قد ذكر في الايضاح ان الاسماء
قد ذكرت الاسماء اللازمة الاضافة والحرف لان الواضح شرط في دلالة الحروف
على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة
لفرض آخر غير كون دلالة الحروف بشرطه بذكر المضاد اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع ولا دل
لواضح في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرط متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا
التحقيق لم يصدر من هذا الكلام بل المصنف ايضا يستحق ان يقال في حقه ما قاله السيد
المحقق في حقه الخ حيث قال في غير مواضع شرحة على الكافية في هذا المقام يتربى تحقيق
يتربى تحقيق معنى الحرف تارة وبعد عنه بمراحل تارة اخرى كما ان الخارج موجودا بذاته
وموجودا قائما بغيره ولو قيل كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته
وموجودا قائما بغيره وهو موجود في غيره كان غاية في اقتضاح معنى الحرف وما يقابله
وتنويه **قوله** لا يستعمل في الحدوث الثلاثة فان في قولهم المائي الكوز بل بمعنى الاعتبار
ولذلك لا على ان وجود السوا ليس باعتبار المحل كما ان في المعنى الموجود في نفسه انه
موجود في غير اعتبار غيره وبما ذكرنا انضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدال في نفس
من دار واحد من قال يظهر من هذا التشبيه وجدا آخر لا يستعمل اللفظ في وهوانه لما شابه المعنى
الحرفي التابع له من العرض التابع للجوهر صريح ان ينسب الى ذكر التعبير في كل منسب العرض
الى محله في المعنى المستقل لما شابه الجوهري صريح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن غير
كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره فلم يتدبر فتدبر كذا في الذين

الاولي معلوم ولا يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبّه به بان القائم بذاته لا يصير
قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا
فربما يقصد بالمدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس قوله ويصح ان يكون محكوما عليه
الاولي يصلح ان يكون مسندا اليه ومسندا اليه يكون له بها التخصيص ^{الاسناد}
بالاسم والفعل ولا يخفى ان كما لا يصلح المحفوظ تبعا ان يكون طرفا للنسبة العامة الثالثة
بل لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة اضافية كانت او تقليدية فالاولي ان يوسع الدائر فبالله
بكيث يستغنى عنهما اختصاص الموصوفية بكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا او مضافا
فكون الشيء مفعولا ومحكوما به مما سوي الحرف ثم نقول استغناء كلام المحققين ^{من التحقيق}
المشهورين ثم نقول استغناء كلام اهل التحقيق المشهورين بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف
محكوما عليه ومحكوما به معناه غير محمول الى تبعا دالة على محظ غير فان المحفوظ تبعا
لا يصلح شي منهما وان الغير الذي نذكر المحفوظ بتبعيته ويجعل الالة للمحظ غير لا بد
ان يذكر ويتم معني يفهم المحفوظ افراد المحفوظ تبعا لفظ وكل الحرفين باطلون فان قيل
مفهومه ملحوظ ابدا تبعا للمحظ الرجل دالة لتعريفها ولفظها مع ان كل رجل بصير
محكوما عليه فيلزم ذكر الغير الذي هو الالة للمحظ مع لزم معناه في التحقيق المحفوظ
تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذ لم يكن الالة للمحظ ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره
وانما يتوقف ذلك من لفظه على ذكر متعلقه اذ لم يحضر المتعلق بذكره فان قلت اذ كان كل موضوع ^{لغيره}
فان قلت اذ كان كل موضوع لغيره هو الالة للمحظ غير ابدأ فكيف يكون اسما له ^{الاسم} ^{هو} ^{الاسم}
قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات ليصح تعقل تعلق النسبة الاضافية بينه وبين ما
اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافية يجعل مجموع ملحوظا بالاتباع والالة للمحظ ^{الخط}
فان قلت فلا يتم ما سبق ان المحفوظ تبعا لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة قلت لا يصح ان يكون طرفا
متصورة بالاحداث وبعد احداث النسبة يصح ان يجعل مجموع ملحوظا بالاتباع ^{فلا يصلح}

محقق

فما لا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان يصير طرفا لنسبة ما وانما اجلنا
الكلام اول عيا طبق اجمالهم في المحكوم عليه ^{وبقوله} فالجواب ان لا يحفظ العقل
فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم لا يبدأ ومفهوم من الالة ^{خط} ^{الاول}
قصدا والثاني تبعا وكيف وقد يقال فيما بعد ان لا يحفظ العقل من حيث هو حاله ^{الاخر}
فجعل التمييز اجمالا ما جعل مدلوله لا يبدأ من حيث اضيف اليه السير والبصرة وليس
وليس افراد لا يبدأ الى حصصا وليس افراسية ^{فهم} كان معني مستغنى بالمفهومية ملحوظا
ولزم عمله تعقل متعلق اجمالا وتبعانه غير حادثة لا ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول
لكن يصح ان يكون مدلول لفظ لا يبدأ ملحوظا تبعا كان يقول كل ابتداء وقوله لا بد ان يبدأ
وقوله لا حادثة لا يبدأ في الدلالة عليه ومن جملة محلي في الحاجة عن المتكلم احتاج الى ان يفسر
قوله في الدلالة عليه بقوله من ذلك عيا كذا ^{فهم} ولكن عبارة المنفصل ظاهرة في المعنى الاخير
وارجاع التمييز الى المعنى لعدم مسبقيتها الى اخره اشارة الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى
الاخير والى ايصار التمييز الى المعنى الاول الى الداعي وكان وجهه قرب مرجع التمييز وشيوع المعنى
الاخير ^{فهم} ولما كان الفعل لا عيا معني في نفسه باعتبار معناه التضمني دلالة اللفظ على المعنى
لا بد وضعه مطابقة لجزء ما وضع له تضمن دلالة لا لزم ما وضع له التزام والمعنى التضمني
هو جزء المعنى الموضوع له فتدحل المعنى في التعريف عيا اعم من المعنى المطابقي عيا خلافا للتبادر
اذ التبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صريح به بعض المحققين في شرح الرسالة
الشمسية مع انه لا يحتمل اللفظ في التعريف عيا خلافا للتبادر الى لصارف لان هناك
صارفان هو ان المعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم بقرينة وصفه باقتران بالزمان
في الفعل والاقتران بالزمان لتمام معني الفعل اذ لا يوصف الكل في العرف بالاقتران بالجزء
فلا يقال اقتران زيد بيلك ولولا ان الربا بالمعنى ما هو اعم من المطابقي لما احتاج الى التعريف
لا قيد غير معتد لمزج العمل بقيد الدلالة عيا معني في نفسه لا لا يدل على المعنى المطابقي

ر بنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدوث والزمان والنسبة لا فاعل معين
فما لم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلو يمكن فهم المعنى المطابق بتدوين ذلك
الفاعل لا متناهي فم الكمل بدون الجزء فذلك لا العقل بنفسه ليست الا على الحدوث
على ما قالوا والزمان ايضا على ما هو الظاهر وادع عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقة
على التسمية لا معنى للدلالة التسمية في نفس اللفظ كيف وقد حققت التضمن لا يوجد
بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التسمية بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون
المتوقفة على التسمية لان معنى الدلالة بنفسه استقلال الدلالة المفروية والحدوث معنى مستقل
بالمفروية وانما توقفه بالمفروية اعني المعنى المطابق يعني انه لا شك في انه يفهم عنده
عند سماع لفظ ضرب للحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابق فكيف يتم ما اتفقوا
ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة وهما متماثلان في العقل فربما بعدد قرون وقد بزلنا فيه
جرها بلطف من الله تعالى وعون في شرح الرسالة العنصرية الى ان لم يبلغ الكلام
فيه مرتبة كمال الظهور لان الامور باوقارها ولما ظهر ينبوع المياه الصافية في هذا النور
صرنا لاهل الكبار العطش وان كنا طعن الى اسد عدم سعة ساحة هذا الكتاب
نحسب فنقول وبالله تعالى التوفيق لا خفاء في ان اللفظ الدال لا تدل على المعنى الا لتذكر الوضع
وفهم المعنى من اللفظ ودلالة عليه متأخرة عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ
مثل تذكر وضعه لعنا فقد حصر معناه في ضمن تذكر الوضع اذ لا يمكن استحضار الوضع
بدون خصوصه طرفه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع ودلالة اللفظ
لان المفروض ان تلك الدلالة متأخرة عنه بل لا بد للدلالة من امر آخر يستبب اللفظ
وهو التفتات النفس اليه من حيث انه مراد اللفظ والذي دعاه الى التلطف به التلطف به
فنقول لما سمع العالم لوضع ضرب على الوجه العام لفظ مذكور وضع هذا الوجه وررر
وحضر عنده مفروم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالته اللفظ

في انه يفهم

اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو المعنى مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضع
بالضميمة فاذا حضر عنده بالضميمة التفت اليه من حيث انه مراد فتشاهدة الحدث والزمان
في ضمن هذا الحالتات هو الدلالة على التضمن ولا شك انه لم يتحقق سماع ضرب
بدون فهم معنا المطابق ومن هذا تبين سر ما اشر به رئيس العقول الشيخ ابو علي ابن سينا
ان الارادة شرط للدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما يتعجب من وقوعه من مثله
كما زعم كل من بلغ الى الآن فان الدلالة اللغوية التسمية اللفظ لا المعنى من حيث انه مراد فلو
فلو العلم بالارادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى معنى فلم يتحقق دلالته على الارادة
ولا على الجزء منه ولا على الزمان ومن هذا تبين ان دلالته المشتركة يتوقف على القرينة وليس تحقيا
من ان الارادة متوقفة دون الدلالة حقيقة بان يمدح بادلته ويظهر ان فكره عميقا
في ان يترك على ان القرينة ليس بشرط لدلالة المشتركة بخصوصها بل المنفرد ايضا قد يحتاج
الى القرينة احتياج المشتركة اذا صار لفظا جزء اللفظ آخر فكل من لفظ عبد ولفظ الله تعالى
في عبد الله محتاج في دلالة لهما على المعنى الى قرينة صارفة لللفظ عبد الله تعالى على ارادة معناه
العلمي واسئلك ان لا تسأمر من اضافته يرد التحقيق لتعلقك بما عودت نفسك بقبوله
من غير توفيق وتصفي لا تسمه ما اذ اني اليه موافقة رفق التوفيق اعلم ان القول باللفظ موضوع
والحدث النسبة والزمان كما اجمعوا اليه عليه ليس الا لان الفعل لا يكون بدون الفاعل
فالجاءهم تصحيح سر ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة في مفروم الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل
ولا اضطرار من شرح الله تعالى صدره ورنه ونصره فنقول كما سماه الهمج رتبة الفعل موضوع حدث
مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجمل الى سمية اذ لا يخفى على المصنف
اذ لا يخفى على المصنف رحمه الله تعالى ان لا يناسب جعل الهيئة زيدا في النسبة وجعل ضرب
لغوا منه اما ان النسبة ليست مدلوله للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيل ولا مبرر
وقد اتفقوا ان دلالته المفرد لا يكون تفصيلية ولذا لم يصح تركيب القضية الشرطية مفردين

حدث

وأنما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لأن الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستعدا
لأن ينسب لما شئ فيلزم اسنانه لا شئ لئلا يكون احضاره على هذا المرأ الوجه لغوا
قوله المرأ بعدم الا فتران ان يكون بحسب الوضع الاول ولم يكف بقوله بحسب الوضع
لان ما يقع في ادخال اسماء الافعال وغير الزماني في الافعال المنسلخة عن الزمان
الا ان يذكر الوضع للمعنى الزماني في اسماء الافعال وغير الزماني في الافعال المنسلخة
عن الزماني والا نكار مكابر لا يتحقق اماره الوضع فيهما وهو فهم المعنى بلو قرينة والشرا
صرح تعريف المصنف رحمه الله تعالى لهما بالوضع واما منع التقييد بالوضع الاول فاعتباره
فبا اعتبار ان مثل يزيد يدل على معنى مستقل هو الذات غير مترن بحسب الوضع الاول
وهو الوضع الفعلي لانه لم يكن الذات داخله في الوضع الفعلي واسما الى فعال دال
على معنى مستقل هو الحدث غير مترن في الوضع الاول لان الوضع الاول لها نفس الحدث
فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مترن والافعال المنسلخة دوال على معان
مستقلة في الوضع السابق وهو الوضع الفعلي لها فانها في الوضع الفعلي موضوعه هذا الحدث
والزمان هذا ولا يخفى ان اسمية اسم المنقولة الى فعال اعتبرت باعتبار وضعها في
المعنى وعدم افتراء بالوضع الاصلي وذلك بعيد عن الاعتبار الذي لا يكون مدار الاسمية
على وضع واحد ولا يكون وضع لغوا معتبرا لا اعتبار شي وفي اسماء الاسماء افعال
مثل ذنك وضعه لا ولد هو الوضع الظرفي لغوا معتبرا لا اعتبار شي والى لم يكن كلمة
ومعتبر فيها لان عدم الافتراء انما يتحقق بوضع الثاني معتبرا لانه باعتبار يكون
كلمة ولغوا لانه باعتبار لا يكون غير مترن **قوله** على وزن قوقا كتب في الحاشية ان يتحقق
اي يصح قوقا وقيما على وزن فعلل وفعلل **قوله** او عن المصادر التي لا
يعني او عن معاني المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر التي
هذه الاسماء منقولة عن معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينتقل عن بعض

معانيه لا معنى آخر لا عن لفظ آخر يكون تلك المصادر في الاصل اصواتا عبار
عن كون تلك الاسماء اصواتا فتمثل **قوله** او عن الظرف يعني او عن معنى الظرف والجات
والبحرود فانه على تقدير اشتراكه اشارة الى الاختلاف اذ لا قوال فيه تلت او لها مشترك
بين الحال والاستقبال فثانها كون مجازا في الاستقبال وثالثها كون مجازا في الحال فانه يدل
على زمانين معينين من الزمنة الثلاثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها قد عرفت
ان اللفظ المشترك لا يدل الى بالقرينة فلا يدل الى على زمان واحد لما فرغ من بيان ذلك
قوله لما فرغ عن بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة او ليفيد
او ليفيد معرفة الاسم في الجملة وامتيازه عن اخويه لمن لا يرغب منه فهم تعريف الاسم لغيره
لغاية غرضه وتوقف معرفة على معرفة تعقل استقل المعنى مع انه كما ان لا يستقل به فهم كثير
من مخاطبين بهذا الكتاب وكذا ان تقول هذا بيان احكام مشتركة بين قسمي الاسم قد مر
على التقسيم وذكر الجز على سبيل التقریب لشركة مع ما ذكر في الاختصاص فقال ومن خواصها
اي من اول الامر ولذا قد مر على المبتدأ وليس التقديم للمصر والى لغا وبما ذكرنا لم يتج ان
ان لم يتج ان التنبية على البعضية لا يستدعي ذكر من لحصوله من مشاهد ما ذكرتم بل
من ذكر من ليصح ربط صيغة الجمع ان الدال على الكثرة بالي هو الخمسة من غير ان كتاب يجوز
واعلم ان التنبية المذكور مبني على ملحظة الربط متأخرة عن ملحظة العطف والى
لم تعد كلمة من الى كل واحدة من الامور المذكورة بعض من الخواص وليس التنبية نعتية
وان كان تقدم ملحظة الربط اشبع لانه فان كل واحدة من الخمسة بعض من الخواص
من توضيح الواضحة بل من توضيح ما هو اوضح من ان يخفى في العاقل يحمل العبار على ما
يعني العبار لا يرغى **قوله** خاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد في غيره فستر الاختصاص
بنفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى التقييد كما هو الى عرف عند ارباب الادب
واغترق في استعمال بلغة العرب فيكون ما لا يوجد في غيره ولا يوجد في غيره

فمن قال قول لا يوجد في غيره تفسير لبعض معاني اختصاصه فلم يتدبر او تدبر فلم يتذكر
والمراد بالخاصة ههنا الامر المختص بمحولة كان اوله ومن جملة عبارات عما عن الخارج تحول
او جب في كلام المصنف رحمه الله تعالى لكلمات لا تحصى وتفتت لا ينبغي **٢** دخول اللام اي لا التزم
شاع اللام فيما يميز في هذا القسم بحيث يتصرف اليه غير حاجز الى التعريف وجعل اللام فيها
عوض عن المضاف اليه ليمر بخرجها عن عداد قرأتها ولولم ياب عن ادني تكلف لادلة
بلو التعريف ما على صورة في شمل اللام الموصول ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل
الى على اسم الفاعل واسم المفعول كما تعرف في بحث اسم الموصول والالف واللام والزائدة
واللغز اللام التي هي جزء الكلمة كما في النجم ولوقيد المتبادر من اللام جميع هذه اللام بعد
٣ ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله في لغة جدير ليس امبراصيا في اسنر
في جواب سائله جدير حيث قال حين قال من امبراصيا ^{عليه الصلوة والسلام} في اسنر
لكن لم يتعرض له لعدم شهرته ولم يخصه الامور المذكورة بالتعرض لشرورها
بل نقول لو قال حرف التعريف لم يتبادر منه الى ما يتبادر من اللام ويكون تطويلا بل طائلا
وقلما يستغنى عن اختصاصه غيره وان كان شاملا للميم وحرف النون كلها او بعضها فتلك
وانما تعرض لعدم التعرض لبعض اقسام اداة التعريف دون سائر الخواص والخواص
لان في تخصيص التعرض باللام ارباب اختصاص عدم الباء في اقسام اداة التعريف
كما ان في تخصيص الجر في بين اقسام الارباع الدلالة على عدم اختصاص بقاء اقساما
٤ وفي اختيار اللام على الالف او على الالف واللام يستغنى عن اختيار حرف التعريف
ايضا وان لم يكن سوق الكلام ويمكن اختيار اللام لانه ثابت مع الاسم ورجا ابتداء
بخلق الهمزة والحق بجمله على ما تعرف بها الاسم قوله اشار على ان المختار عنده ما ينبغي
لان الحق في هذه المسئلة هو ان كان الخليل اعلى كعبا منه صرح به المحقق الشريف قدس سره
اقدس سره العزيز في شرح الكشاف ويشهد ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبق احد مثله

مثله علماء النحوي لم يخلت احدا مثله لتعذر الابداء بالساكن فان قلت ما فائدة وضع اللفظ كذا
او ساكن الى قلبي يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام قلت حصول الخفة في اثناء التركيب
قلت حصول الخفة في اثناء التركيب بخلاف الهمزة مع سهولة الاعداد ونصر مذهب سيبويه بان
بان التعريف تقيض التكثير ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليلا ايضا حرفا ساكنا
قلت بل لا نسب ان يكون دليلا متصفا بنقيض ما انتصف دليله **٥** **٦** **٧** **٨** **٩** **١٠** **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠** **١٠١** **١٠٢** **١٠٣** **١٠٤** **١٠٥** **١٠٦** **١٠٧** **١٠٨** **١٠٩** **١١٠** **١١١** **١١٢** **١١٣** **١١٤** **١١٥** **١١٦** **١١٧** **١١٨** **١١٩** **١٢٠** **١٢١** **١٢٢** **١٢٣** **١٢٤** **١٢٥** **١٢٦** **١٢٧** **١٢٨** **١٢٩** **١٣٠** **١٣١** **١٣٢** **١٣٣** **١٣٤** **١٣٥** **١٣٦** **١٣٧** **١٣٨** **١٣٩** **١٤٠** **١٤١** **١٤٢** **١٤٣** **١٤٤** **١٤٥** **١٤٦** **١٤٧** **١٤٨** **١٤٩** **١٥٠** **١٥١** **١٥٢** **١٥٣** **١٥٤** **١٥٥** **١٥٦** **١٥٧** **١٥٨** **١٥٩** **١٦٠** **١٦١** **١٦٢** **١٦٣** **١٦٤** **١٦٥** **١٦٦** **١٦٧** **١٦٨** **١٦٩** **١٧٠** **١٧١** **١٧٢** **١٧٣** **١٧٤** **١٧٥** **١٧٦** **١٧٧** **١٧٨** **١٧٩** **١٨٠** **١٨١** **١٨٢** **١٨٣** **١٨٤** **١٨٥** **١٨٦** **١٨٧** **١٨٨** **١٨٩** **١٩٠** **١٩١** **١٩٢** **١٩٣** **١٩٤** **١٩٥** **١٩٦** **١٩٧** **١٩٨** **١٩٩** **٢٠٠** **٢٠١** **٢٠٢** **٢٠٣** **٢٠٤** **٢٠٥** **٢٠٦** **٢٠٧** **٢٠٨** **٢٠٩** **٢١٠** **٢١١** **٢١٢** **٢١٣** **٢١٤** **٢١٥** **٢١٦** **٢١٧** **٢١٨** **٢١٩** **٢٢٠** **٢٢١** **٢٢٢** **٢٢٣** **٢٢٤** **٢٢٥** **٢٢٦** **٢٢٧** **٢٢٨** **٢٢٩** **٢٣٠** **٢٣١** **٢٣٢** **٢٣٣** **٢٣٤** **٢٣٥** **٢٣٦** **٢٣٧** **٢٣٨** **٢٣٩** **٢٤٠** **٢٤١** **٢٤٢** **٢٤٣** **٢٤٤** **٢٤٥** **٢٤٦** **٢٤٧** **٢٤٨** **٢٤٩** **٢٥٠** **٢٥١** **٢٥٢** **٢٥٣** **٢٥٤** **٢٥٥** **٢٥٦** **٢٥٧** **٢٥٨** **٢٥٩** **٢٦٠** **٢٦١** **٢٦٢** **٢٦٣** **٢٦٤** **٢٦٥** **٢٦٦** **٢٦٧** **٢٦٨** **٢٦٩** **٢٧٠** **٢٧١** **٢٧٢** **٢٧٣** **٢٧٤** **٢٧٥** **٢٧٦** **٢٧٧** **٢٧٨** **٢٧٩** **٢٨٠** **٢٨١** **٢٨٢** **٢٨٣** **٢٨٤** **٢٨٥** **٢٨٦** **٢٨٧** **٢٨٨** **٢٨٩** **٢٩٠** **٢٩١** **٢٩٢** **٢٩٣** **٢٩٤** **٢٩٥** **٢٩٦** **٢٩٧** **٢٩٨** **٢٩٩** **٣٠٠** **٣٠١** **٣٠٢** **٣٠٣** **٣٠٤** **٣٠٥** **٣٠٦** **٣٠٧** **٣٠٨** **٣٠٩** **٣١٠** **٣١١** **٣١٢** **٣١٣** **٣١٤** **٣١٥** **٣١٦** **٣١٧** **٣١٨** **٣١٩** **٣٢٠** **٣٢١** **٣٢٢** **٣٢٣** **٣٢٤** **٣٢٥** **٣٢٦** **٣٢٧** **٣٢٨** **٣٢٩** **٣٣٠** **٣٣١** **٣٣٢** **٣٣٣** **٣٣٤** **٣٣٥** **٣٣٦** **٣٣٧** **٣٣٨** **٣٣٩** **٣٤٠** **٣٤١** **٣٤٢** **٣٤٣** **٣٤٤** **٣٤٥** **٣٤٦** **٣٤٧** **٣٤٨** **٣٤٩** **٣٥٠** **٣٥١** **٣٥٢** **٣٥٣** **٣٥٤** **٣٥٥** **٣٥٦** **٣٥٧** **٣٥٨** **٣٥٩** **٣٦٠** **٣٦١** **٣٦٢** **٣٦٣** **٣٦٤** **٣٦٥** **٣٦٦** **٣٦٧** **٣٦٨** **٣٦٩** **٣٧٠** **٣٧١** **٣٧٢** **٣٧٣** **٣٧٤** **٣٧٥** **٣٧٦** **٣٧٧** **٣٧٨** **٣٧٩** **٣٨٠** **٣٨١** **٣٨٢** **٣٨٣** **٣٨٤** **٣٨٥** **٣٨٦** **٣٨٧** **٣٨٨** **٣٨٩** **٣٩٠** **٣٩١** **٣٩٢** **٣٩٣** **٣٩٤** **٣٩٥** **٣٩٦** **٣٩٧** **٣٩٨** **٣٩٩** **٤٠٠** **٤٠١** **٤٠٢** **٤٠٣** **٤٠٤** **٤٠٥** **٤٠٦** **٤٠٧** **٤٠٨** **٤٠٩** **٤١٠** **٤١١** **٤١٢** **٤١٣** **٤١٤** **٤١٥** **٤١٦** **٤١٧** **٤١٨** **٤١٩** **٤٢٠** **٤٢١** **٤٢٢** **٤٢٣** **٤٢٤** **٤٢٥** **٤٢٦** **٤٢٧** **٤٢٨** **٤٢٩** **٤٣٠** **٤٣١** **٤٣٢** **٤٣٣** **٤٣٤** **٤٣٥** **٤٣٦** **٤٣٧** **٤٣٨** **٤٣٩** **٤٤٠** **٤٤١** **٤٤٢** **٤٤٣** **٤٤٤** **٤٤٥** **٤٤٦** **٤٤٧** **٤٤٨** **٤٤٩** **٤٥٠** **٤٥١** **٤٥٢** **٤٥٣** **٤٥٤** **٤٥٥** **٤٥٦** **٤٥٧** **٤٥٨** **٤٥٩** **٤٦٠** **٤٦١** **٤٦٢** **٤٦٣** **٤٦٤** **٤٦٥** **٤٦٦** **٤٦٧** **٤٦٨** **٤٦٩** **٤٧٠** **٤٧١** **٤٧٢** **٤٧٣** **٤٧٤** **٤٧٥** **٤٧٦** **٤٧٧** **٤٧٨** **٤٧٩** **٤٨٠** **٤٨١** **٤٨٢** **٤٨٣** **٤٨٤** **٤٨٥** **٤٨٦** **٤٨٧** **٤٨٨** **٤٨٩** **٤٩٠** **٤٩١** **٤٩٢** **٤٩٣** **٤٩٤** **٤٩٥** **٤٩٦** **٤٩٧** **٤٩٨** **٤٩٩** **٥٠٠** **٥٠١** **٥٠٢** **٥٠٣** **٥٠٤** **٥٠٥** **٥٠٦** **٥٠٧** **٥٠٨** **٥٠٩** **٥١٠** **٥١١** **٥١٢** **٥١٣** **٥١٤** **٥١٥** **٥١٦** **٥١٧** **٥١٨** **٥١٩** **٥٢٠** **٥٢١** **٥٢٢** **٥٢٣** **٥٢٤** **٥٢٥** **٥٢٦** **٥٢٧** **٥٢٨** **٥٢٩** **٥٣٠** **٥٣١** **٥٣٢** **٥٣٣** **٥٣٤** **٥٣٥** **٥٣٦** **٥٣٧** **٥٣٨** **٥٣٩** **٥٤٠** **٥٤١** **٥٤٢** **٥٤٣** **٥٤٤** **٥٤٥** **٥٤٦** **٥٤٧** **٥٤٨** **٥٤٩** **٥٥٠** **٥٥١** **٥٥٢** **٥٥٣** **٥٥٤** **٥٥٥** **٥٥٦** **٥٥٧** **٥٥٨** **٥٥٩** **٥٦٠** **٥٦١** **٥٦٢** **٥٦٣** **٥٦٤** **٥٦٥** **٥٦٦** **٥٦٧** **٥٦٨** **٥٦٩** **٥٧٠** **٥٧١** **٥٧٢** **٥٧٣** **٥٧٤** **٥٧٥** **٥٧٦** **٥٧٧** **٥٧٨** **٥٧٩** **٥٨٠** **٥٨١** **٥٨٢** **٥٨٣** **٥٨٤** **٥٨٥** **٥٨٦** **٥٨٧** **٥٨٨** **٥٨٩** **٥٩٠** **٥٩١** **٥٩٢** **٥٩٣** **٥٩٤** **٥٩٥** **٥٩٦** **٥٩٧** **٥٩٨** **٥٩٩** **٦٠٠** **٦٠١** **٦٠٢** **٦٠٣** **٦٠٤** **٦٠٥** **٦٠٦** **٦٠٧** **٦٠٨** **٦٠٩** **٦١٠** **٦١١** **٦١٢** **٦١٣** **٦١٤** **٦١٥** **٦١٦** **٦١٧** **٦١٨** **٦١٩** **٦٢٠** **٦٢١** **٦٢٢** **٦٢٣** **٦٢٤** **٦٢٥** **٦٢٦** **٦٢٧** **٦٢٨** **٦٢٩** **٦٣٠** **٦٣١** **٦٣٢** **٦٣٣** **٦٣٤** **٦٣٥** **٦٣٦** **٦٣٧** **٦٣٨** **٦٣٩** **٦٤٠** **٦٤١** **٦٤٢** **٦٤٣** **٦٤٤** **٦٤٥** **٦٤٦** **٦٤٧** **٦٤٨** **٦٤٩** **٦٥٠** **٦٥١** **٦٥٢** **٦٥٣** **٦٥٤** **٦٥٥** **٦٥٦** **٦٥٧** **٦٥٨** **٦٥٩** **٦٦٠** **٦٦١** **٦٦٢** **٦٦٣** **٦٦٤** **٦٦٥** **٦٦٦** **٦٦٧** **٦٦٨** **٦٦٩** **٦٧٠** **٦٧١** **٦٧٢** **٦٧٣** **٦٧٤** **٦٧٥** **٦٧٦** **٦٧٧** **٦٧٨** **٦٧٩** **٦٨٠** **٦٨١** **٦٨٢** **٦٨٣** **٦٨٤** **٦٨٥** **٦٨٦** **٦٨٧** **٦٨٨** **٦٨٩** **٦٩٠** **٦٩١** **٦٩٢** **٦٩٣** **٦٩٤** **٦٩٥** **٦٩٦** **٦٩٧** **٦٩٨** **٦٩٩** **٧٠٠** **٧٠١** **٧٠٢** **٧٠٣** **٧٠٤** **٧٠٥** **٧٠٦** **٧٠٧** **٧٠٨** **٧٠٩** **٧١٠** **٧١١** **٧١٢** **٧١٣** **٧١٤** **٧١٥** **٧١٦** **٧١٧** **٧١٨** **٧١٩** **٧٢٠** **٧٢١** **٧٢٢** **٧٢٣** **٧٢٤** **٧٢٥** **٧٢٦** **٧٢٧** **٧٢٨** **٧٢٩** **٧٣٠** **٧٣١** **٧٣٢** **٧٣٣** **٧٣٤** **٧٣٥** **٧٣٦** **٧٣٧** **٧٣٨** **٧٣٩** **٧٤٠** **٧٤١** **٧٤٢** **٧٤٣** **٧٤٤** **٧٤٥** **٧٤٦** **٧٤٧** **٧٤٨** **٧٤٩** **٧٥٠** **٧٥١** **٧٥٢** **٧٥٣** **٧٥٤** **٧٥٥** **٧٥٦** **٧٥٧** **٧٥٨** **٧٥٩** **٧٦٠** **٧٦١** **٧٦٢** **٧٦٣** **٧٦٤** **٧٦٥** **٧٦٦** **٧٦٧** **٧٦٨** **٧٦٩** **٧٧٠** **٧٧١** **٧٧٢** **٧٧٣** **٧٧٤** **٧٧٥** **٧٧٦** **٧٧٧** **٧٧٨** **٧٧٩** **٧٨٠** **٧٨١** **٧٨٢** **٧٨٣** **٧٨٤** **٧٨٥** **٧٨٦** **٧٨٧** **٧٨٨** **٧٨٩** **٧٩٠** **٧٩١** **٧٩٢** **٧٩٣** **٧٩٤** **٧٩٥** **٧٩٦** **٧٩٧** **٧٩٨** **٧٩٩** **٨٠٠** **٨٠١** **٨٠٢** **٨٠٣** **٨٠٤** **٨٠٥** **٨٠٦** **٨٠٧** **٨٠٨** **٨٠٩** **٨١٠** **٨١١** **٨١٢** **٨١٣** **٨١٤** **٨١٥** **٨١٦** **٨١٧** **٨١٨** **٨١٩** **٨٢٠** **٨٢١** **٨٢٢** **٨٢٣** **٨٢٤** **٨٢٥** **٨٢٦** **٨٢٧** **٨٢٨** **٨٢٩** **٨٣٠** **٨٣١** **٨٣٢** **٨٣٣** **٨٣٤** **٨٣٥** **٨٣٦** **٨٣٧** **٨٣٨** **٨٣٩** **٨٤٠** **٨٤١** **٨٤٢** **٨٤٣** **٨٤٤** **٨٤٥** **٨٤٦** **٨٤٧** **٨٤٨** **٨٤٩** **٨٥٠** **٨٥١** **٨٥٢** **٨٥٣** **٨٥٤** **٨٥٥** **٨٥٦** **٨٥٧** **٨٥٨** **٨٥٩** **٨٦٠** **٨٦١** **٨٦٢** **٨٦٣** **٨٦٤** **٨٦٥** **٨٦٦** **٨٦٧** **٨٦٨** **٨٦٩** **٨٧٠** **٨٧١** **٨٧٢** **٨٧٣** **٨٧٤** **٨٧٥** **٨٧٦** **٨٧٧** **٨٧٨** **٨٧٩** **٨٨٠** **٨٨١** **٨٨٢** **٨٨٣** **٨٨٤** **٨٨٥** **٨٨٦** **٨٨٧** **٨٨٨** **٨٨٩** **٨٩٠** **٨٩١** **٨٩٢** **٨٩٣** **٨٩٤** **٨٩٥** **٨٩٦** **٨٩٧** **٨٩٨** **٨٩٩** **٩٠٠** **٩٠١** **٩٠٢** **٩٠٣** **٩٠٤** **٩٠٥** **٩٠٦** **٩٠٧** **٩٠٨** **٩٠٩** **٩١٠** **٩١١** **٩١٢** **٩١٣** **٩١٤** **٩١٥** **٩١٦** **٩١٧** **٩١٨** **٩١٩** **٩٢٠** **٩٢١** **٩٢٢** **٩٢٣** **٩٢٤** **٩٢٥** **٩٢٦** **٩٢٧** **٩٢٨** **٩٢٩** **٩٣٠** **٩٣١** **٩٣٢** **٩٣٣** **٩٣٤** **٩٣٥** **٩٣٦** **٩٣٧** **٩٣٨** **٩٣٩** **٩٤٠** **٩٤١** **٩٤٢** **٩٤٣** **٩٤٤** **٩٤٥** **٩٤٦** **٩٤٧** **٩٤٨** **٩٤٩** **٩٥٠** **٩٥١** **٩٥٢** **٩٥٣** **٩٥٤** **٩٥٥** **٩٥٦** **٩٥٧** **٩٥٨** **٩٥٩** **٩٦٠** **٩٦١** **٩٦٢** **٩٦٣** **٩٦٤** **٩٦٥** **٩٦٦** **٩٦٧** **٩٦٨** **٩٦٩** **٩٧٠** **٩٧١** **٩٧٢** **٩٧٣** **٩٧٤** **٩٧٥** **٩٧٦** **٩٧٧** **٩٧٨** **٩٧٩** **٩٨٠** **٩٨١** **٩٨٢** **٩٨٣** **٩٨٤** **٩٨٥** **٩٨٦**

اختصاصا لوزنهما التعريف والتخصيص في عدم جريا التعريف في مرسوم الفعل
وكذا التخصيص نظرنا في التخفيف في غير مسئلة المسر الوجد لا يجري فيه بل خفا لا يخذل التنوين
او نون التثنية والجمع وشي من هذا لا يوجد في الفعل اما تخفيف المسر الوجد وان امكن في الفعل
لكنه لم يصف باعتبار طرد الباب وكذا ان تقول الكحل في الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن
نقول الحدث الذي في مرسوم الفعل اعتبر نسبة الفاعل والفعل ابدى اوجلا في جميع النسبة
على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة النقطية في المعنوية **ثم** وانما ترا الاضافة يكون شي مضافا
مع ان قوله والجر علم الاضافة يدعوا الى تفسيره على طبق نظيره يكون شي مضافا اليه ~
ويخرج لا اعتبار قيد بتقدير حرف الجر لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه اختلف في ان المضاف
اختلف في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل والجملة مع الاتفاق في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية
بتمامها اذا اضيف اليها قوله وقد يقال هذا اي احد الاربين في الفعل والجملة قيل ينبغي ان يكون هذا مضافا
لان الواو لا اختصاصا لجزا الاسم ولتعريف المصنف رحمه الله للمضاف اليه كذا التثنية ايضا يتنازع
قلت كان الشايع ايضا لا يتنازع في ترجيح التأويل وانما اشار بكلمة قد لا صنعت ما يعني عاينه
الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون شي مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا
ولا ضرورة تدعوا اليه فانه لم يذكر استيفاء القواض فيحمل على ما هو اظهر اختصاصا بتقدير حرف الجر
فغير بدعوى لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه اذ قد يقع كذلك بحسب الظاهر **لان**
يكفي في ترجيح ما اختاره في تفسير عبارة **ثم** فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم
المراد بالاضافة ههنا ليس كون شي مضافا او كون شي مضافا اليه بل النسبة بينهما
ومع اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفه لا يكون الى اسماء **مع** **مع**
قال المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح هو ان الاعراب بجميعها اظها او ازاله الفساد وهو محال اظها
وازاله الفساد والالتباس اذ اعربت الكلمة جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لانه الاعراب
العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الهمزة وكذا انه يريد

وكذا انه يريد بالاعراب العرفي ما هو مذهب المفسر اي اختلف في آخر العرب لا ما هو مذهب وهو
ما اختلف العرب به لا انه يصلح ان يشتق منه شي وبهذا ظهروا من قالوا فيه انه لوجا اخذ صيغة
لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره لم يأت بما فيه لان الاسم العربي يختلف
مختلفا لا خفلا محل الاختلاف اذ لا يحمل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى باسم الحدث كما لا ينبغي
ثم فالعرب الذي هو قسم الاسم يحتمل ان يكون العرب والمبني قديم القسم لا في نفس القسم لانها
يشملون الاسم والفعل والحرف وكذا ذلك يكون بيان الحكم مشتركا الى انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب
والعامل باعراب الاسم وعامله لو كان البيان على مذهب البصري لان لم يثبت في الفعل العرب معا
مقتضية الاعراب بخلاف الكوفي وعلى اي تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم
ثم اي الاسم الذي ندفع بهذا الاعتبار ودود مبني الاصل على التعريف لان لم يشبهه ~
مبني الاصل مشاركة موجه للبناء والى لكلا مبنيًا بالمشاركة لا بالاصالة ولولا اعتبار هذا
التقدير ايضا يخرج بتقدير التركيب بقوله تركيبا يتحقق مع العامل ولا ينبغي ان اعتبار قيد الاسم
والمن لم يعد لكن اعتبار هذا القيد في غاية البعد ولا يرد الى قرينة **ثم** ركب مع الغير
يدعوا اليه ظهور كون العرب اسما فما قيل من حمل الركب على هذا المعنى بعيد والظاهر منه ما يقابل
المفرد فيلزم صدق التعريف على بعليكم ضعيف لم يشبه اي لم يناسب فسر المشاركة التي
هي المشاركة في الكيف بالنسبة التي هي اعم اذ تعارف المشاركة في الاضافة لا المبني الى المسمى
لأنه يدخل في تعريف العرب المناسب للغير المشابه نحو يومئذ **ثم** مناسبة مؤنثة في منع الاعراب
ضبطها صاحب المفصل بتضمن معنى مبني الاصل ومشاركة في الاحتياج الى الضمة كما في البرهات
ودقوع موقد كاسما الى فعالا مشاركة الواقع موقد كنجار فساد وحضار ودقوعه
موقع ما اشبه كالنادي المضموم واضافة اليه نحو يومئذ فالمناسبة المؤنثة انما يتعين
بعد ضبط البنية فاستحق البنية بهذا الاعتبار التقديم على المعربا فلان قدما صاحب الباب
ثم فالاضافة بيانية ليس الاصل في البناء اعم من وجه من المبني بل اخص مطلقا واضافا

إلى الخصلة مية اثنا البياينة اضافة الى عمه وجد كما لا يخفى على من له اضافة معنوية الى هذا
الفرق فالوجه في الاضافة البياينة ان لا يخفى الاصل بالاصل في البناء يطلق ليشمل العرب
لان الاسم هو الاصل لكن في الاعراب ويكون بياينة بالاصل في الواقع اصل في البناء والنتيجة
لكلام الشارح مجالين له في فهم العاية استقلال قوله وهو الماضي قال الشريف المحقق في حقه
قال المحقق الشريف في المحقق في حواشي التوسط جعل بعضهم الجملة من حيث هي جملة قسما رابعا
وقوله والوجه من غير اللزوم لا حاجة الى قوله بغير اللزوم لان التخييل لا يسمى ما هو اللزوم امر ابل مضافا
بجزء ما والوجه من غير اللزوم ما هو بغير اللزوم فاعتبر العلة من مجرد الصلاحية من
لا يستحق الا عرابيا آخر لم يقل شارح اعتبر العلة من مجرد الصلاحية لان عرابيا
لان لا يحصل الفرق بين اعتبار الفرق المصنف رحمه الله تعالى والعلة لان المصنف رحمه الله
ايضا لم يعتبر في الصلاحية دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار الصلاحية بالفعلة
عند المصنف رحمه الله تعالى باعتبار صلاحية الاستحقاق بالقوة عند العلة وبعبارة اوضح
وبعبارة اوضح المعتبر عند العلة في الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعنده المصنف رحمه الله
وعند المصنف رحمه الله تعالى الاعراب بالقوة القريبة من الفعل ولذا لم يقل بالتركيبة
وهي مرة لم يوجد في طريقة المصنف رحمه الله تعالى عربيا اصطلاحيا لم يعرب لانه لا يخلو
عن اعراب محققا ومقدر فانه اريد بسبب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب
متأخرة عن العرب لان سبب الاعراب بحسب الظاهر لان في الثاني لا ينفذ الشارح
فيما هو بصدده والاول بدقيق فلسفي لا يناسب النسخ لان الفرض في تدهين علم النحو يرف
لان الفرض من تدوين علم النحو يعرفه احوال الكلم اعلم ان الفرض في النحو يقتصر عليه
كما يدل عليه الكلام بل في الفرض من علم النحو معرفة البيئات التركيبية وتقديم ماحقة التدبير
وتأخير ماحقة التأخير مثلا وجوب تقديم التضمن يحجب الاستفهام على سائر اجزاء الكلام
نما يتعلق بعلم النحو في اوله ان يقول من جملة الفرض من علم النحو في آخره فانما به كما لا يستحق

قوله فان العارف باحكامها مستغن عن النور اشار بذلك الى انه لا يمكن ان يعرف المتعلم للعرب
بهذا التعريف لانه يكون بمثابة اعتبار فتعين ان يكون معرفة اختلف في الوجود والتعلم في هذا الفن
وتعلم في هذا الفن يتوقف على معرفة العرب فلو عرف العرب لم يزم توقف معرفة العرب على معرفة
وتوقف معرفة على معرفة العرب فيلزم تقدم معرفة العرب بهذا التعريف على نفسه وهذا به
من الخشوعايب التعريف المستمي بالدد وهو الذي صرح المصنف رحمه الله تعالى بان عدله المشهور
لا جله الى ان الشارح طوي ذكر لفظ الدد لانه يحتاج المتعلم الى معرفة الدد قبل اتيها
والعجب ممن قال اشار بقوله فالمقصود من معرفة العرب الى آخره لانه ليس في نفس التعريف
بل في المقصود فيه من لانه المقصود منه تحصيل كلية يجعله كبري لصفي سبيله في حصول
لا يستتبع نتيجة وحسب يكون الصفي عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا عرب وكل عرب مما
اذا قيل هذا عرب فكل عرب مما يختلف آخر به ينتج ان هذا يختلف آخر به وقولنا هذا يختلف
وقولنا هذا يختلف آخر به عين هذا عرب فقد صرف الكلام الى انهم يقصد به في المقام واخرجه
عن الموضوع والانتظام فاشكل على نفسه بمنع كون الصفي عين النتيجة للتفاوت بالاجمال
والتنصيص واجاب بما لا يرتدي به لاجد الصواب فلو كان آخر بمعرفة مقاصد الشارح
للجليل لكونه المتميزين على ملزمة بحلقة الجليل الجليل الى ان افاد هذا التطويل حسن وصية سيد الانام
مفيض نعمة البيان على العرب العجم نهره امر ايسر مع مقال في دعائها فاذها كما سمعها
فرب حامل فدا الى من هو افقه منه هذا وقد افادني استاذي من هو جدي انه جدي واعتمادي
حسام الله والدين واود النور في استاذي ائمة زمانه بالبيان الصافي افاض الله تعالى عليه
شائب غفران الواف ان يمنع قول المصنف رحمه الله تعالى انه ليس الكلام مع المتبع العارف لانه
يجوز ان يكون الكلام مع المتبع العارف اختلف او آخر الكلام من غير ان يكون متميزا بين من
ومنصورها ويجوز دعها فتعلم العرب في هذا الفن بهذا الوجه الى يعرف من النحو هذا الحكم
بل يعرف من معرفة هو المرفوع والمنصوب والمجرور لا غير ذلك من الاحكام الحاصلة للعرب

في التراكيب اسئل الله تعالى الحق هداية الطريق انه قريب بحسب قوله في التصور معرفة
في التصور معرفة العرب متعلق ان يعرف انه مختلف آخره انما قال متعلق لان هذا الحكم
من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد **او** حكمه اي جملة احكامه واثاره اشار الى ان المراد
بالحكم الاثر والترتب على صفة الى عراب وليا ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للستران ~
فيقول الي ان بعض حكمه وكان اربنا التنبه تقديم مقدمة لما سيورد بعد من دفع الى عراض
بانه يخرج من الحكم المذكور حكم عربي كسب مع عامله ابتداء الحكم بالان في هذا المقام تمام اولى اقوام
بعد اقوام وان لم اعثر على ما اخذه في افاين الكلام ولا يبعد ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه فياشا
الي ان تمام ينبغي ان يحكم به في الفرض على العرب ولا ينبغي ان يعرف به **ب** باختلاف العوامل ~
فان قلت الفاعل لا يجمع على فواعل الاسماء قلت فليكن جمع عاملة لان العامل كلما يكون
على غير كلمة وقيل العامل صار اسما في عرف النحاة **ف** اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه
انما قيد العوامل بالداخلة عليه لان مربا لا يتخلو عن اختلاف العوامل في وقت ما ولا يختلف آخره
به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه وهذا اولى مما قيل في هذا التقييد **اختلاف** المستتر
بكلمة من باعتبار العوامل الداخلة على المستتر عن نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد **ان**
اذا قيل جاء في زيد ورأيت زيدا ورأيت بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة عليه يخرج عامل المبدأ
والخبر لان الدخول اما المحرور بالآخر والاول ولا يتصور في الامور المعنوية كما مر
و انما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض الى آخره وليكون اللفظ محمولاً ~
على ما لا يقصد به في عرفهم **هـ** او على المصدية اي يختلف اختلاف ونظ وانما ان تفرق
بين هذا التوجيه والتوجيه الا ولان لا يحتمل ان يتعلق حينئذ باختلاف العوامل لان تعلقه
باختلاف العوامل بوجوب كونه قاصرا لعدم حصر العامل في المفظوظ والتقدير على انما منسأ
ان فان اصله في وفيه وذكر الباء لئلا يستوي مبتدئ بينه وبين في لا تكررهما خطأ
قوله والاختلاف في اللفظ والتقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشارنا اليه لئلا ينتقض

لئلا ينتقض الى آخره قلت لا انتقاض وان لا يجعل اختلاف العوامل اعم فانا **هـ**
نقول المراد باختلاف العوامل في العمل ان يبطل كل منها اثرها فيما لا اثر له في آخره
فقولنا رأيت والباء ليسا بعاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملين مختلفين في المنصرف
ل لئلا ينتقض بمثل رأيت احمد ومررت باحمد قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين
شئ كان او مجموعا وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين
ومررت بمسلمين فتوالت شئ او مجموعا متعلق بالمثلية لهذا القول فلا يتوجه ان لا يصح ان يكون شئ
او مجموعا وما يقضي من العجب ما قيل المراد من لولاه الهاتين الصورتين فاذا ظهر في قوله
للمشي والمجوع فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين **ف** فان قلت لا يتحقق الاختلاف في آخر العرب
ولا في العوامل سواء اريد بالعوامل الجماعة او مافوق الواحد **ا** اذا ركب بعض الاسماء المعد
الغير المشابة لمشي الى اصل مع عامله ابتداء اي اذا ركب كاسم مع عامله متقاسم فتوالت ليس ظرفا
للتركيب ومن جعل ظرفا للتركيب اورد عليه عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان
لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق اختلاف العوامل لسبق عاملين معنويين
فيتحقق الاختلاف في آخر العرب وفي العوامل واجاب عنه بانه لا يتحقق بعاملين معنويين ~
لا يتحقق بعاملين مختلفين معنويين وعامل لفظي اختلاف العوامل اذ لا اختلاف في العمل
بين عاملين معنويين وعامل لفظي باختلاف العوامل اذ لا اختلاف في العمل بين عاملين
معنويين هذا وفي نظره وجوه الاول ان المراد بالعوامل مافوق الواحد كالا لا ينبغي والثاني
انه لا يصح قول الشارح ليس فيه اختلاف في آخره والثالث ان العامل المعنوي لا ينحصر
في عامل الرفع وانما ينحصر في عامل معنوي ليس معني الفعل والعامل المعنوي الذي هو الفعل
متعدية ناصبة للظرف والفعل مع فصلنا هاهنا الفريد وشرحه والرابع انه لا انما للسؤال
لا انه لم يقل كما ركب مع عامله ابتداء فينتج عليه شئ لا نقول اذ سبق على التركيب مع العامل **ع**
معنويان لم يكن التركيب للاسم المعد مع العامل ابتداء لان نقول التركيب للاسم المعد ولكن ابتداء

بل انما ومع ذلك تركيب الاسم المتعدد مع العامل ابتداء اذ لم يسبق عليه تركيب الاسم
المعدد ولم يكن لتقييد التركيب بالابتداء في غاية الامران هذا الحكم لا يكون من خواص
الشاملة فيه انه كان المعنى ان هذا حكم بعض العرب لم ينفع البتة في العلم ببيان هذا الحكم فانه
اذا اورد عليه معرب لا يصرف انه هل يجري فيه هذا الحكم او لا قيل فليكن المراد اختلاف آخر
باختلاف العوامل وقتا ما هذا الحكم لا ينبغي ان يرد بان يحتمل ان يكون معربا لا يرد عليه العوامل
المختلفة وقتا ما لان الاحتمال الصريح لا يمكن ليقض الحكم الامامية وقيل المراد استعداده
ويجيب جواب الشارح عليه ما بان اوفق بالعبارة اذ المبادر الى اختلاف الفعل غير تقييد
بوقت ما وليس بمبرح لما عرفت ان الظاهر ببيان الحكم الكلي يستفاد به المتعلم وقوله من يرتجى
تدوينه ويراد بما الموصولة للحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي فان قلت كلمة ما قد فسرت ما
فان قلت قد فسرت كلمة ما بحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان يتولد حين يرتجى
او حرف قلت كلمة ما كذا وقع هكذا يحتمل الى مرين فنبته على الاول ولا سيما الثاني ثانيا ما
حيث قال حين يراد بما الموصولة للحركة والحرف فعرف الحركة والحرف على ما هو مقتضى ما الموصولة
واثما قدم الى شارح على الموصوفة لانه انسب في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح
في حاشية الكتاب لكنه يشك بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة والاولى ان يستأخر
الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقا ما الموصولة على عمومها ولا ينبغي ان المفهوم
ولا ينبغي ان المفهوم من قوله لا يرد العامل والمقتضي انه لا يرد عامل ولا مقتضي على السلب الكلي
والذي يقتضيه الحاشية ان المراد لا يرد كل عامل وشي من مقتضى ولا يذهب على احدته بعيد
عن الزعم جدا وانما في الاول والى اشارة لا صحتها التوجيه الى الاول ايضا لان ما لا يخرج بتخصيص
يخرج بارادة السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة لكن الاول ان يخرج الجميع بالسببية
المفهومة القريبة ولا يرتكب من يد تكلف ولا يذهب عليك ان قوله ولو ثبت يدل على ان يخرج بتخصيص
لا شعاع كلمة او على امتناع البقاء فان ترجى اعتبار السببية القريبة كان الاول ان يقال فاذا ثبت

فاذا ثبت للدلالة اذا عاين التحقق فتأمل ذلك ان تقول يمكن ان يراى بكلمة ما حرفا آخر وحركة
فلا يرد ما اورد من امثال الباء الجارة ولو اراد بحرف حرف المبالغة وهو المتبادر حين مقارنته
بالحركة لم يتجه عامل على حرف واحد وكذا لا بد من اخراج العامل واخراج المقتضي لا بد من اخراج مجموع
والمقتضي ومن اخراج مجموع العامل والمقتضي والاعراب فان السببية وهو التقدم بالذات كما يتحقق
بين اختلاف العرب وكل تلك التثنية يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع بتقييد السببية
بالقرب لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس مما يرد بينه وبين الاختلاف تقدم آخر
بغلق تقدم العامل والمقتضي او المجموع ومن قال ليس مجموع المقتضي سببية الا سببية اجزاءها
المرتبة من القريبة او البعيدة لم يأت بكلمة واضحة فتأخر تخصيص كلمة ما بمنزلة اخراج المجموع
كما يتقرر باخراج الحكم الذي هو السبب القريب الحقيقي لا يتخلل في اخراجه بل تعين بالاعتناء
فاعتبروا يا اولي الابصار في اخراج حركة نحو غلغلي را بنحو غلغلي ما الى نظائر
ومن قال انه جازم الجواز في قوله تعالى واستحوذوا بكم وارجلكم بجزا بكم فلم يجز تدقيق نظره الى
الا الى انما خلا في ما اجمع عليه من كون جز الجوار والجز الزائدة من الاعراب هذا هو انما يخرج من
ولو قال الشارح يخرج حركة نحو غلغلي كان ارجح في النحول شمولها ما قبلها والمتكلم نحو مسلمي
في جأني مسلمي وقوله لا نه معرب على اختيار المصنف رحمه الله تعالى اشارة الى ان بعض النحاة
انه مبني ولا ينبغي ان لو قيل في تعريف الاعراب انه ما في آخر العرب اعني من حيث انه معرب لم التعريف
ولا لا ينبغي عليه شي فتأمل في اي ان يثبت على فائدة وضع الاعراب وترجيح الاثبات على تركه
او ان التبيين على فائدة وضعه في الاسماء دون الاعمال والحروف ليدل على المعاني جمع في وهو ما
يقصد بشي وحمد على القائم بالشيء القابل للعين بعيد عن الزعم ولا يتولد له قائد وكذا ما
في ما ياتي في تعريف العامل في حيث قال في شرحه على هذا الكتاب والوجه ان المصنف قد عرّف
اراد ان متعلق بوضع الاعراب المفهوم من نحو الكلام والاعمال ينطبق الفرض على الفعل الذي
على تقدير تعلته باختلاف الاختلاف في آخر فرض الدلالة على المعاني وهذا الفرض لا يستلزم

اختلاف في الخبر وضع الاعراب مطلقا ليدل الاختلاف واما ما بالاختلاف اسناد الدلالة
الي الاختلاف باعتبار ان مدخلية في دلالة الاختلاف في علم ما سنقصه والافالموضوع الباعث
عند المصنف رحمه الله تعالى ما بالاختلاف في علم الاختلاف وبين السلف حيث قالوا في اعراب الاختلاف
وخالفهم المصنف رحمه الله لان تعيين ما بالاختلاف في المعنى اولى لانه امر متحقق واضح بخلاف الاختلاف
فانه امر معنوي اعتباري ولا يلزم لكل عربي بخلق الاختلاف بهذا فنقول في اولى بالوضع المعاني ما بالاختلاف
والاولي بوضع الاعراب المستعمل في مقابلة البناء الاختلاف في البناء عدم الاختلاف في
قوله في اعراب صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى في اخذ كل من المعاني العربية واما المعتبر في اعراب صيغة اسم
فيه فيدل على ان كل عربي يأخذ كل تلك المعاني فكل من يبدل في المعاني في العربي عدم استقامتها
فيه الى ان اعتبار العرب اخذ للمعنى القريب من اعتبار العكس فلهذا قال الفاضل السدي في اعراب صيغة اسم
والشارح لما استرجع ترك ما هو المشهور الدائر على السنة الكافة بمجرّد اعرابية هذا الاعتبار
حكم انه في اعراب صيغة اسم الفاعل لا ينبغي ان يتوهم ان اعتوار المعاني في العرب المعاني لا ينبغي تبديلا
في العرب فلذا اعرض عنه الشارح لانه الخالف لما هو الواضح وانما جعل الاعراب في آخر العرب بالحركة
التي هو الاصل والاعراب مطلقا في آخر العرب حقيقة او حكما فانه الواقع بعد اكثر حروف الكلمة
كان الواقع بعد الكثرة الى اكثر في حكم الكل وكون الحركة بعد الكلمة يظهر بانه شيئا عسرا
قوله لان نفس الاسم يدل على المستعمل في الاعراب في اعراب صيغة فاعلي هذا الفاعلية ونظائرهما صفا
لدلولات الالفاظ لا للدلالة وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات الالفاظ فانه تأخر الالفاظ عن الدلالة
فقال في تأخير الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان الظاهر من قوله والصفة متأخرة
ولا يخفى ان الظاهر من قوله والصفة متأخرة ان وجه التأخر تأخر الدلول والوجود ان يؤخر الدال
على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف والاقرب ان يقال جعل الاعراب في آخر
لان كل من حروف الكلمة مفيد لشيء الكلمة ولا يرضى بتفسيرها مما امكن للتأخر في دلالة الكلمة
على معناها بخلاف الحرف الاخر فانه لا مدخل في الربية ولذا قيل تعلم في اعراب صيغة الاعراب في اعراب

ماضية الاعراب اي انواع الاعراب ثلثة هي علم ان الخبر مجموع الثلثة فله يشكّل الجمل
على انواع ووجه تقديم المطف على الربط **قوله** يطلق على الحركات البنائية ولا غيرها
من حركات غير **قوله** فانها مستعملة في الحركات البنائية غالباً وفي غيرها هاهنا غير الاعراب
من غير الاعرابية ايضا **قوله** كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما في كونه فضلة او مشتهرا به
كأن اسم ان قوله علم الاضافة اي علم كون الشيء مضافا اليه فهو يتقدّر اضافة اليه وانما حذف
اعتماده على ان المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشيء مضافا اليه مقابل
لما لا يكون الشيء مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل كون الشيء
مضافا اليه بالاضافة النظمية وقولنا وبحسبك زيادة لان ذلك مما اخذ المصنف
تحت المضاف اليه حيث قال الجردات ما يشتمل على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شيء
بواسطة حرف الجر لفظا او تقدير اذ لا بد من تعميم النسبة حقيقة او صورة بخلاف الفاعل
فانه صريح بتميزه عن باقي المرفوعات وكذا المفعول **قوله** لم يتجوز في الالفاظ المصدرية الاولى
لم يصحح الالفاظ المصلدية **قوله** وانما اختصر الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل
والفاعل قليل بين وجه الاختصاص فيما هو اصل في الاعراب كونه معمول ما هو اصل في العمل
قوله في الاعراب **قوله** اعطى النقيض لظاهرة القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخول
ودخول لام التقوية في المفعول المتأخر عن الفعل يجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمين مع النون
مع تضمين معي لجعل فصار ما المعنى فاعطى النقيض لظاهرة القليل ولا يخفى ان حديث الجمل **قوله** اعطى
فالحق تضمين معي العوض لان الاعطى للتقيل بان يجعل عارضا فاما الاعطى معارضا
ولكن ان يجعل القليل تعليل والمفعول الثاني محذوف اي اعطى التقيل ما اعطى من المرفوعات
لان هذا القليل فانه المقيس عليه للكثير فاما **قوله** ولما لم يبق للمضاف اليه على غير الخبر لا آخره
جعل اعطى الجر للمضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة اليه لان المضاف ايضا كثير
اليري ان قولنا سررت بزيد يوم الجمعة لنا ليس بكثر دون كثرة الفاعل اعطى المتوسط

في الكثرة المتوسطة لتفتيل في التفتل العامل محتاج لا بيان لا احتياج معرفة العرب اليه
لا اعتبار العامل في مفرد على ما مر ولذا ذكر في حكم العرب وتأخير عن بيان الاعراب
لان تعريفه بتوقف على معرفة المعنى المقضي والاعراب من قال اخر عن الاعراب لكونه سببا
بعيد بخلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج من سواد الطريق وطلب المصنف في المعنى العميق
ما به يقوم يتوهم اياه يحصل دون غيره فنبه على ان سببية المتوهم ليس كسببية الاعراب
بالاختلاف فانه الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل لا يقال مفرق ينقص بالاسناد وما
وما يقوم به المعنى المقضي والركب منهما والعامل لا تانقوله ينهم في عجزنا قولنا لا يحصل الا بالان
دون نفس المارة بجارية النامان مثل المعنى المقضي اي معنى الاخره يريد ان اللوح
للعمد الذهني الذي في حكم القوة النكوة والمعنى المقضي لا يوجد في الفعل عند البصريين
فلذا قيل المراد عامل الاسم ويتوهم بالباء في محسبك زيد كونه شيئا مضافا اليه حكما او صورة
فقد غفل من قال لم يبال بخرجه لثلاثة **ق ٨١** ومرت بزيدا بالاعمال ما غلوم زيدا لعل
عند بعض حرف الجر المقدور وعند بعض المضاف النائب عن حرف الجر فالمراد بالان
من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقضي ان ان يفصل اقتضا المعنى المقضي فانه تارة
يقضي الحركات الثلاثة وتارة ما سوى الفتح وتارة ما سوى الكسرة وتارة يقضي الحروف
الثلاثة وتارة ما سوى الواو منها وتارة ما سوى الالف من هذه اقسام ستة اقسام ستة
ق ٨٢ اي الى اسم المفرد الذي لم يكن متبعا ولا جموعا وهذا معناه ان وسمع له معنيين اخرين
كل منهما في محله ولا ينقص القاعدة بالاسماء الستة ولو اخرج المتبوع لخرج ما بقيد النظر
لكونها واسطة بين النصرف وغير النصرف لانه المنقسم اليها اسم من شأنه ان يقبل التنوين
ومنع من عدم الابد نصرف اول معنى الى نصرف والعرب بالحرف بمنع عن التنوين ولا ينصرف
اخرى على الحركات الثلاثة لاجتماع الالف او ضرورة الشر او التاسب بل ينقصه قاعدة
غير النصرف ولا يبايه مثله ايضا لانه يعلم من بيانه على طريقة الاستثناء والبيان بطريقة الاستثناء

الاستثناء قاعدة غير المنصرف اولى من ان خالف في قاعدة المفرد النصرف لا شتما على التنبيه
على ان هذه الامور خرجت عما هو الاصل فيه الداع اي الذي لم يكن بنا الواحد في سائر
نقصر بسنين وتبين ونظائرهما لكن لا يلزم من دخول ما في المكسر قولهم ان اعرابا بالان
الثلاث لخروجها عن القاعدة بالمنصرف **ق ٨٣** احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
ليكون الدال على صفة الشيء كالصفة للدال عليه ولا يمانها اخذ الدال وهذا امر
قاله تاعارض الحرف قال عارض عليه بان كونه ابعاضا امرها اي ولو سلم فلا يقتضي
الى الصلة بحسب الذات لا الى الاعراب ليس بشي **ق ٨٤** والفتحة نصبها كناية في الحاشية هذا التركيب
كتب في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معولي عاملين مختلفين لكن المعول المقدم
بحرود واجازة المصنف رحمه الله تعالى هذا كل **ق ٨٥** والمصدية فيكون التقدير برفع رفع الفعل
حال والعامل في الظرف والحال مع الفعل المستنبط من الظرف المستقر وهذا اوفق بالعبارة
مما كتب في الحاشية على معنى انه اعراب هذان الشئ بالظرف حال كونهما مرفوعين واعرابا بالان
اعراب دفع وعما هذا القياس نصبا وجزا هذا كل **ق ٨٦** متراجعا رجل الى حسن الى لطف ان يترك
بجائي طلبة والطلبة المطلوب **ق ٨٧** وجمع الموءنت السالم قد مر لانه اوضح من معرفة غير المنصرف
يحتاج لا تطويل لان اعراب لا زل لا بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعراب ولان النصب
التابع للجر كثير بخلاف العكس ولغيرنا كان اخر تركنا هاله وينبغي ان ينظم اليه الات جميع ذات
من غير لفظ كماظم الولي جمع المذكر السالم لم يكتب في الحاشية السالم مرفوع على انه صفة للجمع
هذا كل **ق ٨٨** يريد دفع توههم انه صفة الموءنت كما يتبادر كون السالم صفة المفرد يعني ان
يعني ان الاصطلاح يجري على وصف الجمع بالسالم وان كل السالم السالم حال مفرده
ق ٨٩ وهو ما يكون بالالف والتاء فدخل في سجلات مع ان مفرده مذكور وخرج عنه ثون مع ان مفرده
موءنت احتزبه عن المذكر المكسر فانه قد علم وعن جمع المذكر السالم فانه قد سيعلم
ولما نزل ان يقول الاحتراز ليس لانه قد علم او سيعلم بل لا يشاركة في هذا الحكم على انه

عليه انه لم يعلم المكسر مطلقا بل انصرف قوله فاعراب اسماء هذه الاسماء الستة بنه على ان هذا الحكم
يسر على خصوصيات هذه الاسماء بل على مظهرها لا على مقتضى الحكم عليها بكونها بالالف والياء
ولا يقول الحكم عليها بكونها بالواو ولا يكون التقييد بقوله مضافا لقوله ذلك ان اخوك
كما يحصر به يحصر مع الرفع فالحكم على الرفع بالخاضع بالتلفظ بحرف واحد عن تلفظ خصوصية حصلت
له في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم لا ما قبل ان التلفظ علم علم لنفسه وبرأب العلم الصفة المشترقة
بها هذه الالف اشتريت فيما بين النحوي بوصف الاسماء الستة فانه من قبل ان يكون التلفظ
موضوعا لنفسه وانما يذكرها مقطوعة عن الاضافة لقوايذ ذلك كونها عبارة عن الحكم
مستقلة عما مثاله وثانيتها لا يختص بها عن ذكر غير مضاف لا دخل في استمالة العرب
وثالثها هداية المتعلم لا عراب في بالواو والالف والياء لا يترك لنفسه بوجه لكن لا مطلقا
بل حال كونها مكتوبة لما كان اشارته لا تجزى هذه الاسماء بنفسه في الحكم بقوله فاعراب هذه الاسماء
الستة او همت ان تبرزت عن خصوصية التكبير والافرا ايضا استدرك بقوله لكن لا مطلقا
وبنه على ان خصوصية الافراد والتكبير محفوفة في الحكم **قوله** مضافا فنقل المتن المسمى
على خلاف ترتيب ما انتقلت عليه الشيخ في مقام الحكم اما غفلة عن فوات الترتيب كما لا يشق
بتحقيق القيود واما لان الستة كانت في نظره كانت هكذا والثاني في غاية البعد من بنه
ومن قال بنه ان عبارة المتن محمولة على التقديم والتأخير لا زوال عن ضمير الظرف والحال
لا يتقدم على العامل المعنوي وغير عبارة المتن لا ما هو حسب لغير المصنف رحمه الله تعالى
ان يعتبر عبارة المتن لا ما هو حسب فقد بنه بذلك على ان يبلغ بدقة النظر الى ما لا يخطر
بقلب البشر **قوله** وانما اختاروا اسما ستة لان اعراب هذه الاسماء الى آخره ان هذا الوجه
في غاية الضعف والادنى من ان يقال العرب بالحرف في الرفع والحقبة ستة الشئ وكل واحد
والجمع والواو وعشرون وجعلوا في مقابلة كل فرع اصلي **قوله** وانما اختاروا هذه الاسماء
وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشارتها الشئ في كون معانيها منبئة عن تعدد

١٩
عن تعدد الالف في كونها عن تعدد في كون معانيها مستقلة للمحداد لانه المنبئ هو التلفظ
دون المعنى هذا ثم ذاك ما سوي الغم والرس واما فيهما نجي والجدان يقال لمشارتها الشئ
والحرف في ان فيها حرف لين بعد ما يتم به الاسم فان تمام الاسم بنون التثنية والجمع والمضاتية
والثنوين واللام **قوله** ولو جرد حرف صالح الى عراب في احوالها حين الى عراب **قوله**
دون غير حال الا عراب فشا به الا عراب في الطريان والتغير وهذه الحروف هي في الاربعة الاول
لام الكلمة وفي الاخيرين عينها يغيرها عند الشيخ الرضوي وهو ظاهر كلام الشارح وبذلك
من العين واللام عند المصنف لان الاعراب لا يكون من اصل الكلمة ولما كان تكلفا بل تعسفا
لم يلتفت اليه الشارح واعلم ان الظاهر انه جعل كل من الالف والياء عن التعدد وجوب حرف صالح
لجعل الاعراب في هذه الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحرف فله يستقيم
لان الابن والولد والوالد والام لظروا التريب لا غير ذلك منبئة عن التعدد فالج ولي وجوه
بدون اعراب **قوله** وكذا كلنا التا بدلة الالف لانه لا يثبت لان علوية التا يثبت لا يكون
متوسطة وما اضيف اليه كل وكلنا يجب ان يكون شئ او ضمير ولا يكون يجوز ان يكون متعديا
غير تثنية الى في الشعر كقولك كلني دعو عمر ولما كان التا بكل مضافا الى المؤنث افصح من تجريد
واختلف في الفكل انه في الاصل واو او يا والاكثرون على الاول **قوله** فاذا اضيف الى المظهر
يجب في هذا المظهر ان يكون معرفة **قوله** فلذلك فيكون اعراب بالحرف يكون مضافا الى ضمير
لا يخفى ان مستدركه لا طائل تحت **قوله** ومعناها مع التثنية لانه تكرار الواحد مرة
قوله وهو الجمع بالواو والثنون سواء كما مفرده مذكرا او مؤنثا سالما او مفيدا وفيه نظر
لان المصنف رحمه الله تعالى ذكر في بحث الجمع في شرحه ان قوله ان كان اسما فذكر علم بفعل
مع انه ينبغي عن اشتراط التذكير لجمع المذكر العاقل عن التغير والمؤنث ان اسم وليس معنى التركيب
الاضافي مراد المصنف رحمه الله تعالى يجعل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب المركب
ولو حوفظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم يمكن ادخالها في اخوات عشرين بآثارها ما

على صورة الجمع لا يأتى التكلم لأن الأعراب في الناقص المضاف إلى التكم متعذرون المحذوف
من آخر حركة الكسرة التي انتضت الياء حركة الأعراب في تكون تقديرها ولكن ان جعل مطلقا
باعتبار كونه قيد الفاعل بهذا التعميم أيضا أي سواء كان مقصورا او منقوصا او صحيحا
قوله امتنع ان يدخل عليه حركة أخرى ولا بد من حركة أخرى اذ لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا
كما جعل على التثنية اعرابا لا تامة متضي إلى المقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اثر العامل
واللزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل ما على التثنية فاحذال مرين ومعنى التثنية
لتحصيل احدهما على التعيين والعامل لتحصيل خصوص احدهما **يعني** كون الأعراب تقديرية في هذين
النوعين مناط تعميم فائدة تميم مطلقا نحو غلام وان جعل متعلقا بما دللنا جعله البعض خصوصا
بغلام وكان الشارح لا يجعل ذكره لدفع توهم الاختصاص بالمختص بغيره بل جعله
لداعي حسن المقابلة بينه وبين قوله كفاض بغيرا ومسلمي بغيرا فان تعيين المقابل يدور
على تعميم المقابل الآخر ويمكن ان يقال يريد بعضا مطلقا ما كان الذي محذوف ما كان الله
ملفوظا وبغلام مطلقا ما كان ياء مذكورا او ما كان ياء محذوف نحو غلام وما كان ياء
مبدلة بالف نحو غلام ما فقوله في وجه تقدير الأعراب في نحو غلام **قوله** لما اشتغل آخر الخ سم
بالكسرة تعذر الأعراب نحو فاض والوجه ان لما اشتغل بالفتحة والكسرة او النية ليشاؤ غلاما
ويا ابت ويا ابتا ويا امتا **قوله** كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها بخلاف الياء الذي
قبلها ساكن كضيق **قوله** ونحو مسلمي عطف على قوله كفاض وهو مرفوع لا على فاض فيكون مجرورا
ووجه النية ظاهر اذ يكون ذكر النحو مستندا ومع **قوله** استجاء الى حضرة ان يثقف نحو يعطف على **قوله**
يعني تقدير الأعراب لا يستحقا ان يكون في الأعراب بالحرف فيبين ان عرض المصنف **قوله**
من تكثير الالة بيان ان التقدير في هذا القسم قد يكون في الأعراب بالحركة وقد يكون في الأعراب
بالحرف لا استيفاء القسم للمستقل فلا بد ان يقع اقسامه المستقلة المذكورة وغفل عنه
وهو افاضل تالي هذا الشارح من خفي عليه ما تضمنه هذا الكلام فتصدي بيان نكتة ترك المصنف

المصنف رحمه الله تعالى بعض اقسام المستقل فسلط طريقا لا يطلب بوصول المطلوب فليكن
بالصراط المستقيم صراطا غير المغضوب عليه تجنب فالك لا زدي من اجبت ولكن الله يهدي
من يشاء الى صراط مستقيم **قوله** الشارح ان ما ذكره انما يصح على مذهب من لم يجوز الحكاية في التثنية
والجمع واما الفاعل **قوله** عن تمرتان في هل جواب هل عندكم تمرتان فالقسم الا فلا ايضا يكون في حركة
والحرف نحو نقر **يعني** تقدير الأعراب لا يستحقا ان يكون في حالين واحد بخلاف المتعذر فانه
لا يكون الا في احوال الثلث ولما كانا تميزا للمستقل عن المتعذر باختصاص المستقل ببعض
بعض احوال دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر الالة مثله بيان الفرق لا يذكر مثله لما هو
يكون الأعراب المستقل تقديرية في احوال الثلث نحو جاء في احوال القوم ورأيت احوال القوم
ومررت باخي القوم وجاء في مسلمو القوم ورأيت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم واما جاء
واما جاء في مسلمي القوم رفعاً فقط في حكم مسلمي **قوله** وقد يكون الأعراب بالحرف تقديرية في احوال
الثلث لا يستحقا لاضابط ما اذا كان الأعراب مذكورة ولا في ساكن نحو والمسلمي الصلوة بحرف الصلوة
ونصيرها فخرج نحو مصطو القوم والشيخي الغير المرفوع فان اعراب لا يكون مذكورة اصلح
قوله اي فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الأعراب واستقل **يعني** ضمير ما عدا راجع الى ما ذكر
من ذكر المتعذر والمستقل ما عدا من الالة **قوله** في ياء الالة الغير التقديرية الغير المذكورة
على باب النفي فلما اورد بعضنا فاضل ضل هذا الشارح رحمه الله تعالى على بيان النفي في الالة
وتكلف في بعض دفع بعض الالة بما لا يسمي ولا **يعني** من جوع واضطر الى اعتذار في بدله **قوله**
لا بحالة مما يقتضي من العجب لا يمنع عنه رعاية الادب هذا وقوله ما ذكر يشعر بان يحتاج
في ضمير ما عدا مع رجوع على المتعذر اي المتعذر والمستقل الى تأويل المتعذر بما ذكر
وهذا طريق شائع في رجوع ضمير المفرد الى المتعذر لكن لا حاجة هنا الى هذا التأويل الى التذ
انما ذكره ليعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور
لا الى المجموع **قوله** لما ذكر في تفصيل العرب النصرف وغير النصرف **يعني** في تعريف غير النصرف

لا يحتاج تفصيل العرب الذي سبق اليه قلت ولا احتياجه بعض احكام يذكر بعد معرفة ايضا
واما المنصرف فلان يحتاج لا معرفته لما سبق من تفصيل العرب في الالهتام بتعريف غير المنصرف اكثر
فلذا اشرع بالتعريف وترك المنصرف بالمقاييس وما يحتاج اليه التفصيل السابق للمعرب بالموث
والذكر وبما ينبغي والجمع فينبغي ان يذكر المصنف رحمه الله تعالى متصلا بغير المنصرف قبل النزوع
في الرفع والرفع في وجه الفصل الكثير بينها وبين تفصيل العرب وما يجب تقديمه على الرفع
بحسب المعرفة والنكرة لا نه انما يحتاج لا معرفته ما المصلحة غير المنصرف ومباحث المبتدأ والخبر
ومباحث الحال والنعت في تأخيرهما اخل في بيان هذه المباحث **او** كما غير المنصرف اقل
يرد عليه ان في المعرفة بالتعريف يستحق بيان الاقل ان يؤثر على بيان الاكثر بالمقاييس لما سما
لما يشمل عليه من تعليل مؤنة اليبا واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت من الاقل والاكثر
فيقال ان كنه تعريف ما هو اقل الا ان يقال ان كان الاقل في بعض اليبا يستحق ان يؤثر على الاكثر
او في اليبا بالتعريف ايضا تنزل اليبا بالتعريف منزلة اليبا بالتعريف والوجه **او**
انما اختار تعريف غير المنصرف لا نه وجوده في المنصرف عدي يعرف بالمقاييس لا الوجوه
او كما ينبغي بتعريفه لا نه يعرف بمعرفة ولم يقل والمنصرف ما عدا كما قال في الاعراب اللغوي
لا شعاع **او** عنوان غير المنصرف بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديري واعلم
ان العرب لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخل الحركات
الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما يسلب عنه الكسرة والتنوين على ما نبه الزمخشري في الفصل
فالعرب بالضم والكسرة والعرب بالحروف واسطة فحينئذ لا يصح ان يكتب بتعريف غير المنصرف
لا نه لا يمكن معرفة المنصرف حيث بدأ لقياسه اليه واما عند المصنف رحمه الله تعالى فان كان المنصرف
وغير المنصرف عنده قسما بالحركة اذ لا فائدة في وصف العرب بالحرف لا انصرف وعنده
فيمكن معرفة المنصرف بالمقاييس لا ينحصر هذا العرب بمقتضى تعريفه كما اذا كان مطلقا **او** ينحصر
عنده في اليبا ما قيل في غير المنصرف ما خوزه الصرف فانه يتأثر بالصرف عن حاله الاصلي

الاصلي بالتركيب اكثر من تأثير غير المنصرف في كانه بالقياس اليه لا ينصرف لا نه ينصرف بالتنوين
والكسرة دون غير المنصرف وقيل بان الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة والكسر
والتنوين او زيادة التمكن **او** اي اسم عرب اختار تفسير كلمة ما بالنكرة وهو احد احتماليه
لا نه اقرب بامتزاج الشرح بالمدح ولم يشرك في الاحتمال الاخر لوضوح امره واشهراره وقدمه
وقد تقدم مثله غير مرة وان لم يتبناه بعض الافاضل تلح هذه الشارح في هذا المقام
واطلب مما لا يزيد الا الاسام فاعرضنا عنه بالتركة كما هو اداب الكرام **او** من علل تسع **او**
ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل لا نه لم يوجد هنا شرط حذف المضاد اليه على ما لا ينبغي
للمعارضة فمن جوز ان يكون التقدير من تسع علل لم اشتغل ببيان نكات ترجح تقدير الموصوف
ما لا يعينه **او** والعلل التسع مجموع ما في هذين البيتين لا وجه لتأخير هذا التفصيل **او**
عن شرح قول المصنف رحمه الله تعالى وانواع دفع ونصب وجعل هذا المقام كتب في حاشية هذا المقام
كتب في حاشية هذا المقام اذ موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثلثا منها فالصرف تصويب
هذا وهذه اليبا لا في سبيل اليناري النحوي والتصويب النزول ولم يذكر اليبا كلها يستغني
عن التعريف لا شمال يبا غير المنصرف الذي يستغنى عنه البيت الا في اعيان معانيه الا ولا يفيد
ان غير المنصرف ما فيه علل ان يخرج ما فيه واحدة تقوم مقام العلتين والثاني يدل على انه
باجتماع سببين يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف هذا والثاني انه يدل على انه
اذا اجتمع في كلمة الفلتان والعلية مثلا يكون منع الصرف للسببين مع انه ليس بالثابت
بالف **او** وذلك المجموع عدل لعل في تكثير الاسباب في هذين البيتين زيادة الحسن
اذا السبب عدل لا كل عدل هو عدل لا يكون علة للبنا وكذا السبب وصف ما هو الوصف
الاصلي **او** وهكذا حيث كان المناسب تكثير التنوين ايضا الا انه لم يساعد النظم في احسن
يقال بعض الشارحين ان اللفظ اللوم فيه نادرة **او** والعدول في عطفها بين الاخرى التزجي
في الزمان ويستعار للتزجي في الزمان فيكون ما بعد العطف عطفه تمام قبله او ادنى

ولا يخفى ان الجمع على رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين لانه التكتة للخليل
قوله ولو جعل الخ لفظا على لقوله زائدة لا آخره هذا مما لا يقصد بالزيارة قبل شي
في عرف باب التأليف اذ لا يقصد به الا لتقدم في الذكر فترسم في عباراتهم بعيدا
قوله وهذا القول تقريب ما ثبت في كل من الوجوه الثلاثة المذكورة ولنا وجه رابع وهو
الا اعتذار من مسامحة وقعت لناظم في هذه الابيات لعدم النظم بان المقصود تقريب
غير المنصرف والعلل في الخط لا تحقيق القول فيها اذ لا يساعده النظم وقد عرفت بعض السع
في البيت الاول مما ذكرنا ومنها ايراد العلة كما بين في تكبيرها ومنها ما في قوله والنون زائدة
مما ذكره التاج ومما ذكره من ان السبب بمجوع الى لفظ النون لا مجرد الالف لفظا
خامس ذكرناه في شرح الفريد او القول بان كل واحدة من الامور التسعة علة قول تقريبي
فيلزم ان يمانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة قلت الموانع جمع مانعة والتأنيث لزم
تقدير علة موانع التصرف وقال بعضهم انه اثنان لا بدوي لمعرفة القولين الاخيرين فلذا
لم يشرهما ونحن اذ نقينا اثره من حيث اشتهر به عيا علتين انما قيد بذلك لانه لغير العلة
لان لغير المصنف رحمه الله تعالى لا من هذه الحثية احكاما اخرى من حيث انه مخرج حكمه ما مر
ومن حيث انه فاعل حكم الرفع لا غير ذلك ومن حيث انه روعي فيه التناسب وانه دخل تحت الحكم
تحت حكم الضرورة او روعي فيه الاصل كما في مسلمات علم الكسر والتنوين لكن الاظهر ان المنصرف
ان يقول اي حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال في وجوب الحثية ما يكا ليسلب
عن القائل بالحثية ان لا كس فيهما ولا تنوين ذكر الكسرة مع انه علم سابقا اشار
الى ان تعريف غير المنصرف مما لا يدخله الكسرة والتنوين تعريف بامرين يجب ان يجعل كل منهما
حكم غير المنصرف فيه الدوام جريتين عيا ما فصل في تعريف العرب لوصف اقتصار على ذكر التنوين
لم يكن الاشارة لا تعريفات تعريف غير المنصرف الى من جرت التنوين او التنبيه عيا انه منع الكسرة
من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اکتع بالتنوين لغت ان حكم غير المنصرف من حيث انه كسر

لغتهم ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير منصرف من التنوين والكسرة منع بالتبعية
كما قال الكثيرون ومنهم من قال ان الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا في شبه الفعل مشابة
مشابة اسم الفعل لثلاث مراتب اعلى بها يوجب البناء وانها با عدم الانصراف واوسطها
العمل لا يسع المقام تفصيلا الخ نك تقول قائم ثم تقول قائم المروض لثلاث المقام المطلق
لا المقام الجزئي عن الثاني هو المذكور وكذا المروض لا لفظ الدم الرجل المطلق الجزئي عن الثاني
وهو التكرار فالفرعية في التأنيث والتعريف اهمية والفرعية المعبر عنها في منع الصرف اعتر
من الهمية والحقيقة اذ لا يصلح في كل كلام ان لا يقال لسان آخر وخلق في الاصل بمذلة
على الشيء لانه كما ان تحقق الفرع بتبعية تحقق الاصل تحقق خلق الاصل تتبع لتحقيق الاصل
حتى ان لو لم يكن الاصل لم يلفت الى خلق الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا لفرعية الموقف
على الوقوف عليه والمرجوع عيا الراجح لان الرجوع ليس فرع الراجح الى جعله بمنزلة الموقف
وليس للفرعية معنى يشمل الرجوعية لان اصل كل نوع ان لا يكون في الوزن المختص
بنوع آخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي فيه احدي الزوائد اربع في حكم الوزن المختص
فلا يتحيز الى البيان قاصرا اي لا يمتنع الجواز في معنى سلبا او جوبا والامتناع بمعنى سلبا
وبمعنى سلبا الامتناع والصرف قد يجب في الضرورة كما اذا وجب منع الصرف الكسار والوزن
فلذا فسر بقوله لا يمتنع الخ وادخل الكسر والتنوين لا يلزم خلقا لسم عنهما فيكون غير المنصرف
فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان فيجوز ان يخرجانه التأثير بالضرورة
او اعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف الخواص عن ظاهره وقيل المراد بالمراد معنى الكسرة
لا آخر الظاهر من الصرف معنى الاصطلاح والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف
بحكم قوله وحكمه والحاجة يدفع بترك اللفظ الى الخ قد فلا بد لترك الوجد الثاني فارسم
للضرورة لان الضرورة تدل على شيئا لا اصولا ولا يخرجها عن اصولها ولذا لم يرد
لم يخرج عدم غير المنصرف لاعتدال الجملة البصريين كما لا يجوز جعل الامعة المنصورة محذرة

لا اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيتون وطائفة البصريين منع صرف العلم للضرورة
قوله فكلوه صبت علي امصائب لا آخره في الحاشية هذا البيت مما قاله فاطمة رضي الله تعالى عنها
في مرتبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واوله ما ذا علي من شتم تربة احمد **قوله** ان لا يشتم مدي الزمان
غواليا وفي حاشيتها جمع غالية بوي خوش ان تزي مرتبة بالتحفيف **قوله** **قوله** **قوله**
والعني ما الذي او اي شيء وقع علي من شتم تربة احمد صلى الله تعالى عليه وسلم
في ان لا يشتم مدي الزمان واستداره انواع الغالية واللاستفهام للانكار والمعني لا يقع عليه شيء
لا تستغني بشتم عن شتم الغوالي والمعني ما ذا اوجب علي من شتم تربة احمد صلى الله تعالى عليه وسلم
ان لا يشتم لا آخره والاستفهام للتعجب من عظم الموجد هو كما لا يستغنى عن شتم الغوالي
قوله ان ذكره بالغنج والكسر للتعليل **قوله** لان رعاية التناسب بين الكلم امر مهم عندهم
ولذا صار السجع اجل محسن الكلام **قوله** مع ان اللفظ امر في ومنه في التنزيل بيد الخلق **قوله**
واللفظ المشهور **قوله** روي ان بعض البغاة قال لكتابة كتب باحافان الركب قد عارواي فظم الراو
في يا حار فقالا لكتابة سيده يا سيدي الفصح كسر الرا فلم يلتفت اليه لانهما با مر التناسب
وفي قوله وان لم يصل الي احد الضرورة اشعرا بان قد يصل الي احد الضرورة ومنه وجب صرف العلم
ومن وجب صرف العلم الى وزن التي تصد بها بيان ومنه في صرف فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة
فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة فاعل يفاعل فاعلة فبصرف فاعلة لا عمالة لانه
لتناسب مع مضاربة وجعل من هذا القبيل كل لفظ منصرف ازيد به نفسه فانه يعامل به معاملة
اذا اريد به معناه ان قد يكون غير منصرف حينئذ العلمية وسبب آخر فيثرون توصو
فينون قول المصنف رحمه الله تعالى فيما بعد واما فزانة فنصرف مع انه غير منصرف لكونه علميا لنفسه
وموتنا ويعتبرون عن هذا التناسب بالمشكلة **قوله** حيث صرف سلك التناسب المنصرف الذي
يليه وتري قوارير التناسب فواصل الذي فقوله يليه بتصديدا تمام التعليل فقوله سلك واغلق لا
مثال لجموع لا آخره اراد ان يذكر **قوله** ليس زائدا لان المقصود تمثيل الجموع والاضطرار ان التقدير

ان التقدير **قوله** في هذا التركيب **قوله** وما يقوم مقامهما قيل هذا منتهى بيان التعريف
فينبغي ان يقدم علي قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها منتهى التعريف فلهذا جملة معترضة
ولا مشاحة في وقوعها اينما وقعت ولشدة الاهتمام ببيان انما يصلح للتعريف قد مثلا هنا
فانه قد تكرر في الجملة فقام مقام السببين لهذا التكرار عند المصنف رحمه الله تعالى وكونه
نهاية جمع التفسير عند بعض ولا لا نظيره في الاحاد عند بعض وتمام الاخير بحثا **قوله** **قوله**
لا لا يسع المقام كتب في الحاشية فاكالب جمع اكلب اي جمع كلب واساوره جمع اسورة واي
جمع سوار وانا عجم جمع انعام وهي جمع نعم ان تزي وقد يلحق التا باساور والكثير ما يقع النعم
عليه الابل وجمع الجمع لا ان يرابه الكثرة او الضرب المختلفة عياملة الصراخ **قوله** فالعدل مصدر
مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا وذكر المحقق رضي الله عنه ان العدل اخراج الاسم لا الخرج
فاشار الشارح الي ما اجيب عنه وهو المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كما لضرب بمعنى كونه الشيء
حاصرا وقد يكون مبنيا للمفعول كما لضرب بمعنى كونه الشيء مضروبا والعدل لكونه سببا في الاسم
ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول ويصح ما علي ان لا شك انه يوجد في مصدره حاصل بالحق انما
المصدر في تاي المفعول كما يقال مضروبة بمعنى كونه الشيء مضروبا والمعني المصدر الحاصل
بالحق ان تلك التاي في غاية السع يسع فيها ما لا يسع في الفا المصار واما ان المصادر صلت
لمعنيين ما هو وصف الفاعل ما هو وصف المفعول فلان بذا من دليل بل يكاد يترده ما ذكره **قوله**
في تعريف الفاعل من قول علي جرة قيام به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا
علي صيغة المجرور فانه بدل علي ان ضرب زيد بدل علي وقوع شيء علي زيد لا علي قيامه
بزيد فلو كان للضرب معينا كان ضرب زيد لا علي قيام النبي للمفعول من بزيد كما ان ضرب زيد
علي صيغة المفعول لا علي قيام النبي للفاعل من فلا يكون خارجا بقوله علي طريقة قيام به
فالمصدر لم يوضع الا قالما قام بالفاعل والفعل المجرور ليدل علي وقوع مصدره الذي تضمنه
علي ما اسند اليه وجز في الفعل المجرور ما هو جز في الفعل المعروف والنار بينهما احتياقا

الذي يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذي يدل على هيئة الفعل المجهول
اذ تترد هذا فنقول لو كان العدل بمعنى الخراج فالخارج عتراض قوي لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل
في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اي مال اليه وجاء بمعنى التباعد يقال عدل الجمال النجل نحاه
كذا في القاموس ولا داعي لكون العدل التخييري بمعنى التباعد لان الميل الى اشتقاق المعدول
وتسمية الاسم معدولا وليس بقوي لا بمعنى المعدول اليه فالظاهر ان العدل بمعنى الميل عن الشيء
الى الشيء والعادل ما اتى الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فيسمى الى اصل معدولا عنه
والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان المارة عدلت الى الهيئة ولذا رت نظر ابن الحاجب صاحبها
فلج تبدينه وبين المقصود حاجبا وهو خروج الاسم اي اخرج خروج الفعل ان لا يستعمل على
٩ اي عن صورة فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرفها
يعرضها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماض والربا بالصورة اعم من الصورة او ما في حكمها
في كونه لا زمة للكلمة كالصورة فان ابدال مود لا زمة لا فعل التفصيل فكان اللوم منه
بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد الذي صار علما بالعلبة فيكون سمي علما للشيء
بعينه معدولا عن السمع ولا حاجة الى ان يقال اخر على تقدير تعريف العدل بالخروج عما هو حقه
من الصيغة او استلزام كلمة اخرى مع واما ما توهم من ان ما غير الى التعريف ينتقض يوم الجمعة
في صمت يوم الجمعة فانه خرج عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى وهي في خلق وتعيين المصنف
فانه لا مدخل اليه في الصورة حكما كاللوم للفرق بينهما وبين اللوم الجواز الفصل بينهما وبين
بالحواف الزائد بخلق فاللوم فبيان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه الى ما ليس حقه فانه تقدير في
ايضا ما هو حقه **٩** لم اتى بتعريف الى اصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها خروجه الى
عن صيغة الى صلية **٩** هذا المعنى في غير ظاهر لانه ليس هناك اصل وقاعدة تقتضي
ان يكون عمدا صيغة عامرا ان يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول
بانه سمي باسم الفاعل من المارة فمر اسم فاعله المارة خرج من صيغة الى هي على مقتضى القاعدة

القاعدة وهي عامر لا **٩** لا ينبغي ان صيغة المصدر الى آخره فيه ان صيغة الاسم ان كان
بمعنى صورة تعرض بحرفه الى اصول الهيئة الضرب بهيئة للضارب وان ما يعرفه المارة في هيئة
لمعنا في هيئة تلك تلك ليست بهيئة تلك لان ما وضع له تلك تلك نفس العدد وما وضع له تلك
الموصوف به فالوجه ان يقال خرج المشتقات من المصادر السمية بتقدير الصيغة بالاصولية
لان صيغة المصادر السمية ليست من مقتضيات اصول وقاعدة والمشتقات من المصادر
القياسية خرجت به المغيرات القياسية **٩** ولا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف في اسم
المحذوف الى عجز وكذا المحذوف الى واو مثل عدد والمحذوف الى واسط **٩** في وجه
ولا يبعد ان يقال خرج عنه كل ما غير بابدل حرف اصلي الى حرف آخر كالمقام والى يلحقه المارة
ليست باقية فيهما لم يبق من المغيرات القياسية الى المدغم في الخارج باعتبار قيد المغايرة
لا غير غير هكذا ينبغي ان تحتو هذا المقام فما قيل في بيان قوله خرجت عنه المغايرات
القياسية كالمقام فبعد عن المقام **٩** المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل
قد ارتضى هذا الجواب وهو ليس برضي اذ لا يشتبه على المقصود من تفصيل العلل ههنا تمييز
تمييز المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل بهذا المقصود **٩**
٩ اعلم اننا نعلم قطعا الى آخره قد دللنا على ان ما اشترى في كتب النحاة خروج تلك الحق
مخالفة للعلم القطعي بل هو امر يحكم به بالنكف لا لا اضطراب اليه بمنع الصرف دائما المحقق ثبوت
له اما خروجه عنه فان قلت لم اذا كان ثبوت اصله محققا والاصل انما يكون اصله بخروج الفاعل
فيكون الخروج ايضا محققا قلتم لا يرد بالاصل الى ما يقتضي القياس ان يكون الاسم عليه **٩**
عليه ونفي الخروج ان كان عليه مخرج وهذا امر لا يحكم به الى الا اضطراب فحينئذ نقول ما اشترى
نقول ما اشترى في علم انهم ارادوا بالخروج محققا الخروج عما هو القياس الى الخروج عما ثبت
للمارة وبني ما حكم به الشارع الخروج عما ثبت للمارة وبني عما ما اعتبروا المغايرة الشا
على تعريف العدل وبني ما ذكره انه يخص معرفة غير المنصرف بتعريفه بالمستبعد لانه لا يخرج عن

بالعدل عالم يعلم انه منع منه الكسر والتنوين فيلزم العدد الى انه لم يلتفت اليه لان ذلك لا يزم
في العدل التقديري لا محالة فيلزم مطلق العدل وينبغي دفع النسيان بانه قليل يمكن تعدد
لمنع الخلق **ل** الى انهم تنزهوا للعدل فيما عدا عمره بهذه الامثلة فجعلوه غير منصرف
للعدل التنبه لذات السبب في سائر الاسباب سوى الجمع التقديري لا يتوقف على معرفة منع الصرف
فان التائيد والوصف والجمع والجمع والتكيب مما يعرف بدونه منع الصرف واما العلمية
فلا يعرف في شيء منها الى العدل بعد معرفة منع الصرف واما العدل التحقيقي فان كما هو الخرج
عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدونه معرفة منع الصرف كما في سائر الاسباب وان كان
وان كان هو الخرج عما هو كان للمارة فلا يعرف الى الجمع الصرف هذا ثم قوله فجعلوه غير منصرف
الاول تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا يختص كون الحكم بعلمية العدل للتصديق
بالعدل فدار الفرق بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم لوجوه للتصديق ودون الحكم
لوجود السائر **ل** اي خروجا كما شاع عن اصل محقق يعني تحقيقا بمعنى محققا صفة الخرج
مقتدر بحال متعلقة وهو الى اصل وهذا بعيد عن العبارة سيما في قوله او تقدير الى ان حله
على الوصف باع بحال التعلق مع انه يصح ان يكون وصف الخرج بحال نفسه مبتدأ عن الغرام
جدا **ق** جاء في القوم ثلثة ثلثة حاله القوم ما قد بلغ واحد اي مفصل بهذا التفصيل
فلما كان العبارة عن الحال كل اللفظين اجري عا بغير ما **ل** وكذا الحال في احادهم وجموعهم
معدودا ومعدودا وكذا الحال في احاد ومعدودا ومعدودا ومعدودا ومعدودا ومعدودا ومعدودا ومعدودا
والظاهر ان بيعا ومربع الى ان يجعل الى بمعنى مع قوله والصواب بكثيرها الصواب **ع** عشا
ومعشر بخلاف الخمسة الاخرى قال الشيخ الرضي بعد انه تعالى يستعمل على ذلك فعلا في خمسة **ع** عشا
نحو الخمايسة **و** والسبب في منع الصرف لا آخره قصد بهذا الكلام رفع اشكال غرض في اشكال
في اعتبار الوصف من جعلها في الاصل اعدا لان الاعداد ليست اوصافا اصلية وشارحت
ليلا ترجح بعض ما قيل في منع صرفها لكونها عددا حيث عدل عن الصيغة وعن التكرار في القيمة

والاسمية لا الوصفية وهو ليس بواجب فان اعتبار العدل ليس امر اضطراري فيجب فيه عناية **ل**
ل لان الوصفية العارضية التي كانت في ثلثة ثلثة وجه غرضية الاوصاف في الاعداد
انها وضعت للوحدات ثم يستعمل مجازا في ماله الواحد ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعا للوحدات
في الوضع التركيبي لانها موضوعا للمعنى الوهمي ليس بشيء ولا يوجب عدم انصرافها الى ما
قوله لان معناها في الاصل اشتد آخرها فقلت في معنى اليه الى ان اصل اشتد آخرها او قل تأخرها في الاعداد
انه لا يستعمل الى في غيرها هو من جنس واحد فلا يقال جاء في زيد واخرى جارا اخر بل جارا اخر
قلت لهم على ما قالوا بجي الى استعمال في اشتد آخرها ان صيغة التفضيل موضوعة للوصف
بالزيان لا للوصف بالتقصا واقل تأخر ليس فيه تفصيل بالتأخر بل ينقص فيه
علم انه معدول من احدها هذا يكفي في ثبوت العدل والتجاوزة فصول الكلام لا يتجأ عنه
وله تعاد الرضي حيث اختار **ل** وانما لم يذهب الى تقدير الاضافي لم يذهب اليه
حفظا لقاعدة المذكورة في تقدير الاضافة اذ لو ذهب اليه لاختلج الى تغييرها والحكم
بان تقدير الاضافة يوجب احدا الى مورد الربعة لا بغيرها العدل لا ينبغي ان العدل الوجه ضعيف
لان قاعدة في تقدير الاضافة في الكلام لا في فرضها في الحمل العدل عنه وبغيرها هو بعيد
والوجه ان جاء في الرجل والرجل الاخر جاء في رجل اخر وفرض التفضيل لم يكن المنفصل عليه
الى ما ذكرنا ولا ولا يتصور التفضيل على ما ذكرنا ولا بالاضافة فروع المناسبة بين الكلام
والاصل فحكم انه معدول عن احدي الصورين فنذكر نرفع درجاته ونشأ ونقول كل ذلك
علم فخذنا ايتنا **ل** او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه ولا بد من كون المضاف فيها تابعا
للمضاف للمضاف في الاضافة الى ولي نحو يا يهرتم عدي وقوله بين ذراعي وجرة الى سد
وانما يستوفي الشارح بيان شيء من اخويه لان لكل منهما محله ولا يتوقف المقصود
هنا على بيانه **ل** فاصلها اما جمع او جماعي او جمعيا ولا ينبغي ان القياس في التفسير يرجح
الجمعا ولا فيمكن ان يكون معدولا عنها **ل** وعلى ما ذكرنا لا يرد للمجموع الشارة بل شيء

من المفترقات القياسية وإنما خص ذكرها لآثارها وأوردت على العدل وطلب بانه يفرق بينهما
وبين المعدل حيث حكم في احدهما بالشذوذ في الاخرى بالعدل لا يخفى انه علم سائر ما لا يرد
الشارة فنذكره هنا تكرر نعم في قوله كيف دلوا على اعتبارا لثبوت جديد فينبغي ان يذكر فيما سبق
حتى لا يحتاج الى اعارة ذكره لا يرد الجموع الشارة توطئة لذكره واقوي ما يرد ما ذكره
ولم يحضره انه لو لم يذكره لوجب كون اجمع واخر ايضا معدلين مع انه انكر المصنف حجة التقابل
اجتماع العدل والعدل **فعل** ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ **فعل**
في اقوسه باعتبار جمع قوسه في الجمع اقواسه اقوسه باعتبار عدله عن اقواس
لعدم تصور الشذوذ في المعدل **فعل** كمر فعل اسم جنس كصرد وعرفه عدله في الجمع واتباعه
واخر ما هو مبالغة فاعل اختصت بالنداء فيفسق مبالغة فاسق كما ان فساد مبالغة فاسق
والتا فعل علما والمثبت فاعل من جوده اوجبا اسم جنس فلا عدله في العلم عرفان فيه جامع
وزفراته جامع السديد وان ثبت فاعل من جوده ولم يكدا اسم جنس بل يوجد العلم علما
ففي العدل كقسم جمع قاسم ولم يوجد قسم من العلم او اذا فانه مع اجتماع الشرطين فيه
ليس بعدل هذا المختص ما ذكره الشيخ الرقي وير ما ذكره في قسم في العام من جمع ثم كزفر
ابن عباس ابن عبد المطلب الصباي وكثيرا اعطى عدله عن قائم والجمع للخير واللعيا
كالشوم والجموع للشرفند اسم للضممان ولا ينافي بين تحقيق فاعل وما ذهب اليه الشاب
من انه لا يدل دليل على ثبوت الاصل في هذا القسم كما توهم لانه ثبوت الاصل لا يكون بغيره
بدون ثبوت الاصل ولا دليل على اصاله بحاس بالنسبة الى عمر بخلاف عمر تلك ثلثة
بالنسبة الى ثلث **فعل** فاتهم اعتبار العدل بظواهره الخمسين لئليهم ولك ان يجعله للتحاق
فان قلت العدل موجب للبناء باعتبار في قطام موجب البناء والى لم يكن موجبا فك الاعتبار بطرائق البناء
بل الاعتبار اصالته **فعل** نحو حضار في الحاشية الهندية اسم كوب وفي القاموس جبل بين اليماء
والبحر الجبان والجرة من الابل وطما المكان المرتفع وفي بعض نسخ دبار في القاموس

في القاموس رز بن اليمى فانها مبنية وليس فيها الى سبب فيه انه لو اريد انه ليس فيه شيء
الى السبب ان يوظف هو المنع وان اريد انه ليس فيه موجب البناء الى السبب ففيه انما ليسا
موجب بناء وفيه وزن فعال وهو موجب البناء فالصواب ليس فيها الى الوزن والوزن لا يستعمل
في ايجاب البناء **فعل** فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء وهو العدل والوزن لا الجموع **فعل**
فعل ولهذا يقال ذكر باب قطام هو هنا ليس في محله هذا انما اذا فسر العدل التقدير
لما كان لضرره منع الصرف تحقيقا اما لو كان تفسيره تفسيره به جوي اعيانها هو الغالب
وهو الى النسب لئلا يكون بيان العدل في العربات قاصر فذكر باب قطام في محله وقطام
اسم امرأة عيا ما في الصحيح **فعل** والوصف لم يعرف المصنف رحمه الله تعالى في هذا البناء الى العدل
لانه غير اما عرف في هذا الكتاب في محله واما مستغفر عن البيان لشهرته فيما بين المتخصصين
او عرفت العدل لعدله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها
والشارح فسر من الاسباب الباقية ما لم يفسره المصنف رحمه الله تعالى في محله قوله وهو كونه
قوله وهو كون الاسم الى عايات برهمة مأخوذة مع بعض صفاتها لم يعين بتعيينه الابرار
بان يكون في الغاية كما اعني به غيره لا في تعرف غيره وهو ما دل على ذات برهمة
لما غاية الابرار باعتبار معنى معين لم يقيد الابرار لم يخرج اسم الزمان والمكان والى كونه التعريف
بخلاف تعريفه فانها يخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الابرار وان دل على الذات
وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة تلك الزمان لكن لو قيد به كان موضعها كونه
للمحبة غير صفة حال بقوله لم يقيد الابرار لعدم اطراد غاية الابرار في جميع افراد الوصف
فان رجلا فيه وصفه معناه رجلا الصغر الصغير والفاء ضمنية وصف ومعناه الما
الكثير لان النيف الذي اخذه منه معناه كثرة الما لا نقول رجلا معناه رجل صغير
لانه رجل صغير فريد على ذات برهمة وبعض صفاتها وان دل على ذات معين ايضا والى
شيء وكثرة الما لان لا معنى المشتق شيء ما لا البدأ واما استبعاد من قال كونه في النيات كونه

بعبارة

فليس بشيء فإنه لو كان المأخوذ من مفهوم الفياض المأكل المغي ما ولا الفيض فيكون المعنى
ما ولا كثره الماء والاحتمال مستبعدا بحاله فقد عرفت أن معنى طيحه طيحه المغير فهو بمنزلة علم موهوب
فلم يخرج بحدوث الوصف بالتصغير عن العلمية فلا يلتفت إلى ما قيل من منع صرفه في قوله لا
وعدم الفرق بين المصغر والمكبر فإن المراد أن عيانة النظر في التسامع فتدبر
لذات ما اخذت مع بعض صفاتها إلى هذه المرة والذكر أيضا مروي بنسوة موهوبة
التصواب متضمنة **له** شرط أي شرط الوصف إلى آخره ينبغي أن يعقد أيضا بالأن يكون في العلم
عند سبويه وإن لم يكن زائلا بالعلمية عند الاختصاص في الأصل الذي هو الوضع ككتب
كتبه الله تعالى في الحاشية وإنما كان الوضع أصلا لتزعم الدلالة المتبررة عليه
هذا أي ليعزى الدلالة إلى الثلاثة المعبرة في باب الفارة والاحتفاء عليه وإذا كان الوضع
أصلا والدلالة فرعاً صح نسبة الدلالة إليه في تنزيل اسمها إلى أصل على الفرع
مع منزلة اسمها إلى الظرف على المظروف ولا ينبغي أن الظاهر أنهم جعلوا الوضع أصلاً
بالنسبة إلى استعماله في فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع ثابتاً في الأصل والثابت
بحسب استعمالهما **وهنا** اختصاصه ببعض أفراد من حيث أنه فرع لذات الفرد
بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف صريح به الرخصة وكما أنه لا يضرب التقدمة الوصفية إلى اليمين
بالغلبة لا يضرب التقدمة إلى الغلبة إلا أنه لما لم يطلع على مثاله لم يصريح به المصنف
رحمته تعالى في التقرين أيضاً أنه أراد بالغلبة غلبة اليمين على الوصفية سواء كانت الغلبة
بغلبة الاستعمال أو بالتقدم ليس بيان الشارح أيضاً قاصراً حيث أراد بالاختصاص
بعض الأفراد اعتمد على اختصاصه بالغلبة أو بالتقدم لم يقع منه تخصيص بالغلبة إلى
إلا في المثال حيث قال كما أن أسوداً آخره **وهنا** فلذلك التأني في عزه على شرط الوصف
يكون في الأصل من المذكور فلذلك جمع مع اللام ومن قال التأني في عزه على ترتيب العلم
واللام للتعليل فيفيد ترتيب العلوم فلا ينبغي احديهما عن الآخر في فتاوى بالمعجائب

بالمعجائب كيف والغاية السابحة لترتيب التسمية في الواقع على الأصل لترتيب العلم واللام
ليس لترتيب العلوم لأن العلوم العلمية واللام لترتيب التصرف **وهنا** المذكور اشتراطاً أصلاً
قوله المذكور من اشتراط أصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة أشار إلى أن ذلك أشار
إلى متعدد وإن أفرد بتأويل المتعدد بالمذكور وإنما جعل إشارة إلى المتعدد لأنه أراد
أنه صرفاً يبعث إلى اشتراط أصالة وقد امتنع أسوداً لعدم المضرة وقد تضمنت في
إلى أصالة فجعل مجموع الأمر الثلاثة معلة لمجموع الأمرين وإعمال الرد على نظرية إلى طلب
ولقد أعجب من رد هذا التتميم ثم قال نسب الصرف إلى الكل لأنه صفة لجزءه وغفل
عن أنه جعل النسب على الكل لكل واحد ثم تنول فيما أنكره الشارح تكلفه في الظاهر
أن قوله لا يضرب الغلبة لتقرير اشتراط أصالة وتوضيح وليس مقصوداً بالذات
وقوله ذلك إشارة إلى اشتراط أصالة ولذا إلى بذلك وشرط مجرد إلى أصالة كقولهم
من الثلاثة قوله صرف لعدم أصالة الوصفية أربع في قولهم مروت بنسوة أربع هذا مما
اشكل على علماء الفقه ونحوهم إلى الآن حتى قال الرضوي لم يظفر إلى الآن دليل قاطع قاطع
على عدم اعتبار الوصفية الرضوية والاحتفاء لبا نظر في أربع مدخل الجواز أن يكون أنصرافه
لا تنافي شرطه من الفعل هو عدم قبول التأويل وطول الكلام في الاعتذار عن عدم الاعتداء
بقبول التأويل طالبا فيه فاعترضنا عند الإطالة إلى الطول فقلنا لا حاجة في عدم اعتبار الوصفية
الرضوية إلى قاطع إنما الحاجة إلى التناطح في اعتبارها وإنا وجدنا نظريهم وعدم اعتبارها
في أربع وكون الصرف لذلك لا لعدم شرطه من الفعل كما يؤكد تقديم الظرف على عامله
أن المعتبر في وزن الفعل عدم قبول التأويل الثاني في أصل الوضع ولذلك امتنع أسوداً أسود
مع قولهم للجنة التي أسود وقبول الاحتفاء التابعد عن الوصفية لا في أصل الوصفية
العددي **وهنا** وامتنع من الصرف لعدم مضرة المعاملة أسوداً العجب من فحش قولهم
أي صرف أسوداً وامتنع أسوداً من الصرف ولم يحضره أن الشارح أفاد التأويل قوله إلى قوله

السوداء في الحية العظيمة السوداء ما في التصريح **قوله** وضعف منع افعلا آخره **قوله**
فان قلت لو اوجب تقدير الوصفية في غير تحقق ضعف منع الصرف لوجب تقدير العدل
ايضا في غير تحقق ضعف منع الصرف في غير فلو لم يحكم بالضعف فيه قلت تقدير السبب
قلت تقدير السبب بعد تحقق منع الصرف في التصريح في افعلا في غير **قوله** اشتقاقه من الحال
قوله اشتقاقه من الحال التخييل مصدره **قوله** في خيلون جمع خال وهو المعروف قوله الثاني في اللفظ
قوله الثاني في اللفظ الخاصل بالتأنيده باللفظ ليقابل المعنى ولا يقابله بالتأنيده شرهما
بينهما وانما اظنه ان مراد المصنف رحمه الله تعالى الثاني الذي يعرف بالتأنيده المعنوي يعرف
بالتأنيده بامارات تدل على اعتبار العربية تأنيده فاعرف فانه دقيق وبالاعتناء تحقيق
المراد بالتأنيده فاما ان كانت ليست للتأنيده ولو سمي به مذكرا لا يمنع ولو سمي به مؤنث
في الحال عرفنا ان اللفظ يعرفات تنصرف في لفظي عليها الكسر والتنوين لان هذا
التأنيده ليس للتأنيده ويمنع من تقدير التأنيده اذ لم يورد في كلامهم اجتماعا مع التأنيده
وقال غيره ممنع من الصرف في المنع من غير النصرف كثره جمع المؤنث وتنوين المقابلة
قوله ليصير التأنيده لانها في ما كان التأنيده للتأنيده واما التأنيده في جزء الكلمة
كجاء اشترط فيها العلمية لانها في منع الصرف في التأنيده فجعلت على وتيرتها **قوله**
قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر المكان اشار الى التصرف فيها في الترخيم
قوله كما اشار اليه بقوله بشرط ثم تأنيده اي اشائلا ما ذكره الامرين وهو ان العلمية
في المعنى شرط الجواز واحد هو شرط الوجوب **قوله** بشرط تحتم تأنيده اي مع العلمية
احدا لا مورا لثلاثة فعبارة المصنف رحمه الله تعالى قاصرة ولا يبعد ان يجعل الضمير للمعنى
وجديده شرط العلمية **قوله** او تحرك الى وسط حرف الى وسط جعل الى وسط عبارة
عن ان وسط الثلاثة المذكورة بقوله زيادة على الثلاثة وحسن ذلك ان يكون التحرك شرط الوجوب
في الثلاث في وعي هذا القياس يكون الوجه شرط الوجوب في ساكن الى وسط منه والاحسن

والاحسن ان تحرك الى وسط عبارة عن تحرك الى وسط الكلمة ثلثا كما اوتمنا سببا **قوله**
فاذا سمي باسمهم من لغا ابراهيم مودت بجمع الشرائط الثلاثة للوجوب قوله لخرج الكلمة
قوله لخرج الكلمة لتقلل احدا لا مورا لثلاثة لا آخره لا يطرأ اعتبار حدوث ثقله كل سبب
اولا يعقله ثقل الصفة والعلمية ولا في العدل بل هو منشأ الخفة كما يرشدا لثلاثة
ولم اعثر على هذا الكلام في غير كلام الفاضل الرندي في هذا المقام وانما يجعل احدا لا مورا
الثلاثة بشرط تحتم تأنيده العلمية لانها العلمية بجمع مع اسباب كل منها شرط في التأنيده
مخالف لشرط مع الآخر فالمنا سبب ان يضاف الشرط الى السبب لا العلمية لان العلمية
تؤثر بدون هذا الشرط بخلاف السبب من م من قال جعله شرط التأنيده التأنيده لان الكلام
فيه وليس بشي ولا في ينبغي ان يجعله شرطاً للعلمية في جزمه وقد يقال العلمية سبب قوي
لا يحتاج الى تقوية ولهذا المنع وحدها في ضرورة الشرع عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان الوجوب
ولا يخفى عليك ان الوجوب ما قد نأكل ثورته وسفر علماء الطبقة من طبقات الناس في القاموس
في القاموس سقر معرفة اسم الحزم ثورته وما وجوب علماء علمين لبلدة تين لوجود تأنيده العلمين
فان اسما الى ما كن قد يلزم تأنيدها بتأنيدها لبلدة وقد يلزم تذكيرها بتأنيدها لبلدة المكان
وقد يجزى فيها باعتبار اي ما شاء للمتكم ومرجع السماع وما لم يسمعوا فيه شيئا في كل اللفظ
جوذا الوجهين وكذا اسما القبائل في تأنيدها بالقبيلة والحي اقول ما لم يسمع فيه شيء
ينبغي ان يصرف في غير لان الاصل في اسم الصرف **قوله** ممنوع صرفا لم يفعل ممنوع **قوله**
علم يقد ممنوع عن الصرف كما قال في قول المصنف رحمه الله تعالى وامتنع اسواي عن الصرف
كشفا الوجه توجه هذا التركيب ورعاية للمناسبة بينه وبين قوله فمذبحك صرفه
واشار بقوله صرفا الى انه يحتاج تذكرا العائد الى هذه المؤنثات الى التأنيده ولا يشترط
لا وجه التأنيده لظهور امره وهو ان عواما معاملة اللفظ والحي اسم مؤنث في سبب
قوله فان سمي بمذكر فشرط في سبب منع الصرف الزيادة على الثلاثة قيل فانه شرط ذلك

ان لا يكون في الاصل مذكرا كراباب بمعنى سمي اسم امرأة فاذا سمي به مذكرا انصرف
وان لا يكون تأنيثه بتأويل فرجال اذا سمي به مذكرا انصرف لانه تأنيث للجمع لتأويل الجماعة ولهم
وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا للمعنى الجنسي فان تساوي تذكيره وتأنيثه استوى
استوى انصرف ومنه وان غلب تأنيثه ترجح منع الصرف وان وجب تأنيثه وجب
قلت اول المراد ان شرطه من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا ينفع الشرطان
على ان نقول اذا كان المؤنث المعنوي في الاصل مذكرا لا يستعمل العرب المذكر ثانيا بل بالمذكر
الذي كان في الاصل وكذا المنقول من المؤنث بالتأويل منقول عن مذكرا في العربية يستعمله
بالتأويل واما ما استوي في الطرفين من حيث انه سمي بالمؤنث غير المنصرف من حيث انه
ومن حيث انه سمي بالمذكر منصرف فجواز الوجهين فيه لا جتماع الحيتين لان تسمية اللفظ
بالمؤنث المعنوي لا يكفي في منع الصرف وقس عليه حالها غالب تأنيثه واما ما
واما ما غلب فيه التذكير فالعرب لا يجعل المنقول عنه المذكر وليس التسمية في المؤنث
فالمصنف حمله تعالى في تأنيثه بيا شرط **وقد** لان الحرف الرابع قيل وكذا الخامس فيما هو
على خمسة احرف وبالجمل للفرق الاخير في الزائد على الثلثة سادسها لانه موضع التأنيث
في كلهم فوق الثلثة قلت جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة القوم ولا تقصير لم
في البيا والتقصير من المعترضات ببيانهم مبنى على حرف ميزان التصغير فان ما هو
بمنزلة الحرف الاصيل في ميزان التصغير اربعة لا تزيد فسموا ما يقابل التاء في المصغر حرفا
رابعا الى تزيان في بجزئان الراء فيه قائم مقام حرف التأنيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس
لذلك لان تصغير جيم شر وفي مصباح علماء المؤنث ان كان التاء الحار هو حرف خامس
الا انهم جعلوا حرفا رابعا له في مقابلة رابع حرف الميزان فان تصغيره على فصيل فيل
فيقول مصيب فاليا ثانيا بمنزلة الزائد لانه ليس في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتدوا
بها وجعلوا حاصبا حار رابعا **المعرفة** اي التعريف ان كان المعرفة في باب منع الصرف

29
الصرف اسما للتعريف كما هو الظاهر او كما مشترك بين الموصوف والصفة فالمرطاهر
وان كان اسما للموصوف فالتعريف عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر هنا ليوافق الراجح
ليوافق الراجح التخصيص قوله ان يكون علمية لم يقل شرطها العلمية لانه صار هذا التركيب
في هذا البناء ليعلم في معنى اشتراط علمية ما في السبب والمراد هنا اشتراط كون التعريف نفسه
علميا او علمية فانهم جعلها بمعنى المنسوبة الى العلم ترجح موافقة بيا العجم قوله بل يكون
قوله بان يكون حاصلة في ظنه الخ وفيه في **يكما** جعل البعض ايجازا لتعليق يستغنى عن شرط
عن الخ شرط **ان** لان فرعية التعريف للتكثير اظهره وليكون على وتيرة اكثر الاسباب
بان يكون السبب على ما يخص بالشرط وليس قوله وما فيه علمية مؤثرة بعمل العلمية سببا
وانما وصفت بالتأنيث لانه لا تحادها بالسبب فن قال جري في على اصطلاح البعض وعلى التجوز
لم يأت بشي يعتد به كون اللفظ تاما وضع غير العرب ولا غير طريق معرفتها التقلص
واجتماع اهل اللغة على ما نقل صاحب القواعد قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجسد
لأنه يتصرف في اي في الكلمة العجمية مثل تصرفاتهم فيمنع من الاضادة واللام وماتوا قهرها
اي التنوين فلا يدخله الكسرية ايضا وان لا يمنع من قبولها النسبة والاعراب وقيل بعض الحرف
وحذف تخفيفا نحو جرحا للعجمية في كركان وجبريل وجبرال في جبرائيل على الصلوة والصلوة
في لان امر معنوي والضمير للعجمية وسبب تذكيره امر معنوي وضمير لا اعتبارها للعجمية
ايضا قوله فان قلت قد اعتبرت العجمية بهذا وان يندفع بما ذكره كذا يرد انك لم تعتبر
من الصرف في ما وجور العجمية بشرط التأنيث ويدفع ما سبق من ترجيح التأنيث على الجمع
قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اي لتقوية احدا السببين وهو التأنيث
اذا العلمية مستغنية عن التقوية ويدل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها التقوية بسبب آخر
دون ان يقول لتقوية سببين **ان** وشرط هو اسم حصن بديا بكر في القاموس قلعة بان
بين برعة وكنت هذا واما ما كان فليس اعتبار العجمية فيه قطعا لاحتمال اعتبار التأنيث ولذا

لم يكتف سبويه وأكثر النحاة بتحرك الأوسط ولم يردوا بدالة الزيادة على الثلاثة لانه ملكا
ابا نوح عليه الصلوة والسلام منصرف لم يجوزوا المير في متحرك الأوسط ايضا
استدلوا بجورج ملكه وشذرا حتمنا لشرع الصرف بالتأنيث قوله وبرا هم ممنوع
وام وبرا هم ممنوع لوجود الشرطين فيه صرنا لوجود الشرط الثاني وكذا ابراهيم وبرا هم
من لغات ابراهيم ممنوع لوجود الشرطين فيه قوله وانما خصر التثنية بالشرط الثاني لا غرض
التثنية عما هو الحق عنده ولا يخفى عليك ان منع صرف نحو شر ايضا خالف في ذكره
في ذكر شر ايضا تنبيه التثنية عما هو الحق عنده فالتحصيل ليس بمجرد التنبيه
على ظرف **قوله** بل للتنبيه على امتناع نحو شر ايضا وهذا ظهر من ضعف قوله **قوله** انما
و هذا ظهر من ضعف قوله ولما لم يردوا انصافه ايضا ولا يخفى عليك ان منع صرف فتح سره
من صاحب الفضل فالاولاد غرض التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسري في البعض **قوله**
في شعر بان المسئلة خلو فية وهو يرتفع مذهبا والوجه في تقديم انصافه ان تنبيه على ما
هو الحق عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده اوان الانصاف له صالحة يستحق
التقديم **قوله** اعلم ان اسما الى نبيا على علم عليهم الصلوة والسلام ممنوعة من الصرف
الا ستة قلما يخلو عن هذه القاعدة كتاب يعتد به حتى كان يكون جمعا عليه عندهم
وعليه شاهد اصدق شئت وعزيز فلا عجب ان يقتضي في العجب **قوله** وقيل ان هودا كونه
قوله وقيل ان هودا عليه الصلوة والسلام كنوح اختير نوح عليه الصلوة والسلام
في التمثيل لكونه اتفاقا وكون هودا عليه الصلوة والسلام **قوله** لانه سبويه قرنة
فقال محمد وصالح وشعيب ونوح وهودا ولوط فترن هودا عليه الصلوة والسلام
فترن هودا بنوح لا شعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب عليهم الصلوة والسلام
وقوله يؤيد ذلك ان يكون منتميا ما قبله وان يكون من كلام الشارع والولد كغيره وقيل
مفرقا وجمعا والعرب اسمعيل واولاد عليه الصلوة والسلام واولاده وقوله ذاك

ذالك يحتمل الاشارة الى اسمعيل على الصلوة واولاده عليهم الصلوة والسلام
قوله الجمع هو كما لمعرفة في الاشتراك بين الاسم وصفته والمركب الصفة قوله شرط
قوله شرط اي شرط قيام مقام سببين الا ظهر شرط تأنيده وما ذكره بعيد عن النعم
قوله الصيغة التي وهي الصيغة التي كان اولها لم يقل وهي ما اشار اليه بالمثالين مع انه
الا خصر لانه المثالين على ذلك معا على معا عيل فيخرج من بظا هره جعافرو جباب
فوضح ما هو المراد بالمثالين لكن يرد عليه صحاري لا كالات ايضا على ما وهم
لظهور ان المراتبة الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان يفتد الحرفان بان يكون اولهما مكسورا
تحقيقا او تقديره وان كان لم يتجاشر به دخول نحو صحاري في التثنية لانه لا يلزم من دخول منع
وهو غير منصرف لانه لا محالة لانه التأنيث **قوله** ولذا سميت صيغة منثري الجموع **قوله**
فان يدب المنثري الى نثرها بالجموع ما فوق الواحد وجمع الجمع اعني المصدر كما يجمع ايا جمع ايم
الا ولي كما يجمع فانهم **قوله** بغيرها غير ههنا بمعنى لا يقال كنت بغير ما لا يبلح مال طوي
فلا يرد ان يلزم ان يجب ان يكون صيغة منثري الجموع مع حرفه غير الاء وهو جزء آخر
لشرط لا صفة للتصنيف لانه متعلق بنكرة وتقدير المعرفة تكلف لا يردج عند الناقدين
الا بضرورة **قوله** والمراد به لطفه وعلى التوجيه بين المراد السلب المطلق اي لا يكون
او ان اصله لانه المراد ان لا يكون مع ما حال الوقف ولا ان يكون مع ما حال الوصل
كما قيل لانه لو لم يفتد لا يتم القيد السلبية ويكون قاصرا وقد ثبت على كلتي عبارتي التأنيث
وهما الاء والتأنيث **قوله** التأنيث بالتأنيث وقوله بغيرها **قوله** فلا يرد ان يجمع فان ههنا
كما قيل لانه فاعل صفة لا يجمع على فاعل قال في الحاشية الفاره الحازق ويقال للبغل **قوله**
فان ههنا بين الفروية ويقال للفرو من جواد هذا كلامه والا نسب يجعله جمع فان ههنا
ما في الفارسية الفاركة الجارية المليحة او الامة او شديدة الالكل وقوله وانما شرط كون
قوله وانما شرط كونها بغيرها وههنا نكتة جليدة يجب ان ينبه عليها وههنا

وهو انه قال المصنف رحمه الله تعالى انها بغيرها وفي وزن الفعل غير قابل للتأنيذ بل هو الجمع
وزن الفعل في ذلك لان يعمل منصرف مع خلوه عن التأنيذ ويجعل وجوابه في جميع جوب
بمعنى لافاة الرجل غير منصرف مع مجي جواربه ولا حاجته الى اخراج نحو مدائي ولمن اجاب
بان المراد بالاراء فيكون للفرق بين المنصرف والواحد نحو دوي ودوم ونحو مرة فاشا
بقوله ولا حاجته الى انه لا الشبهة بشي ولا الجواب به وليس بذلك والله تعالى اعلم بالصواب
فان فرانه ومدائي بجمعهما خرجا من صيغة منتهي الجمع لعدم صدق تعريفهما عليهما
والمقصود بالشرط اخراج فرانه ومدائي فيهما عن الحكم فانه اذا ثبت لما دخل عليه بالنسبة
او ان التانيث حكم مجري على حرف النسبة والتانيث لشدة المتراجح وصيرورتهما كلمة واحدة
كما علم سابقا مدائن جمع في الحال وفي الاصل فلما اعتبر جمعيته كما مر في غير منصرف
لان الاعراب الذي يظهر في يا النسبة اعراب مدائن ^{فهم} واما فرانه التي بكلمة التفصيل
مع عدم العدول الى مساجد ومصايح عديلهن لها معنى كانه قال اما مستأجرا ومصايح ^{فهم}
واما فرانه فمنصرف ولو جعل قوله بغيرها مقصودا بالتمثيل في قوله كما كسا جلدك هذا
المعنى اشتد قبوله وقيل ما لا يستتاف ويكنى لكونه استتافا لعدم سبوت الخ جال ولا يتوقف
على عدم سبق الكلام نقله الفاضل الهندى عن بعض الشيوخ ونبه بقوله وامثاله على وجه
ونبه بقوله وامثاله على وجه تنكير منصرف ولو قال واما مثل فرانه كذا التنبيه واضحا ولتنكيره
ولتنكيره وجه آخر من في بحث التانيث لا حاجة الى التنكير قال الفاضل الهندى بناء على انه
قال الفاضل الهندى بناء على ان كل لفظ اريد به نفسه فهو علمه وتنوينها المشاكلة مستماه
ونبه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه وهو انه في حكم اللفظ الواحد
اذا اريد به معناه لان المقصود احضاره فيحفظ حكمه مستعمل في معنى لفظي واحد
لأن يكون في احضاره اختلافا من غير من غفل وقال كذا ان لا تنون فرانه فلا يمكن ان هذا
التوجيه ولو لم يكن القائل بعد الغفور لكان امر مشكلا بسؤال الله تعالى عن فرانه ولا خواننا

ولا خواننا المسلمين ^{له} وحضا جرحا حارة المبتدأ صرح بجوانه ابن مالك ولا غبا عليه
لفظا ومعنى وفي عبارة الشرح اشعار به واما نصبه بتقدير اعي فمذموم لا يستدعي المذمة
او الذم او الترتيم والقيام برى عزها وجعل حاله من ضمير غير منصرف يستدعي ^ع
تغير الغير وجعل بمجي لان معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وتقييد عدم انصرفه
مع اطلاقه وان لا باس به لتنزله منزلة نعم العبد صريحا ولو لم يخف الله تعالى لم يصح ^{له}
هذا جواب سوء المقتد شاع هذا البيا في الشرح في صواب جمعا عليه ^ص
واما يحسن تقدير السؤال لو كان ناشيا عما سبق وليس كذلك فالجواب انه لا بد من
قال بخل في ذلك في العاموس كضاجر اسم للتضع معرفة لا ينصرف لانه اسم لواحد ^{عليه}
على هيئة الجمع وانه للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف للجمعة ^{ويغنى} ويغنى
ويغنى سائر الاسباب ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعة الى صليته ولم يقتد
بالتانيث والعلمية وقوله يطلق على الواحد والكثير يوهم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد
تافيا وليس كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد سبيل البديل
ويوهم ان المنا في جمعة اطلاقه على الواحد دون الكثير مع ان اطلاقه على الكثير ايضا تناهيا
فالجواب تركه الكثير قوله لا للجمعة الحالية بل للجمعة الاصلية بناء على ما يتوجه على المتن
من ان منع الصرف للجمعة الاصلية لا لكونه منقول عن وقرينهما على يتوجه به ^{ان}
وقرينهما على ما يتوجه به من ان قوله لا منقول عن الجمع تعليل المحذوف والتقدير ^{منصرف}
للجمعة الاصلية لا منقول عن الجمع والعلمية وان كانت منافية للجمعة كالمنا فاف
للوصلية لانه لا مانع من اعتبارها في حال العلمية لانه الممتنع اعتبار المتضادين في حكم
واحد باعتبار ضد مع وجود ضد ^{له} لان التضع هو ان التضع في التضع ^{له}
والضمان هو المذكور والجمع ضبا عين كسرحان وسراجين ان ترى قتلنا علمية غير شرقة
فان علمية غير ^{له} والى كان بعد التنكير منصرفا ولو عند بعض كاسم على اذا نكر اعلم ان الشارح ارتكب

مؤنة رفع ما سوى الجمعية وعنه غني اذ مع الجمعية والتأنيث لا اثر تأثير بسبب آخر ولا اعتبار
لذلك كلاً من التبيين مستتممة مستمدة للجمع والتركيب غير مستمدتين وان قل على المستمد
وان كثرت والتأنيث غير مسلم هذا المنع قوله ان الضبع يشتمل الذكر والاني على ما صرح
على ما صرح به في الصراخ ويبدل عليه كلام القاموس وكان من خصصها بالاني وهم ذاك
من كلام اهل اللغة هي مؤنثة ومرادهم ان مؤنثة سماعتها فقلت في هذا محض مؤنثة ان يثبت
فان قلت محض مؤنثة لثابت الضبع قلت التأنيث احد المتراذين لا يستلزم
تأنيث الاخر و اعلم ان الغرض من منع التأنيث تحقيق حال التأنيث في خصصها جردا الى فوجها التأنيث
لا يضرب بعد ان العلمية لا تؤثر او تكثير الجواب وهو ان قد يستقر الخطاب علم الجنس الضبع
قال في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم شامل للجنس الضبع شامل للضبع
لا للجنس هو الضبع ان ترى قد عرفت الاستغناء عنه **قوله** لا شرط لا شيء بشرط
جواب سوء المتدبر تقديره ان يقال قد نصبت عن الاشكال في القاموس
في القاموس ان في تلخيصه خير او شر كتمية هذا كلامه وقد اشار بهذا التقدير **قوله**
لا وجه تقديم خصصها جردا على سراويل وفي نظره وجها ان آخر انهما ان اقوي ودفعه واضح
وهو ان اكثر الضمير لعدم الانصراف اي عدم صرفه الى اكثر ولا حاشية تقدير قوله في مواضع
وجملة في تقديره وهو مذهب اكثر بعيد جدا لا يزعم وصحة يتوقف على ثبوت اختلاف النحاة
فيه وهو ان اشرفه **قوله** اصل على موازنة لا ان الخيل والرجل الى الجنس بميل **قوله**
قوله فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية دفع لما في بعض الشروح ان حينئذ يزيد اسباب التصرف
على تسعة ويكون منها المثل على الموازن ونحن نقول فيما ذكره من الجواب ان يلزم ان يكون من الجنس
الجمعية او كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون في الرجوع سبب منع الصفة الجمعية
وهو الجمعية لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يحقق شرط تأثيره ولا يثني بدهر واما كونه على وزن الجمع
الذي هو على صيغة منزه الجوع فيلزم ان يتعدا الشرط والمشرط في الجمعية الحكيمة لا تأنيثها

لا تأنيثها لكون الاسم على صيغة منزه الجوع او العلمية مع تركه الى وسط او زيادة على التثنية
ويجعل منع صرف سراويل للجمع ويجعل الجمع بهذا الشرط قائما مقام السببين مقام السببين
قوله فكانت سمي كل قطعة من السراويل سرولة وكلام القاموس ان جأ سرولة وسرولة وسراويل
حيث قال سراويل الجمعية اوجع سرولة او سراويل بكسرتين ولم يبح فاعويل غير في كلامهم هذا
وقال اشاعر عليه من الدم سرولة فلو يجمع سراويل جمعا تقديره بل ينبغي ان يجعل منع قوله
عن الجمع كخصصها جردا ان نقل الجمع الى الواحد لم يبح في كلامهم الا في الاشياء صر كذا
يرد خصصها جردا موضوع للجنس نعم لوقيل لم يبح صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس لم يتجدد هذا
وما يقال ان السراويل لم يبح بمعية قطعة من الخازيل بمعية القطعة مطلقا فلذا لم يجعل السراويل
جمع سرولة تحقيقا يرد ان لا يتوقف نقل سراويل الى الخازيل كونه جمعا لسرولة بمعية قطعة
من الخازيل كان وجبا لا حياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد سراويل في كلامهم بمعية الجمع كما وجه
كما يرد في خصصها جردا ان كان في الاصل جمع سرولة الى ان لما قدر جمعية بمفرده فوضعت
لا اختصاصا بالخازيل وان امكن تقدير كونه جمعا للفرق المحقق ان قيل لم قدر في الجمع ولم يجعل
مع كونه عربيا نحو لا على موازنة قلت لان العربي لا يقبل المتابعة للعربي سيما المزد الذي
هو الاصل فانه ابعد من قبول المتابعة للجمع الذي هو فرع عنه بخلاف العجمي الذي هو
دخيل عربي يمي من يؤيد ويجعل من تابعيه **قوله** واذا صرف لوقال وان صرف كذا تركيبه
من قبيل **قوله** **قوله** فانما جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واقعا
اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال المحاص الذي هو متعلم النحو واقتصر على اصل المعنى
قوله فلا اشكال بالتمثيل الى آخره دفع لما قيل ان في جنس الاشكال لا يتم لا في شيء
يتجه حينئذ ان وجد مفردا على وزن الجوع الى على وزن مصابيح مما هو على صيغة منزه الجوع
فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا من الصرف كما ان لا يصح منع فرادته لكونها على وزن كذا
او اشارة الى ان على تقدير الصرف لا ينبغي جنس الاشكال والمقام لا يخلو عن اشكال وبالجمل

دفع هذا الاشكال ايضا عرفه دفع الاشكال الى قول بان يقال لم يوجد لصاحب موانع من
عربي او هو جمع سرالة تقدير **نحو** ونحو جوارى كل منقوص لو فسر نحو جوارى بكل غير منصرف
منقوص ليشمل قاضا مراسم امرأة واعيد تصغيرا على كان اعم فائدة اي في حالة الرفع والجر
يعني رفعه وجره في متعلق بمعنى النحر ولا يمتد المشتبه بكونه في وقت الرفع والجر وهو ايضا
مفيد اصله الشارح بتأويل قوله كقاض بان المراد منه ان حكمه قاض بحسب الصورة **ب**
لا آخره والظاهر ان مراده بان مراد المصنف رحمه الله تعالى انه مثله بحسب الصورة
لان كل وجه حتى يكون حاكما بانصرافه **نحو** لان الالفاظ لا يخرج قوله بعد تمامها فيه انه لا اعلال
في جوار نظرا الى نفسه مما يدل بعد التركيب فهو متأخر عما يروض في التركيب فالاولي ان الالفاظ
الذي سببه فعل محسوس مقدم على منع الصرف الذي سببه شبه معنوي فاصل جوارى لا تولد
نحو فاصل جوارى الى انه قول بناء على ان الالفاظ في الاسم الصرف فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلام
بعد تمامها في تأخر عن الالفاظ بناء على ما ذكره من ان الالفاظ لا تقدم على ما يروض الكلمات
بعد تمامها **نحو** وفي لغة بعض العرب وفي لغة قبيلة وعلي بيت الزيد قد دلوا على عبد الله بن جابر
ولكن عبد الله مولى واليا واستعمال الزيد قد لا يدل على فصاحتها وعدم تبحرها في ذلك
يحمل ان اختيارها لله لا لاجوراء التبرير بانك من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن النصيحة
ومنهم من قال انه يحتمل ان يكون اليا للمتكلم والالف للشبايع وفيه مزيد **نحو** وفيه لا وجه في
بجذ لا م الكلمة وكذا ان تقول الالف تعرض عن يا المتكلم كما في يا غلام **ب**
نحو التركيب هو صيغة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء سواء كانا اسمين
او اسما وفعل نحو تحت النور وير عليه ان التعريف غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر
وضرب زيد ومثاله واجب بان المراد تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا باليتم المركب علما
او اسم ويمكن ان يرا بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل فانه بعد التركيب
يصلح ان يصير كلمة واحدة لجر جعله علما او اسم جنس ونقول التعريف غير مانع لخروج المركب

24
نحو او شرط ذلك الاسم في امتناعه الصرف بهذا بعيد عن الفهم لانه صار في المعنى
الاولي العلم في هذا البحث وان كايلا **نحو** ان السبب في هذا الاسم لا يتحقق بدون العلم
او كانا في صفة لم يقل وان كانا في صفة لكونه من عطف شرطية على شرطية ليستغني عن ذلك
فجعل من عطف شرط وجزا على شرط وجزا بحرف عطف واحد وحذف كان بعد ان حذف شايع
من قبيل ان خير الخير والعطف على شرط وجزا بحرف عطف واحد من قبيل العطف على معمول واحد
بحرف عطف واحد والكلام في جوارى ولم يجعل من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرط
واما العطف بكلمة او بحرف والشايع في نظائر العطف بكلمة الواو فللتشبيه على الثاني
بين الشرطين او على الثاني بين الشرطين فتأمل قوله يعني امتناع دخول التأنيث عليه
انتفاء فعله فيعيد بظاهره عدم دخول التأنيث عليه فيلزم عدم انصراف عريا وانصراف
وانصراف عريانه فسرر بامتناع دخول التأنيث تفسيره اعم بالاختصاص بقرينة **نحو**
نحو وقيل وجود فعل فانه يدل على ان المراد بالتأنيث فعله في مؤنثه لا في نفس الكلمة
فيه الالف والنون في الصفة لا يكون في وزن فعلون بكسر الف وبضم الف يكون الجمع فعلون
بفتح الف والالف والنون في الاسم فانه يكون على وزن التثنية **نحو** لا في مؤنثه في الالف
يعني قطعا نظرا الى استعماله نظرا الى اصل وضع الصيغة بفتح فدخل فانه نظر
الى اختصاصه بالاستعمال بان الله تعالى لا يصح فيه فعله ولما بالنظر الى الواضع فما بهرهم
فانتفاء فعله فيهم بل جاءا بنال وجود راجح لان الفرق بين المذكور والمؤنث بالتأنيث اغلب
والحاق المشكوك بالكثر انساب **نحو** في راجح في انه منصرف وغير منصرف فلا يحصل له
اتفاق في انه احدهما غاية التكلف ان المعنى اختلف في دفعه انه منصرف وغير منصرف
اي في دفع هذا التردد فان قلت كيف تشبه حال استعماله على الالف والالف على **نحو**
من علما اللغة والنحو والبيان في بنوا امرهم في علما المعقول لم يخبر احدهم عن المعقول على المعقول
ولم يكشف عن المعقول عند البلغاء قلت كما زعم لم يجدوه مستعملين فيما نقله الرب الى معرفا

باللحم او مضافا او منادى **و** و من سكران اعترض عليه بانه عدم الاختلاف في سكران
ليس للاختلاف في الشرط بل يكون مع الاتفاق ايضا والجواب ان عدم الاختلاف في سكران
الاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص في لوانتي الاختلاف المخصوص في احتمالين عيانين
لا احتمال ان ينتفي على وجه يلزم الاختلاف في سكران فافهم **و** وهو كون الاسم على وزن يعد
من اوزان الفعل كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط وذلك
لان المتبادر من الاضافة الى الفعل فلوله يصرف عن الظاهر للمعاذ ذكر الشرط لكن لا يحى
لكن لا يخفى ان قوله يعد من اوزان الفعل قاصر في هذا التعميم لانه عدا الوزن المشترك
من اوزان الفعل يشعر بمزيد اختصاصه به بالفعل فالذي هو كون الاسم على وزن ثبت للفعل
وفي تفسير وزن الفعل يكون الاسم على وزن لا آخره نظرا لانه الوزن ليس مصدا بل كينش
محدث في حرف الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حمل هذا المعنى فان قلت ما فائدة جعل مطلق الوزن
للفعل وبيان شرط تأثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص فيحتاج الى شرط
فلا يحتاج الى شرط تأثير مع انه لا يظهر الفرعية التي فيها زيادة نسبة بالفعل فان الاصل
في كل نوع ان لا يوجد فيه وزن له مزيد نسبة الى النوع الا قد قلت ارادة رعاية مناسبة
بين الاسباب في كون كل منهما مود ثرا شرط وكما ان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه
له مزيد نسبة بالنوع الا غير ذلك الا صلا في ان لا يوجد فيه ما في النوع الا خلة التمايز
بين انواع اللفظ مطلوب جدا لتمييز المعاني غاية تميزا ما جعل شرط بمعنى شرط تحت
لا شرط تأثير كما هو بعض مما يجتمع العقل **و** بمعنى ان لا يوجد في الاسم العربي المتداول
عن الفعل وزم ذلك من الاختصاص باعتبار ان المراد الاختصاص في اللغة العربية لان
لان الكلام في هذا المنقول من الفعل مستعار في الاسم واستعاره الشيء من احد لا يمنع لا يمنع
الاختصاص المستعار به على ان كان ان يجعل كشر قيدا للاختصاص فيستفيد من المراد
بالاختصاص في هذا المقام قوله من التثنية وهو بمعنى المور جار ومختل لا و متكرر او التلخيص

خروج المركب من النجم والصق تركيبا متراجعا لان جزئية الحرف لا يمنع من عدم الانصراف
بعد التركيب وكذا المركب لا متراجعي من مصري مصري فتقول جاءني مصري مصري فالوجه
ان لا يفيد من عدم التركيب بقوله من غير صرفية ويجعل النجم وبصري خارجين بشرط عدم كونه
اسنادا لانه كالتركيب التصيني في معنى الاسنادي فان النجم معناه نجم معين ومعنى مصري
رجل منسوب الى البصرة ولو جعل التركيب على معنى سيجي في باب البنيات وهوظم كلمة الى كلمة
على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يحتاج الى الشرط العدية فلما لم يحمل عليه ولا يخفى ان النسب جعل التركيب
المعتبر في منع الصرف هذا المعنى والى استغناء عن اعتبار الشرط العدية **و** فلا يرد النجم
وبصري ولا يرد ضاربة فانه مركب من الضاربة التامة **و** شرط العلمانية ليا من عن الزوا
ومن قال وليتحقق السبيل الاخر فيعبر عن الفهم يتجه عليه انه لا فرق بين التائيد والعجم
والتركيب والعجم الا لثا والنون في هذا الاسم في هذا الشرط فجعل شرط العلمانية في التركيب
لان اوزان اقواته تحكم على انه لو سمي بعليكم مودت لزم ان لا يكون السبب الثاني في العلمانية
مع ان السبب الثاني فيه يصح ان يكون التائيد لان الاعلام المشتملة على الاسماء قبيل البنيات
قيل اي عند جماعة منهم المصنف رحمه الله تعالى وقيل العربات المحكية عند جمع فليل في
فليل فلا يبعد ان يجعل غير منصرف وان لم يظهر اثر منع التصرفية ان لا معنى للحكم منع صرف
مع انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف والا صل في الاسم التصرف اعلم ان ما ذكره يخالف ما تقدم
عن المصنف رحمه الله تعالى في بحث المركبات ان الاء سنادي ليس بمعرب ولا مبني
و كانه الكتيبة بما اتفق كانه لا احتمال ان يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر علما كما هو
مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل البنيات بل المركب الذي
به يضمن الثاني من حرف العطف لم يتضمن خمسة عشر علما قلت الكلام فيما بعد في المركب طلقا
سواء كان تركيبا في الاصل او في الحال بقرينة جعل بعليكم منه مع انه مركب في الاصل الا صل
بقائه لم يذكر فيما بعد ان سبويه ونظريه من قبيل البنيات بل ما ذكره هو ان المركب الذي

لم يتضمن الثاني منه حرفا موبيا باعتبار الجزء الثاني مثل بعلبك يقتضي ان يكون مثلما موبيا
ولا يبعد ان يقال قولنا في توين التركيب كلمتين يخرج سبويه لتركيبة من كلمة وصورة اذ الصوت
ليس بكلمة وقولنا من غير حرفية جزء يخرج نحو خمسة عشر لانه حرف العطف جزء له بحسب المال
فتأمل **من غير ان** يتصديقها نسبة الالف في المال ولا في الاصل بخلاف عبد الله علمه فانه
تصديق جزئية علمية نسبة في الاصل **والالف** النون المعدولة من اسباب منع الصرف
فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الالف سباب قلم اذا خصصه بالصرف
بما قلت الشرط للون والنون للناقلة مطلقا بخلاف نظائرهما فانما جاز هنا
لما اتبينة على الخصوصية المستفارة من لام العهد دون سائر المواضع اولا كما اذكر هنا
مخالفا لما ذكر في مقام عدل اسباب الضرورة الشرعية بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابق
هنا ومخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان في ذلك المقام والالف المعدود
بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب يستميان من يديتين لانهما من الحروف الزائدة
وهي حرف هوية السما والالف لانهما من الحروف الزائدة في الكلمة ولا يكونا اصليتين والثاني
ارجح والراجح هو القول الثاني لانه اشترط انتفاء فعله في القول الاول غير ظاهر
وان قيل انه لا يتحقق فرعيتهما غير شائبة اصالة اذ لو دخل التأكنا اصيلتين للتا الزائدة
عليهما لانه لوضع الزعية بزيارة شيء عليه لضعف بزيارة **يعني** به ما يقابل الصفة
يعني ما لا يقابل بالفعل والحرف واما من قال لا لاسم المقابل للكنية والمقابل للمهملة **المقابل**
للحرف اللين الظرفية التي بما لا يعنيه اذ لا يذهب ذهب القسام في هذا المقام لا غير المقابل
للفعل والحرف فيحتاج التاخر الى نفيه **من** وافراد الضمير باعتبار اهما سبب واحد
فناسبة افراد عند اضاف الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب
تشيرهما لانهما كائنان هذان فواحد من هو اسنادي وجدي بطلع آثار جدي فظهر ان هذان
مولانا حسام الله والدين داود النحوي فاضرا الله تعالى على روحه ان بعث غفرانه الوافي

او التقليل على ما في القاموس والمناسب بعلم الفرس انه يكون علما منتقلا من المروحات
او الفرس فرس الحجاج وكذا لم يعينها نحاشيا عن ذكر الحجاج والظاهر ان التمثيل بالعلم
والف فيميل ان يكون المقصود بالتمثيل كسمر مرفا او بحر ولا كضرب ديوه يكون علما نقدي
على ضرب مع كون ثلج ثيا جردا لانه التمثيل بضرب مبني على العلمية وبشتم لتحقيق اسميته
وهو اولي بالتقديم **وكذا** لك بذكر ما في القاموس بتركبة ومعنا الفعلي على ما في اسرف
او جرب **وعشر** موضع في القاموس هي ماسدة وجعل معنا الفعلي جعله ذا كسوة
وخصم لرجل في القاموس الحضم الاكل او باقضي الاخراس وملا الغم بالما كولا او خاضق بالشيء
الربط كالقتار وخصم كيم الجمع الكثير في الناس وبلد وما ورجل واسم لمرابن عمر وابن تميم
وقد غلبت على القبيلة لكثرة اكلهم ان ترى **ونشتم** علما الوضع بالشام في القاموس نشتم كبعير
واكتف وجعل اسم لبنت المقدس ممنوع للجم وهو بالعبرانية ازوشليم **فانه** على البناء الفاعل
فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف البناء الجرحول فانه لم يحوي في الاسماء الى الالف لانه
قليلة ملحقة بالعدم وهو الوعل الفاعل في الوعل ودم بمعنى الاست ودل علما القبيلة مع انه
اول من دال بمعنى شيء مشيا بخصوصا والتغير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس **الظن**
ودل اسم دوية وقيل منقول من دل بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل لا معنى اسم الجنس فليلح
كما قيل وقال **ولم يذهب** الى منع صرفه الى بعض النحاة وهذا لا يصلح وجها للتمديد بالبناء
للمفعول لما يوجب شرط الاختصاص بالفعل والزيارة وذلك البعض يوشن الوزن
المشرك عند سبب طلعا وعيسى ابن عمر النخعي فانه ذهب بان الوزن يؤثر بشرط نقل اللفظ
من الفعل الى الاسم **او** يكون غير مختص بخص هذا القسم لغير المختص مع انه يصح ان يكون **من** لانه
لانه المختص بملة اوله زيارة كزيارة لا يحتاج الى اشراط عدم قبول التأكنا فليس جعل او ما للظن
اظهر كما قيل **او** اوله فعل فجعل الزيارة في اول الوزن بحان عطف قبل بلغة **الظن**
او اول ما كاجعل حقيقة النسبة محفوظة وصرف الضمير عن الظاهر اي زيارة حرف عاية

ايضا في حرف رعاية لظاهر الزيادة او حرف زائد رعاية لما هو اقرب بطريق الاول
من حروف الاثنين اما في الحال او في الاصل كما في هرق امر مغتر الا رد ولو تصرف في الوزن
لما يخرج عن الوزن مع بقا الزائد يضرب اي حال يكون وزن الفعل في نشر على ترتيب اللفظ
والحالة المضاف اليه لا يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فان كان في قوله او زيا
صح قولنا في زيادة فهو في قيل واثبع ملة ابراهيم حينما قياسا بالاعتبار الذي استعمل في
لا اخره قيل اذا عدم القبول بحسب الوضع فلي برد التخصيص باسود وخرن قولك في تقييد عدم القبول
بحسب الوضع بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر ال اسم ومؤنثه بالتأخلف في القياس بنائب
وانما القياس الفرق بالصفة كما في رجل وامرأة وغير وابان صريح به الرضي في بحث الجمع الصحيح
انما يحتاج اليه لتصحى قول النجاة ان انصرف اربع انما هو لعدم اصاله الوصف قوله ثم امتنع
قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود الشرط قلت وجود الشرط النحوي يستلزم اماره في قوله
ويذكر لتعرف معرفة ثبوت الحكم واما ينفي من العجابه في قيل جعل الحكم على الحكم بامتناع امره لا يستلزم
ولا ينبغي ان هذا الشرط سبب الحكم المذكور وكيف لا وانما يمكن الشرط سببا لتحقيق الحكم كيف يصير
سببا للحكم بان يؤخذ في الجملة المستمارة بالرداء ما فوق الواحد فلي يرد ان يوجب في الشرط
بين اثنين والي يؤخذ بمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مستحي زيد فقوله واحد في الجملة
المستمارة بمعنى مستحي به فلي حاجة الي تأويل بمفهوم صادق على واحد في الجملة كما ظن بعض
العلماء فانه اريد بالمسمى اي هذا المفهوم في ضمن فردها فالقول في العهد الذهني وكذا في الصحيح
ان يقول مستحي زيد وما يجب ان يثبت عليه في هذا المقام ولم يثبت له احدان المراد بالتكثير
التكثير حكما اذ بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقة ما وضع لشيء غير معين
لا ما اريد به غير معين مجازا قوله او جعل عبارة عن الوصف المشترط صاحب له لوانه
غير مشترط به بقرينة يصير نكرة ايضا فتقييده بالمشترط لا كفايا بالمشترط في التأويل

من التأويل لما تبين اي طرف من بين يمين ظهر من غير بيان بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف
وشرائطها ولذا اختار بين عليا وبين ولا ينبغي عليك ان كلوم المصنف رحمه الله تعالى مفلوق
ولو قال لكل ما فيه علمية مؤثرة ان نكر صرف لا اذا نكر بقي بلا سبب على سبب واحد لما تبين
لا اخره كما وضح في الاستثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء هذا المفهوم
الذي هو مال هذا الكلام لا في قوله لا بجامع مؤثره الى ما هي شرط فيه الى ان لا بجامع
غير ما هي شرط فيه فقوله الى العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مال هذا الكلام
ولو قال لا بجامع مؤثره غير ما هي شرط فيه الى العدل ووزن الفعل وليس المراد ان المستثنى
بعد تقييد المستثنى من الاستثناء الاول على طبق تقييد الكلام بالطرفين من جنس واحد
فانه تقييد بالتأني بعد التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى
وليس معنى الاستثناء عاوجه يكون قيدا للمستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى من
من مفهوم الكلام بان يكون في معنى كل ما يجامع العلمية المؤثرة في شرط فيه الى العدل
ووزن الفعل فان العلمية بجامعها مؤثرة في اختلاف الحاجة في تأثير العلمية مع العدل
في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النجاة الى انصرف الى العلم
تابع للوصف وقد ذال بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصل في واختاره
واختار قولهم الشيخ الرضي واختار سبويه منع صرفا خروجه واخواته اعلم ما والكواصل
صرفوها ولا ينبغي عليك ان لا اختلاف في تأثير العلمية مع العدل انما الاختلاف
في نوال العدل لزال الوصف في اي لا يوجد شيء من الامور لا قوله بجموعها في الجملة سمي بهذا
التوجيه ومنع ذلك جمع لا مع قوله فقط لا بجموعها مما يعيبه النص كما بين في محله
والاولي ان المستثنى من شيء منهما اي لا يكون مع العلمية شيء منهما الى احدهما المنفرد
عن الآخر والجموع من الآخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والآخر فراد وان المستثنى سبب
لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة شرطا فيه وهو يشمل جموعها وكل منهما الصديق سبب

عليهما لانه المجموع سبب تام وكل واحد سبب ناقص **فان** اذا نكرنا الغير المنصرف الى الآخر
الشرطية ممنوعة انما يلزم البقاء بسبب لولم يكن السبب الاصيل معتبرا لكنه يكون الوصف
الاصيلي معتبرا فلنكون العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان يقال العلمية لما كانت
الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة لا اعتبار السبب الاصيلي الذي لا يورث وحده في الكلمة
حيث نسخت اعتبار الصفة لم يعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله **فان** سبب في الاختصار
يصح ان يكون جوابا لسؤال يتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء بسبب اذا لم يكن **الكلمة**
اصلية منعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان يعتبر
بزوال العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد او بل سبب فاجاب بان هذا المنع انما يتجلى
على قول سيبويه وقول الاختصار اقوى منه والملازمة مبنية عليه وقوله **فان** انكرنا في بل سبب
او على سبب واحد ظاهر ان بقي بل سبب في غير ما اخذ سببية العدل وذن الفعل
وفي نظر لا يتبع على سبب واحد في سكران على انكرنا كما سيصرح بالشأن **فان**
فان لم يتوفى سبب حيث هو سبب فيما هو شرط فيه من السبب الا ربع المذكورة قبله
وان كانت مجتمعة كما في اذبحان **فان** ان اصمت طر بكسر الهمزة بكسرتين بقطع الهمزة
ودلها على ما في القاموس **فان** يجوز ورود اصمت بكسرتين بناء على جواز ورود يصمت
بالكسر ونحن نقول اصمت علم للمفارقة سميت بغلط اصمت بظمتين مبالغة في شدة الخوف
فربما حيث يامر كل صاحب بالاصمت ولا يمكن له حفظ لسانه من الغلط من غاية الخضطراب
فاصمت عدلا غلطا لا معدولا ولا مدفع للتقص بأخفاته معدولا كآخر ومع ذلك فيه
فيه وذن الفعل الى ما ذكره بقوله وايضا قد عرفت فيما تقدم وخالف سيبويه في القاموس
في القاموس سبب هو التنازع وهو فارسي ومنه سيبويه اي لا يحسن لقلب امام النحاة عمر
ابن عثمان الشيرازي **فان** جعله اصلا هذا مبني على جعل الاختصار مفعولا وهو المرجح لا انه اذا
اذا اشتبه الفاعل بالمنعول في اللفظ يجب جعل المتقدم فاعلى وقيل هو كون اعتبار

اعتبار مفعول **فان** وان كان غير مستحسن فان قلت لا يتركب البليغ غير المستحسن لنكتة
فان المراد غير المستحسن بحسب الظاهر والبليغ يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو
من اسرار البليغة فان قلت دفع الشبهة عن سيبويه قلت دفع الشبهة لا يدل على ضعف الشبهة
وكون الرابع قوله عن قوله الاختصار الموضوع وفي دية لا تعرضنا الشبهة **فان**
فان في انصراف خواجر على حال العالم هي المماثلة او المخالفة على الثاني فالحال **فان**
غواما وما اضيف اليه كما في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم خنيفا وكذلك افعال التنضيل
ولذا لا يعمل في الظاهر بل في مثل امر قوله حتى صار فعل اسما اي كالمخالي عن الوصفية
قوله وان كان معه من فلي ينصرف بل خلاف اشارتي الى انه بعد تفسيره خواجر بما يشبه
بما يشبه عليه دخول الفعل من فيه مع انه لا خلق وفيه فنقول ينبغي ان يفسر خواجر بما يكون الوصف
في ظاهرها ولا يكون معه في اللفظ ما لا يكون مع امره كلمة من التنصلي حتى لا يتبع على فعل
من **فان** وهذا القول اظهر وقد سبق ما دل على كونه اظهر ومن موجبات ان العلمية الاصلية
تتمتع من اعتبارها الى ان لا يجد اعتبارها والعلمية يشار إليها كوزنها في الاسم في الاصل ورتبة
وترتب عليها بقر العود والقوة **فان** لزم ان يعتبر في حالة العلمية ايضا الى ولي الى ولي
الاولي ان يقول كان مظنة ان يلزم لئلي يكون هو وقوله فاجاب متنافر من تأمل وقد جعل يلزم
من التزوم ولك ان تجعله من الالزام **فان** فان العلم المنصوص صراي موضوع للخاض والوصف
مذكور للعلم والالاضح في بيان التضا فان العلمية كون اللفظ موضوعا للذات معينة
من غير اعتبار صفة والوصفية كوزنها مستعملة في ذات مبرمة في غاية الابرار مع اعتبار صفة
فان وهو منع صرف لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا متضادتين في هذا
الحكم بل متوافقتين ولا مانع من اعتبار المتضادتين فيما يتوافقان فيه ومما ينفي منه الجب
انه جعل البعض اظها والتدقيق في هذا المكان الواسع في كمال الضيق الواسع في كمال الضيق
فقال في شرح قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعنا شخصيا فلي يرد اعتبار المتضادتين

في منع صرف اللفظ وهو واحد في النوع ولا في منع صرف الحرف في حاله الوصفية والعلمية
لتعدد النوع ولا ينبغي على احدا ان ليس في شيء مما ذكر اعتبار المتضادين معا بل حين اعتبار
آخر **قوله** وجميع البناء اي با غير المنصرف لا باب ما فيه علمية مؤثر كما يوهن كون الكل فيه
قوله اي بصورة الكسرة اي بما هو على صورة فاطلاق الكسرة استعارة للحركة الاعرابية
التي تشير بها بالكسر الذي هو حركة بناءية **قوله** بيان ذلك ان العلمية تنزل بالذم والاضافة
اي بحقيقة الذم لا بمجرد صورة كما في الحسن والافضل علما مما لا تنزل العلمية في بالذم
فروع غير منصرف واعلم ان الخلاف في انصرف وعدم انصرف مما لا غمركه فلذا لم يلتفت
لم يلتفت اليه المصنف رحمه الله تعالى فكلما نعم الكلمات **قوله** المرفوعا انما جمع ولم يأت بالمفرد
لان تعريف المرفوع وتعريف الرفع يوهمان ان المرفوع ليس الرفع واحد هو الفاعل فالذا لك
الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد الى انما في الجرد المجرد للمشاكله وفي النصوص مستعارة
للكثرة وهنا في موقعا **قوله** لان موصوف الاسم الى آخره دليل على انه لا يثبت فيكون الموصوف
الاسم وكونه مذكرا اتم الرفع ويضاهي ذكرت مرما صحت الثبت وقوله لان موصوف الاسم
انما لان الكلام في الاسماء فالظاهر جعل الموصوف الاسماء والكلمات وانما لان لوجعل صور الكلام
لم يصح قوله وهو ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلام المرفوع تشتمل الفعل المضارع
وهو لا يشتمل على علم الفاعلية لان الرفع في علم الفاعلية وهذا وجه دقيق يفتح منه ما
يستغنى به اولوا بصار الى وجه بديع في اختيار علم الفاعلية في تعريف المرفوع على الرفع وهو
ان ما اشتمل على الرفع وهو ان ما اشتمل على اسم المرفوع الذي هو المرفوع في هذا البناء
وله وجه بديع آخر وهو انه بذكر علم الفاعلية في تعريف المرفوع الذي يثبت على انواع اول
وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعل في نفس الرفع ما يشتمل غيرها قوله كما تصانفت
للكون الخيل كتب رحمه الله تعالى في الحاشية التصانف من الخيل الذي يقوم على تلك قوائم واقام
على طرف الحاف هذا كله والسجل على وزن النظر النظم كالكتف للعظم الجسد والاياء الخالصة

مجان لان خلق المكان بمعنى مات او مضي على ما في القاموس وتخلية المكان بالموت والمضي ليس
حال الا يتم بل حال ما في **قوله** اي المرفوع الدال على المرفوعا دال على الجمع على واحد والكلام
يحمل تعيين المرجع وتقدير المبدأ **قوله** لان التقدير التعريف انما يكون للماهية لا للكل
فيلغوا ذكر الفرد والجمع في مقام التعريف ولكن ان تقول النسبة فيما بين الالواح تفسير
ولكن ان تقول النسبة فيما بين الالواح تفسير المفرد المذكور فروع **قوله** ان يكون موصوفها الكل
مبنى على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان التفاضل يمدلول الرفع كمدلول الاسم موصوفا
بالرفع وقيل شبه الحركات والحرف بالوصف لا احتياجا في وجود ههنا الكلمات ولتبعيتها
لها في التلغظ احتياجا لتفويت الى محاربا وتبعيتها لهما **قوله** ولا شك ان الاسم موصوف
بالرفع المحلي وقد حقت الفاضل الهند في هذا المقام حيث قال الاعراب المحلي لا يشتمل
على اللفظ فلا يكون هو ولا في جاز في هو ولا مرفوعا اذ في الرفع المحلي ان في محل لكان
ثم معرب لكان مرفوعا هذا كله فلم يرد بذلك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لا يشتمل
بل اراد ان شمولها ليس بالضرر في المسامحة الشافية وقد تعرضنا لشرح بالفاضل
بل شئ عليه تشييعا بليغا بان ذلك يثبت تقيض عواك لان الاسم موصوف بالرفع
المحلي فيكون مشتملا على الرفع على كما انه باعتبار تضاد الرفع اللفظي مشتملا على الرفع
لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس في معرض هذا التعرض لان التفاضل بالرفع المحلي يوجب البراءة عن
حقيقة والاشتمال عليه حكما مقصوره التبيين على عدم الاشتمال حقيقة ولكن وللأسف
ولكن ان تقول مقصود الشارح ايضا هو التبيين على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلي وذلك
في المرفوع وان خلق عن الرفع حقيقة وليس مقصوره التعرض للفاضل فقلت العرب محلي هو
او بالحرف هو بحيث لو فرض في محل العرب بالحرف كما عربا بالحرف للصيا ولو فرض العرب بالحركة
كان عربا بالحركة فقلت لا قرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذي عرب بالحركة ومثل اللذان والذين
عربا بالحرف محلي **قوله** وهو بحيث شمل ليس تخصيص الرفع بما عدا المحلي مع البحث عن احوال الالواح

المبني من تلك المثابة الى من الاستيعاب لحوال ان يكون البحث عند تقريبا ومثلا غير نادر في كتب العلم
فان اي من الرفوع ترجحه وردد التسميم حينئذ على ما ورد عليه التعريف كما هو الشايع
وتوافق الضمير البارزين المتأليين في المرجعين وان يابا قوله ومنها المبتدأ والخبر
او مما اشتمل برجح توافق الضميرين المتأليين في المرجع وكونه اوفق بقوله ومنها المبتدأ
لان جزء الجملة الفعلية اي غالبها لا يشك في بقاء اسم **قوله** التي هي اصل الجملة
لان التركيب فيها اشتداد متراجح احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولا يشتمل الخبر ولا
والإشياء وضما بحرفها من غير حاجة الى التوصل بخارج منها بخلاف الاسمية ومجرىها
من جريا اصالة الفاعل ان لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه وكانه لم يلفت اليه لانه
يستغنى عما ضربوا كرم الا انا وقولهم بذلك اي دأى ومنها ان رفعه لا ينسخ بالناسخ وكانه
ترك لانه اورد عليه نحو كني بالله تعالى وان اعتدنا نادر غير مطرد بالازالة كمن عسى
لكن حديث عدم الاطرار ضعيف لوجود كثير مطرد نحو ما جاء في من احد **قوله** ولان عا قوي
لان لفظي كالفاعل مناسبة العامل مع العمل موجبة لقوة عمله وانه آثار قوة العامل للفظ
ان يغلب على عامل المبتدأ وينسخ فان قلت كون عامل الفاعل اقوي من المبتدأ لا يوجب كونه اصل
بالنسبة الى الرفوعات قلت المرات ان اقوي من المبتدأ مثل فيدخل في الحكم خبر المبتدأ والمبتدأ خبر
اصل بالنسبة الى سائر الرفوعات ايضا **قوله** وقيل اصل الرفوع الى قوله وهو التقديم اي بان
غالبا وهو ظاهر فان قلت لا يلزم من الدليل الى اصالة المبتدأ بالنسبة الى الفاعل والمذمعي
ان المبتدأ اصل الرفوعا قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الى اسم ماله امران محققا ظاهران
فاعتمده عليه في ثبوت المذمعي **قوله** فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق ليقول لا يسند اليه الا المشتق
ليشتمل الخبر والاشياء لعدم صدق لانه يسند اليه المصدر وهو ليس بمشتق ومن حكم بالوارد
بالمشتق المشتق حقيقة او حكما والمصدر في قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم في اسم حبيبه
قوله اي اسم حقيقة او حكما لا يدخل فيل في آخره فان قلت لم يعمل بمعوم كلمة ما جئني نستغنى عن

عن التعميم قلت لان تخصيص كلمة ما في التعريف بما يستدعيه العام سنة مؤكدة يرى تركها
سببه **قوله** اسند اليه الفعل بالاصالة لا بد ان ان ينصب على ان المراد بالاشياء ثبوت شيء
لشيء سوا تعلقه ادراكه وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلب او انشاء في مقام سلب الوقوع
لا سلب الاسماء وانما في ان قام فرض الوقوع لا فرض الاسماء فلا حاجة في شمول التعريف على
والشرط لا ما هو اشر منه تكلف ان المراد بالاسماء اعم من الاسماء ايجابا او نفيا محققا
او مفروضا وثانيا ان ينصب على ان التقييد بالاصالة لا يخص بالاسماء الفعل بل اسما شبه الفعل
ايضا مقيد فالاولى بشا محال الشارح ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل ويظم الفعل الى قوله او
فيصح فتلحق التقييد بالاسماء ان التقييد بالاصالة معنيا احدهما بالآخر
وهو ما يتبادر للفتية المأخوذة في التوابع وثانيهما ما لا يعرف الا بالواحد في اللفظ
اذ لا يجد الا معي وقد لنفسك اذا جاءك الحق اسمي والتعصب الى نانية رعي فان الملك
منه يورث من يشاء من عبارته والعاقبة للمتقين وهو اسناد الفعل بالاصالة ليس الى الفاعل
وفي المعطوف والبدل ما هو بالاصالة العطف على المسند اليه والابدال منه ويتبع الاسماء
والمبادر من الاسماء الى اسما بالاصالة باي معنى تريد ويجب حمل العبارات في التعريفات
على ما هو المتبادر فقوله بتعريف ذكر التوابع بعدها المزيد التوفيق فناقشته من قال لا ينبغي
لناقشته من قال لا ينبغي بعدها عن التعريف مما لا يليق واربعا ان المراد بالخارج التوابع
اخراجها بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اسما الى التوابع الا انها بخلاف التفت
والثا كيد **قوله** اي ما يشبه في العمل ليقول في الاشتقاق لئلا يخرج المصدر في ذلك
على الحديث لئلا يخرج الظرف والظاهر ان الظرف شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل
لانهم يعملون عمل هذه الامور بمشاربة الفعل فالاولى ان يفسر في المشاركة في الدلالة
على الحديث والظرف ايضا يدل على الحصول الثبوت كانه يشترك صيغة الحاصل في تلك
المشاركة ولذا وجب حذف عامل **قوله** وقدم عليه عطف على اسند وجعله حال بتقدير قد

خال عن الاستقامة **قوله** لا تامة اسناد اليه الفعل يدل على الصنف جملة تامة ومن يحذو
 حذوه في جعل قوله وقدم لدفع توهم فاعلية زيد في المثال المذكور بناء على توهم اسناد ضرب
 لا زيدوا الفعل عن الضمير المستتر وانما احتاجوا اليه هذا التكلف لملام الاسناد على الاستقامة
 بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر واعلم ان تعريف الفاعل على رأي البصريين انما يتميز
 عن تعريفه على رأي الكوفيين بهذا القيد فان زيدا في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين
 فلم يزد اهتمام بذكر هذا القيد حتى يتبين اليه تمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اذ لا
 كان ذهب اليه غيره **قوله** والمرأى تقديم عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح لحمله على اسناد
 على الاسناد حقيقة او بحسب الظاهر وانما من لم يجعل زيدا في زيد ضرب مسندا اليه فهو على غير
 من التكلف لاخراج كريمة من يكرمك نعم وقع التوهم لا يشمله والامر فيه بقرن وانما ما
 اختاره الشارح في انضائه اليه تكلفات عدة بعيدة لا يستقيم التعريف عليه كيف المسند الذي
 يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد تعين نوعه ونحن في تعيين النوع فيدور اي اسنادا واقعا
 جعله مفعولا مطلقا فزله لا الاسناد لعدم استقامته رده لا التقديم فلزم الفصل بين العاقل
 والممول بغير الممول والاولى جعله حال من ضمير قدم اي مشتمل على طريقة قيام به **قوله**
 كصاحب الفصل مع الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين **قوله** والاصل في الفاعل
 لا قوله ان لم يمنع مانع وهو مرتجى الخلف وترجيحا بالفاعل الوجوب او دونه فباحت
 فباحت وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل والاصل يعني الاولى الصرفة المنك
 عن الوجوب فباحت عديل الاصل وهذا الاصل يختلف فيه في الزم فيه ابن جني والخنفسر
 والاصل عندهما في كل من الفاعل والمفعول لشدة اقتضا الفعل للمفعول كالفاعل
 فاتي من بعد عن الفعل فقد عدل عن مكانه وبنيت بحسب فعله فلذلك جاء عنهما في المثالين
 من الاضمار قبل الذكر لان الرجوع لكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كما ان اتصل فتقدم
 وتأخر الاخر ضرورة فهو مقدم رتبة وان تأخر لظهور هذا اندفع ان استلزم غلظ زيد في البصر

دليل على ان الاصل تقدم الفاعل والمفعول به لو تساويا فيه لا متع ايضا لعدم تقدم الرجوع
 رتبة لانك عرفت انه يتقدم حينئذ رتبة لكنه يوجب انه لا يصح يصح قوله ولذلك جاز
 لان الجواز لا يصير دليل على ان الاصل في الفاعل قرب الفعل انه مع تساوي الفاعل
 والمفعول في ذلك ايضا جاز نحو ضرب غلام زيد **قوله** الفعل المسند اليه يعني الاول للمعرب
 وانما قال الاصل ان يلي الفعل ولم يقد ان يليه فرجع الضمير الى احد المرين فيكون انما ضمير
 واشتمل لبراهم الاخصر واهم ان الاصل ان يلي الفعل الفاعل فيتوهم ان الداعي لا يولي ^{بفعل}
 وانما المتصور ان الفاعل ولله الاقتصار على ذكر الفعل على ان الشبه اولي بهذا الحكم
 لان الفعل مع قوة عمله اذا كان لا يرضي الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فبالطريق
 الاولى ان لا يرضي بالانفصال بينه وبين ضعيف العمل **قوله** اي يكون بعده حقيقة **قوله**
 ولا ينبغي ان هذا التكلف مما يحتاج اليه في التعريف ايضا في قوله وقدم عليه فكانه لم يثبت له
قوله او حكما كما في الفاعل المستتر فان البعدية هنا حكمية كوجوده او هو خلاف الاصل
 لان الاستقامة **قوله** لا تامة كالجزم من الفعل عند العرب لشدة احتياج الفعل يدل على ذلك
 اي كونه كالجزم عند العرب لتلك اسكان اللزوم في ضربت وليس اسكان اللزوم دليل ثانيا كما اتهم
 فقيل اي يدل على ان كما ان السابق دلالة له فان قلت اسكان اللزوم يدل على كونه كالجزم ^{طفا}
 مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يسكن في ضربك فتأمل **قوله**
 --- لتقدم مرجع الضمير الى آخره التقدم الربوي هو التقدم بالقوة القريبة من الفعل
 لوجود سبب نزول القرب من الفعل منزلة **قوله** وذلك غير جائز لا قوله وابن جني لا مطلقا
 بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول او بالمفعول ضمير الفاعل بل لم يخالف في عدم جواز اضماء
 قبل الذكر لفظا ورتبة وان اشهر ذلك من جملة اتفاقه وخالف في لزومه في المثال المذكور
 كما اوضحنا في قوله خلقنا الله الخنفسر وابن جني نظر ذلك ان تقول الخلف في تأخير مرجع الضمير
 لفظا ورتبة لا في قوله وذلك غير جائز **قوله** جري رتبة عن عدي بن حاتم البيت دعاء اليه

دعا البيت دعاء عليه واخبار باجابه دعاءه تقتل ومعناه قتل قتيلا هندا لا تؤثر فيه
فان كلب غير الماشية وكنب غير الصيد هو الكلب العاوي يعني ليس له الا الوعاء فيقتله غير
بقتله ولا اشد عند العرب من القتل هندا فان طلب الثور عندكم تمام بالدمه وهذا معنى
بريع للبيت يلين ان لا يتجاوز كلب في الماشية عوي الكلب يعوي عواء صاح انترى
وبان لا نسلم ان الضمير الي آخره جعل الضمير الي العدي هو المعنى للزيد الذي
لا يكاد يخطاه البليغ لانه الموافق للعرف من حواله الرجل المسي لربه ولان الرب
هو المبحا للرجل فاذا انتقم المظلوم منه يكون اشد عليه قوله اي الى مرادنا عليهم الا بالوضع
ان اراد بالوضع يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد
ولم يعرف هذا القرينة عليه وان اراد بالوضع او ما يلزم هو لزوم ان لا يكون القرينة
على الشيء بالتضمن والالتزام اصلح هو ظاهر البطون فالصواب ان يقال اي الى مرادنا
ان يقال اي الى مرادنا عليهم من غير الاستعمال فيهما ^{فان} ان ذكر الارب مستفي عنه الشبهة
ودفعها مما اورده الفاضل الهندي وبتد الشارح ولم يرد هذا الشئ وبما في ليس الشبهة
شيئا ولا للجواب ان القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المخذوف
لا ما يدل على المعنى والمعنى انه اذا انتفى الى اعراب لفظا حذف واستفي به قرينة الى اعراب
فلم يعلم ان القرينة الساميه هو حينئذ لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة اعلم
انه انما وجب تقديم الفاعل في هذه الصور بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على المجرور ^{فان}
لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى
فاعلا لا نه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل
صرح به الفاضل الهندي ويمكن ان يقال لم ينتف هنا القرينة لانه تقديم موسى قرينة على ان
على ان الفاعل هو عيسى ^{فان} او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل ليس المراد بالالتصال
معنى اللفظ بل المصطلح وهو كون الضمير مما لا يستقل باللفظ فاذا كان الفاعل هكذا

هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يطلب قوله منفصل صله ولا فائدة في
في قول الشارح بالفعل بل يؤهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك الجريانه في زيد
مثلا ^{فان} اي يجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور قيد في جميع هذه الصور
لفول فائدة في جزاء الشرط لانه الشرط يعني غناه فاعتبار في المعنى تمام لا ينبغي فكان الشارح
لم يرد انه معتبر في نظم كلام المصنف رحمه الله تعالى وان كان ظاهر عبارة بل اراد بذكره التبيه
على ان الجزاء لجميع الشرط ^{فان} السابقة ^{فان} اما في صورة كون الفاعل الي آخره ولكونه
كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزا كلمة ^{فان} مع جواز ان يكون عمر مضر ربا
لشخص آخر قال من امتاز في زمانه بصيت الفضل عن اقرانه فله الله تعالى بفعله هذا
ظاهر في المثال المذكور ونظائر مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فليحذر من
فلي يجوز نحو ما ضرب احدا لا زيدا وذلك لانه لم يتوحد حتى يصح ان يكون زيدا مضر ربا له
قلت فيما اذا كان الفاعل ما لا يكاد يوجد مثالا صادقا قبل ما ينبغي كذب اذا بني الفاعل على عموم
لبداه كذب حصر ضابطة كل احد في زيد واكواب الظاهرة الكذب تمام لا يالي به
في تقليل التواعد لا بد من ان لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يدخلون تحت قصدتهم
فالمقصود الصحيح في المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة المختصة التي تخصص مقام الاخبار
العامه وحينئذ يصح ان يكون زيد مضر ربا للغير واما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل
خاصا فذلك هو العجب لا ينبغي فيه ادب كيف هو ولا يصح قطعا في مثل ما خلق الله تعالى على احسن
في مثل ما خلق الله تعالى على احسن الصورة الا يوسف عليه الصلوة والسلام لانه لا ربه
لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر خالقة تعالى يوسف عليه الصلوة والسلام
مع جواز ان يكون يوسف عليه الصلوة والسلام مخلوقا للغير ولقد فتحت بابا للتفتي
ولقد فتحت بابا للتفتي ياتي في الا مثله متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع التسلسل ودفعه
ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل آخر الجواز بالهيئة النظرية الارب الترتيبية

فان هيئة التصرف في المثال المذكور يمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول
ولا يمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل وانما يأتي من خصوص المارة فلهذا
فلو ينافي دعوى الجواز **قوله** وانما قلنا بشرط توسطه لا يجب عند اكثر النسخ تقديم الفاعل
اذا كان المفعول بعد الفاعل ولا يجوز تقديم المفعول مع الفاعل ولا بد من وجود التقديم
مع الفاعل عند السكاكي وجماعه عن التخييلين فالظاهر في جعل عبارة المتن ان يكون
على مذهب اكثر النسخين فالظاهر في جعله وكذا دعا الشارع لاجل عبارة المتن
على مذهب السكاكي ان المصنف رحمه الله تعالى عذر وجوب التقديم بانقلاب المعنى
وكذا ان تكلف في تعليقه فتقول المراد ان يلزم الانقلاب في بعض الصور لاجل الباقية عليه
طردا للبقاولة لكنه لم يستحسنه بعضهم لاقوله قبل تمامه فيه عدول عن الاصل مع مانع
عن العدول ولا يجوز العدول بل يمنع مانع عن الاصل فضلا عن جواز مانع عن العدول
قوله ضمير متصل بالفاعل يعني في نحو يضربك فان المفعول فيه ضمير متصل بالفاعل
مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرج بقوله وهو غير متصل **قوله** وانما ذكرنا الفعل دفع لما
قال الشيخ الرضي ان زيدا في المثال المفروض مبتدأ فاعل ليطابقا السوء الفاتحة بجملة اسمية
ولان السوء التام لا عن الفعل والاعلم تقديم المسئلة عنه وكذا ان تجعل دفعا لما
يجوز ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هناك قرينة
دالة على تعيين المحذوف كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان يكون
خبر لمبتدأ **قوله** لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة فيه بحث وهو ان في حذف الخبر حفظ النسبة
بين السوء والجواب وفي حذف الفعل تعليل الحذف والثاني لا يعارض الا قوله في الاصل
ان يترجح عليه الا يرى انهم يرتجون رعاية المناسبة على رعاية السامع عن المحذوف
في باب الاضمار على شريطة التفسير **قوله** يزيد رفوع والاصل على زيد لا الكا يعتدي
بما لكثر ما يحذف لكثر الاستعمال المنقل عن العارف الروي قدس سره ان يزيد مني كخبر في المثال

النداء والجملة نداءية معترضة وذلك لان المناسبة للمقام ان يدعى الى ان الضارع والمحبط
لما وقع في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ان يبكي عليك ما دونك لانك في رخصا ونقمة
قوله كالواجب جمع ملحمة الى الاظهر جمع ملحمة لان الملح هو الفعل قوله وتما يتعلق بمحيط
قوله قدس سره تعالى سره في الحاشية وتعلق بيكي المقدم بما به سلبية الشعر
لان الحاشية سبب الضارعة ناسب ان يبين سبب الاحتياط ايضا هذا قوله
قوله في مثل وان احد من الشركين استجارك اي فيما وفر ما بنفسه او بما يفرم منه معناه
بحقوله تعالى ولو اتهم صبروا والتقدير لو اتهم صبروا فحذف خبره وفتر بان الدلالة على الثبوت التي
خبرها فعل ما ضر ذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان للشرط او للمتن وبهذا
ظهر ان ما ذكره الشارع انه لو ذكر الفعل صار المفسر حشا لا يتم وقد يحذف معا
لاختصاصه بالاحذف والفاعل بل يحذف اي كلام كان اسما او فعليا قصيرا او طويلا
مركبا من الفعل والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته **قوله** دون الفاء على وحده واليوم
نعم قام في جواب اقام زيد فاعرف **قوله** لعدم قيام ما يؤذي ما اراه مقام نقل ذلك بمثل
نقصر ذلك بمثل لولا زيد كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤذي ما اراه
بخلاف الخبر فانه يجب التزام الغير موضع قوله وانما قد بنا الجملة الفعلية قلت لا بد
قلت لا بد وان يقتدر بجملة اسمية ليتأكد فيصلي جوابا للمتردد كما لا يخفى
قوله ليكون الجواب مطابقا للسوء ال لان فيه تعليل الحذف كما لا يخفى كما لا يخفى
قوله بل العاملون اذا تنازع يجري في غير الفعل ايضا لكن ينبغي ان يختص العاملون
بغير المصدرة نحو عجنني ضرب وقتل ندفان لا يصح فيه قطع التنازع على مذهب البصري
والكوفي انه يضم الفاعل في المصدرة ولا مذهب عليك ان اولي مقام بالنسبة على ان المراد
بالعامل الفعل العامل **قوله** والاصل ان يلي الفعل العامل قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا
على اقل مراتب التنازع ونحن نقول ذكر الفعلين اقتصارا على ما هو الاكثر اعتمادا اعلم

عليه ظهور القياس في ما هو اقل قول **قوله** معمول للفعل الاول قد اذ هو يستحق قبل الثاني اي يستحقه
قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال لتنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان يتنازع
وبعد وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما اخذ الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول
قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي
لا يفقد مظهره في قوله ويصح ان يكون هو لا قوله على البدل ولا يستفرض هذا التنازع بحسبني
وحسبتهما الزيدان منطلق او منطلقين بناء على انه على اي تقدير لا يمكن ان يكون معمول
لواحد منهما الا انه يمكن وقوع معمول لكل واحد منهما على البدل لان افراده وتغنيته وتثنيته
ممكنة لا يلزم ان يمنع شي منهما صحة وقوع معمول لما ينافيه ومنهم من **قوله**
من قال انه يصح كونه معمول لكل واحد منهما مع وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك
المحل يعني لا يمنع ذلك وقوعه في ذلك المحل وانما يمنع مخالف المفعولين **قوله** او وقوعه في
ولا يخفى انه وقوعه في مضميق التدقيق مع ظهوره في التحقيق **قوله** واما الضمير المنفصل
لما قوله ان هذا منقوض بمثل قائم او قاعدات فان قائما وقاعدات تنازع على ان انت اس
ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفة والبصرة بل كلفه ولا يخفى عليك ان قائما
ولا يخفى عليك ان قائما مع استئثار فاعله هنا مبتدا اذ ليس مبتدا في الكلام حتى يكون خبرا له
فهو صفة واقعة بعد حرف لا سترها م رافعة لغير الظاهر فينتقض به هذا المبتدا ايضا فليكن هذا
على ذكره في لا يحتاج الى تنبيه مبتدا في محله لا نه حرف لا يصح اضماره ولا فان انا
ضمير التكلم لا يصح اضماره في الفعل الماضي وكذا لم يلتفت اليه المصنف رحمه الله تعالى
لنصده لا لتحقيق التنازع فيما بعد الا بما هو مشترك بين الظاهر والمضمير ليم التحقيق
معني **قوله** واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه بتكرار التنازع فيه لكنه لم يقطع العرب كذلك
ففي قوله لان طريق القطع عند **قوله** الاضمار ان طريق القطع فيما تحقق في كلام العرب الا
الاضمار بحسب ما راى وهو ممنوع لما عرفت فان قلت هل يرضي غيرهما بقاء التنازع

بينهما قلت لا يقطع التنازع بما هو طريق التمسك في الكسائي **قوله** على ما اشار اليه الرضي
ومعني قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه انه يمكن قطعه على ما هو مذهبهم
لان مذهبهم عدم امكان قطع التنازع ولا يخفى عليك ان الكسائي ايضا يتجاوز ما
جعل مذهبهم في هذا المثال من اضمار الفاعل الثاني عند اعمال الاول لا نه يتعين هذا الفاعل
فيه سواء عمل الاول والثاني وتما ينبغي ان ينبت على ان قطع التنازع فيما ضرب
واكرمت الى ايتي عند الكل بالتكرار فيقول ما ضرب الا انا وما اكرمت الى ايتي
قوله فقد يكون الفاعل جزائية ان كانت الجملة جزاء واعتراضية ان كانت معوضة والجزاء
قوله فان عملت الاول ان كان قوله ويختار بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله فيختار ان كان بالياء
على ما في بعض النسخ مفعول ما لم يستم فاعله اما داخل في الفاعلية تخاطبا على اصطلاح الفخر
اولا راء الفاعلية حقيقة او حكما واما داخل في المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله في المفعولية
لكن قوله في المفعولية انما يصح بظاهره لو كان المفعول القدر مشترك بين الفاعيل الخمسة
ومفعول ما لم يستم فاعله لكنه خفي في الظاهر فلا بد من تأويل بما يطلق عليه المفعولية
وبعد في نظره لا يتوقف على اشتراك المصنف في المفعول بين الستة والظاهر ان جزء
من الاسماء الستة الى ان يقال استعمال الفاعيل في عباراتهم الخمسة يشعر باشتراك
بينها فيكون لكل اسم مشترك او اسم مختص به **قوله** وليس هذا قسما ثالثا التنازع
لان المقسم في كل قسمه مقيدا بالوحد فكاذ قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون
في الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم
ومن لم ينبت لهذا مع وضوح قوله بل هو اجتماع القسمين قال لان الكلام في التنازع في
قال لان الكلام في التنازع في اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهره وتكثيره ايضا
ولا يخفى ان يلزم ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لان ليس تنازعا في ظاهر
واحد بل في اسمين **قوله** يعني قد يكون تنازع الفعلين في على حالة مختلفين وعلى في الحال

والعامل ايضا وهو في الفعل وهو المستغاد من الضمير الرجوع الى المصدرية نفس الضمير
 كما يتبادر من ان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدرية فيختار البصريون **المختار**
 لم يقل المختار افعال الثاني خلق والكوفيين مع انه اخصر وبعاده في البيان او قوله
 حيث لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الا قد لا حتمال المساواة **قوله** لقرب اي قربه
 مع مساواة العاملين في القوة ويستتضئ من ان يضر بركم **قوله** ولما اختار
 عن الضمير قبل الذكر ينبغي ان يقول وحذف الفاعل والكرر **قوله** وبدأ به لا لانه الذهب
 المختار لا كذا استعماله ولا لانه الكتاب في مذهب البصري **قوله** الجواز الضمير قبل الذكر
 في العمدة بشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكورا المحض التفسير كما في نعم رجل بل فرض
 آخر كما في ما نحن فيه فان الفسر لفا على جملة ذكر لكونه متعلقا بالنسبة في جملة اخرى
 بخلاف الضمير قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو محض التفسير
 ولم يفرق الكسائي بين الضمير قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض التفسير
قوله وللزوم التكرار بالذكر اي بالظواهر اذ بالذكر ما يعاين الضمير والاولى لفظا
 وللزوم التكرار بالظواهر بل الاولى ولا امتناع التكرار بالظواهر غير اضطرار
 وامتناع اي امتناع حذف الفاعل من غير ما يستدسده في غير المصدر وتقتض بما اكر
 الى انا واسمع بهم وابصر واضربوا القوم واضرب يا هندوا ضرب القوم
 فينبغي ان يتبدل امتناع بتوحيه يتم الاستدلال به **قوله** عيا وفق الظاهر هذا فيما لم يستوف
 والمؤنث نحو خرج وقيل بهدفة لا يضر عيا وفق الظاهر بل يضر من ذكر لا غير قوله
 قوله وجازي افعال الفعل الثاني اخر المصنف رحمه الله تعالى خلق والفراء عن محله
 نصا بيانه مغلطا وهو متعلق باختيار افعال الا قد مطلقا عند الكوفيين واختيار
 واختيار افعال الثاني مطلقا عند البصريين فلو اتصل به كما واضحا بالمتوحيه
 بان يقول ويختار البصريون افعال الثاني والكوفيتون افعال الا قد خلق والفراء فانه

الذكر

فانه لا يجوز افعال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الا قد بل يجب عند افعال الا
قوله ودعاة المتن غير مشهور عنه يقال فليفسر عبارة المتن على خلق وما هو المشهور
 في تفسيرها فيفسر عن مخالفة المشهور وهو ان المعنى وجاز افعال الثاني مع الضمير
 في الا قد بل اما ان تقول بتشريك الا قد الثاني فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير الذي
 هو فاعل الا قد بعد الظاهر قلت وعلى هذا التفسير لا يتجوز عليه ان حذر ان يتصل بتوحيه
 كما يتجوز على التفسير الا قد قوله وعن الضمير قبل الذكر في الاله الفضلة قيل قد رجلا نشأ
 قلت قد سبق ان الضمير قبل الذكر بشرط محض التفسير لا يحصل في العمدة نحو فضله
 نعم الا ان يقول وعن الضمير قبل الذكر من غير محض التفسير في الفضلة
قوله لا لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسب اعتدض عليه بانه واقع ومبطل
 كما في قوله ولا تحسبن الذين ينجلون بما آتاهم الله من فضله هو خير اليهم من قرأ على صيغة الغيبة
 قلت يمكن جعل هو في الآية من وضع الضمير الرفع موضع النصب **قوله** لا يلزم الا قد
قوله لا يلزم الا ضمير قبل الذكر في الفضلة لا بد ان يقول او الفصل الكثير بين الفعل
 شديد الاقتضا او التكرار او الفصل الثاني يتجوز فليأخر الضمير عن الظاهر عن الظاهر
قوله ولا ينبغي ان الضمير والتكرار او الفصل لا يتم في التقدير المقصود الاحتراز عن التصريح
 واخفا ما هو لازم من القبح **قوله** عيا المذهب المختار الا ولي عيا الاستعمال المختار وكانه اراد
 بالمذهب الاستعمال قومه ولم يحذف وان كان حذف الثاني يتوهم فان قلت كون المختار عدم الحذف
 لا يحتاج الى بيان سبب لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا والختم مختارة
 بل اذا لم يدع داعي لا خلقه والى كان الذكر مختارا مطلقا والختم مختارة مطلقا دون المختار
 فلا بد لكونه مختارا مطلقا امرنا تدعي الاصاله وهو هنا ما ذكره **قوله** ويكون الضمير واجبا
 لا آخره فيمكن الضمير لا يحذف مع امكان الضمير كذا ذكره هذا الوجه في الرندي وفيه نظر
 لانه ان اراد ان لا يجوز الحذف مع امكان الضمير فاسلطان اراد ان لا يحسن فاسلم فالوجه

نحوه من ذهب الى

شبهه

نحوه من ذهب الى

هذا وقد لا يمنع ما منع اي اضرت على المختار وحذفت على غيره الا ان يمنع ما منع من الاضمار
كما هو القول المختار فقولوا ان يمنع ما منع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا
ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فيه بحيث لا تتأخر امتناع التنازع لو كان الاضمار
او التثنية او التذكير او التانيث لا زما للمنطلق وشي من غير ذلك بل هو مع افرازه
يصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد والمثنى في منطلقا حال افرازه
بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعولا فيصير مثنى فيخرج عن افرازه ويطلب الآخر
ان يكون مفعولا مسمى على افرازه **ومما استدلك الكوفون** قيل لا يقال الثالث يقول لا يجوز
قيل لا يقال الثالث ان يقول يجوز ان يكون من باب افعال الاول والاخر من اجل كل على الوجه
المرجوح وهو حذف المفعول الثاني فنقول الحذف ضرورة انكسار الوزن وهذا لا يخفى على ارباب اللبا
لا يخفى على ارباب اللبا بل لا يسر الشبهة شيئا ولا الجواب اما الاول فلان افعال الاول
اولى عند من يدعيه سواء حذف المفعول الثاني او اظهره والبيت شاهد فشرارته
مع حذف مفعول الثاني اتم واما الثاني فلو انه اذ اجتمع البيت على غير التنازع لا يكون
داعية الى حذف المفعول على غير المختار **لا يستلزم عدم السعي** في معيشة وكفاية قليل
من المال وثبوت طلب المنفعة لكل منهما اما منافا الطلب لعدم السعي فظاهرة واما منافا انه
لعدم الكفاية لانه جعل السعي مستلزما للكفاية فيكون الطلب الذي هو عينه مستلزما لهما
ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدق السعي البليغ على لا وفي ما تيسر من المعيشة كفاية قليل
من المال لا ما لا كثير لان حوايج نفس قليلة ولما اطلب القليل من المال لمعيشة لانه كما يبلغ من
من الناس من الناس من غير طلب لصلح الصالح الكمال مع حيث قنعت بما فيها اعتشروا لكن سعي
للمجد والودع لكل شريف بيان على فيه ويضني بالعيشة فلم يكف في قليل من المال ولم يحصل له
بل لا يطلب وسعي لكثرة المنازعين ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمله على البصر
اي لا يطلب العز والمجد فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة

المعطوفة على جملة ما في غير صورة التنازع فيكون مثل جئت وضرتي بكر عرو وهو فاصل
بالاجتناب الى ان يقال يجوز ان لا تضروني **ومما استدلك** ما وجد الاستدراك
قلت لما ذكر في البيت السابق انه لو كان سعي في تحصيل المال لا في معيشة كفاية قليل من المال
ولم يطلب المجد والعز فجا يتوهم متوهم ان سعي ليس لجزء من المعيشة بل هو للمجد فاستدل
بجعل المجد والمجد ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كل ما يطول اراك في سعي
اراك في رضي لسامع اذناك **ومما استدلك** في مفعول فعل او شبه فعل الا ظر الى خسر مفعول عامل باسم
اسم فاعله وبالجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف
الفاعل نحو اضربوا القوم واضربوا القوم واضربوا القوم وامثالها مما لا يحصى فهو تخصيص اللفظ
منه لتسميه اصطلاحا **انما** يفصله عن الفاعل ولم يتقدم فيه ان واجب المصنف رحمة
في ان واجب المصنف رحمة انه في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب بكونه
فعله ومنها المبتدأ في عادة فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل حذفنا
اي فاعلا النحوي فلا يشك بانبت الربيع البقل **ومما استدلك** ان تقول المرفوع واقم هو مقام
اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية فيخرج انبت الربيع البقل لانه يستغنى عن الربيع
بجاء ضرب يوم الجمعة فانه يستغنى عن مفعولية يوم الجمعة **ومما استدلك** الضمير المستتر ليدل
على مكانه فلا يتوهم خلوا المعطوف عما يجب في المعطوف عليه وفي اقامة المفعول مقام الفاعل
على مذهب المصنف رحمة انه تعالى في الفاعل نظرا في مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل هو
او شبهه اليه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد في مقام المفعول هو
لا في مقام الفاعل فتدبر لكن هذا انما يتلو ان يدب الفاعل الفاعل نحو وقد عرفت ما به عنك
عني **لا** فعل اي الى الماضى المجرول فلو انما يدل العلم الوزن بصيغة المشرع هو وواو نظيره
كل فوعون موسى اي كل عاظم عارل كذا قيل وفيه ان الصفة المشرع بها فعل هو الماضى المجرول
من التثنية في المجرول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعله

دخوله وبعد لم يجز نقصان كلام المتن لعدم شمول البيان بيا شرط زيد مضر وبغلامه
فزيد في التكلف وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل وبقوله فعل ويفعل صيغة المفعول
ولما كان في غاية لم يلفت اليه الشارح واكتفى في بيان المصنف بقوله كان قوله
قوله لا يقع المفعول الثاني من باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل
متعد إلى مفعولين هما مسند ومسند اليه نقلان المتأخرين جوز ذلك قوله يلزم ان يكون
مسندا اليه لا قوله يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه لم يكتفى فينتقض بهذا بريد
قائما اذ لو اقيم قائم مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه باسناد تام لا سناد اسم المفعول اليه
في مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول الاول قد لقيام مقام الفاعل
مسندا اليه باسنادين تامين فليجوز كون الثاني مسندا ومسندا اليه باسنادين تامين
قلت لو اكتفى بقوله ولا التا ثالث لصح لا لا ثالث الا لبا علمت قيل لا يقع الثاني ايضا
اسم والمفعول به بل لم ايضا مشعرا لظرفية فليجوز بد من بيان فارق ويمكن بيانه
بان ذات المفعول فيه يقتضي الظرفية والنصب يدل على قصد بها بخلاف المفعول فان ذات
لا يقتضي العلية وانما يعلم علية بالنصب كقصد بها اي كونه المفعول والمفعول به
نبة على ان الكلام من قبيل عطف الجملة الى سمية على الفعلية وليس قوله والمفعول له
من قبيل عطف المفعول الى افعال الاحتمال لان الاول يستدعي اعادة لا في المفعول
والمفعول به وفي هذا الاحتمال تجديد اسلوب البيا وجعل كذلك عمدة والاولى تفسير كذلك
بالمفعول الثاني من باب علمت ليكون اشارة الى واحد بعيد **تعتين** لا تعتين وجوب
عند البصريين وتعتين اولوية عند الكوفيين وبعض المتأخرين بدليل الزيادة الشارة
لولا نزل على القرآن به بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجري قوما بما كانوا يكسبون
وقراءة عاصم كذلك يحيى المؤمنين وحمل التعتين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فجميع
وبين هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت وفيه الثاني

من الثاني بيان اذ قد يكون المفعول الاول من هذا الباب مجزوا بحر في الجزاء في ان الله شيئا
لا تدب الي ان الله تعالى اليه شيئا **لشدق** شربه بالفاعل التحقيق ان يقال كما ان المفعول به
ان يقال كما ان المفعول به قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم مقام اسناد الفعل
المجرول اليه لان الفعل المجرول وضع للواقع على الشيء فاذا اسند اليه غير المفعول به
او وقع الفعل بضر عليه بضر من التثنية والتنزيل في وجده المفعول به لا يصح اقا غير
مقام لعدم جواز اجتماع التائب المبوب وهذا يقتضي ان يكون المتعدي بحرف الجر متعينا
للمفعول بواسطة فجمع مع غير على السواء لعدم تحقيق المقام وقطع النظر على الظاهر
وان يكون ذكر في قوله ضرب في الدار لغوا مبتدأ على مسامحات الكلام اذ المعنى مضر وبه الدار
بضرب التتميم للتنزيل **ولم** فائدة وصفا للضرب وكذا فائدة زما المعين في التتميم
حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة المكان المعين حيث قال امام المير ولم يقل مكانا
ولم يقل كان التنبية على ان الزما المطلق والكان المطلق لا يصلحان للقيام لعدم الفائدة
ولذلك لا الفعل عليهما على ما قيل ويجوز ان لا يجوز قيام مفعول به مبرم غاية الى برهما
مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول بواسطة اذ كان في غاية العموم نحو ضرب
في مكان **لان** في معنى الفاعلية قيل ينبغي ان يكون المفعول الاول من باب علمت اولوية الثانية
لان العالم والثاني هو المعلوم **وفي** بعض النسخ من الاوجه ان المراد حينئذ من المفاعل فائدة
التنبية على انه من ملحق الفاعل ولذا جعل الرفع علم الفاعلية **ولم** لا يلزم الواقع بينهما
ولا شبهة احوالهما في ان بيا وجوب تقديم المبتدأ تكلفيا وجوب تأخير الخبر بها بالعكس
بل وجوب العائد في الخبر لا المبتدأ وجوب تعريف المبتدأ حين تعريف الخبر يصح ان يجعل من مسارا
قوله على ما هو الاصل فيهما من القسم الاول المبتدأ لان القسم الثاني تمام اعرب به للضرورة
حيث لم يوجد ولا عراب سوي الا مبتدأ وقال لغة الفارسية في توجيه فائدة خبر المرفوع بعده
وتكلفوا في اقام الزيدان بان اصله قائما الزيد فوضعوا الظاهر موضع المضمرة

نقالوا اقام الزيدان فاقصروا على احدهما تعاويا عن التكرار فصار اقام الزيدان
فارتكبا على ما ترمي من التكلف برعا عن جعل المسند مبتدا وتعميم العلوية الثانية المحققة
التفتان انا في فاقصروا في نحو في بيان المبتدا على القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر على ما هو الصواب
تأمل اي الذي له بوجوده عامل لفظي اصلي يعني ان التجريد مجرد عن مقتضاه وهو
سبق الوجود قيل وجد الانيان بالتجريد تنزيلا مكان الوجود منزلة الوجود كما في ضيق في البر
كما في ضيق في البر وصف جسم البعوض قلت بتبعي الاصل العامل اللفظي وعنده عنده
لا المعنى فكانه جرد ال اسم عن فوائدها هذا التفسير ايضا ان التجريد عن العوامل اللفظية
بمعنى التجريد عن جنس العوامل حتى يؤهل الى السلب الكلي لا في رفعه الى اجاب الكلي ومنها
ان المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتدا والخبر كما قيل تعاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبك
لا تصدق عياري في قام زيدا مجرد عن نواسخ المبتدا والخبر مسندا اليه ومن قال له يعمل
على ما قيل لا تصدق عن الغرض يتبع عليه ان ما ارتكبه الشارح ايضا بعيد وكان ارباب العلم
وكانه ارباب العلم اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه بحسبك ودهم هذا
تقييد بعيد ليس له في الكلام مبتدا ولا وجد ان يعتبر تعميم التجريد في اللفظ او معنى
بان لا يكون للعامل تأثير في معناه وان اثر في لفظه او يعتبر في التعريف قبل الحقيقة اي في
اي اسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه من حيث هو كذلك وحسبك من حيث انه مجرد
ليس مبتدا بل مضاف اليه حكما فتدبر واثاني في تسمي المبتدا اي ثاني في تسمي ما يطلق عليه المبتدا
لان المبتدا مشترك لفظي بين هذين المصنفين وليس للمبتدا مضموم عام يندرج فيه هذان
القسمان فلو قال وعن المبتدا بالمعنى الثاني كان اظهر وايدل لنقول فليكن معنى المبتدا المضموم
المردود بينهما قلت هذا مما لا يلتفت اليه في تعيين المعاني ولا بعد ما وضع اللفظ وال
لم يوجد مشترك اصلي فكلمة اولي الخلق لا المبتدا لا يخلو عن ان يكون ما وضع له هذا اوزا
دون الجمع لان كليهما ما وضع لهما المبتدا فن قال امتناع الجمع بين من قال اولي الخلق

دون الجمع ايضا لم يأت بشيء فقد بعد ما اخترت عند بقول مسندا اليه جميع الاسماء المعددة
واسم الفعل ان يقال لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال خروجها بقيد التجريد عن العامل اللفظي
فانه يتبادر من ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن حينئذ ينبغي ان يجعلها في سلك ما
اخترت عند بقول المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره بعد حرف النفي كما ولا
والفلا سترها والاحصر الشامل بل قوله بعد حرف النفي والاحصرها والاحصر من الشامل
لا وما غير ذلك بل كلما الى سترها قوله بعد حرف النفي والاحصرها مثا الغير ما قال الشاعر
ما قال الشاعر ونعم ما قال غير ما شوق علي زمن قد مضى بالهم والحزن كملها ومن نحو من ضا
تأمل كملها ومن نحو من ضارب زيدا ما قال زيدا على ان يكون من وما مفعولين
وعن سيبويه جواز المبتدا في قوله ذاك حسنا وكان المصنف رحمه الله تعالى يعترف به
فلذا والرائي من جعل اسما الى فعال مبتدات في بعض الفصول الدالة على حصر المبتدا في الخبر فانه
قد ياتي في ذلك كما صرح به شارح التلخيص قدس سرته تعالى سدره وعليه قول الشارح
وعليه قول الشاعر في خبر الى قوله فاعل في نظره انحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما
ظاهرا في مسألة الكبر في فتعقير كون نحن مبتدا وكون منكم مفسر المحذوف تقديره فيخبركم
نحن عند الناس فلما حذف فشر بقوله منكم ولو صح ما ذكره لصح اخبركم فينتقض جواز الانيان
به لا نه جواز الانيان وقد خرج من القاعدة لان خبر ليس مطابقا لغيره فان
وبعد يد انتقاض القاعدة بقولنا انا خير منكم عند الناس قوله رافعة لظاهر اوما يجر
لم ير ض بجعل الظاهر المعنى المفعول كما في بعض اشروحه لان اخلو اللفظ عن معناه الى صطحي
بالكلية وجعل على خلاف القياس من غير ضرورة لا يحسن فجد على الظاهر المقابل للمضموم
اعلم من الحقيقة والحكمي وبعد لم يتم التعريف لا بقي صفة رافعة لمضموم مستتر راجع الى الفاعل
في صورة التنازع نحو ضارب ومكر زيدا انا عمل مكر وقد سبق التنبيه عليه
واورد على التعريف اقام ابو زيد فان قام خبر زيدا مع صدق التعريف عليه لا يجب تنبيه الصفة

بان لا يكون غير صالحا لان يكون مبتدا او مفعول بعد يستكمل باقائه فان غير صالح
لان يكون مبتدا وهو زيد في الجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعمارا
عليه في العمل في قولنا اقام ابو زيد اعماره على المبتدا في العمل - فان طابقت الصفة الوا
رور فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والحق استفهاما والحق استفهاما نبتا على
علي ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان للزم ان يكون في الصفة الرافعة للظاهر امران
ولا يخفى ان الرفع لا يخلو فان كان مفعولا اي المفعول لا يخلو ما اتي به المصنف رحمه الله تعالى
ويشكل القاع في قوله تعالى ارايت الله في فاته مطابق للمفعول وتعين كونه مبتدا والحق
لزم الفصل بين راجع ومفعول باجنبي هو المبتدا ويشكل باقائه وان يصح كونه فاعلا
دون كونه مبتدا لعدم ما يتخصص به ويشكل ايضا بقولنا اطالع الشمس فانها مطابق للرفع
مع تعيينها لكونها مبتدا لو كان خبر الواجب اطالع الشمس **رور** جازا الامران
فيلو كان زيد مبتدا ينبغي ان لا يجوز اقام زيد لا يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتفات
بالفاعل كما في زيد قام واجيب بان قام زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا بحيث يتعين احتمالا كونه مبتدا
بالرفع لا انه لا يشمل على فاعله بخلاف كونه مبتدا فليلتبس المقصود التباسا شديدا
بخلاف اقام زيد فان الفاعل يشمل على كونه فاعلا على فاعله فالحاصل كونه مبتدا يشمل
على تقديم الخبر على فاعله فالحاصل لا يتغير المقصود بسبب كونه فاعلا فظهر كل الاختلاف
فيكون الامران اقولا لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام حيث يرتكبه التباسا لا جلا وانه اقام
يجب تقديم قائم به لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشمول على الاستفهام يجب تقديمه
لا تقول فالضرورة قائمة في اقام زيد قلت لا ضرورة لجوان زيد اقام بخلاف زيد اقام فتأمل
رور اي الاسم المجرد الى آخره قيل ان اريد بالاسم اسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر
يخرجه عن بعض الفعل الماضى ضرب وان اريد اسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر الجملة لا انها
في تأويل الاسم فزيد يضرب في قوة زيد يضرب ويصرح بان تعريف الخبر ليس شاملا للخبر في الجملة

الجملة لا انها ليست باسم قلنا المراد هو الاعم وعند تحقق النسخة الجملة على صرافة خبره غير تأويل
بمجرد فبنا كل الشارح عليه نعم يتجه عليه ان المصنف رحمه الله تعالى من ذهب الى تأويل الجملة
الواقعة خبرا صريح به في ابضاح الفصل وبناء قوله فيما سبق ولا يتأق الكلام الا في اسمين
او في فعل واسم عا عليه وقيل لا ولا تقدير المفعول لا انه ذكر اقسام المفعول في ليد صد التعريف
على يضرب لا انه ليس بمفعول بالمعنى المذكور ولا يتجه عليه ما اتجه على تقدير الاسم من التزديد
المذكور ولا يخفى ان المفعول من احكام الخبر وانما يعرف بالخبر لفرقه فيرفع فترتبه دور
على ما عرفت في تعريف العرب عند المتقدمين فلا تغفل **رور** اي ما يقع به الاستفهام
بان التركيب في قبيل اسنا المشتق الذي لم يسم فاعلا له مصدره على طريق التحويل في العمل
على طريق التحويل بين العير والنزدان وليس كذلك بل المسند مسندا الى الجا والمجرور
والبا للنسبة اي الى اسم المسند بسبب لان اللفظ بسبب اسنا المعنى الى انه يتجه ان النحوي
يصفه لفاظ بصفا المعاني فيقول مسندا ومسندا اليه كما سبق في تعريف المبتدا فلا حاجة
لا ذكر الباء السببية **رور** او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور باجاء الى المبتدا الى قرب
ان يراد المسند الى المجرور او يجعل الضمير واجاء الى المجرور او يجعل الباء للملابسة اي المجرور
المسند اليه بسبب المجرور والفعل لا يسر بالمعول العامل للفظ ابدال بالجرور كتب في الحاشية
كتب في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة لئلا لا يشبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدا
وحينئذ يظهر لقوله فائدة والحق لا حاجة اليه ان يري ولا يخفى عليك ان الالتفات لا يندفع بالتعبير
عن معنى الباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدا فاعل المسند في تعريف الخبر
متعلق بالمسند فاعل المستتر فيه فانكته ليست بذلك **رور** وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني
ضمير راجع الى المسند به فيه انه يخرج الصفة التي هي خبر المبتدا لا انها مسندة الى فاعلا
لا محالة لا الى المبتدا واجيب بانها تسند الى فاعلا لان الاسنا هي النسبة التامة ولا نسبة
تامة للصفة الى فاعلا بل الى المبتدا وفيه ان جعل الاسنا في تعريف المبتدا بمعنى النسبة التامة

بعد جعله في تعريف الفاعل بمعنى النسبة الا هم عم تكلف بعيدا وقد بان ان الابدال اعم من الاستدلال
اولا ضمير اوليا ضمير متعلق ويجه انه يدخل في تعريف الخبر حينئذ يضرب في زيد يضرب
وقد تكلف بيان الخبر بمجموع الصفة ومعلوم ان الفعل لا انه اجري اعراب الخبر على جزئية
القابل وهو الصفة **قوله** اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند اليه شي كما في القسم
الا فانه المبتدأ وهذا لا بد بعينه عامل في الخبر لا قسما للمبتدأ والخبر على السواء كذا يستفاد
من الرضي فلو حمل عيار الشارح على ان خبر الخبر لا يستلزم شي عامل فيه ومسمى
بالابتداء فانه وهم فلا يخفى ان تعريف الابداء صادقا عما قام بالخبر والتعريف المطابق
تجريد المبتدأ عن العوامل اللفظية **قوله** لان المبتدأ ذات والخبر حال هذا انما هو كلامهم بغير
لوم بجزء عمل الشخص خبرا ويجب ان يؤخذ هذا من مسمى بنيد الحرف ان حكم اكثر من
قيل هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم قلت نعم لان ما ينبغي ان يكون
على الفعل لا الك الابداء منع مانع وهو ان المسند عامل وبتة العامل التتبع وذكر الفاعل
لداع الفعل والاداعي مقدم على ما ادعي اليه **قوله** جاز في دار زيد واختلفوا في صحة ذلك فاقوا
جوزوا لا خفى لان المضاف اليه المبتدأ لشدة اتصاله بالمبتدأ في حكمه ودرجته في الفاعل ربح البتة
ومنهم آخرون **قوله** وقد يكون المبتدأ نكرة لا يخفى ان المنظور هو ان يجمع بين قوله واصل المبتدأ التقديم
وقوله وان كان المبتدأ مشتملا على ما لا صدق الكلام لا آخر ما بحث التقديم والتأخير
واعند بانه قدم بحيث تكبر المبتدأ وكون الخبر جملة على انية بحيث التقديم يجمع بين الاصول
الثلاثة التعريف التقديم وتعريف المبتدأ وافر الخبر اذ تبه على اصاله التعريف بايراد كلمة قد
في قوله قد يكون المبتدأ نكرة وبتة على اصاله الا فراد بقوله والخبر قد يكون جملة ولتوقف بعضنا
من تسمية التعريف بحيث التقديم على معرفة بحيث التكبير والخبر جملة والقد يشهد بالقد
ان لا يدفع به لان مكان الجمع بتأخير اصل التقديم عن الاصلين الى خبرين **قوله** اذا تخصصت
بما لا يخصر الا وضع اذا تخصصت بغير لوم لا آخره ويدفع انه يجب ان يوجب التخصص

التخصص بما ذكره بخلق وعبارة فان لا يوجب **قوله** اذا بالتخصص يقل اشتراكها
فتقرب المعرفة اليه هي منافية للشركة غالبا فلو يرد ان مزية ادخل السوق على ادخل سوقا
في قلة الشركة غير ظاهرة وكما انه يقل الاشتراك بالتخصص قد ينعدم الا انه اخبر بالذكرة
هو الغالب فيكون للوقوع مبتدأ **قوله** حيث وصف بالموثوق لا آخره قيل لا معنى لعدم صحة انسان خبر
وصحة حيوان فاطرق خبره فربما بل صفة جسم نام خبره بحرف قلت ما ذكره من الخبر لا التزام
قلت ما ذكره من الخبر لا التزام العرب بتخصص النكرة في مقام الابداء ولا مناقشة في الا
لذوي الابصار **قوله** ومثل قولك ارجل في الدار امرأة وهما تختصر تخصص بوجه ما جاز
الا ستفهم فانه يصح ان يقال رجل ويقال امرأة فانه تخصص بعلم المخاطب بثبوت في الدار
على وجه الاحتمال فكانه قال رجل احتمل ان عندك ان في الدار فانه قال اي في الدار
اعترض عليه بان هذا التخصص عند المتكلم والنافع التخصص عند المخاطب ايضا بان الخبر
لرجل معلوم لانه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي ان التعيين في الجواب
واستفهامه الكلام ما يدفع به واعتراضا ايضا بانه لو كان المختص في المثال المذكور ما ذكر
ينبغي ان لا يجوز ارجل في الدار هو ايضا مندفع بان المختص به في كوكب عظيم انقضت الساعة
هو الصفة مع جواز كوكب انقضت الساعة **قوله** فكل واحد من الما آخره الظاهر جعل الخبر
راجعا الى كل واحد من الما لكن مراد رجل كما يفصح عنه قوله في الدار خبره ولك ان تراعي الظاهر
وتريد بكونه مبتدأ حقيقة او حكما فان العطف على المبتدأ مبتدأ **قوله** فان النكرة في الاخر
اي تخصصت حكما لا زوايا لم يحصل تقليل الاشتراك او دفع لا زوايا صارت في حكم ما قل
قل اشتراك في التعيين فلو يرد ان تقليل الاشتراك التخصص بغير بعض الافراد
وهو لم يتحقق هنا **قوله** وكذا كل نكرة لا آخره هذا قول امير المؤمنين ع رضي الله تعالى عنه
في تعيين فدية الجارية اذا قدم من احرم والمقصود ان يتصدق بما شاء وعموم النكرة مع الاشارة
في المبتدأ الكثير وفي الفاعل قليل نحو علي بن الحسين فاما في خبره فانه يستوي فيه المبتدأ

والفاعل وغيرهما **قوله** لشبهه بـ لا آخره اوله كان في الاصل فاعل قد تم لتخصيص
بـ بالنياح المعتاد وفيه مسامحة اذا لم ير صوت للكذب دون نيابة على ما في الصحاح
قوله وقد يكون خبر قيل لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر فيه نظرا لانه يهت
اذا راى الجيب للنشاط لا يراه غير اجنبي ونيابة اذا راى العدة اضطراب حيث يراه اجنبا
قوله فيقدر وصف وقد يكتفي بجعل التنوين للتعظيم والاولا بالنسبة بحال هذا العلم والثاني
بعلم المعاني فلي تفضل فاما لما يكون للمختصر بما يختص به الفاعل اذا استعمل في نياح
معنا واما اذا استعمل في نياح غير معنا فاما للمختصر بالصيغة **قوله** وهذا مثل نصي الخبر
انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار المعنى التمثيلي فالتركيب مفيد من غير حاجة
اليه لتخصيص المبتدأ **قوله** علم ان ما ذكره لا آخره اورد عليه ان قائم رجل كذا وكذا يمكن ان يكون
ويمكن ان يعتقد بان هذا سر تخوي لا يطرأ اعتبار ولا يخفى ان الاولي ان يقول بتخصيص مبتدأ الخبر
قوله هذا هو المشرور فيما بين النجاة واما اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان تختص بـ في
مبتدأ فحينئذ يكون قوله وقال بعض المحققين منم الى آخره عديلا واما اشارة الى ما ذكر
في تفسير سليم عليه والمقصود من اشارة الى ما فيه المناقشة التي ذكرها الفاضل
الهندي والاولى الى انظر في هذا المقام فارجع اليه ان كان لك المرام **قوله**
قوله وقال بعض المحققين منم يقال تنا في بين كلام النجاة وبين ما ذكره بعض المحققين
الا ان النجاة لما راوا ان المبتدأ لا يفي قوة بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره
ضبطوا امثلة قلما تختلف عنه الفائدة ليكون على بصيرة ما في الحكم على النكرة
قوله ولما كان الخبر المرفوع لا آخره يرد عليه انه لا يصح حصر الكلام فيما هو اسم من او في فعل او اسم
قوله ان ان يشير الى آخره خبر المبتدأ من الجمل التي لا يحمل الا عراب وحصرها في سبع الخبر
والحال والمفعول والمضاف اليه وجزا الشرط شرط جازم وقع بعد الفاء واذا والتابعة بمرفوعا
بجمله لا يحمل الا عراب ايضا حصر في سبع المسفانة ويسمي ابتدائية كما تسمي الجملة التي

التي صدرها مبتدأ والمعتزلة والتفسيرية نحو واسروا النجوي الذين ظلموا فاعل شهد الا بشر مثلكم
بجمله الا استنهام مفسر للنجوي والمجاوب بها القسم والواقعة جوابا للشرط غير جازم مطلقا
كلولولا ولما وكيف اوجازم ولم يقتن بالفاء ولا باذا المقاباة والواقعة صلة اسم او حرف
والتابعة لما لا يحمل الا عراب فليكن عيا ذكر منك هذه الجملة حتى يفصل لك المارة
تفصيل مغنيا قوله ولم يذكر الظرفية لا راجعة الى الفعلية والاولى الظرفية جملة لا تتصل
لا تتصل اسما الفعل الى الظرف ولهذا اسس استترة خبر كان فاعل للفعل **قوله**
ولكن ان تقول لم يذكرها لا راجعة غير مرفوعة بل متصلة بـ في المسئلة فلي بد في الجملة
قوله فلي بد في الجملة وكذا في المشتق والمؤلفه قال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد
واستدل بالاجماع على ان خبر كالحية قالوا مفعول كان زيد اخاك كان زيدا خاك هو مفعول فرق
بين خبر كان وخبر المبتدأ واجيب عنه بانه في خبر كان المقارنة بالزمان فهو بمنزلة الفعل
وقوله فلي بد من عائد الظاهرية ولا بدالة شبه مضاف لتعلق من عائد به كما هو الظاهر
الا انه عمل بعض اللغاة في شبه المضارع جعل من عائد خبر بعيدا من رعاية المعنى **قوله** كل الكلام في المرفوع
لا يخفى ان نم الرجل في قبيل وضع الظاهر موضع المصير باعتبار ان المرفوع في جعله قسيما
قوله ووضع المظهر موضع المصير لا آخره جازم في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جازم
في جملتين مطلقا هذا في سعة الكلام وفي التشرع جازم عند سيوي بشرط ان يكون بلفظ الاول
وعند الاغنى مطلقا **قوله** وكون الخبر تفسير للمبتدأ الا ولي غير المبتدأ يشمل قولنا **قوله**
ومعول غير وقاعد **قوله** وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا واما غير الضمير فكلون الخبر
عين المبتدأ لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المصير لئلا تنفوت مع الحذف وكذا لا المرفوع
اذ مع الحذف لا ينساق الذهن لا الى الضمير قوله لقيام قرينة ذلك على ان الحذف شايع
كلما قام قرينة وليس كذلك بل خص ذلك بالضمير المجزوء عن اذا كان في جملة اسمية يكون
منها جزء من مبتدأها واما في غيرها فيكون لا يجوز الحذف في المنصوب والمجزوء سمي

سنوا لتركيب في الحاشية الكثران وده شتران واز صا مذهب انترجي ونفصيل ان الكثران عشر
اشاعر وستا والوسق ستون صاعا والتصاع اربعة امداء والمدان وقوله اي الكثران الجاز
والجور والمخدوف هنا حالة ضمير يستين فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي فالمعني الاول
ان يقدر مؤخر وان قيل ذاك جاز في الحال الظرف وقوله السمن منوان في هذا المثال صنف
لمنوان قوله وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرفا او مكانا الظرف عندهم اسم لظرف الزمان
والكان وهم يتساحون فيطلقون على الجاز والجور ثم يتساحون فيطلقون على ما يقع الجميع
فالشارح جري على التسامح الى اخر تميمي للفائدة فظرف الزمان لا يقع خبرا عن عين
لا يكون مجتدا فلحق بالزيدوم الجملة بخلق فالاول ليلية الجملة ومن الجائز ما وقع لبعض
في هذا المقام خبرا نقل الحكم مطلقا ويعد بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد العلم
لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلق المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان لا يفيد
بان قولنا الزمان الخريف فيفيد ان لا يعرف ان الزمان يحدث في الخريف ويخفى ان الزمان لا يفيد
ولا يخفى ان الزمان الخريف من قبيل الاول ليلية الجملة فالاعراض على ما نقل على ما قالوا تأمل
سنوا لتركيب في الحاشية وهم البصريون لو كان التقدير بالجملة من البصريين كان المناسب
ان يقول وما وقع ظرفا فتد بجملة بخلق فاللوكوفين فالظاهرة التاويل بالجملة لا يخص
قوما من مابل الى كثر وقوله على انه اشارة الى تقدير الجاز ليصح كونه خبرا عن الكثر
ولو جعل المخدوف مضافا الى المبتدأ اي حكم الكثرات متد بجملة كان اخف اي بالجملة
سنوا لتركيب في الحاشية اول التقدير بالتاويل ان التقدير يلزم التاويل والتصرف عن الظاهر
ليصح تعديته بالباء والحكم على ما وقع ظرفا بكونه مقدما مع انه ليس بمقدور بل مذكور وهذه
الجملة من مطارج الا نظار ذكر وانه ما يجلب يفتقر عند البصار ومما لا يعبد ان ينقل تقدير
بمعني الحاق يقال قدرت هذا بذا اي الحق به اي الظرف ملحق بالجملة ويجعل من جملتها
ومما يكفي اليك ان التقدير بمعني التفتين يقال الفروض المتدرة في كتاب الله تعالى اي المعينة

اي المعينة فالمعني ان الخبر الظرف بهم مبرم عين بجملة عند الى كثر ويجز عند الى قل الى اول
سنوا لتركيب في الحاشية التقدير بالجملة كالفعل العام كالمصنوع والكون الى نادرا حتى خصص عامة النجاة
الظرف المستتر فيما كعامل عامما وحقق بعض المتأخرين انه قد يكون في الافعال الخاصة
اذا انسا والذهن اليك بسبب المقام واما قوله تعالى فلما راى مسترا عندك ما لا يشترط في السكون
لا بمعنى الحصول العام **س**نوا لتركيب في الحاشية بخلق فما اذا قدر فيه اسم الفاعل هذا منقوض بمثل زيد في الدار ابو
او ما في الدار ابو فان الخبر في جملة سواء قد الفاعل واسم الفاعل لا منه قيل احاصل ابو
وما احاصل ابو وبما جملنا قوله ان الظرف لا بدله متعلق فعل اتفق النحاة
على ذلك وفيه بحث لانه الظرف لا بدله مظهر والمظروف في زيد في الدار هو زيد ولا حجة
لا اعتبار امر اخر بهذا قلت الظرف يكون ظرفا لمرئيه امور زيد من قيامه او سكونه او حصوله
او غير ذلك فلحق بدنه تقدير ليم البيان **س**نوا لتركيب في الحاشية الاصل في الخبر الى فراد قيل ليتوافق الركنان
اقول لانه اسرع في قبول الربط قوله الاصل في الخبر الى فراد واي على معنى وجب صدور الكل من
وهو معنى يغير الكل اكال استفهام والتثنية والترجيح لا غير ذلك **س**نوا لتركيب في الحاشية كانه
لم يقل وذهب غيره لثلاث يستقص بتابي سبويه فن قال بل سبويه فقد غفلت كونه معرفة او كونه نكرة
ولم يجوز الاخبار بالمعرفة ومنع سبويه الاستماع في المبتدأ المتضمن معنى الاستفهام
وابن الحاجب منع كون من نكرة وكأنه اشار الى ان هذا النفع حيث قال فافهم هذا ابو
حيث قال فان معناه هذا ابو كذا ولم يقل معناه اي رجل ابو كذا لكن بل
لكن في قوله وهذا مذهب سبويه خفا فاعرفه ومما اجاز سبويه في الاخبار عن النكرة
عن افضل التفضيل في جملة وقعت صفة نحو مرت برجل افضل من ابو **س**نوا لتركيب في الحاشية
لو اكتب عن قوله او كانا معرفتين لكي لا انه هر هر عن الجملة على التساوي في مرتبة التعريف
فالمراد التساوي في صحة الوقوع مبتدأ **س**نوا لتركيب في الحاشية وكما الخبر فعلى اي صورة خرج بقوله قال ابو
في زيد قام ابو وبقوله صورة خرج الزيدان فاما كذا قيل وفيه ان زيدا قام وابوه ليس بغير

صورة لانه الخبر ليس فعلا صورة فلان حاجتنا لا قيدة في قوله او كما الخبر فعلا له او كما الخبر
مشمول على فعله **قوله** تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور وليس الجزأ متبدا بقوله في هذه الصور
والا لكان القيد لغوا لا اعتبار الشرط فيه فينبغي ان يحمل على انه اشار الى ان الجزأ جزأ الشرط
متعدية **قوله** او بالبدل عن الفاعل اذا كان متني او مجموعا قيل وجوب في هذه الصورة
مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان **اختلاف** كالسفرهم كالسفرهم
قيل لا يتضمن الخبر موجبا التقديم الاستغناء وفيه نظرية ما قام زيد مما يجب فيه تقديم الخبر
لتضمن الفعل التبع فان قلت فينبغي ان يجب تقديم الخبر في زيد لا قائم لانه تضمن الخبر
معني التبع قلت مقتضى صدور الكلام ما يغير معنى الجملة وفي زيد لا قائم لا يغير حرف النفي
معنى الجملة فاعرف **قوله** تضمن خبر في جملة وجهه ما يغير **قوله** او كما الخبر تقديم احسن
عن كون الخبر متأخرالا مقتضى كونه مبتدأ بخبره قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدأ متأخرا
حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلى **قوله** اي يتعلق الخبر بالتابع لم يقل المصنف رحمه الله او يجوز الخبر
ولم يستر الشايع لتعلق بالجزء يشتمل مثل قرين كل رجل ضعيفه والاضطرار الى وضع
ان يقول اي يتعلق الخبر الذي يمنع تقديمه عليه وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل
دون تعلق العامل بالمولد لانه لتعلق الخبر بتعلق العامل بالمعول ضمير في المبتدأ
في مثال علي الله تعالى عند من كل مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال ان تعلق الجزء بالكل دون المعول
بالعامل يشتمل قرين كل رجل ضعيفه والنفضل المتقدم **قوله** او كان الخبر خبرا عن ان المتخوذة
قوله او كما الخبر خبرا عن ان المتخوذة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمرء مبتدأ
لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدأ اراد الشارح التنبيه على ان في الكلام
والمراد به خبر عما يركب عن ان ولم يتعرض لاصلاح لظهوره بعد التنبيه على المسامحة
ومن قال اصل كلام المصنف رحمه الله تعالى اصله تعالى شانه ونحوه لكان المصنف رحمه الله تعالى
اذ قلنا عند خبر في التحقيق عن معني ان لانه عند انك قائم في تأويل عند في تحقيق قيا مكا

تحقق قيا مكا والتحقيق معني حرف التحقيق الذي هو ان قيل هذا ان لم يكن ان بعدا ما نحو ما انك خارج
نحو ما انك ها خارج فله اصله قلت هذا اذا لم يكن ان فيما يتبعين موقعا للمبتدأ للمبتدأ
نحو ما انك خارج ونخرجت فاذا ان السبع حاضر والتخصيص بما بعدا ما ضيق الفطن
قوله اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور فان قلت ان كان المعني على ما ذكره لك الشر
ما خوذ في الجزأ قلت لم ير ببيان المعني بل اراد تذكرا ما يرتبط به الجزأ الشرط وهو كل واحد
من هذه الصور فالاول في كل من هذه الصور قوله وقد يتعد الخبر غير تعدد الخبر عند
قيد به نصيبا لتقليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد الخبر عند كثير ومنه زيد قائم غير قائم
ولم يقيد بوحدة الكل فليكون المعني وقد يتعدد الخبر في كل آية ايضا كثيرا في زيدا بوجه
فانه تعدد الخبر في هذا المقام الكلام الواحد ومن قال قد لتقليل التحقيق بقدر اللفظ
بين المعني الحقيقي والمجازي غير صارف من الحقيقة **قوله** فانما في الحقيقة خبر واحد
لانه المقصود اثبات الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلط للكل مثل عن الضمير فيكون الخبر
المتوسطا ليا عن الضمير على انه يكذب وجوب هذا ان خلوان حامضان حامضات
قلت اعتبر في كل منهما ضمير استحق المجموع كما اجري على كل واحد من الخبر المتعدد بحسب اللفظ
لح بالمعني اعرابا اجري اعرابا على كل واحد من الخبر المتعدد بحسب الظاهر لا بالمعني اعرابا استحق
قوله وفي هذه الصورة ترك العطف في هذا انما يتم فيما اذا لم يتعد المبتدأ نحوها
نحوها عالم وجاهل فانه حينئذ العطف واجب لانه يجمع المتعدد اولا في هذه الصورة
بالعطف اولا ثم يجعل خبرا ويجب ان يكون لهذا الخبر جامدا لفظا وتعديدا لئلا يلزم خلط الخبر
المتوسط عن ضمير المبتدأ فيما عالم وجاهل في تقديرهما رجل عالم ورجل جاهل بجاهل
قوله ولا يعد ان يقال مراد المصنف رحمه الله تعالى بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف هذا
هو الذي ير بالحكم باشتغال تعدد الفاعل وهو سببية الاول للثاني اول الحكم به هذا ما
ذهب اليه جرمود النجاشي واما على تحقيق الشيخ الرضي ان معناه لزوم الثاني للاول فلا حاجة

لا التكاليف في القاعدة فلي يرد عليه اي علم هذا الاصل هذا المثال
 اي خرج فلي يكون الاحاد الاصل جامع ولم يدفع بالحكم بشذوذه وكثرة وتوجب الورد
 على ما قالوا ان يكون النعمه معوم ليس بسببا لكونه من الله تعالى ولو قيل بتعليل افعال الله تعالى بالضرر
 مثل كان سبيل لا ظهور تضمنه معنى الشرط فوقع الزعم في هذا الاشكال غفلت
 عن سهوة محل المقال على قاعدة الاعتدال **عند** في شبه المبتدأ الشرط لكن قصد السببية
 لزوم الشرط ان لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء فائدة
 بدون قصدها فلذا افتقر بصحة الدخول على الدخول الجزو في الجزا ومن لم يشبهه لذا
 قال وجب عدم لزوم الفاعل هنا كون المبتدأ دخليا في معنى الشرط غير عريق سالح اسم الموصول
و اسم الموصول بفعل ما ضيا كان او مضارعا باقيا على معناه او غير على خلاف الشرط
 فانه لا يكون الاستغناء في المعنى الاول هنا قليل والشرط لا يكون ظرفا ايضا قليل فينحصر
 هذا فيما ذكره لان المبتدأ الذي دخل عليه اما المبتدأ الذي اعد اسم المتضمنه بمعنى الشرط
 ايضا كذلك وهذا مما ينفي من العجب فانه مدخول اما وال اسم المتضمنه كالشرط في الفاعل
 وليست مصححة لدخولها فلا يفصح بالاسم الموصول باسم الفاعل والفعول لانه الموصول
 بفعل معنى **م** او التكرير الموصوف بهما اي باحدهما فالاولى بانفراد الضمير
م ان الموصوف الذي تفرقه من فاعله ملحقينكم فاقرب بان الفاعل هنا زائدة والمبتدأ
 بمعنى الشرط يجب ان يفيد العموم كالمبتدأ الشرط هنا منتفية ان لا سببية للفراب بالنسبة
 لا الملاقاة ودفعه بانه سبب للحكم باللاقاة **م** لا غلام رجل ياتي في آخره فيأتي صفة رجل
 فان قلت كل رجل ياتي ايضا مثال المضاف الى الموصوف لان الموصوف انما يكون لما اضيف اليه
 لا الكل على ما لا يخفى على المتبع لكل **م** المراد بالموصوف الموصوف لفظا لا معنى لفظا والكل المحيط
 لا لا فساد الموصوف موصوف معنى **م** والشرط والجزا من اخبار اى الجملة الشرطية لا يكون الا
 الخبرية فلي يرد ان الجزا قد يكون امرا وفيه انه يشك بالاسم سترها عن الجملة الشرطية فانه

الشرطية فانه مقصود كثرة الدردان في ما بين الناس بعلان يكون مرسل مرسل
 نحو ان كان انت الشمس طالعة فالزها موجود ويمكن ان يرفع بانه لم يقع تنازع الاستغناء
 والشرط حرف الشرط في الصدارة ويرفع الحاجة بان يقال هل تحققوا ان كانت الشمس طالعة
 فالزها موجود ويتجوز عليه ايضا ان وجه المنع في ليت ولعل لو كان كوزها من زيدين للتحريية
 لوجب ان لا يمنع باب كان وعلمت فالظهور ان يقال ان نواحي الابدأ اذا دخل عليه
 سقط اعتبار صدارة الشرط الذي تضمنه المبتدأ فضعف معنى الشرط لا تنافي لانه الذي
 هو الصدارة فلم يصح دخول الفاعل في خبر المبتدأ لضعف مقتضيه وحيد كان القياس
 عدم الدخول على خبر ان ايضا الى انه لعدم تأثيره في المعنى كعدمه وعدم منع ان
 المفتوح لا يحاربا بالمكسورة **م** فان قيل باب كان في السريلا المنع من تحت التبع
 والاسم انما يتحقق في ليت ولعل وكذا الاختلاف على هذا الوجه انما وقع في ان المكسورة
 واما المنع والاختلاف في غيرها فن بالقياس من هذا فظهر وجب تخصيصه وقع المصنف
 رحمه الله تعالى في هذا المقام **م** وجد ذلك التخصيص الى اتمام بيان الاختلاف الواقع
 فيها يشعر بان بيان الما الاختلاف الواقع فيها يشعر بان بيان المانع بالانفا ومنتظ
 لبيان الاختلاف ولا يجد له فالوجه انه دعاه لبيان خبر المحذوف المشبهة هنا انه
 سينزل امره كاسم خبر المبتدأ فلم يبين حاله هنا لا وقع الحكم المذكور فيها بعد المتعلم
 في الغلط **م** وقد يجب حذف قيل لا يجب حذفه اصله لانه اصل في الكل ثم تحذف منه
 في تقدير اهل الحد هو احتمال كون المخصوص خبر مبتدأ محذوف لا مقيد بل معين كونه
 مبتدأ وما قبله خبر قلت فيكون المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر غير الزام غيره
 في موضعه فيتنفص الى بيان وجوب حذفه وبيان المصنف رحمه الله تعالى احتمال كون المخصوص
 خبر المحذوف يعني عن الاعتدال بل العذر في عدم كوزها ذكرهما في هذا الواقع انه الاول في كثير
 من مبنيات بحث الفت والتا في مبنيات بحث افعال المدح والذم اى المبتدأ المحذوف

جعله مثالا لحذف المبتدأ وعلى القول في الكلام حذف مضاف أي كبتدأ قول المسترسل وعلى الثاني
 حذف مضافين أي كحذف مبتدأ قول المسترسل فكانه لتعليل الحذف تركه الظاهر
 فقوله مثل المبتدأ المحذوف في قول المسترسل بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحتها
المبصر الهمزة في قوله ثلثة ليا الهمزة لعلها لا تفسد المعنى وبعد التمر كذا قيل لكن في القاموس
 لكن في القاموس الهمزة عشرة التمر والبلبلين اولى ثلثة اولى سبع والبلبلين من آخر الشهر
 ستة وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قد اشار اليه المراد بالمسترسل لكن لم يجد
 لم لكن لم يجد في كتب اللغة المسترسل بمعنى مبصر الهمزة بل هو الصبي الراجع صورته حتى يتولد
 وفي القاموس من استرسل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل منكم رفع صوته او خفضه
 اشار اليه ما سطر المبصر الهمزة الراجع صوته وفي بعض النسخ في الاسترسل لما نودين
 وبالك كرون وكل هما مستقيم هذا فكانه اشار اليه ان قول الشارح اليه استعمال اللفظ المشترك
 في معنيه **لا** ان مقصود المسترسل فيه منع الاحتمال ان يكون مقصوده تعان شيء
 بالاشارة والحكم على الهمزة في قوله ان يقال ليس باب حذف الخبر لان العرب
 حين تصرح بالمحذوف لا تصرح بالابتداء **جريا** على عادة المسترسلين غالب العادة
 ما انتفي خلقه او قد رفته غالبا لتعني ان العادة في اي قسم ووجه العارة ان الحكم
 مما ينكره ان امتياز الرأي بين المتوهمين في الرؤية مع كثرة مظاهر النكاح
 وقوله وثلاث يتوهم نصب الهمزة لدخول ان الغالب فيما هو في آخر الكلام الوقف عليه
 وقيل الاصل فيما افرد بالذكر الوقف **فان** تقديره على المذهب الصحيح واما على بعض المذهب
 الغير الصحيح فليس مما نحن فيه لان مرادها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع أي مخرج السبع
 ومرادها ان ظرف زمان والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ أي خرجت فوق مخرج السبع واقف
 وجود السبع والمذهب الصحيح ان التقدير فوق مخرج السبع واقفا اذا ظرف الخبر
 المحذوف والذي يدل على صحة هذا المذهب عند العرب ان العرب اذا صرح بالمحذوف

بالمحذوف يقول فاذا السبع واقف واما قلنا على بعض المذهب الغير الصحيح لانه على بعضها
 مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا معمول فاجأت المقد فالنقد يخرجت فاجأت وقت السبع واقف
 يحتمل ان يجعل ظرف مكان في هذا التقدير ثم كلمة الفاء اما للعطف واما في الجزاء والشرط
 محذوف **فيما** التزم يقال الزم الشيء فالتزم أي قبل ملزمته وقوله فيما التزم في تركيب
 يقال عليه الى ظرف في خبر لئلا يتأخر الجدة عن العائد اليه كلمة ما ولا ينبغي ان لا يظن ان الخبر
 المحذوف الخبر المحذوف مع الشارح والعائد محذوف أي في موضع منه فالتركيب قبيل البر الكريه
 ولك ان يجعل ما مصدرة والمصدر جينا فيكون المعنى وجوبا في وقت التزم غيره في موضع
 قوله وذلك في اربعة ابواب لم يلتفت المصنف الى حذف الخبر في زيد في الدار حصل او حاصل
 لان تقدير الخبر في ظرفي لا يساعده المعنى والمعنى حاكم بان الخبر في الدار ليس ال
 قوله الى قد المبتدأ الذي بعد لولا والى ان يقول المبتدأ الذي بعد لولا وخبره عام
 ليستغني عن قوله هذا اذا كان الخبر عامًا وكان اختيار ما اختار تغييره ان تبين النجاة
 القنابطة الى وليه قاصرة بدم تقيده **لولا** اي لولا وجد زيد وزيد بان حذف الفعل
 لا يكون واجبا غير مسترسل في الماضي يجب تكريره في غير الدعاء وجوب التسمي
 الى ناد **وقال** لولا لولا هي الرافعة ولا لا يخفى ان لا بد من القول بحذف مسند الكلام
 فيحذف ان كان خبرا يلزم كون المسند به معمول لما مل لفظي دون الخبر وثانيه كمال
وقا ينزها كل مبتدأ كان مصدرا صورة الى وليه كان مصدرا او ما قبله فان المتبادر
 من المصدر صورة ان لا يكون مصدرا حقيقة فافهم **منسوبا** الى الفاعل **ثانيه**
 يدخل فيه صريحه ضرب زيد عمرا واما وقد استر شتر الرضخ الاضافة اليه احدهما او كليهما
 نحو تصور بنا قائمين **وبعد** حال ويجب في هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية
واكثر في التسمية ملتونا واخطب ما يكون الا ميرا فالشيخ الذي يجوز في هذا التسمي
 بان يقول اخطب ما يكون الا ميرا قائم لان اول الكلام كان مجازا والمجاز يوشح المجاز

فجعل آخره مجازا فان قلت فلان يكون في موضع التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم انما
قلت اذا رفع قائم لم يكن التركيب من القاعدة لا تنسأ الحال ولا يخفى ان ما ذكرته جواز رفع الحال
في هذا القسم مفيد بما اذا كان اوله مجازا كما افان تعليلا الى ان يكون الحكم متبعا على اطلاق الباب
وجوب التثنية وغيره جعل المصدر في اخطب ما يكون حينا اي اخطب وقتا كونه فالمراد
بافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بل واسطة **وم** مضريذ بدا حاصل اذا كان قائما
تقديره اذا كان ليحصل الحال عامل سوى الممدد والمصدر لا يجوز ان لا يكون عامل فيه
كما ستعرف ولا يجوز ان يكون العامل حاصل لا في الحال هو غير المصدر بقوله فاعل
عامل اخلف عامل الحال صاحبه وهو لا يجوز عندهم بهذا عرف ان من جواز الاختلاف
ان يخالف في تقديره اذا كان ويكتفي بتقدير حاصل **وم** حذف متعلقات الظروف الاولى
متعلقات الظروف **وم** ثم حذف اذا مع شرط العامل في الحال اذا هذه ظرفية خالية
عن معنى الشرط كما لا يخفى **وم** وفي تكلفا كثيرا من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها
ولم يثبت في غير هذا المكان ومنه العدول عن ظاهره في كان الناقصة لا معنى التامة ومنه ما
ومن قيام الحال مقام الظروف هذا كتب في الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة المضاف اليها
وان حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام مع الناقصة
وجب جعل كان تامة اذ لم يجد وايداه جعل المنصوب بعد المصدر حال ينظر وجب لزوم
ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قد كان ناقصة كان خبرا جازا التعريف
غير حاصل لزوم الواو ان لا يدخل الواو في خبر كان الى تشبها بالحال ولا يلزم وفي ما ذكره
من التوجيه الخالي عن التكلف ان المحذوف متفاوت الملبس به بالنظر الى الفاعل
بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى آخر وان صدور الضرب ووقوعه لا يبره التعبير عنهما
بالملح بستر **وم** ثم نقول حذف المفعول الذي هو في الحال لوقال المحذوف العامل في الحال اذا
كان في راسد امهيا كان اكثر استراحة من التكلف وتقييد البتة المقصود عموم

عمومه بدليل الاستعمال يقال وجب ان بالخسر العرف اذا استعمل بالقرينة **وم** يخصه
جميع ما يقع عليه دفعا للترجيح بل مرجح وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا
لوجوب اضافة الى المعرفة حتى يتعرف ضربا فيضربه قائما ولا عيب فيه الى ان لم يجوز
حذف المصدر مع بقاء معمول لا تكذف ان مع الفعل مع بقاء معمول وهو حذف الموصول
مع بعض صلة ولم يجوز **وم** لكونه بمعنى الفعل يثير عدم صحة توكيده المعنوي وهو
يقال وجه استفادة المصدر غير تقدير الخبر غير ظاهرا **وم** وثالثها كل مبتدأ اشتمل على
وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة بعمل الشيء التخييلي حذف الخبر هنا غالبا
وجعل الكوفيين الواو بمعنى مع خبرا فارتفع عندهم منتقل من الواو الى مدخوله وهو تكلف
وم وذلك مثل كل رجل وضعه كتب في الحاشية الضيف في اللغة المقاراة التي هي الى من
والنحو والمتاع وهناك ناية عن الارض بعد مصححها اعني الصنعة التي كان شبرا **وم** قوله
لا ينفك الية لا ينبغي وفي مثل هذا التركيب سؤال مشهور وهو ان ضمير ضيفه لا يصح
ان يعود الى كل الى كل الى كل ودفعه انه كما ان كل رجل ناسا عن اسما كثيرا ضمير نائب
عن ضمائر كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل في كل رجل فانه قيل لا يرد ضميره وعمره ضيفه
وهكذا من اي كل رجل مقرر مع ضيفه لم يقدر كل رجل وضيفه مقرر فان يكون كل نائب
غير الخبر متأخر عنه فيصح الحكم بنيانية **وم** واقيم المعطوف في موضع اخر من المعطوف على المبتدأ
وان كان من تامة لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ومن ان كل
عليه قاله معطوف على ضمير هو فاعل الخبر اي كل رجل هو مقرر هو وضمير ضيفه
في حذف الواو كد مع الواو كد جاز ومعي كل ميم كل مبتدأ عطفت عليه بالواو بمعنى مع ان عطفت
صورة لا حقيقة ولا ينبغي ان يستغني عن ما ذكرنا **وم** يكون مقسما به يعني الذاك
مستتر فيه بحيث يتبادر من سماعه ان ذكره لا قيسا به ليكون قرينة على حذف الخبر الذي
هو قسمي قوله والامر والعربي واحد ولا يستعمل مع اللام الا آخره في القاسم بالظن والفتح البتة

وبالفتح الذين قيل ومنه لعمري **اي** من المرفوعا خبران واخواتها بنه على ان ذكر خبران
ليس لانه من خبر المبتدأ بل لانه من المرفوعا ولم يرد ان خبران مبتدأ حذف خبر **س**
وقوله هو المسند جملة مستأنفة لانه تكلف بعيدا حاجة اليه والاخوات بمفعلة
وليس هذا وصفا نحو يا بل هو استعمل المفعول استعمالا بل هو اسد
قال الله كل نكح امة لعل اخوها وانما قال المصنف رحمه الله تعالى ولم يقل ومنها خبران قصدا
الى البيا على وجه يكمل المذهب الصحيح ومذهب الكوفي وهكذا في بعض الاقسام بآية الاقسام
س احدهم هذه الحرف زاد لفظ الا حذلة لا مرفوع دخل على جميع هذه الحرف
ولا بد منه مثل هذا التصرف في المجرور ان خبر واحد من ان واخواتها والى وضع الاخصر
الى نفع ان يقال خبر الحرف المشتبه بالفعل هو المسند بعد دخوله **س** عليهما اي المسند
وشيء آخر لا ينبغي عليك ان المرفوع من العبارة دخول هذه الحرف على المسند على السند
وشيء آخر وان كان صحيحا في الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو
المبادر **س** والمراد بدخول هذه الحرف كانه معنى عرفي للدخول والمبادر في عرف الفقه
الدخول لا يراى اثر لفظي لانه نظر الفقه فيه فالتميم خل في الظاهر ومع ذلك نصرحت
يدخل في التعريف المسند الذي دخل عليه ان الخفة اللغوية عن العمل فانها وردت
على المسند والمسند لا يراى اثر معنوي هو التاكيد للنسبة المتعلقة بهما مع انه خبران
الان يتكلف ويراد بقوله لفظا ما يقابل تقدير او محلى بقوله معنى ما يشتمل **س**
س فان يقوم ههنا حيث اسنار يقوم ليس مما يدخل عليه ان هذا المعنى فلو وجه
لتقديره بالحقيقة **س** فلو يحتاج الى ان يجاب عنه في الجواب السابق في عن هذا الجواب
الذي يحتاج فيه الى تكلف بعيد لانه المبادر من المسند المسند المطلق المسند اليه اسماء هذه
الحرف وهذا انما يتم اذا كان ما حمل على الدخول في مبادر ان اللفظ متعارفا بين القوم
كما اشترنا اليه **س** ويلزم منه عطف على قوله يجاب فيكون المعنى ولا حاجة الى ان يلزم

منه ولا خفاء في هجته فالله تعالى ان يلزم ويمكن دفع الاستدراك بما يجعل المراد
المسند بعد دخول هذه الحرف في اسمائها وكما ان يلزم الاستدراك يلزم خروج قائمه
في ان زيدا قائم ابو فان الخبر قائم وهو مسند الى الفاعل لا الى اسم ان وتوقف معرفة خبر
على اسمية المنتظر انتظارا طويلا **س** فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم او تأويل الاسم بما
هو اعلم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التأويل لان الخبر خبر الجملة
مبين بقوله وامر كامن خبر المبتدأ كما ان الخبر الجملة للمبتدأ بقرين بعد ذكر تعريفه مختص
بالخبر المفرد **س** مثل قائم في ان زيدا قائم بنه بالمثل على ان المراد بخبران واخواتها
خبر واحد منها وان المراد بدخول هذه الحرف دخول احد هذه الحرف في والمراد امر **س**
س والمراد ان امر كامن لا خفاء ان المراد من عبارة المصنف رحمه الله توضيح خبران
بحيث يعرف ان خبر صحيح واي خبر فاسد وما ذكره الشارح رحمه الله تعالى تكلف على
على ان ما انه بعد ما فسر قوله وامر كامن خبر المبتدأ بان امر كامن في اقسامه الخبر
التضمن لصدا كلهم لزم ان يكون خبران ايضا كذلك والفساد انما طرأ من فوسر
من فوت بعض الاستثنائات وينبغي ان يقول الخ في تضمينه استنزا ما وفي وقوع جملة
انشائية نحو ان زيدا اضربه ومما لم يذكره عدم صحة دخول الفاعل على خبر مع تضمن اسمه
معنى الشرط لكنه لم يفت لسبق ذكره به وقوله ان من اباك ايراعى مذهب غير سيبويه
من ان من في من ابوك وهو لا يرد على المصنف رحمه الله تعالى مع اختيار مذهب سيبويه
س الخ في تقديم اي خبران فان حكم تقديم الخ متناع وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز **س**
وبهذا تبين فساد ما قيل حق البيان الخ في التقديم لان التقديم قد مشترك لانه
استثنائ عن وجود الشبه وجه الشبه يجب ان يكون مشتركا **س** الخ اذا كان ظرفا فيه انه
س الخ اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف لا يتضمن ماله صدق **س**
ولا يجب تقديم نحو ان زيدا في الدار فان لام الخ مبتدأ صدق الكل لان يقال الله ان كل

المميز بالنصب بعد ما قوله وعلى التقديرين يحلون ما ترى خبرا في مثل رجل قائم
 على الصفة اذا ثبت في لغة بني تميم لا غلام رجل قائم برفع قائم فلا يكون لا نكار النكاح ^{انما الخبر}
 في كل مريم يعني لا زعم لا يقولون لم يجعل قائم خبرا لان هذا البحث ليس بصفة العرب ^{انما الخبر}
 والى نكار انما يتأني لوالترمو في مثل غلام رجل قائم بنصب قائم ولذا قالوا لا يدي ^{انما الخبر}
 ولحق انما يحل انما اتفاقا اذا لم يتم قرينة واما اذا قامت فعند بني تميم يجب الحذف
 وعند الجازئين يجوز فنقول معنى كلام المتر ويحذف كثيرا انما يحذف كثيرا لقيام قرينة
 الى ان لم يصرح بان شرط قيام القرينة لظهور ان لا معنى للحذف بدون القرينة وكثيرا ما
 لا يصرح به لئلا كما في قوله وقد يحذف المنادي وقوله يحذفان معا في الفعل والفعل
 وبعد كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتدأ رعاية مطابقة عند قيام قرينة قرينة
 ولو قالوا دائما ومعناه في الانتفاء وحيد في قوله وبني تميم لا يثبتونه ^{نقط} انهم لا يثبتونه عند قيام
 ولو قالوا دائما عند بني تميم لكان اختصارا وبما عرفت من معنى الدخول فعرف ما ينبغي
 عن القول اي عمل ليس هذا مفهوما من اضافة الاسم لا ما ولا بقول المستفاد التشبيه
 بقول المستفاد التشبيه بليس عملها لا عمل ليس قلت لكم بالشدوذ في عملها لا عملها
 عمل ليس حتى يوهكم كثرة عمل آخر انما قال الشارح اي عمل ليس تقينا لما هو الواقع
 ومن قال العمل مستفاد التشبيه بليس فقد بعد كذا بتويز رجوع الضمير الى التشبيه
 لان التشبيه واقع في غير شدوذ وانما الشدوذ في نتيجة تشبيه لا انه لا شدوذ
 في نفيه ودخول على المبتدأ والخبر ^{نقط} شأ قليل حله على الشدوذ في الاستعمال
 والشدوذ في الخرج عن القياس ارجاها فيقتصر على مورد السماع وهو السماع
 قاله هو شعر فبانه محتمل من صدك في الحاشية الصدوذ لا عراضا والبراج
 الزوال والضمير في نيرانا للحرب فلا زوالا لعرضه باعراض ولا يجوز ان يكون في الجنس
 رديا الشيخ ولا يجوز ان يكون في الجنس رديا الشيخ الرضي حيث قال انه لينة الجنس

انه لينة الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعده فان التكرار انما يجب مع الفصل بينهما
 وبين معمولها باقيا احتمالا ان يكون لا ابرج من قبيل لا شيء فجعل الشا عن نفسه عدم القار
 كما يجعل الرضي الرجل عين العدل في رجل عدل واحتمال ان لا يكون لا عاملا بكونه لا يكون
 مرفوعا فلا اشتراط في البيت على عمل لا اعلم ان المراد بالمسند هذا التعريف في اللفظ
 عما ذكر في تعريف الفاعل على ما يكون الاسم مفعولا اي من حيث انه على ما يكون الاسم
 مفعولا فلا يبطل طرد تعريف علم المفعولية ولا طرد تعريف النصب بمررت بمسلمات
 ومسلمين ومسلمين بل مررت بزيد وقوله وهي اي علامه كون الاسم مفعولا لا في قبيضية
 فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة بالحيشية ^{نقط} لصحة اطلاق وصفة المفعول عليه لفظ
 واما اصطلاحنا فيصح اطلاق على كل من الجنس وهو ما قرن بفعل الفاعلة ولم يسند اليه
 ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلقه تعلقا مخصوصا ولا ينبغي ان ينتقض مفعول بالاسم
 فانه مفعول ولم يشمل التعريف الا ان يقال لاطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في ال
 اصطلاح حيا ^{نقط} بخلاف الفاعل في نظرنا نقاضه بضربه تأديبا وكرهه هت كراهية
 وفعل الضرب والتأديب ولت زيدا في ضرب فانه يصح اطلاق المفعول على الاربعة مطلقا
 بل بالنسبة لا بعض افرادها ينقلح من هذا وجه آخر لوصف المفعول بالطلق فيما نحن فيه
 فاحفظ فان قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به وقوعه
 عليه فائدة تقول فعلت الضرب وهذا الاعتبار هو مفعول لا المفعول المطلق المطلق
 قلت المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول كذلك في فعلت
 بخلاف الفاعل الاربعة واما ان القول تعلقه بالفعل يستلزم السلسل فدفعه واضح على انه
 فان قلت اذا صح اطلاق المفعول على اطلاق المفعول لا صحة اطلاق المطلق المطلق
 من لوازم صحة اطلاق القيد قلت المفعول مقيده في الظاهر ونفيه في التحقيق والمفعول فيه
 ضمير يفيد به الصفة والمفعول به قال عنه متقيد بالاسم اليه فقيده مفسرا في المفعول

لا مفيد ليس صيغة اطلاق المطلق في لوانه صيغة اطلاق وهذا المقتضى في يد عليه مثل ما هو
وكذا ضربا على صيغة المفعول المجرول في فعله بمعنى انه قام بفعل مع الفعل المذكور
اي بما قام به الفعل المذكور في حادثة مع هذا التفسير لا جعل اللفظ اعم من الفاعل حقيقة
او حكما ليدخل فيه ان يد ضربا كما ظن البعض بمقتضى قولهم وانما زيد لفظ اللفظ ما ذكره
وانما زيد لفظ الاسم ما ذكره في وجه زيارة الاسم واضح لا مزية فيه انما التشارف
في تخصيص المفعول الخاص المطلق بزيارة الاسم في تعريفه دون اخوانه فلذا احسن في هذا
فلذا احتج بما قيل ان زيارة لا خارج مثل ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني
ليس ما فعله الفاعل انهم يجرؤن صفا المعاني التضمنية على اللفظ وانما يجرؤن
صفات المعاني المطابقة وثانيهما ما يقولون لا يقع لا خارج زيد ضارب ضارب فالوجه
ان يقال ان زيارة الاسم هي هنا وتركه في اخوانه في البيان تقتضي في البيان والشارح جعل
الاسم مخدوفا في تعريف اخوانه كلفا بذكره في تعريفه او اسما عطف على قوله المذكور
اولا يعني ان الفعل المذكور يشتمل للمفوض والمقتضى والاسم لان اللفظ اعم من الفعل ^{زيد}
كما هو الشايخ ^{زيد} وخارج به المصادد التي لم يذكر فعلها الحقيقية ولا حكما نحو الضرب واقعي على
وكذا خرج نحو ويلك وانواع الضرب وقعت الضرب وقعت كذا ولم يخرج بعد ضرب ^{زيد}
في قوله ضرب زيد شديد وضرب انواع والفت تحقيق الكلام كثر هنا ان معنى اسم ما فعله
انه اسم يدل على ما فعله فاعل بحسب التركيب مثل ضربا في ضربت ضربا يدل على ان الضرب
فعل التكلم في هذا اسم ما فعله فاعل اخرج جميع المصادر ولا حاجة لا خارجها الى فعل
مذكور وانما هو لا خارج مثل ضارب زيد وضرب زيد شديد ولا قوله بمعنى
لا خارج تأديبا في ضربت تأديبا وانما هو لا خارج اقاتل وضارب زيد ^{زيد}
فان ضارب اسم ما فعله فاعل القاتل بحسب دلالة التركيب لكن ليس بمعناه فتأمل
وبهذا اندفع عن التعريف وددت انكرهت كراهية فان كراهية لا يدل بحسب التركيب

بحسب التركيب انه فعل فاعل صفة ثانية للفعل لا بعد ان يكون متعلقا بمذكور
بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء غفلا شارح عما ذكر
ان اسم الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل فانه حينئذ قد يكون معنى الفعل
عين معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء اذا كان مصدرا
والمراد باشتمال العامل على معنى المفعول المطلق ليس اشتمال على مفهوم لفظه بل على ما
تصد به من الافعال التي ينتقز مثل ضربت انواعا فان ضرب مشتمل على ما صدق عليه اللفظ
لا على مفهومه لان الضرب المقصود منه عين انواع ثم خرج تأديبا انما يتبع
لو كان التأديب غير الضرب ما اذا كان في التحقيق عند فليخرج فعليك بالتحقيق
الذي سمعت ^{زيد} للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيارة على ما ينهم من الفعل اي التاكيد
باعتبار تمام معنا اذا كان مصدرا وبعضه اذا كان غير نحو ضربت ضربا ونظيره
ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا في الزمان الما في مفعول مطلقا للتاكيد
^{زيد} والنوع ان دل على بعض انواعه يري الدلالة على بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة
على جميع انواعه لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب قوله والعددان دل على عدد
اي عدد الفعل لا عدد نوعه وبهذا امتاز المشي للنوع عن المشي للمفرد ^{زيد}
قوله لانه دل على الماهية القارة عن الدلالة على التعدد والى كذا في مفهومه زيار على مفهوم الفعل
فليكون للتاكيد هو دخوله في الظاهر فتدبر وقد يكون اي المفعول المطلق بغير لفظه ^{زيد}
ومناط فائدة هذا الكلام كلمة قد المفيدة للتقليل لانه وان علم من التعريف ان لا يشترط ^{زيد}
لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه قليل وهو عطف على لا شيء ولا يحج اي الا قد قد يكون بغير لفظه
فهو لدفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظ لانه التاكيد المعنوي باللفظ مخصوص
واللفظي لا يكون بغير لفظه ولا بعد ان يقال ان التصريح بانه ليس بتابع سببوية
^{زيد} نحو قد جلتوسا هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لولا ان يكون المفعول مخصوصا

بما بعد الاضطرار والجلوس بما بعد القيام كما ذكر في شروح المصباح النبوية
ولا يخفى انه من المعانيق بحسب الباب ايضا وسيبويه يقدره عاملا فيهما
اي فيما عدا مثل ضربه انواعا وانواعا في سيبويه في مثل انبت الله ثقا نباتا دون مثل
دون مثل قدرت جالوسا خبر مقدم هو من قبيل انواع من الضرب وخبر اسم تفضيل
منخفض اخبر ولا يغير في التثنية والجمع والتأنيث في القاموس يقال فلان خير من الرجال
وفلان خير النساء والبدعي قطع الى الالف ونون والاذن في الرضي كلمة او بدلكة واو
وهو الموافق للغة وهو دعاء عليه بالذل وقبح الحال من وهذا في وجوب الحذف سماعا
هذا كان القياس ايضا واجب الحذف سماعا لانه لو لم يوجد الحذف سماعا في كل المراتب
العاملة فيه بل في وجوب الحذف سماعا لانه لم يوجد استعمال الالف في العاملة ولا قاعدة
لا يعرفها فاجاب بعضهم الصواب انه لا جواب الا اعتراضه ان كل مصدر اضيف
او المفعول بواسطته في الخبر لفظا او تقديره لم يقصد به بيان النوع وجب حذفنا صبره
سواء كان هذه المصادر وغيرها في حذفها عاملا في قياسية او ليس بواجب في ذهنية الالف
ولا يذهب عليك ان الالف في عبارة المصنف دلت على تعاقب الجواب الى قوله مشتبا اي اريد
لا حاجة الى حمل الثبوت على ما اريد اثباته من بعد في داخل الظاهر انه قد رتب في صفة
لان الصفة الواحدة لا يصح ان يكون تابعة لموصوفين وقيل صفة لغيره فالمقدرة صفة في
وما ذكره الشارح اظهر ان الالف للفصل بين الصفة والموصوف والحق ان صفة لقول في
او معنى في بناء الالف في الالف او معنى في الالف في الحقيقة صفة واحد منهما مرسما
ولوقال بعد في داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او معناه بان جاع ضمير مفعول في
المقيد كان اوضح فافهم او وقع مكررا لوقال او مكررا بان عطف على مثبتا كما اخبر
الى انه احذر عن توهم عطف على قوله خبرا داخل على اسم لا يكون خبرا عنه اي داخل
طالب الخبر ولا يكون المصدر خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبرية والربا بالدخول الدخول

الدخول صورة او معنى يشمل ما كان زيد الاسير بمعنى الاسير اسيرا فان التثنية وان لم يند
على زيد لفظا لكنه دخل في لانه الاسير عن زيد كلف ما زيد الاسير وخبره وخرج
وخرج بقولنا لا يكون خبرا عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الاسير وخرج بالرفع
وقيل المعنى لا يصلح ان يكون خبرا بل هو تأويل او مبالغة وفيه نظرية تصدق مع ذلك على ما
يصدق مع ذلك على ما زيد الاسير مع انه ليس محذوف الفاعل لا لو كان خبرا كما هو على الخبر
قيل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورتبان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام
مقام الفاعل قلته يكون مفعولا مطلقا لانه معمول للعامل المعنوي والمفعول المطلق
لا يكون كذلك وفيه نظرية اخرى ان يمثل بما حالك الى اسير اسيرا شديدا صير شديدا
في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوع خبرا عنه لا يخفى انه لا في العبارة بتقدير
بتقدير هذا وكانه جعل المصنف دلت على تعاقب خبره وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم
لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكره من الكثرة بعيدا ايضا والخبر الواضح ان يقام واقع مشتبا
او معناه او مكررا بعد مبتدأ لا يكون خبرا وانما جمع بين الضابطتين لا شرا
وانما جمع بين الضابطتين لا شرا كما في الواقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فيه لا
يقتضي ان يجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون جملة لا شرا كما في الواقع مضمون جملة
تنبيه على ان الاسم الواقع موقع الخبر لا آخره على ان يكون لثبات كيد النوع ولم يثبت
لما هذا الوجه لا يورهم الحصر فيما او على ان قد يكون بحيث يجب تقدير عام له بعد كما في المثال
الثاني الاول انه لا يصح استثناء الظير الاسير المطلق عن الاسير المطلق وقد يكون بحيث يجب
كما في المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الى اي ما انت اسير الى اسير البريد البريد
مربوم بريد وهو اسم بمعنى اسير اذ على مذهب قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى بريد
ومنها ما وقع تفصيله قيل الرتبة على حذف العامل مضمون الجملة فانه ينتقل الى انا
وفيه نظرا لوكالت الانتقال الى آثاره لم يخفى لا ذكرها مع ان الحاجة بيته بل القرينة

في حذفها عاملا للفعول المطلق بعينه لا يتعين ان يكون معناها ان يكون معناها
والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل اي فيما اذا كان من الفاعلة نسبة
الى الفاعل والمفعول فيما اذا كان من الفاعلة النسبة الى بقا عية وحيد نقول والمصدر
نقول والمصدر المقيد بالخالف فيما اذا كان من الفاعلة الخواص مع زيد مسرورا فاما ان
او ينفعك فان مضمون الجملة هنا صيغة زيد في وقت السرور والى نزاره فاحفظ فانه
من المواهب الدقيقة للجليلة وبما ان غرضه وعرضه شيء اثر فاعله بواسطة سمي اثر
وحينئذ نقول الظاهر ان يجعل مثل فشدوا الوقت اما ما بعدنا فانه مفعول له فيستغنى عن تقدير
وانما اقتصر الشارح على بيان مضمون القيد وعرضه عن بيان احترازاته المبينة لغيره
لان ما قيل ان مضمون جملة احتراز عن مضمون مفرد نحو سفر يصح صحة او يغتم او غتماما
لان مضمون المفرد كلوا لا يحصل لان صحة اثر مضمون الجملة لان اثر سفره وسفره مضمون الجملة
وكذا ما قيل ان متقدمة بيا الواقع لان التفصيل لا يتقدم الى حال مسلم وكذا ما قيل الخذف غير
ما قيل الخذف غير واجب في صورة تقدم التفصيل وثوقه فلعدم تشخيص فائدة التقدم
لم يعتزل في تفصيل الا ثريا انواع المحتملة هكذا فشره الرضي ايضا هو يقتضي ان لا يجب
في مثل فشدوا الوقت ما بعد فشدوا وقتا ولم يذكر المحتمل لتناوله ومنها ما وقع للتشبيه
اي لان يشبهه به امر يد عليه مثل مردت بزيد فاذا لا صوت مثل صوت حمار في المفعول المطلق
هنا يشبه شيء بشيء فالاولي ان يجعل للتشبيه معنى لان يشبهه شيء او المفعول المطلق
الحقيقي في مثل لا محالة مشبه او بمعنى التشبيه الذي فعل التكلم وصفته اي وقع في الكلام
لاجله لتشبيهه سواء كان مشبه به كما في المثال المذكور في المتن او اداة تشبيه كما في مثال ذكرنا
او مشبه كما في صوت صوت حمار مثل صوت حمار وقيل هذا التركيب لا يجوز لوجوب حذف
في مثل ولا بد من تصحيح النقل لان يزد صوت حسن يرد عليه واخواته ان خارج المفعول
لان القيد والوجه ان يقال القيد المذكور لتعين محل الخذف في مثل هذا التركيب

71
ذهب سبويه لا انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي فهم العامل من الجملة السابقة فاراد المصنف
التصريح بوجوب حذف العامل فيه واما بيان اعترافه فعند سبويه صوت حسن بدل او وصف
لصيرورته مع صفة بمنزلة شيء واحد فهو نظير الحال الموطنة واجبا الشيخ الرضي يجعل صوت
تأكيدا لفظيا قولا واحدا عن نحو صوت زيد صوت حمار الاول اذ احتراز عن مثل صوت حمار
بصوت زيد فاذا لا صوت صوت حمار صوت حمار نصيب على الحالة وفعلي انه بدل او عطف بيان
او صفة بتقدير مثل او بتأويله بمنكره هذا اذا كان منكرا اما اذا عرف فرفع لا يكون بالوصفية
التي عند الخليل لا بتقدير مثل وهو لا يعرف بالاضافة وانما يجوز الجور ان يكون العامل المصدر
المذكورة لا يصح تأويله مع بان مع الفعل وعمل هذا التأويل وانما يجوز ان مع الفعل بقر
وهو في هذا المقام مقطوع به اصرار قيل هو اسم المصداق لا محتمل لغيره الا وضح
وقع مضمون جملة لا محتمل لغيره وفي مقابلة وقع مضمون جملة محتمل لغيره واما هذه العبارة
فغير مرفوعة على انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر بقوله لا صفة محتمل اية محتمل
ثابتا لغيره وقيل لغيره منصوب فعول الاحتمال المحتمل مصدر وهذا خلق والرواية المشهورة
تدور اي اعترف اعترافا ينبغي ان يكون خلق سبويه في القسم السابق جارية فيه وفيما بعد
قوله وبسمي هذا النوع من المفعول الى آخره والتسمية من متأخرات في هذا القسم وقسمه
فالاولي ان يكون نسبي على صيغة التكلم مع الغير ويكون ضمير التكلم كناية عن المتأخرين
من ما وقع مضمون جملة لا محتمل لغيره اخرج ما وقع مضمون مفرد سواء كان احتمالا لغيره
نحو جمع القهري القهري او لم يكن من ضرب ضربا لا من حيث هو منصوب الى آخره
يعني لان معناه حيث هو منصوب عاير بلفظ المصدر يوكد نفسه من حيث هو محتمل للجملة
فقد جعل المؤكد مع المصدر جعل تسمية المصدر بآلة تسمية باسم معناه ونحو
نقول المناسب بالن ان المؤكد لفظ المصدر لا يوكد اللفظ السابق في الدلالة على ما
دل عليه ما يقوم به فالوجه ان يقال المحتاج الى التأويل كوزها كيدا لنفسه لا يوكد جملة عنه

لتغيرها للدلالة على ما تعين المصدر للدلالة عليه واما التاكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد
لفظ الجملته وهي غير وليس فيها ما ينزله منزلة نفسه لا زها لم يشارك في التعيين للدلالة
على ما تعين للدلالة عليه **قوله** ويكمل ان يكون المراد به تاكيدا لا جلا غير هذا ما انشأه
اختاره المصنف رحمه الله تعالى واورده على قرآن حسن التقابل فاشأى الى دفعه فقال بقوله على هذا
الي آخره وفيه انه ليس ههنا حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تاكيدا لا جلا لنفسه ليكثر ويكثر
ومع ذلك لدفع غير حسن التقابل انما يكون مرعا لوسمي القسم الا قلت ايدا ليس لغيره
قوله ومنها ما وقع مثني اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية في رد على من قال المراد ما يكون
مثني للتكثير واشأى الى ان المراد اعم مما يكون للتكثير لغيره فوضف مضافا الى الفاعل والمفعول
مع هذا القيد ينتقض بضره ضربا لا مبر فانه مثني مضافا الى الفاعل فلا بد ان يقام مضافا
ان يقال مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض بضره بضره فالوجه
ان يتبدل مضافا بكونه لا لسيا النوع وقد صرح بهذا القيد الرضي وفي جعل التثنية في التعريف
قوله وفي جعل التثنية في التعريف لا فانه هذا القيد تكلف اذا شاع تمام التعريف بدون المثال
على ان التقييد بالمثال لا يفيد بظاهره اشتراط كون الشيء للتكثير واشتراط الاضافه
الى المفعول **قوله** ويجوز ان يكون من لب بالكل فان قلت بل متعين في الاستغناء عن الحذف الذي
فان قلت بل متعين للاستغناء عن الحذف الذي لا يرتكبه الا لاحتياج اليه **قوله** في جزم اللفظ **قوله**
في القاموس الباقام كلب منه ليكنه اي انما مقيم على طاعتك البابا بعد البابا ومعناه قصدت
وانما هي كنه من قولام داي تلب دار اي تواجرها او معنا محبتي لك من قولام امرأة لبي اي محبة
لزوجها او معنا اخلاصك من قولام حسب باب خالص فخذ الفعل ليفرغ المخاطب عن سمع
فيا من سرعة وقيل ليفرغ التكلم عن التكلم بسرعة فيفرغ السماع المأمور به والاول انسب
بمقام رعاية الخ وبقا فافهم **قوله** وعلى هذا القياس سعيك اي سوي جواز ان يكون غير مكفوف الزائد
فانه لم يجز ثلثي بمعناه **قوله** المفعول به قال المصنف رحمه الله انما سمي بالانه اوقع الفعل به او تعلق

او تعلق به يعني ان الباء اما التسيية فتعلق بالفعل والتصلة او متعلق بما ضمنه من معنى التعلق
ومن خفي عليه مراد لا عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود الحال
قوله ولم يذكر اي الاسم الكفا بما سبقوا وكفا بظهور ان المفعول به من اقسام الاسم او تقاديا
عن اطلاق الاسم في التعريف على سبيل المسامحة فان المفعول به في قلت زيدا او قلت زيدا قائما
ليس اسم ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم في تعريف المفعول لانه المطلق او تقنا
فتبدل في تعريف المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيا وفي تعريف المفعول في على ما هو الحال المشرور
فيما ينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابق لا يقال قد يكون المفعول به والى على ما وقع على الفعل
تضمنا كما اذا تضمن معنى الاستزها او الشرط لا فانقول المتضمن بمعنى الاستزها والشرط
والى على المعنى الاسمي مطابقة لانه الدلالة على معنى الشرط والاستزها طارية ولذا عدت
اسما ولم يقيده بدلالة على معنى غير مستقل وقد صرحوا به ولم يسكك سلم فقد سلك في
فقد سلك في التعريف جازع التعليل **قوله** والمراد بوقوع الفعل تعلق ببل واسطة معرف فانه
يقولون يعني ان اربا اللفظ يقولون لكنه يتجه ذهب بزيدا وذهب بزيدا فوقع الفعل بشمل
هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا التعلق ببل واسطة معرف جزو جزو لغير المعنى وبعد الغير
تعلق الفعل بنفسه وبهذا تبين ان زيدا في ذهب ذهب بزيد مفعول بدون زيد في مررت بزيد
وخرج الى الالة تعلق الفعل به بواسطة حرف جر في المعنى ففي ضربت زيدا قائما ضربه
في حال القيا وخرج المستثنى والتميز لانه لم يتعلق الفعل بهما في التميز تعلق بما بين به وجر
وفي المستثنى بما اخرج منه فن قال المراد التعلق ولا يخرج الحال والمستثنى والتميز لم يكن على تميز
في ما بين الاحوال على انه يشكل بالمفعول الثاني والثالث اذ ليس التعلق بهما اولى ولهما
بمعك انه اشكل على بعض عمر في اشتراك زيد وعمر فاحتاج الى تقييد التعلق التعلق
بتعلق غير الفاعلية وعند عما يقران المعتبر في جميع التعريفات ما يخرج التوابع ولم يتذكر
ان التقييد لا ينفع في الانتقاض بضره بزيدا وعمر وانهم تقييد التعلق واجبة لان تعلق الفعل

بالفاعل ليس وقوعاً عليه بل وقوعاً بنفسه تأمل **هـ** والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته
 لا حاجة لهذا الاعتبار لا خراج لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب والتضرب بل يقع الضرب
 او المضرب **هـ** والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبار اسناد **هـ** الى ولي فعل اسند وكذا الى ولي
 في قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يسند **هـ** فخرج به مثله زيد في ضرب زيد الى ان ينال خراج زيد
 ويدخل درهما في اعطى زيد درهما واخراج زيد ما يتم لولا يكن مفعولاً به في اصطلاح **هـ**
 وهو الخرج الى الولي بالاعتبار ما لم يوجد **هـ** ثم يخرج بانه مفعول به وقولهم بان المفعول به
 وفيه يصح ان يكون مفعولاً به لم يستم فاعله لا يدل على تسمية مفعولاً به لم يستم فاعله مفعولاً به
 او مفعولاً به كما لا يخفى فمن منع عدم كونه مفعولاً به خفي عليه المانع لدقة **هـ** فلا يرد عليه انه
هـ فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل كما اخصر له دفعه آخر وهو انه لو قال الفعل
 ليثبت در منه الفعل لا يصلح حتى فيعمل عليه ويلزم في اسناد الوقوع السامية وكذلك الى كفاء
 بالفعل لا يصلح حتى يخرج شبه الفعل **هـ** لقوة الفعل بانه عا ان ذكر الفعل **هـ** هنا
 ليس من قبيل الالكفاء بما هو الاصل كما في نظائره لكن ينبغي ان لا يعلم ان اسم الفاعل والمفعول
هـ كوقوعه في حيزان ويكون الفعل من كذا بالنون لانه التأكيد يوجب كون الفعل **هـ**
 فينا في التقديم اذ لا يعلم ان يكون المفعول **هـ** وفي نظر الجواز ان يكون التقديم للتحصيل
 لا للهمزة **هـ** اي تريد مئة اي تريد مئة **هـ** تخصيصها بالذكر لخصر الجور على ان العبد
 لا ينسب لخصر فان قلت فما فائدة ذكره قلت لينضبط المذكور عند السامع ولا يلتفت بغيره
 لكن يجب ان المذكور خمسة خامسها المندوب على طريق المصنف رحمه الله تعالى فرعاية مذهبه
 يقتضي ان يعمل الابواب خمسة **هـ** وجوب الخذف في باب الخرافة لا آخره كتب قدس سره في الحاشية
 نحو اخاك اخاك اي الزم ونحو الحمد تعالى الحميد ونحو خواتم في زيد الجيب العاسق الجنيث
 ونحو موت بن زيد المسكين **هـ** نحو امره ونفسه معناه الخ على الغرام من المرء او قصر اليد واللسان
هـ في الاول والواو للعطف **هـ** الثاني للمصاحبة ايضاً **هـ** وانتهوا **هـ** انكر سبويه وجوب الخذف

وجوب الخذف فيه واعترف بالزحمتي واما ما قال العلوة الثاني المحقق الثقات **هـ** التمثيل
 لانه من حيث انه قرآن عظيم لا يصح فيه وجه آخر فما تعجب منه لا تبرز الى اعتباره يعتدون
 الخذف الجائر واجبا **هـ** سهل في البلود ولا حزن في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلط
 من الارض **هـ** بوجه او جلب لما كان الى قبل في اللفظ نقيض الى ديار فالترتيب بكميئته
 لا يتناول ندأ المقبل عليك بوجه ولا ندأ من لا يطلب منه الى قبل بالوجه ممن كان بينك وبين
 حائل وكان خروج الكثر افراد المنادي **هـ** تعريفه مستبعداً جداً صرف قوله اقبال عن ظاهره
 لكن نتيجة لا حاجة الى جعل الى قبل اعم من الى قبل بالوجه او بالقلب ثم جعل الى قبل بالوجه
 او القلب اعم من كونه حقيقة او حكماً بل يكفي ان يجعل طلب الى قبل الحقيقة او حكماً لا تبرز الى قبل
 بالقلب داخل في الى قبل حكماً **هـ** او حكماً مثلاً باسم او يا جبال الله نداه تعالى لتزده
 عن الى قبل ان لا يجد ولا قلبه فلا يزل ذلك التنزيل من امر زل باعبار وجعل داعياً
 الى التنزيل بيان على علم آخر يقال في القول بتوحيده تعالى منزلة من له صلوة صلوة النداء
 تركه ادب فالويلي ان يقال المراد بالالى جابة وفيه نظرية القرآن العظيم عظيم الشأن
 نزل على لسان العباد **هـ** لا سر بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى لارة الاجابة
 لانه لو ان يد بالاجابة انعام ما سئل فوله يستفاد من تقديره عموم انه قد يكون المقصود
 بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التنبيه فوله لا يكون مطلوباً من تعالى **هـ**
هـ وفيه يحكم يمكن دفعه بان المندوب و باب واسع كثير الدوران على السنن **هـ** فاستدل
 بما لا غير ملحق بالحقيقة بخلاف فاعداه فانه قليل الوقوع **هـ** فالويلي ادخاله تحت المنادي
 كما فعل صاحب الفصل وكانه منع المصنف رحمه الله تعالى عن ذلك انهم لم يقتدوا كلمة ولا **هـ**
 من حرف النداء **هـ** بان يكون آله اطلب لنظية اطلب لنظية يتوقف على النظية آله والطلب
 فايها قد صار اطلب تقديرية والاحتمال الثالث من انقسام هذا الاحتمال فتأمل
 قوله او للمنادي او للمخوف وفي جواز حذف حرف النداء مع كونه غائياً نادياً يمكن دفعها

بأنه الثاني يختلف إذا كان نائب كما في ضرب زيد قائما والعريضة مادة ههنا نائبه سه
ويجوز على جعل التفصيل المنادي أنه لا وجه لتخصيص هذا اللفظ التفصيل بتعريف المنادي
دون المفعول المطلق والمفعول به والتأني والخبر إلى غير ذلك **وعند المبرد** بحرف النداء
لست سدا الفعل كان المبرور عمران الفعل المقدّر عزله عن العمل وورث ما التزم في قوله
فلا فلا يردان المبرور لما كان بقوله قال بكونه سدا مسدا الفعل فلا يحال جعله عاملا مجازا
وسبويه لا ينكره فلا يخالفه **بني ماضي** فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب
اللام في اللام **فقد سبويه** جزأ الجملة أي الفعل والفاعل مقدّان هذا انما يتم
على قولين قال المستكن محذوف واما على حقّاته ليس بصوت ولا لفظ وقرئ بينه وبين
وبين المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل ههنا **وعند المبرد** حرف النداء قائم مقام **النداء**
لا يخفى أن الحرف يقوم مقام الفعل في اشارة حتى يستغني عن تقديره فهو انما يقوم مقام الفعل
في العمل فلا بد ان يكون المقدّر عنده جزأ الجملة **وعند أبي علي** على احد جزئها اسم الفعل والاخر
ضمير مستتر فيه او ردا عليه ان اسم الفعل لا يضر في التكلم ونقص يات بمعنى انضج وتعرّيب
بأنه صوت لا اسم فعل وان اسم الفعل لا يكون على حرف واحد من حرف النداء الامثلة
واورد عليه وعلى مذهب سبويه انه لو لم يكن المنادي جزء الكلام بدون المنادي مع انه
لا يفيد ما وجده واجيب بأنه قد تعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال ولكي في الشرط
والقسم وهذا لا يتم ما لم يثبت ما عرض ههنا بل الجواب على مذهب سبويه ان الكلام مرنا
بدون المنادي واما لا يفيد حرف النداء بدون المنادي لانه متعلق بحرف النداء والحرف لا يفيد
بدون متعلقه وعلى مذهب أبي علي انه استعمل الجملة ههنا لطلب ابقاء اللفظ في جزئها
بمنزلة المنادي بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود وبدون المنادي
فاعرف **وبني أبي حبان** بني لا انه يجوز ان يبنى لانه ظاهر الجواز في المسائل الجواز فاعلم
الموصوف بابن مستثنى عن الحكم كما سياتي في قولهم لقلتها أي لقلتها كل من لا لقلتها التثنية

التثنية ليساوي المجموع بالنصب اقسام المنصوب ثلثة اقسام المرفوع والمنخفض والمفتوح
ممن قال اقسام المرفوع والمنخفض والمفتوح ممن قال اقسام اثنان مفرد معرفة ومستغاث
يخلو والمنصوب فان ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرد ان اقسام غير المنصوب ثلثة
مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف **ولطلب الاختصار** في طلب النصيب
لا يخفى انه لو قال لا يخفى بل لام الاستغاثه ويفتح بالضم وينصب المضاف وشبهه بالنكرة
الغير المعينة وبني على ما يرفع به ما سواها كان الا الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به
فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصيب على طلب الاختصار في بيان البناء حتى يتم بعد
حتى يتم تقديم ما عدا النصيب عليه ويمكن ترجيح بالاختصار فيه لكثرة اولى الاختصار
فيما هو اقل منه والا وجه في نكته التقديم ان يقال بيان البناء على ما يرفع به اتم لا ثلثة
من خواص النداء يخلو والنصب فانه لكونه مفعولا به ويخالف المختص فانه حرف الجر
ويخلو والفتح لانه فانه لا يحال الحاق الف فقدم المستغاث لا تصال بينهما للبناء والتغير
من حاله الا صلي ثلثة يرفع بها المنادي في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون اسما يرفع
الى المنادي باعتبار ما يتولاه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادي باعتبار ما
من قطر النظر على الاول فقد غفل ذلك ان يجعل الضمير الى ذات المنادي فيكون
من قبيل **اعلوا هوار** **النداء** والفعل مسند الى الجواز والمجرد عطف بحسب المعنى على ساقه فانه
في قوله ان الفعل مسند الى ضمير المنادي كانه قيل وبني على ما به الرفع وينبغي عليه ان تمام الرفع
فكان هذا اختا البعض ارجاع الضمير الى الاسم أي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف
المفرد في هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابليته شبه المضاف فذا رعى الارادة
بارادة مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف في مقابلة وقيل ينصرف المفرد اليه لانه المفرد الكامل
للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف ومن هو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه هذا امر لا يقب
له ولا يرجع لا يحصل بوجوب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في باب النداء دون بال

فان باحليها لا تعجز شبه مضاف دون لا حليم لا تعجز كما لا يخفى على المتبحر لا سرار الفن ولا الى محصل
يوجب كونه الموصوف بجمله او ظرف شبه مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد
وقد سري فيه الشارح رحمه الله تعالى واخذ بكلام الشيخ الرضي فانه قال هو اسم مجي اسير
فظهر ان المعنى انه من تمام من حيث المعنى وليس بذلك بل المعنى انه من تمام في اعتبار انهم اما الداع
معنوي اوله ضطرار نحو اي اما الاول فانه يكون ما بعده معمول له او معطوفا عليه
ومجموع يكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسماء لشي واما علما نحو يا زيدا او عمرا او ابا
اسما او اسم بغير نحو يا ثلثة وثلثين رجلا فانه ثلثة وثلثين اسم لقصد مخصوص كان به
واربعة عشر واما الثالث فكا المنادي الموصوف بالجمله او الظرف فانه لا بد وان يجعل له
من نداء الموصوف لا من وصف المنادي والالزم وصف المعرفة بالجمله والظرف وهو لا يكون
بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفي لا من نفي الموصوف لم يلزم وصف المعرفة بجمله هذا عرف
انه شبه المضاف في باب المنادي العامل فيما بعده والمعطوف عليه الذي مع المعطوف اسم
لشي والمعطوف بجمله او ظرف وفي باب الالوان فمقطر لوقوع موقع الكاف في سمي
لوقوع موقع الكاف في سمية المشابهة لفظا ومعنى كالف الخطاب الحرفية فقولهم النبي ما ناب
فقولهم النبي ما ناب مبني الاصل بمعنى المناسبة له بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يجعل
ويمكن ان يجعل علة البناء عرض الحاجد للمنادي في الدلالة على المعنى المراد منه لا قرينة الخطاب
كالضهير للمخاطب فيبني له تلك المشابهة بالحرف وتلك الحاهجة وان فقدت في العلم
لكن لم تعتبر فقد انطرد البناء وكذا مثلا افراد وتعرفا قيل اعتبره لليل يلزم بناء المضاف
وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفي ان النكرة الغير المعينة لم تقع موقع كالف الخطاب
ويا زيدا ما اشهر فيما يلزم ان العلم ان انني اجمع بالواو والنون لزوم لام التعريف
مخصص باسمي المنادي فلا يرد ان المنادي لا يصح والصواب يا رجلا ان اي لام يظفر الاستغناء
يعني الاضافة لا وفي ملابسة وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المبادر في قوله

التبادر وهو لا م التخصيص قلت بل لا م التعليق اي اغثنى لنعك ولا جرك وفي يا الله
اغثنى ليعتضي ذاكك نك ولكنك **ن** نحو الزيد لا يكون الا استغناء لغير كلمة ياول لا يكون الا استغناء
الى مقام الاغناء او التعجب والترديد **و** واجب اي عن الاعتراضين فاقبل اوباقول
من تمة القاعرة فاقبل اوبان قوله مثل يا عبدا لله تعالى تمة القاعرة مبني على الفعلة
ان كان المراد اسم فاعل يستغنى بالمرئد الى آخره في انه ياتي عن هذا التوجيه ان المتكلم بهذا
والتعجب منه وانه لا معنى للاستغناء لشي ليحصر فنتقم منه لا لا يتصور الا استغناء منه
فالوجدان يقال يستغنى بالمرئد ليفتح حاله ويترك ما يوجب قلة او ضرب فيغني المرئد
وهو يخلصه عن اثم القتل والضرب او يستغنى به بان ينفي نفسه عن القتل بتغيير لعله
وتركه مساوي خصاله ويستغنى بالتعجب منه لتعينه في التعجب المتعجب المفرد الذي
فوق طاقته فتغير حاله ويرفع عنه ما يوجب هذا التعجب من لا تنفأ ما يقتضي فتحها
لا ينحصر القضي فيما سبق فليكن وقوع موقع كالف الخطاب صورة من ولا لا في حينئذ
ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى ان الجملة حاله فينحل بالمقصود لا تقييد الفتح
بالالف بعد اللام لا تقول لا اعتداد بهذا الاحتمال لظهوره لا يمكن غير الفتح مع اللام
ايضا لان الالف يوجب فتح ما قبلها لا تا نقول وجود الالف غير ضروري لجواز انقلاها
يا لا فتصا اللام المختصر وقوله فين انشدها تناف فيه بحث فانه لا تنافي بينهما بالاجزاء
لان جرح غير المنصرف بالفتح الا ان تعتبر اطراد البناء ولك ان تقول ليس التناهي في الكلام
لا اختلاف في كتي الجرح والفتح لان احدهما بناءية والاخر اعرائية **و** وينصب ما سواهما
فيه انه ان اراد ان نصب لفظا او تقدير يخرج عن الحكم نحو يا يوم
ويا مثل ينعني وبغير ما يضرب تمام هو مبني على الفتح لا نه لم ينصب لفظا ولا تقدير
بل كل مع انه داخل في معناه هما ما سواهما وان اراد بنصب ما سواهما لفظا او تقديرا
او محلا فهو مشترك بين كل منادي ولا ينحصر ما سواهما ويمكن ان يقال اراد انما ياتي

على ما كان عليه التنبص ما سواهما وبهذا عرفت فائدة قوله ان كان معربا قبل دخول حرف اراء
والاستغناء عنه على ان فيه انه يبغي على هذا التعديل بيان مثل
في بحث المناري **م** مثل باطالع ابلح هذا المثال في المزايا الخفية فانه لا يعتمد
لعمدا على تقدير الموصوف مشكلا لانه اذا قدر موصوف يكون موصوف مناري
مفردا معرفة ويجب تعريفه بالعا ولا يكون هناك شبه مضاف وذكر من لا مثالا في
في حله ما شاء **و** وباحسنا وجهه طريقا في الحاشية انما قيدناه بقوله طريقا ليكون نصبا
في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال احسنا وجه الطريق لهذا
لكن وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لا يكون موصوفا
بجمله او ظرف نحو يا حليما لا يجوز قدوسا فانه لا يجوز القدوس ويا بخلة من ذات عرف
طويلة فانه لا يجوز الطويلة **و** وتوابع المناري يريد بالتوابع كل وجه اعني التابع
في الصورة والحقيقة فخرج يا ايتها الرجل لانه تابع صورة مناري حقيقة حقيقة
وسمي في كلام الشارح نكتة تقييد التابع هنا بما يخرج من ذكره لهما ما سمي
في كلام الشارح نكتة فلم تتبع كلامه ادني تتبع قول المبتني على ما يرفع به قيل هو المتبادر
من لفظي النبي ههنا لانه قيل فيه وبني دون غيره **م** لانه توابع المناري العرب تابعة للفظ
هذا الحكم صحيح على الطولية فانه يا عبدا لله وكبر في تابع للفظ عبدا لله لانه منصوب المحل
بالتبعية لا غير واما بناءه فليس بالتبعية فمن قال يريد بالتوابع وغير البديل والعطوف لانه
حكم لم يساعد حكمه وكذا بالزيد وحرمه يجب فيه جزمه ولم يكن نصب محلا على محله
لانه توابع المناري المستغاث يعني ان الحكم على ما يرفع توابع المناري النبي يرشد
الى تقييد النبي لانه حكم بخصوص بعض افراده عتلق وانما خصر فائدة القيد بالنظر
الى تابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف بان مضافه لا يعلم آخر يجوز ان يكون
والعاقل فانه لا يجوز في العاقل ان نصب لانه لا يرشد الى التقييد كالمستغاث لانه

لانه لم يعلم حكمه بعد **و** ولا شبه مضاف المفرد الحقيقي يشمل شبه المضاف فلو حاجته
لا بداجه لا تعميم المفرد وانما يحتاج اليه ادراج المضاف بالاضافة اللفظية **و** ولما لم يذكر المضاف
في آخره فيه ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي التفصيل بل التقييد فيصح ان لا يتوابع
فيصح ان يقال لتوابع المناري النبي لانه آخره المفردة سوي البديل والعطوف الغير المتنع
المتنع وخولا عليه بل لم يقيّد كان بيان حكمها فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادة
فالتفصيل ليعرف التوابع اجمالاً وبه بذكر التأكيد والتصفة لانه على انه لم يتبع الاصح
في امتناع وصفه المناري ولم يتبع الاكثرين في جعل التأكيد اللفظي كالبديل كالبديل
م لانه التأكيد اللفظي حكم في الغلب الظاهر انما يقول عند اكثرين لانه لم يرد
فانه يدل على ان المسئلة تخلو فيه لانه استعمال العرب يختلف بشدة في قوله انما
م ولذلك لم يقيّد التأكيد بالمعنوي يشعر بان تركه التقييد هنا منهي عن الغفلة
م والتصفة فيه رد على الاصمعي حيث لم يجوز وصفه المناري المفرد المعرفة لشبهه بالمفرد
واول نصب العالم ورفع في بالزيد العالم بان على الاختصاص لضعف الداعي
وعدم جريان التأويل في وصف المناري المستغاث بالمفرد لم تعتبر حيث لم يبين
بجلف المناري المفرد المعرفة **م** والعطوف المتنع وخولا عليه يعني المعروف باللام
ينبغي ان يقيّد بقولنا سوي لفظه الله تعالى ولذا لم يقل المصنف والعطوف المعروف باللام
مع انه اوضح واخصر **و** يرفع على لفظ هذا من غوامض الخلق ان العامل في التابع هو
العامل في المتبوع والتابع باعراب سابعة من جهة واحدة والمقام لا يكتمل تفصيله
فتكرناه لما هو اصل وقوة الظاهر هو والمقدر قاصدا لانه يشمل الجمل على محله
نحو يا هو لاء العاقلون فانه اولاً محلين محل نصب ومحل رفع واقتصر على مثالا
اولاً اولاً يمكن ان يمثل في المعروف باللام المنادي بحرف النداء وهو ولي بالتمثيل
ليعلم انه قد ثبت فيه اثر حرف النداء مع منافاة قوله وهو اسناد سبويه وهو الذي

عند المصنف رحمه الله تعالى

قال في اعراب الفاتحة من شانه لم يتقدم مثله ولم يخلف مثله وقال المحقق الشريف هو اعلى كلياته
ان كان كالحسن يعني علما على قوله والا يعني ليس يعلم كذا حقق الشيخ الرضائي ^{اشبه} ^{الاشبه}
مذهب المبرور لكن المصنف رحمه الله تعالى في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح و
وكان المصنف رحمه الله تعالى لما اري ان المعقول ان اللوم في بعض الاحوال لانهم كاللوم
في اسم الجنس فلا ينبغي الفرق بينهما في العلم في كلام بما يمكن نزع اللوم عنه وجعل اسم الجنس
وما في حكمه الى العلم وحيد في معرفة معرفة معرفة بالعلم يجوز نزع اللوم عنه وهو
علم كاف في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس قصد به مدح كالا سدا ودم كالكلب
لكن ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللوم ونزعه فان تمدد وعليه لم يحذف دخول اللوم
عليهما وما لا يجوز نزع اللوم عنه معرفة بالعلم قصد بلام التعريف او جعل جزء الكلام
وذلك في علم هو جنس في الاصل خص بمفرد من الخاصة له اقتضت ذلك التخصيص
ويستحي علما غالبا وتلك الغلبة اما بحقيقة في التصق بخوبه لانه اصابة الصاعقة
واما تقديرية اما لعدم تصور جنسي كالديار او تصور عدم ثبوت كالا بعداء
فانه يتصوره في جنسي هو الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور ويثبت لكن في
لكن لا يعلم ثبوت له في العلم كالمشتري والمضافة عطف على المفردة وتنصب على ما
عطف امير على معولي عامل واحد لان العامل في صفة المبتدأ والخبر واحد هو الابدأ
حكمه اي حكم كل واحد منهما والضمير يرجع اليهما بما بقي من التوابع
فعلم منه انه لو قال وما في حكمه حكم المستقبل كان اخصروا والعلم الموصوف
فان قلت ههنا مسائل المناوي فكيف ذكر مع مسائل التابع قلت من مسائل التابع
باعتبار ان التابع المضاف واجب اختيار بناء المناوي على الفتح النبي عن جواز نظمه
لان لم يعرف البناء الى البناء على الظن والفتح وفيه نظر لجواز ان يني اختيار الفتح
عن جواز الجر في الزيد بن مغيث ^{مزمع} مجرد عن التأخر بحلق بها يعني في غير تعالين

تعين ان لا يجوز الفتح في يا ههنا بنت عمرو بل تخلف واسطة بين الالف والهمزة
كما هو المتبادر المتبادر ما هو الاعم ^{اي} اي اذا اريد نداء فيه انه اذا لم ينحصر جعل المرفوع
باللوم مناديا فلا يريد احد من ابواب نداء فلما انه لا يصح ان يكون المرفوع باللوم
لا يصح ان يكون مراد النداء فتقدير الامة لا يسمي ولا يعني ^{مزمع} ولا يسمي
ولا ينبغي عليك ان هذا ايضا من مباحث التوابع لا ينبغي ان قد يكون تابع المناك
البناء ملتزم الرفع فلا يتجه انه موقع ما بين احكام المناوي من قبل مثل في الكلام على سبيل المثال
فلا يريد ان يلزم ان يقال يا ايها الرجل الى آخره لجواز ان يقال يا ههنا الكرام
ويا ههنا المروة ويا ههنا العالمان لا يتغير ذلك ومنه فتنه مظنة الناطق في هذا
المقام انه اذا اريد نداء الزيد بن مغيث يقال يا زيدان بحذف النداء اللوم لان النداء في غير
عن جبر نقصان تعريف العلم حين تشنيه وجمع باللوم فيرا الجيب عند من ان اللوم
فيه بجبر نقصان لا تعريف فلا تدخل في المرفوع باللوم وفي الجواز ان جبر نقصان التعريف
ليس الابدأ بالتعريف على ان المرفوع باللوم عند عندهم وذو اللوم ولذا احتج الاستشياء ان
من هذه القاعدة وفي السؤال ان بناء الكلام على التمثيل يرفع وفيه ما فيه وان قصد النداء
في يا زيدان اي تشنيه العلم في المرفوع باللوم حتى لو اريد الزيدان المعروفان المعروفان
لقيل يا ايها الزيدان فاعرف فان مراتب الكلام ههنا بلغت الى على المقام الذي
لا ينال الى الكرام ^{مزمع} يا ايها الرجل بنو وسط اي الوصف المحذوف ما اضيف اليه
بمعوض حرف التشبيه عنه عند غير الخ خسر بتقدير يا اي هو الرجل خذ قصدا الصلة
لان المناوي طالب التحنيف والا قل هو المرفوع وان كان الموصولة اكثر ليكون هذا
واي في التوسط على نحو واحد لانها لو كانت موصولة لصح يا ايها النجم يا ايها الصق
ولان جعل المرفوع باللوم وصفا اقرب بافارة كونه مقصودا بالنداء من بفتح
قولا لا خسر بنو الوصف احتجت عن هذه الوجوه المكشوفة قوله مع هذا التشبيه

لتجرب بعد النداء المقصود بالنداء عن حرف النداء معرف حرف التنبيه المشار
 لحرف النداء في التنبيه وقوله يا هذا بالترام حرف التنبيه في هذا المقام التوسط
 والفرق بين ايتها وهذا ان ايتها لا يكون مقصودا بالنداء اذ اصله وهذا يحتمل الا من
 فلذا قدم ايتها والتزموا فيه ردي على الاختصاص حيث جعل اي موصولة لا تليها هذا
 التقدير في حاجة الى كنه الترام الرفع **وم** ولذلك يذكر ههنا ما يخرج صفة الاسم
 المبرم الذي جعل سيلة ليل نداء العرف باللام ولا يجوز اخراج صفة الاسم المبرم
 مطلقا من القاعدة السابقة ويجوز في هذا الرجل وجره ان اذا قصد نداء اسم الاشارة
 منادي معرب الى آخره ولذلك لا ينصب تابع المنادي المستغاث بل باللام
 فلا يرد ان تابع العرف قد يتبع محله لان تابع المنادي العرف لا يتبع محله ومنهم من
 قال التنوين في معرب للوحدة اي تابع معرب واحد وتابع العرف واحد وتابع العرف
 الواحد تابع لفظ والمراد بالعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد فان العرب باعراب
 معربان حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه من لا يخشى من النفس
 واما ما قيل ان لكونه منادي حقيقة منصوب فيكون له اعرابان فبيان اعراب المنادي
 لفظا لا للمنادي حقيقة **وم** وقالوا يا الله خاصة هذا اشارة الى ثلثة احكام
 للفظ الله تعالى في باب النداء قطع الامر واختصاصه بندا بكلمة يا من بين حرف النداء
 كاختصاصه بندا ايتها وايتها ذكر في معنى السبب فنداء بل توسط المبرم وتخصيصه
 وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان اشد تناسبا بالمقام من ضيق العطف الذي
 لا يليق بالكرام وكذا ان تجعل معنى قوله خاصة انك تقول يا ايتها الله متعلق في حين
 ومن خصائص هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة في آخر
 فيجب الحذف وهو مختص بالدعاء **وم** بانه اشد شذوذا الظاهر اشد ذكرا ثم توشوا
 في التفصيل بصيغة اشد لم ينو ان الشذوذ افضل بحمل الشذوذ بمنزلة العيب

العيب **وم** ويتم الثاني تأكيد لفظي ولم ينون لعدم انصراف لكونه علما مؤثباتا
 بتأويل القيلة او لكونه علما واقعا في الشرع يقتضي الشرع عدم صرفه ولم يصرف بسبب
 واحد هو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا انما يمكن ان يقال واما ما اشعر المصنف
 هذا انما يمكن ان يقال دائما قال الشيخ الرضي في ان التأكيد اللفظي في اللفظ **نظف** لا يوجب تنبيه
 ولا تفاوت فلما حذف تنوين الا قد للضافة كد بل تنوين فجاء الثاني بل تنوين
 وان لم يضاف **وم** وذلك مذهب سيوي المذهب لا سائر وهو الخليل وهو تابع
 له فيه **وم** السير في اجاز الفتح مكان التنصب فكان المصنف رحمه الله تعالى اشار
 لما رده بحصر الاحتمال في الظن والنصب بتقديم الخبر **وم** لا اباكم قال الجوهر وهو
 اي انك شجاع ما جد مستغن عن الوب وقال الانصاري انه شتم لا شتم فوقه والمعنى
 انك لست بابن رشيد قلت لا نزاع لجواز ان يكون من الاضداد وفي القاموس اباكم
 ولا اباك ولا ابيك ولا ابيك دعاء في المعنى لا محلة وفي اللفظ خبرا فتح الباء هو الاصل
 كما هو المشهور والسكون **الكثر** احتراز عن نحو يا فتاي ويا قاضي واما يا مسامحي
 جمعا وتنبيه فينبغي ان يجوز فيه اسقاط الباء لانه لا الجمع والتنبيه على الاضافة
 وعدم الالتباس بالفرد المعرفة في صورة الحذف هذا اذا كان لا كتفا بالكرة او ما
 في حكمها واما اذا كان كالتفا بالشرقة كما في لغة النظم ومنها القوافي الشاذة في رباعكم
 بضم الباء فينبغي ان يجوز يا فتاي اذا اشترط اضافة الي التكم ولا يذهب عليك انه كما انه
 ولا يذهب عليك انه كما ان لا كتفا مخصوص بغير يا فتاي كذا القلب بالالف
 وقوله المغيرة بالحذف او القلب معتبر عبارة الرضي حيث قال ليدل الشبهة على الباء
 المغيرة والحذف هو الاول لا لا يسمى المحذوف مغيرا **وم** وقد عا شاذ في غير
 فانه كثير في الفتح لثقل الياءين **وم** ويكون المنادي المضاف اليه التكم بالالف في هذه
 الوجوه كلها وفقا لجعلها راء متعلق يكون فيكون الحذف عطفيا على الخبر او على الجملة

نطق لا يوجب تنبيه

وعلى التقديرين يفيد العبارة وجوب الراء الى الوقف والوجوب ليس الا مع الالف
واما الوقت على غلبي ليكون اليا فبا تسكون اجود ويجوز بحذف اليا واسكان ما قبله
واذا وقفت على ممي بالفتح يجوز الراء والاسكان فالاولى ان يكون وبالراء عطفنا على محذوف
اي بلاها وبالراء وقفا فيكون في حيز الجواز الا انه يجب ان يحتمل الجواز على ما يشمل
الوجوب لئلا يشكل بيا على ما هو قوله وقالوا يا اي ويا اي على الوجه الرابع يستثنى
من عدم التقييد بوجه بل لا يفترق الاستثناء على الوجه الرابع ويشمل الوقف بالراء
والاخصر الا وضح ان يقال ويا ابت ويا امت خاصة بالعطف على غلبي فيكون المعنى
والمضاف الى يا المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة **في** بابدال التاء بالياء صله بالراء
واما تدخل على المتروكة في التثنية وما فوزها الوقائية دون العكس كما سبق في الالف
وقد جاء النظم ايضا وفي لغة النظم جاء الراء على ما في القاموس وطولت التاء لئلا
غير متحمزة للتأنيث لكونها بدلا عن اليا كما بنت لكن توقف عليها بالراء لكونها عوضا
عن زائدة بخلاف بنت فان تاءها عوض عن حرف اصلي او مكسورة لمناسبة اليا التاني
اي يناسب الكسر الوارد عليها بل يناسبها واما يناسب الكسر قبلها فالوجه ان يقال لا بد لها
ان يقال لا بد لها اليا التاء فاقصصت كسائر التانيث ففتح ما قبلها انتقل الراء الكسر
الذي هو مقتضى اليا ومحموض بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل
الي غير بعد ان غير المستثنى بما احدث فيه من الاعراب وبالالف عطف بحسب المعنى
على يا ابت فان في معنى يا ابت ويا امتا او عطف على فتح اي كانه مع الالف فيقول عطف
اي بغير الالف بل الالف والمفضل المتقدم **في** فانه يقولون بنت امرؤا كما اعتدوا
بالنظر الى الهم والعم دون المضاف لا فلهذا العبارة جواز يا غلام امرؤا يا غلام امرؤ
فالوجه ان يعتبر الالف ختصاصا بالنظر الى الجزئين ويجعل المؤنث داخل تحت المذكور
كما شاع **في** مثل باب يا غلبي فاعا لوالوا وبالراء وقفا لئلا يوافقوا لواء ابن امرويا

ويا ابن عم لا اخذوا الا خصره وقالوا يا ابن امرويا ابن عم خاصة **في** الترقيم في القاموس
لكرم **في** وسهل في الترقيم والجارية صارت سهلا المنطوق في رجمة وترقيم ومنه الترقيم
في الاسماء لانه تسهيل للنطق بها **في** واي واقع في سبعة الكلام يعني ان الجواز وقوي ومفيد
بسبعة الكلام ليحسن مقابلة الضرورة وحال الضرورة في النداء معلوم بالطريق الاولى
والاصح ان الجواز فيه مطلق فيشمل حال الضرورة في النداء ايضا وفي غيره مقيد بالضرورة
في اي لضرورة شرعية ظاهرة انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعولة وعامله
الجواز فورد ان الجواز صفة الترقيم والضرورة اي الاضطرار صفة التكلم **في** ^{نظم} فورد ان الجواز
على ما سيجي وهو المشهور فيما بين الجمهور فيقول العامل في ضرورة الترقيم والتقدير
ويرخم في غير ضرورة وان تجعل التاء في عبارة الشارح للوقت اي جائز وقت ضرورة
ولكن ان تجعل الاضطرار صفة الترقيم اي الترقيم في غير المنادى واقع لا اضطرار
لما الوقوع **في** اي بجره التحفيف ويسمى حذف على سبيل الاعبات وهو ادراك الموت
شبابا صحيحا كذا في القاموس ومعنى هذا المقام من كتب النحاة ان الاعبات هي الشبان على
لم ينبت القاموس وجعله معي الجرد واورده عليه تخويفا فانه حذف الالف على يد ضرورة ضرورة
قبله متعقب الاعراب والمحذوف لعله لا يكون منسيا وقيل حذف ليصير الاعراب ظاهرة
لا بجره التحفيف وقيل الترقيم حذف بعد التركيب والحذف فيما قبله وشرط الترقيم ان
في وشرط الترقيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني لم يلتفت لا ارجاعه
لا ترخم المنادى حينئذ استبشا عا لجعل التضمير لترخم المنادى بعد جعل التضمير
في قوله وهو حذف لا مطلق الترخم ومن لم ينبت له ذلك قال ذلك ان تجعل التضمير
لما قوله صر ترخم المنادى **في** امور اربعة ثلثة فاما عدمية للثلثة العدمية رابع فانه
وهو ان لا يكون المنادى الذي مع اليا موقوفا في غير مقام الحاق النال طلق فانه
تقول في يا ضياعا في الوقف يا ضياعا بالراء الا في مقام الحاق النال طلق

فأنك تقول فيه يا ضبا عا فترخم بحذف التاء وتقف بالالف لا تطلق لا ليس آخر الجزاء الذي نظرنا
 لأن التاء في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستغنى بدون زيد وإن يكون حملا
 وبعض العرب يترخمها بحذف الجزء الأخير **والزيادة على الثلاثة** لم يلزم نقص الهمزة
 ولا يجوز نقص الهمزة عن أقل ابنية العرب وإن كان نقصانها أن لم يكن معربا
 أو ما في حكمه نحو ما ومن فقد غفل من قاله بدم تقييد الهمزة بالذي في حكم العرب
 قوله بلح علة موجبة كما في عصا إذا المحذوف فاعلة مرجبة في حكم التائب
 قوله وأما اسماء متبسات التائيت إذا وقف على الزخم منه توقف بالها فيقتل يا طح ^ط
 إلا أن يكون مقام الالف لا تطلق وتوقف قبل التفرق يا ضبا عا ^ط ولا فرغ من بيان شرائط الزخم
 أو تقول لما فرغ من بيان شرائط مطلق الزخم شرع في بيان شرائط خصوصيته
 أو تقول لما فرغ من بيان شرائط الزخم شرع في بيان اقتسام زيادته قبل أن يكون
 فخرج نحو عصب ^ص في حكم الواحدة في الزمان زيدتا معا وإن كانا المعنيين نحو مسلم ^س
 علمين وهاتان الزياتان زيادة التشبیه والجمع والتائيت والنسبة والحقاق
 وزيادة عمران وهكذا في نظرية زيادة آخر شمله للحقاق ولا يحذف من التاء
 ويمكن دفعه بأنه ليستا تمان زيدا معا لأن اللام الزائدة موصولة في كثير من الصيغ
 بدون التاء واحترز بحرف ثمانية ومجانبة وينبذ به عما وجد حذفهما معا
وهو وكان في آخره حرف صحيح أصلي لتبادله بالالف فاعتبار أولي عن قيد
 اعتبره الرضي حيث قيد بغير التاء خارج نحو سعلولة فالتسليط بكسرهما القول
 أو ساحة الجن كذا في القاموس ولك أن تزيد بآخره آخر الحقيقة وتاء التائيت في آخره
 حكما وهو كلمة أخرى حقيقة ^و وهو أعم منها أن يكون حقيقة أو حكما يمكن أن يعتبرها
 في الحكم للحرف الصحيح مما يقبل الهمزة فيلزم جعلهم المعتل الذي يقبل الهمزة ملحقا
 بالصحيح أي التاء أو داء أو ياء ساكنة احترز به عن نحو دلو وظمي فإنه ليس لواء أو ياء

والياء فيهما حرف مدة حركة ما قبلها من بحسبها احترز به عن نحو جيل وسنور ^ن كما
 لا يسميان مدة والمراد بها المدة الزائدة لتبادلهما بالالف فاعتبار أولي عن قيد
 والمراد ما هو مدة مطلقا والفتحة لا يمكن مده في أصله وإنما صار مدة بالالف
وهو وأما ما يأخذ هذا القيد فكأن تأخذه منهما وتجعل ثبوت أكثر من أربعة حروف ^ط
وهو ولا يجوز ثبوت جمع ثبة وإياك أن تجعل ثبوت جمع ابن لا أنه لم يستعمل إلا كثود ^ر
 فينبغي أن يقيد القاعدة بما يخرج فاعلة من حذف أي الحرفان الأخيران في كل القسمين
 لا يؤخذ في الجزاء التقييد بالشرط لا أنه لغو فتفسيره ليس كما ينبغي ولولا أن كانا قبل آخره مدة
 ولولا أن المصنف رحمه الله تعالى كان ما قبل آخره مدة حذفنا لورد نحو سعلولت
 وسعيد فن قالوا كذا كذا كان اختصارا ثم قال أنه لم يقل لعدم اشتراك القسمين
 في جزمه حذف الحرفين فقد غفل ^و وبليت من البول والنقد صفار الفم على ما كتبه في الحاشية
وهو أي في حذف حرف واحد قد مضى مع معني آخرها الماضية لداعي كلمة الفاء
 فأن لا يجوز في الجزاء المسمى بغير قد والحق نسب أن يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد
 فأنهم وأعلم أن قولهم كان مركبا حذف الهمزة الأخير وقوله والحق حرف واحد يستتضيان
 بياضابه فأن ضابه مركب ولا يحذف منها الهمزة الأخير بل الحرف الأول ويدفعهما حمل الهمزة
 على المركب حقيقة أو حكما والضابه مركبة حقيقة مفردة حكما وهو في حكم التائيت لا أنه
 وهو في حكم التائب مع أن الحذف لا لعله موجبة وما هو في حكم التائب ما يكون لعله
 موجبة بخلافه فما ليس كذلك نحو بدوم واستثنى من القاعدة اسم أزال الزخم فيه
 موجب حذف حرف اللين نحو علون وقاصون فيقال بعد الزخم يا علي ويا قاضي
 فيعود المحذوف لا يتفادى التائيت الساكنين واسم قبل آخره مدغم ساكن في الأصل
 قبل مدته نحو اسماء بنت كعبها بنت فأنفتح الساكن عند سيبويه
 ويكسر أيضا عند غيره دفعا للتائيت الساكنين واسم قبل آخره مدغم ليس قبل الف

فانه يريد بالحركة واسم قبل آخره مدغم ليس قبله الن على مذهب الفراء نحو يا محمد فالتح
 يبقونه على سكونه والفراء يريد على حركة قوله الثاني فقال الثاني يا عار الثاني التثنية
 ومن قال الهي نصيحة خرج من النصيحة ويأكرو وفي الحاشية كروان طائر ضعيف
 طويل العنق ان ترى قال في الصراح هو طائر يقال له الجباري واثر اشواظ كويندكري
 بزوي كراوين جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله كادله اردو
 لانه المنادي في حكم العرب لعرض بناء فاعل بما يعقل بال اسم العرب ولم يجعل في حكم هو
 مع انه مبني قوله وقد استعملوا الوجود لا يراد المندوب في اثنا المنادي والفصل به
 بين مباحته فالاولي ان يعرض عن بحث المنادي برمه قوله لكوزها اشهر صيغها ولهذا
 اطلق صيغة النداء ويريد يا خاصة لا نصرا المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا يا في النداء
 مع انه اخصر واظهر للتبنيح على ان الصيغة للنداء اعيرت للمندوب وهو المتبع
 وهو المتبع عليه وجودا او عدمه المتبادر من المتبع عليه من يبكي عليه لا ما يبكي
 لا جلد وجوده فالجمل على ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولي ان يقال جعل المصنف واد
 ان يقال جعل المصنف حماته تقا وويله ودام صيته واحسنه كناية عن الميت
 لانه كان هلال كالتادب ومصيبته وحسنه واختصر المندوب بواحدة زايه
 يعني ان تعلق قوله بواب الاختصاص يتضمن معنى الامتياز وليس صلة الاختصاص
 لانه الباء التي هي صلة الاختصاص لا تدخل على المقصور عليه فيه رد على العلل
 التفتازاني حيث قال العرب في دخول الباء في الاختصاص على المقصور ووجه الرد
 ان الباء الداخلة على المقصور ليس صلة الاختصاص والعربي في صلة دخوله
 على المقصور عليه ويراد ان لا يقع نكرة ليس ووجه هذا باعنا قويا على ان
 عينا تأويل قوله وحكمه في العراب والبناء حكم المنادي بما اولا يكون قوله ولا يندب في المعروف
 عن قوله وحكمه في العراب والبناء حكم المنادي وجاز لك زيارة الخلف فيه رد على الخليل

الخ ندلسي حيث قال يجب مع بالثلاث بل يفسر بالمنادي وفيه انه لا يرفع الالباس المستأ
 وفي ذكر ذلك الشعر بالنفع اشعار لوجه زيارته فان خفت البسر خالف الشيخ الرضي
 المصنف حماته تقا فيما كان آخر حركة اعرابية كما في ضرب الرجل فانه يقول في وضرب الرجل
 وانما قال المصنف حماته تقا في فان خفت البسر بالنفع اشارة الى ان زيارة غير الخ
 متفرقة عليه وهو الاصل والظاهر ان اليا منقلب عن هذا الخلف بعد حفظ حركة آخر المندوب
 لرفع الالباس وكذا الواو لا معدولة اليه وحسن ذلك في الفا في عبارة المصنف حماته تقا
 اوقع في مكانه واغلق مكيه بته هذا المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب
 على خلق والمنادي فانه لا يكون خطاب اثنين في كل واحد من غير تثنية او جمع وعطف
 ولا بعد ان يكون هذا تعبدا على افعال الخراج المندوب وعدم جعله منادي على ضرب
 من الدعوي والتذليل كما في يا جبال لانه لو كان منادي كما مقصود بالخطاب لم يصح واغلق
 في ان لا يجمع به لتمام المضاف لان اسم لا يسم بالثلاث او باللام او بنون التثنية او الجمع
 او الاضافة ولا تحذف بالذات اي دائما وقوله بخلق والمضاف والمضاف اليه
 فانها مستغيران اي في الجملة والاف المضاف والمضاف اليه في الاضافة الباء متحدا
 في الجحيم القدح ومن غريب هذا المقام انه قال المصنف حماته تقا الجحيم الرأس
 في الخ اذا كان مقارنا مع اسم الجنس الخ ولي مقارنا مع اسم الجنس لانه لا يندب
 في ما كان نكرة سواء كان مضافا او غيره وفيه رد على من قال ان الباء في الجنس
 قاله لراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه لانه لا زائدة لم يكثر كثره نداء العلم
 واما غير العلم فمن المعارف ولم يكثر كثره العلم فالحق بالعلم لزيدنا سبته بالعلم
 فله يرد ان هذا التعليل يقتضي اختصاص المندوب بالعلم فيبقى على هذا المعيار في
 حاله قوله العلم وما عطف عليه سواء كان مع بدل عن حرف كلفظة الله فانه
 لا يحذف بهذا لما اعترض به الرضي انه لم يتم ما ذكره بيان ما لا يكون حذفه والنداء

فيه لانه في لفظ الله تعالى لا يخفى ان الرضعيف لانه المستغفار بيا المصنف رحمه الله تعالى
انه يكون الحذف لفظ الله تعالى مطلقا كما في سائر الالفاظ فالوجه في الالفاظ فيما سبق
ان يقال قوله فيما سبق وقالوا يا الله خاصة من جملة معانيه انه يقال بحذف حرف النداء
فلم ينجح الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء عند **مر** الصحيح انه عبري وقيل عبري
والاصل **ع** على وزن يوجب الاله غير الالفاظ المنقول كما في شمس ابن مالك
بظم الميم والاصل شمس بضم الميم وايرها الرجل ينبغي ان يذكر اتي الذي لم يوصف
بذي الالام او الموصوفه فيما لا يكون حذف حرف النداء عنه لا لئلا يتخلل البيان به
س قالت امرئي القيس فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء
وقيل مثل يستعمل للغموم **س** قاله شمس صار مثالي للحصر على تخلص النفس من الوطء
الشدة قوله واطرق الاطراق جتم در پشرا فكندن وسرفر كندن حتى يصاب باليل
قوله حتى يصاد بان يلقي عليه ثوب فيصا دصار مثالي لمن تكبر وقد وضع من هو أشرف
منه **س** فان ان حينئذ ناصبة **س** مفعول قبله ولا زائدة اي بدله اعمالا
او متعلق **س** او يزين بتقدير لام التعليل **س** اي مفعول اظهر عاملة فشره بطلق الظير
بما بطلق المفعول لانه بصدد بيان ما هو من افراخ في هذا المقام وبعد معرفة عمق
يخصه العاقل بما هو المراد في هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهومه حينئذ التعريف للعام
ولذا جعل جنس التعريف الاسم لا المفعول به وهذه من فوائد لفظ الكل في التعريف
وقد تفرده المقام وقد تفرده ولا يبعد ان يقال في الاحكام التي ذكرها بعد ايضا
لم يختص بالمفعول بل ذكر على وجه العموم وهو مرجع الاجمال في بحث المفعول فيه
س اي اضمرا عاملة على مشرطة التفسير بنا قد كلف على متعلما خاصا هو كونه بنا
وهو اما مفعول مطلق الاضمار او مفعول له ولك ان يجعل على معنى مع ظاهر لفظ
س المشرطة والشرط واحد والتاء اما للتثنية او لكونها صفة لمخزوف هو العلة

هو العلة ونظيره الحقيقة **س** احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر او الاحترازا
عن ضرورة التفسير عتبا لئلا يستغنى عن رجل اي زيد وبعده نظرا لانه العتس
انما يلزم في زيد اضربه وزيدا مررت به واما في زيد اضربت غلغ فلو قيل انت زيد اضربت
لم يلزم اللغو وكذا لو قيل است زيد حبست عليه فلو بدله تمام وجه وجوب الحذف
من اعتبار قصد اطراد البناء **س** مشتغل صفة لا حد الى مريد المفعولين من كلمة او
وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متباعدة المصنف رحمه الله تعالى
على خلق فمذهب وهو اعمال لا قد كما هو مذهب الكوفيين مشتغل عنه متعلق بالاشتغال
على تضمن معنى الفراغ او على عارض بمعنى جعل الاشتغال بمعنى العارض متعلق بالحرور
س ومتعلق ضميره بان يكون مضافا الى المفعول المفسر والمعطوف على مفعوله
تخوذا اضربت وعروا غلغ غلغ او مفعول مفعول لصفة مفعوله او الصلة بخوذا اضربت
تخوذا اضربت رجل اهانته او ضربت الذي اهانته او مفعول لصفة المعطوف
على مفعوله او صلته وعلى هذا فسر قوله اي ما يناسب بالترادف قيل فيه مساهلة
لانه الترادف في المفردات لا غير وفيه بحث لانه العامل بجر الفعل وشبهه لا المركب
وهو مفرد كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع امورا تعتبرها في كلام المتن
لا بجر قوله بالمفعولية **س** وبقيد الفراغ من العمل في المبر ذاك الاشتغال يخرج في زيد
فيه انه يخرج جميع صور ما اضمرا عاملة لانه ليس لما نفع عن العمل بجره الاشتغال بل اشتغال
المقدرا تياه ايضا مانع الى ان يقال لا مانع عن العمل صورة الا ذاك الاشتغال
بخلق زيد ضربه فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده فيه وبقيد النصب بالمفعولية
س وبقيد النصب بالمفعولية يخرج خبر باب كان تخوذا كنت اياه لا يخفى انه يخرج خبره
بقوله كل اسم لانه كما ان التبادر في هذا المقام من قوله لنصبه النصب بالمفعولية كذا
للتبادر من كل اسم المفعول ولك ان تقول كل اسم اسم من المفعول والتعريف بطلق ما

على شريطة التفسير ومن زبد كنت اياه فلا معنى لتقييد قوله لنصبه لا خارج له
والاحسن في ترتيبها حينئذ وجه الغير المحقق لمقتضى سوق كلام خلوصا قسام الشغل
بالضمير عن الفصل بيزها بما ليس بيزها وله وجه آخر وهو خلوصا مثله المشتغل بالضمير
عن الفصل بيزها بما ليس منها ولما فعل المصنف دحا ان تقاوجا حسن الى قوله عدم الفصل
بين الفعل المعروف بالفعل المجرى اعني حسب عليه والثاني تقديم المسلط بنفسه
ثم المسلط بمراودة ثم المسلط بالانزال الى ان قدّم في هذا القسم ما هو اعرف فيه فتأمل
ينصب زيد جعل ضمير ينصب اليه زيد دون ما اضر عامه على شريطة التفسير
لاقتضا قول اي ضربت الي آخره فالك ذلك ان يجعل ضميرا لتا صبا اضر عامه
على شريطة التفسير بالاضمة بالمثل وفيه رد قل ان من صوب لما بعده ووجه الرد
مستغن عن البيان فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربت اضر ضربت الا قد لو جردت
فيه ان الاصل ضربت زيدا ولما حذف ضربت ذكر المفسر ان لا احتياج مع المفسر ان لا
ولذا لا يجوز ذكره في مظان الاضمار في حاشية الكتاب اي ان في مواقع مواع
يظن في باري النظر ان من قبيل الاضمار على شريطة التفسير فان لم يكن منه في الواقع
هذا وفي القاموس عن مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده ومنه لان يكون كذا
اي جدير فيه ان يقال انه كذا ونحوه والرفع قدّم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب
مع ان مناسبة الثاني بالبا بالشد لا تجعل ما هو ابعدهم الباء منهم وقيل ان لا يرفع
لسا من الحذف بالرفع بالابدأ الذي هو العامل في المبتدأ
والخبر حينئذ لا يتعلّق بذكره كونه مبتدأ والثاني مصدرا لمبتدأ الذي يحكي كونه مبتدأ
وقد جعل رافع فعل مجزوء مقدّم الى ان ارتكاب ما لا حاجة اليه واشعار بجره كونه الرفع
مختار وهو الاستغناء عن تكلف تقدير العامل لان جردته عن العوامل اللغوية لا يقدّر
آخر وهو لا سناد يعرف لتعريف الابدأ وفيه ان تجرّه يوجب رفعه بالابدأ فكيف

فكيف يصح قوله يصح الى ان يقال المراد منه تجرّه تصحّ فتدبر اي قرينة ترجح الرفع
وهي ما زاد على مصحح النص الذي لا محالة موجود لا ما حصل منه الترجيح لا مثله
في صورة استواء الامرين قرينة ترجح خلق الرفع بالفعل بل ما زاد على المصحح وايضا
لو ان يعدم ما يترجح النصب بالفعل استغنى عن قوله او عند وجود اقوي منها لا
لان في صورة وجود اقوي يتحقق عدم قرينة ترجح خلق الرفع وقيل لو جعل ظم خلق فيه
وقيل لو جعل ظم خلق في الاختيار الرفع لم ينجح الى تقييد القرينة بالربط لكن ينبغي ان يعلم ان
لكن ينبغي ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار في الجملة لا يوجب الاختيار في التركيب والاع
يستغنى عن قوله او عند وجود اقوي منها بل لم يكن له معنى لا يمكن وجود اقوي من قرينة
يوجب اختيار الرفع في التركيب فافهم وانما حمل قرينة خلق الرفع على قرينة الترجيح
دون التصحيح اما اذ كان قرينة التصحيح محالة موجودة واما لان قرينة عدم صحة النصب
لا تجتمع اختيار الرفع لان الرفع حينئذ واجب لان قرينتي التصحيح الى آخره متعلق
بمختار لا بتفسير قرينة خلق الرفع بقرينة ترجح خلق الرفع كما توهم كما توهم
بهم بسلا من الحذف ارجح لكن حينئذ يكون زيدا ضربة مما اختير فيه الرفع
لوجود قرينة اقوي من قرينة خلق الرفع لعدم قرينة الترجيح للنصب المشروطة
بل يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلق فاما كما لا يخفى على
او عند وجود ما مع غير الطلب اذا المفاجأة فان الرفع يوجب مع قرينة النصب
ليس الا اما هذه واذا هذه مع غير الطلب لم يقل مع الخبر لان المبادر من الخبر
في عرفهم خبر المبتدأ فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الى آخره
قيل ان لا يلزم كون الجملة الانشائية اسمية وهو قليل قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا بطل
لا يكون الجملة اسمية انشائية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها
وقيل لزوم في غير باب الاضمار على شريطة التفسير بالمطف على جملة فعلية

حقيقة او حكما نحو مرت برجل ضارب عمرا او هذا يقبل بان اسم الفاعل لشبهه
بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة للتعجب نحو احسن بزيد عمره
لكون فعلا للتعجب مجزوه وتجزؤه عن العروض خفا بالاسم يقال انظر ان الجملة
يقال انظر انظر الجملة الثانية في المثال المزجرا عن اضحية لا عاطفة واللام عطف الجملة
لزم عطف الخبرية على الاشائية وفيه ان عمرا يضرب استعمال في انشاء الخبر والتعجب
ومما اظنه انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملةان مقولتي القول نحو يقال زيدا عمرا قائم
فانه ليس بمصدا المظن في مقولتي القول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى يتفاوت الاسمية
والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت في المفعولية بين الاشائية
ولا يقتدر معمولها الضعيف في العمل كانه ارادة لا يقتدر وجوبا لانه يكفي فيها هو
يكفي في ما هو به بصدده نفي وجوب التقدير فلا يرد ان من وجوه الفرق بين ثلث اوله انه
يكون حذف فعلها دون اسمها في محله فلا يضحى انه لا يقتدر معمولها بهذا لكن الظاهر
ان جواز حذف الفعل بعد اسمها في معنى تقابل الال متناع لوجوب وانما
قوله وانما قال حرف الال استنهام لوقال الال استنهام عطفا على حرف النفي خرج عن كونه
لا انه ليس بعد الال استنهام بل مع ما ذكره لا يصير نكته لا وارج الحرف وانما يصير نكته
لذكر بعد اختياره على معنى الال استنهام فتأمل وانما وجه ذكر الحرف في وان الال استنهام
يجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز فيه زيدا اضحية صريح به الرضي ليشمل مثل هل زيدا
فانه يجوز ان استعجب النجاة لا مصدقضا هل لفظ الفعل لا تبيح قد في الاصل
فلا يكفي فيه تقدير الفعل ما يدل عليه كلام النجاة ان هلالا يبارق لفظ الفعل اذا ذكر
في الكلام فعل ولا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اما اذا لم يذكر في الكلام فعل في الكلام
فيدخل على اسم نحو هل زيدا قائم فنقول انما قال حرف الال استنهام دون العزة الال استنهام
ليشمل نحو هل زيدا عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعد جواز في هل زيدا اضحية

ضحية لا يجوز على ايتان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيدا ضحية وبيان المفتاح لا
لا يتبع هل زيدا بل يحسن فلا وجع القول نحو هل زيدا ضحية للحكم باستباح هل زيدا
وفيما ذكره وتما ذكرنا ذلك في الرضي ان المراد بحرف الال استنهام الال في جواز لعدم
لعدم جواز هل زيدا ضحية لوجوب دخوله على الفعل في هذه الصورة لا يرضى بالفصل
بينه وبين الفعل اذا وجد في الكلام وبعد الاشائية شرطية مخرجا للكوفين في اختيار الال
بعد لانه اذا ليس قرينة النصب لوقوع الجملةين بعده على التساوي وخلو فالله يرد
في انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها وفيما قبل الال مرقد بتاخذ الكلف
في التقدير وثانيا في التفسير حيث قدرا الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف
مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث فسر الكلف كلمة ما المقدرة بموضع
بموضع وقوع الاسم المذكور قبل الال مرقد الزم ولا حاجة الى الال ولا يصح ان يرا ويختار الال
ويختار النصب في وقت الال مرقد حذف الزم عن المصدر كثير ولا الى الثالث في ذلك
يصح تفسيره باسم اي يختار النصب في اسم قبل الال مرقد اي موضع وقوع الفعل فيها
يعني ان اضافة الواقع الى الفعل باعتبار ان لها مزيدا اختصاصا بفعل الال انما يخص
يدل عليه اختيار النصب ووم وعند خوف لبس التفسير اي عند خوف لبس حال الرفع
وانما قال عند خوف اللبس دون عند اللبس لانه الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس
لا انه يمكن رفع اللبس بقرينة لكن النصب راجح لانه فيه عني عن تكلف قرينة ومن
قال ادبرج الخوف لانه مع اللبس يجب رفع اللبس فيجب النصب وانما عند الخوف
فوق اللبس مختارا اذا لم ينصب لعلم كونه خبرا بان الخبر قد من الصفة لانه يفيد
تامة فزيد عليه انه ربيح كونه صفة ربحان كونه قوله يقتدر خبرا على كونه متعلقا
لانه يفيد فائدة على انه كلما يرا فزيد المسند اليه يكون الحكم عليه ازيد وانما يفيد واه
وانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب واعلم ان خوف اللبس بالصفة

فيما اذا كان المنصب نكرة ويكون للمفسر متعلق بحمل جعله خبرا اذا رفع المنصب
ولا يتحقق خوف التباس في المنصب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق
بتبليغه **باللغة** الاستغرافية فلا التباس وكذا **من** ثم اعلم ان مواضع اختيار نصب
ما استخرج من القوة لا الفعل وارجو ان تتأكد ان يكون فيضانه وهو فيما اذا التباس المقصود
بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيد اضربت غلامه فان المقصود بالافادة اهانة زيد
فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه وربما يلغى التفسير
لا اهانة اللازمة **من** فان المقصود الحكم **بانه** مخدوع في آخره بقرينة قراءة النص
فلورفع وحمل على الصفة فان هذا المقصود وتبدل معنى غير مقصود ولا حاجة في نفي
في نفي كون المقصود صفة لا الاستدلال بانه يستدعي نفا الرفع في المقام
قصد الاختيار بالجملة الى بعد الاسم النصب والى اذا كان مع الرفع يلبس بالصفة لان الصفة
غير مقصورة سواء كان التقييد بالوصف مع صحبي **اولا** على انه على ما ذكره
يلزم ان لا يكون النص في الآية مختارا عند المعتزلي مع ان الفريقين متفقان في ذلك
التقدير فتدبر **اي** عنده او في داره ونحو ذلك فان قلت فلو يصح كونه مما يسوي **فقد**
باستغناء عن تقدير نحوه عنده قلت اذا كان المقصود اكرام عمر وعنده فلو بدد
من تقدير عنده على تقدير الرفع ايضا قوله قلنا هي معارضة بقرينة المعطوف عليه
ولكن ان تقول ان النص مرجح بالاسقفنا عن تكلف جعل الجملة خبرا قوله قلنا **باعتبار**
اما باعتبار المبدئي فالمبدئي اقرب لمعنى فيما بين ارباب العربية
لم يعرف فيما بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا الريب فلو بدد اعتبار من شاهد
والا بالترديد ليس الا عند الخليل **لوجوب** دخول ما على الفعل متاخر في التحضير
قبال تفاعل حرف الشرط عند غير الخليل فغنى عن اختيار عند النصب
ومما يجب النص به عند بعض الاعراض والمصنف رحمه الله تعالى انه في هذا

او في فيما يختار النصب فاغتنمه ومما استخرج من القوة لا الفعل من مواضع وجوب النص
ان يكون ما اضمر عاملا على شريطة التفسير نكرة صفة نحو جلع صريته فانه
لا يجوز فيه الرفع لا متناع التكرار تصرف للمبتدأ قوله فالجحد فيما ذكر من مقود
وتحقيق المقام ان الملاحقة ما يلحق بسا الفعل المفسر في المقصد يكون مقصودا
فلو قصد بزيد ذهب اذهب احد زيد ودله قرينة عليه مما نحن فيه فعدم كون هذا
المثال ليس كانه يستحيل ان يكون منه بل كانه ليس مما قصد به هذا المعنى مثله ان زيد خلق
من هذا البناء بتقدير اخلق الله تعالى زيد لا تترك الفاعل فيه لتعنيه فهو بمنزلة المذكور
فجعل تحت الفاعل ضابطة مما لا يقول عليه نعم كل ما اتخذ الفاعل يكون كذلك لكن يستقر
وبهذا اندفع ما يقال ان زيد ذهب ليصير ليصبح ان يكون في تقدير اذهب الذهب به
زيدا بان يكون التناصب لزيد لا ذهبا بالسند الى المصدر مجازا لا تمام بقصد به
ولود قرينة على قصد فليكن منه وقدرته الشيخ الرضي بان المصدر الذي يستند اليه الفعل
ما يكون له اختصاص بالفعل فيما نحن فيه ليس كذلك يريد به ان الذهب وان نصب
بالذهب فيقال اذهب زيد ذهبا كما يقال ابنت الله تعالى ابنا لكن ليس له اختصاص
بالفعل من زيد مناسبة بل اختصاصه بذهب والفعل لا يستند الى مصدره وكذا
وفي ما نقلناه عن شاهدي على انه لا يجب ان تحتل الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا
الاحتمال لهذا المثال **واجب** بالابدأ تقييد الرفع بالابدأ تبادر من اطلاق في هذا المثال
وقد قيل المصنف رحمه الله تعالى شرح ايضا ووجه ان احتمال تقدير اذهب زيد
مرجوح لا حجة الى الخذف المستغنى عنه بالابدأ وفيه ان كون الاستغناء اولى بالفعل
على انه احتمال مرجوحا يكفي في ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابدأ وكذا اي مثل ان زيد ذهب
قوله تعالى **آخره** يريد المصنف رحمه الله تعالى ان مرفوعا وقع بعده
هو صفة لا مرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لا تتركيب تقييدي ولو سلب الفعل

على الرفع ونصبه لا تغلب التعيين على الاخبار ويفوت المقصود
 كتابة عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه هذا البناء بيان ان لو سلمت لغيره
 ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يجوز يكون مقصودا كما اتفق عليه كل سائر الشارحين
 في هذا المقام ويتوقف الشارح نعم لو بين كون الآية مما قصد فيه وصف الرفع بما بعده
 كان لا يبا للمقام لكن حل اعتبارهم على هذا المعنى بعيد عن دأب الكرام واعلم
 ان قوله **هو** **م** مثلا زيد ذهب به في انه يتوهم انه من باب الازهار
 وتما يختار فيه النصب لا انه على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة **هو**
 اي في صحايف اعمالهم في القاموس الزبور كما لقبول الكتاب جمع كسر وضم لا زهم لم يوافقا
 بل الكرام الكاتبون او قوا في كتابه افعالهم كانه ذكر ذلك دفعا لجل الفعل على الكتابة
 بانه لو حمل عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام لا زهم ليسوا كاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل
 على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لا زهم باسرها اسباب كتابة الكرام نعم ان ههنا مانعا
 آخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحايف اعمالهم **هو** بل كل منقول
 لهم ولك ان تجعل قوله بل الكرام الكاتبون او قوا في كتابه افعالهم اثباتا لهذا المانع
 بان يكون مناط الفائدة اختصاص كتابة كرام الكاتبين بافعالهم قوله وان كان صفة لشئ
 بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف بخبر الموصوف قوله لا ان كل كائن في صحايف
 ان اراد نفيه لعدم موافقة لما في انه الاخرى فليصح نافية الالف فائدة مخيرة الاعا
 وان اراد ان ليس في افادة غرضه لا يتجوز في افادة المعنى السابق فليتم لا في بيان انه
 لا في بيان انه لا يكتب في صحايف اعمالهم مطابقة اعمالهم **هو** اي لا يترك
 والظاهر كون دخوله تحت التاعرة وظاهر الاما هو بالنسبة الى المبتدئ
 الغير العارف بتاعرة اعماله بعد الفأ فيها قبلها او باء اعتبارا ان جعل الالف نشأ خبرا
 خلاف الظاهر ولهذا جعل توجيه المبتدأ ايضا محتمل في اخراج الآية عن هذا الباب

الباب مع ظهور كون الفأ بمعنى الشرط **هو** **م** الفأ فيه مرتبط بالآخر
 تقديره الخاص بعيد عن الغم والتقدير المتبادر تقدير كائن وجعل البأ للتبسيط
 ومثل هذا الفأ لا يعمل فيها حيزه فيما قبله يريد بمثل هذا البأ الفأ الشرط الذي
 وقع موقعها وليس هذا المقام بمقام يخرج فيه الفأ عن موقعها ولمعرفة موضع الفأ
 ومقام اخراج عنه مقام آخر قوله والآية جعلت لآخرة اشارة الى ان **هو**
 عطف **هو** وقوله جعلت بتقدير والآية جعلت عطف على قوله الفأ بمعنى الشرط
 والجملتان تغليل لكون الآية مثل قوله تعالى ويجعل كل من المدين خلقا
 اشارة الى بان يكون نحو مبتدأ خبر قوله الفأ بمعنى الشرط والعائد نفي الفأ فانه
 في معنى فانه من قدر العاطفة فقد ارتكب ما لا حاجة اليه وجعلت عطف على الخبر
 فيكون النكتة في قطع الآية عما قبلها انه من هذا البناء عند بعض مجل في ما قبلها وقوله دفع
 لما يشبه ان زيدا ضربة ايضا جعلت والمراد بال استقلال ان لا يكون ذكرا حديرا مما شترعا
 على حذف الفعل من الاخرى ان تريد **هو** **م** جعلت مع رفع **هو** **م** وما هو جعلت
 في حال الرفع لا يصلح ان يكون من باب الازهار فليحتاج الى تعيين الجملتين بالالف
هو **م** اول التفسير بهذا الظاهر **هو** واختيار النصب باطلا لا تقا في بني قوله والآية
 دليل على اثبات احد الخ مابين السابقين ولك ان تجعله دليل على دعوي ان الآية
 ليست من البناء وعلى التقديرين يتجه ان السوق حينئذ يستدعي ان يقول الآي يلزم ان يختار النصب
 فالوجه انه اشارة الى المصنف انه تغلب جميع ما ذكر في الآية مع تنبيه على ما هو القراء
 المتبرقة فقال الآية ليست من البناء لان الفأ بمعنى الشرط عند المبرد والآية جملتان
 عند سيبويه وان كان من البناء كما ذهب اليه البعض فالحق ان النصب فاختار النصب
 ولا يبعد ان يجعل قوله والآية فالحق ان النصب فيها اما الآي والآية فقط واما الآي
 فليوالباسر بالصفة **هو** لضيق الوجه عن ذكره لانه لو ذكرنا وقت التحذير سيماء في التسم

الثاني الذي ينبغي فيه تكرار المحذرة لعدم اشتماله على مخافة يسرع السامع لئلا يترك
عنها مجرد سماعه ذكره بدلا ولهذا لا يذكر المحذرة اي اسم عمل فيه شبه بذلك على ان الممول
بنا ويل الممول فيه فالمول في هذا المقام من قبيل الخذف والايصال وقيل في قبيل اطلاق اسم على
او ذكر تحذيرا فيكون ممنوعا له فان قلت في جعل تحذيرا ممنوعا لا التحذير عن تقدير ذكره
فقد ارتكب الشارح ما لا حاجة اليه قلت دعاه الى التحذير تصحيحا او ذكر لا يقال
قلت دعاه الى التحذير تصحيحا او ذكر لا يقال لا يصح جعل تحذيرا ممنوعا له للتحذير
لانه يستدعيه بل يحصل التحذير بالذكر ايضا لاننا نقول بذكر العالم بنوت فرصة التحذير
فمقصدا التحذير داع الى التحذير ومن لم يتفطن لهذه الدققة اطلاق على نفسه المسافة
فقال التحذير على داعي التحذير اتقوا ما بعد التحذير عما بعده واما الذكر المحذرة مكررا او طول الكلام
به اي بعد ذلك المموله هذا بظاهره يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المنعول
ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتقوا وهو اوفى لمصلحة الضمير المنفصل فتأمل
قوله فان قلت فعليه هذا لا بد منه ضمير في المعطوف هذا ممنوع بل لا بد منه عائد وهو
اعلم من الضمير وكيف لا ولا نسلم وجب الضمير لما نفع ما ذكره في الجواب فالجواب
ولا بد منه عائد يصح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفي حمل الضمير على العائد بعد الضمير
عن افادته ما في الضمير قوله مثلا اياك والاسد شبه بكثره تكرار اياك على ان الغلب
في هذا القسم التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يحكي متكلمها تحذيرا والشر
والظاهر فيه تقدير اتق على صيغة التكلم على ما ذهب اليه سيبويه لكن قول المصنف بتقدير
يشعر بان اختيار مذهب غير من ان التحذير حينئذ على صيغة الخطاب ايضا
على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضاعفا الى الخطاب نحو نفسك والشر والضم
واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء الظاهرة والمضمرة كلها

قوله ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه الى آخره وكذا تقدير اتق
بتضمين معنى التبعيد فقد جفت وما لا ونحن نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك
والاسد بالتعبير عن الاسد بنفسك وتفسيره بالاسد وياك من الاسد هو سد مع
بتقدير اتق نفسك من الاسد فاعتبر عن الاسد بنفسك كما القرب منك وابدله الاسد
لان وان تقدير بعد في المثال الثاني نوعي الثاني غير مناسب لان المعنى الى آخره
فيه ان الاتقاء عن الطريق انما يكون بتبعيد عن جزء منه يتصرف به بالمراحم
فيصح جعل التحذير بعد نفسك عن الطريق نعم لا يناسب تقدير بعد الطريق
لكنه من ضرورات تقدير بعد ان يقال يلزم حينئذ نصب الطريق بحذف الجار وهو
سماحي فان المعنى على بعد نفسك مما يوزيك كالا سدي ان تقدير بعد نفسك
يوجب كون النفس محذرا لا محذرا من فلا يكون من افرا النوع الثاني وليس افرا النوع
الا ولا ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده الا ان يراد بما بعده لفظا او تقدير او غاية
وغاية ما يمكن ان يقال ان التحذير عن النفس بالتوصية على تبعية عن الزائل
التي يوزيك ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الى ان المرجح تقدير بعد استغناء
عن النصيب بتقدير حرف الجر ولا شتما له على بيان كيفية الخذف عنهم وبعض الناظرين
في هذا المقام كلام تعجلا فيهم وبدوا بشرحهم وتقول في قسمي الى ولا اياك الى
فتذكر المحذوف ويحذف المعطوف لان المقام لا يسع المحذوف والمحذوف معا
اياك ان تحذف بتقدير من لا بتقدير العاطفة لا يكون في سعة الكلام
ولما علم من قوله بتقدير من عموم صحة تقدير العاطفة ثبت امتناع تقدير اياك الى سد
بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير العاطفة ما ذكره من الجواب
بقوله قلنا لا ينفع لان السؤال ان قوله لا متناع تقدير من لا يثبت المدعى بعدم
بدون ضمنية ما امتناع تقدير الواو وفيها ان امتناع الشر من امتناع تقدير حرف الجر

لا ينفع ما لا يدعي ان امتناع واضح مستغن عن الترخيص والبيان شيئا من اسم الزمان
المراد باسم الزمان المعنى الإضافي لا المفهوم الاصطلاحي وظاهره فانه لا يخلو زمانا او مكانا
فانه لا يخلو زمانا او مكانا عن ان يفعل فيها صوابا فيه سواء ذكر الفعل الذي هو في الظاهر
وهو المراد بالذكر والمذكور في هذا البحث فلي تفعل **يوم الجمعة** مثل **يوم الجمعة** وطيب
لا تقول المذكور طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه والى كان للزمان زمان
ولكن ان تقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه لان ذكر المقتد
لا يمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه مذكور ضمنا والمذكور في تعريف الفعل
فيه بحسب ان يكون اعم من المذكور ضمنا **فلو اعتبر في التعريف قيد الحيشية**
اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج لا اعتبر
لم يحتج الى اعتبار قيد الحيشية ولو اريد معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار قيد الحيشية اذ يوم الجمعة
في يوم شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يصرفه عن فعله فيه وفيه نظر لان
لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يعتبر قيد الحيشية لصدق على يوم الجمعة انما نسب اليه الفعل
بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيشية كاللغة
هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل في فعل مذكور لا لكن لا مع هذه الحيشية
لا تقول يستفاد من كلام الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة فيه الى آخره جعل قيد الحيشية
متعلقة بقوله مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة الى لانه لم يذكره اجل هذه الحيشية مما
شاع اعتبار في التعريفات فيكون بعيدا عن الاعتبار ولا يكون قيد مذكور مستغن
عنه بعد اعتبار الحيشية كما ادعاه الشارح لانه متعلق بالمعنى والادعاء فان ذكر يوم الجمعة
ليس الى آخره معناه انه ليس ذكره من هذه الحيشية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث انه
كذلك ولا بد لصدق التعريف مع الحيشية على الشيء ان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فتا
ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيشية لا يخفى ان قيد الحيشية معتبر بعد قوله مذكور

مذكور فاعناؤها عن المذكور اغناء المتقدم عن المتأخر وهذا مما لا يعاب
الا ان يقال لم يعجل بنبه على امكان الاختصاص **بمرها** كان او محدودا المبرم الزمان
ما لم يعتبر له حد وزمانا كالحين والمحدود ما اعتبر فيه حدا كاليوم والليلة والشهر
والسنة **وظروف المكان** ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان بتأويله
بالمكان لا تعين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير وانما بقوله ان كان المكان
لا وجه للتذكير وطريق التأويل فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلق الجمل عن ضمير المتأ
ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف اليه المتأ بالاضافة البانية كانه شئ
الى المتأ والاظهرا ان الضمير راجع الى ظروف المكان بتأويله بالقسم لا انه قسم من الظروف
ومر فسر المبرم بالجرها الست ومنهم من فسره بالتركه فيرد انه غير مانع لدخول كويت
ومسجد جانبية وقيل غير جامع لخرج نحو خلفك عنه صريح به الفاضل الرندي
في الارشاد ومنهم من فسره بما فسر به الزمان المبرم ويرد عليه جانب وما في معناه فانه لا يقبل
النصب بتقدير في وكذا الميل والفرسخ فانها ما يقبل مع الزمان معينان بهذا التفسير
ومر لا يرهما اراد الى بهام اللغوية ما يشق منه المبرم الاصطلاح في يوم بذكره خبر شهرها
ولكن ان تجعل الضمير راجعا الى المبرم وعند ولدي وشهرها بتأويلها بالجمول والجمول عليه
وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور ولكن ان تجعل الضمير الى عند ولدي وجعل بارها
بيانا لوجه الشبهة لوجه الحمل اي شهرها لاجل ان بارها ما فحسب لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلاح
ومر وفي بعض النسخ لا يرهما كما هو الظاهر والظاهر رجوع الى عند ولدي بانهما
ويحتمل الرجوع اليها والمبرم ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرة
في الاستعمال قيل لا يقال كنت مكانك ويقال جلست بمجلسك فكل اسم مكان ينتصب
بما اشتق منه او مراد ولا ينتصب اسم المكان بغير المشتق منه و مراد وجه الشارح غير
قوله لكثرة على كثرة الاستعمال وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان يراد ان حمل لكثرة التورية

منه ككثرة

لقال المذكور لمصاحبة الى آخره **في** متعلق بمذكور فيه لطافه ولوقال بالمذكور كما الظن
فتدبر قوله او مفعولا نحو كفاك ونيدا ودهم اتفاق النجاة ان درهم ضربت زيد و
من قبيل العطف لا غير يمنع كون زيد ودهم كفاك ونيدا مفعولا مع اذا الفارقة بينه
وبين ضربت زيدا وعمرا مجرد تحكم وانما يجري الشارح على ذاك حسبك زيدا
وهو لا يسهل ولا يغني عن جوع لا حسبك مضافا الى مضافا اليه ولذا جعل حسب جانبا
بحري الظروف المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمفعول فعل ما عدا المفعول به المنصوب
في سواء كان الفعل لفظا اراد باللفظ ما يدل على الحدث لما سيجي فاندرج في المشابهة
ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه ايضا المعنى فله حاجة وجه لقوله او معنى
فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ويجعل المشتبه شبيهه في قوة المذكور اذ كثيرا
يكفي عن ذكره بعد ذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل وانما تفرق ذلك
لان بعض معنى الفعل اسما اعمالا سماعي وهو ما عدا اسما الى افعال السماء
ولا يخفى ان الاولي بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لتأخيرها قوله فان كان الفعل لفظا
في والمراد بمصاحبة لمفعول الفعل مشاركة في ذلك الفعل في زمان واحد وهذا مذهب
مذهب الخنفساري ويره المثل المشهور في السنة الجرد من قولهم استوي الماء والخشب
لان استوي الخشب بل صنفه الماء اذا ساوي الخشب واجاب عنه صاحب الفنا شارح التبا
بان استوي بمعنى اقام استقام او بلغ كما يقال استوي الرجل وليس بشيء لان لم يستقم
ولم يبلغ كما له بل الماء فقط وغيره لا خنفساري بشرط المشاركة بل مجردا بمعية
ويشبهه شربت والتيل ايضا وفيه الامثلة مما لا يصح فيه العطف وتعين في التنب
قوله او مكان واحدا ذكره الشارح في هذا المقام بعينه عبارة العباب
قيل ان اعتبار الوحدة في المكان خلق المشهور ونحن نقول لو لم تعتبر في المثال المذكور الوحدة
لم يصح لان تركها في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يوقع ضم الناقه ولدها

في شرحه

ولدها فلاح يتم ان المقصود في المشاركة في مكان واحد في زمان واحد كما هو المستفاد
من العبارة فالاولى الى اكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في مكان واحد
في زمان واحد ويجعل الملحومة مبنية على ان التركة عدم المحافضة بمعنى لو لم يحفظ الناقه
واجملت ولم يحفظ في هذا الزمان ولدها ايضا لم يضربها وتركها في مكانين من قبيل حفظها
وداخل في عدم تركها قوله نحو تركت الناقه على صيغة الجرول لوجعلته معروف الكاظم
من باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه **في** وفيصيرها في الحاشية فصيل
اذ شير شير بان كره وضع الصبي شير خود كوك قوله اعلم ان مذهب الخنفساري
احتز بقوله جرد النجاة عن عبد القاهر فانه جعل مفعول الفعل الواو لكونه بمعنى مع
نفسها عاملة وعن مذهب الخنفساري فانه جعل مفعول الفعل الواو لكونه بمعنى مع وجعل
اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد الى الصفة قوله واصلا واو العطف فلذا لم يخرجه
لم يخرجه تقديم المفعول مع على مصاحبة خلق فالج في الفتح ولا على عاملة خلق فالشيخ الرضي
فيما اذا تقدم مع مصاحبة على الفعل بحيث لا يلزم نقله على مصاحبة لفظ او اسم
فان اسم الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره الرضي في بحث الحال مع انه يكون في المفعول
الذي هو عاملة وجران **في** وجازاي لم يجب حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد بقصد
وانما حمل عليه جعل مفعول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كفاك وزيدا
ولا يخفى ان خنفساري دخل في التعريف ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه
فتقول ضربت زيدا وعمرا خارج عن تعريف المفعول به بتخصيص مفعول الفعل كما ذكرنا
في خنفساري ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقسيم فلو حمل قوله جازي على معنى عدم الاستماع
لا ينتقض الحكم بالمثال المذكور **في** فالوجه ان جعل مفعولا معه معطوفا الى العطف
وعدم حتى يتحد الشرط والجزاء **في** تعين النصب في غير المصنفين كما انه تعالى في ترجمته
في تعين العطف عند غير المصنفين في العطف فقلت يا زيدا وعمرا خارج عن التقسيم

فحينئذ لا يحسن التقابل بينه وبين وباب الصور ان جعلت امرا حال من كل حال امر
واما لو جعلته حال في المستتر في حكم فليس مما نحن فيه او بعد الا نقاض للغي في بحث
من وجريهما ان مثل ما جاني رجل الى راكبا النكرة فيه مستغرة فلا يقال الا استفراق
وثانيرهما ان النكرة لم يقع بعد الا بل حالها ومنهم من يقول فاعل بعد الا حال عا سبيل التنازع
ولا يخفى بخفي انه قوله بعد الا عطف على قوله في حين النفي فهو ظرف لغو والظرف ان سر هو الصحيح
او قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بان ما جاني رجل الى راكبا صحيح تكدير صاحب الحال
فيه منع الاحتمال وصيغتها الذي الحال عا ما صرح به المصنف رحمه الله تعالى فوردنا الا اعتبار
يقابلهم فيه مصححي كما **مر** وفيه ان منع الا لو كان مصححا لصحح جاني رجل الى عا كما
ولما قوله نقضا للنفي فالمصحح الى استفراقا مان قال لا منع الا لجواز وقوع الصفة بعد الا
قوية بلا مزية لان الصفة النحوية لا تكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدأ
والحال **مر** وارسلها العراك اورد امثلة موثوقا بالنقص الى قوله شر ليد والثاني تمام
شاع في المحاورات والمخاطبات ولم يورد الا في جدي شعير شعرا الى شرها راليت
فيما يترجم بحيث يكتفي الى اشارة اليه واما في شايع في المحاورات لا يحتاج الى التمسك
لوقوع في شعر البليغ قال صاحب القمو القاموس يقال اورد ابله العراك اي اوردتها
لها والاصل عن كاف او خلا ولم يغير مع المصنف هذا الكلام ولم يزد عليها **مر**
كتب في الحاشية الزود المنع قوله ولم يشفق على تفصل الدخا لكتب في الحاشية الاستغراق
الحرف والنقص بالاصار المرهلة والفين المعجم المفتوح من نقص ليجل نفصا اي ليرتفع
انتهى في الصراح نقص لم يرد تمام نار سيدن وسيراب ناشدن وكا المرابا لا البتة
الظاهر هو الثاني وعطف لم يزد عليها للتفسير ثم يرد مضاعف من جمل من العطف لا الحرف
كتب في الحاشية العطف ما حول الحوض والبتة مباركة الى بل والمبركة المناخ يعني جاني
يفي جاني شتر خربا نيدن **مر** ومررت به وحده كتب في الحاشية الواحد مصدر وحده

يحد يقال وحده وحده وحده كوحده وعدا وعدة انتهى قال الشيخ وحده لا زما
والذكر والاضافة الى المصروف لا تم النصب الا في مواضع مخصوصة مثل فعلته جردك
كتب في الحاشية الجرد بفتح الجيم وضمها الاجرها وقال الفراء بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة
مر متا ولاي كل واحد منها كذا قيل قلت وكذا ضمير نحو بل هو اخو بالتا وبلا والظرف
ان المراد بنحو العراك العرف باللام من المصادر وغيرها نحو حريت بدم الجهم الغدير اي كثيرا
سائر اباكثرهم وجه الى رضى ونحو خلق الا قد لا قد اي لا فاقلة ونحو وحده المضى
من المصادر وغيرها نحو جأ الرجال ثلثة الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية مضافا
ليانها ما تقدم منصوبات على الحالية في الجي لوقوعها موقع النكرات فانها في معنى مجتمعين
في الجي وقا كيدا لما قبلها في تميم عربات باعرايه ولا يبعد ان يجعل الحال التي هي جملة واحدة
في نحو لان الجملة ليست نكرة اذ هي كالمعرفة من اقسام الاسم بل هي مؤنة بالنكرة فجعل العراك
ونحو مصدر الجملة الحالية المحذوفة بحالة الطريق **مر** احدهما انما مصادر فعل
هو الاصح عا قياس تقدير الخبر الظرف بالجملة ويجوز تقدير الصفة اي معتركة لان **مر**
في الحال افراد تجري الشارح على المذهب الاكثر ومن لم يثبت زاعا كلام الشارح
حيث قال لا فعلا المحذوفة او صفات فسوي بينهما اي يعتكره اشار الى ان العراك **مر**
لم يستعمل فعلا بل استعمل المزيدي **مر** فلهذا الجملة الفعلية وقعت حال الظاهر احوالا
مر وثانيرهما انما معارف موضوعات موضع النكرات هذا هو الوجه المبرح الذي
يلتزم ان يكتب به بجر يانه في احوال المعرفة كلها فالتحليل في الولا فانه لا يجري الا في المصادر
مر فان كان صاحبها اي صاحب الحال في المعرفة اذ الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواو
مر ولم يكن الحال مشتركة الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة
مر ولا نكرة نحو جاني رجل ونيد راكين فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة
ولا حاجة الى زيادة قيد لم يكن الحال مشتركة بينا وبين معرفة ومنه هذا يظهر وجه بديع

لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غاليا فاحفظ فانه لا ضياقنا لا في المعنى مبتدأ خبر
فيه ان جاقا لما جعله جلا في الحقيقة قام رجل فالتمصيص بالخبر المتقدم الذي ليس بظرف
وهو لا ينفع في تصحيح الابدال تقول الحال بمنزلة الظرف فتقديم الخبر الظرف
لا نأقول لا يصح الاخبار عن الجزية بظرف الزمان ولعل يلبس بالصنف في النصب
ينبغي ان لا يفيد تخصيص ذي الحال بالاضافة الى نكرة ولا بصنف ولا باستراخوار بن علي بن
ورأت رجل عالما راكبا لا الى لتباس بالصنف باق بعد لا يتقدم اي الحال فيما عدا
مثل زيد قائما كمرقا عدا يعني فيما دل على حدثين غير متميزين بالعبارتين المختلفين بالحال
بان يتعلق كل منهما حال فانه يجبان يلي متعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقديم على العامل
الضعيف فان التشبيه يدل على حدث قائم وبالمشبه وحدث قائم بالمشبه وتعلقهما
وتشبه قام بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه تعود على العامل المعنوي ولا على الفعل غير المتصرف
ولا على المصدر بما له صدر الكلام ولا على المصدر بالحرف والمصدرية ولا على المصدر باللام
الموصولة ولا على افعال التفضيل فيما عدا هذا سرا اطيع من رطبا فوهة قبيل زيد قائما كمرقا
فعل هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا كون مدارا لخالفة
بين العامل المعنوي ود العامل الظرف كون احدهما متفقا والآخر مختلفا فيه مما لا ينسب
اصلا ولا يرضى به القدر في الاستغناء من دلالات الكلام فالوجدان يقا المراد ان لا يتقدم
بخلق والظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على الحال فيكون بناء الكلام
على مذهب الالحاق فبمقدار ان العامل المعنوي كما يخالف العامل الفعل والمشتق ايضا
فان الحال يتقدم عليها مطلقا فتخصيص الخالفة بالظرف مما لا بد منه وجه ويحتمل فرق
بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق بان قوله بخلق والظرف على هذا الاحتمال متعلق
بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي حال كذا او جملة معترضة
هذا اذا لم يكن الظرف داخل في العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهة من الجا والمجرور

والمجرور فان لم يدخل في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي
قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لانه لا ينحصر استثناء عن العامل المعنوي
لان بين الخالفة بقوله بخلق والظرف قوله ولا على في الحال المجرور المتبادر من عبارة الن
ولا على العامل المجرور في النسبة الى الوجود وان يقال لا يتقدم على المجرور في الوجود على العامل
المعنوي بخلق الظرف واما التقديم على في الحال الرفع والمنصوب فحاشا مطلقا
عند البصريين وممنع عند الكوفيين الى في الرفع الذي تقدم عام على الحال لانه
لم يتقدم على الحال اتفاقا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف له مقام
خوفا تتبع ملة ابراهيم حنيفا لانه التام لالتابع وخرج لذي الحال نقص جواز اكباجا زيد
مع عدم جواز تقديم ذي الحال ولك ان تمتد لجواز تقديم ذي الحال لاداء هذا المعنى بعينه
الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتدأ والكل تكلف وتعتسف اما كون الال والتكلفا فله
فلا تالمبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع في انكرها البعض في غير فعال وفعل
ومفعال ولا تستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه يعمل تقدير موصوف مؤنث
كالعائذ وغيرها واما كون الثاني تكلفا فلا تانيه مصدا غير معلوم واما
واما كون الثالث تعسفا فلا تانية غير مضافة لانه لخالفة بجميعا وكل ما دل على
اي صنف سوا كالدال جامدا او مشتقا قال الشيخ الرضوي في احوال الغير المشتقة قيا
الحال الموطنة هي اسم جامد موصوف بصنف هي الحال في الحقيقة فكما ان اسم الجامد موطنة
لما هو حال في الحقيقة نحو انا انزلناه قرانا عزيا ونوجاني وجلا برسيا ومنها مسلا
ما يقصده التشبيه نحو جاني نيدا سداي مثل اسد او شجاعا منها الحال في خبرت الشا
ودرهما وضابطة ان يقصد التقصيد التقييد فيجعل لكل جزء من اجزاء المحدث قسطا
وينصب ذلك القسط على الحال في بعض بجزء تابع بواو العطف او بحر في الجر نحو بيت الرقيقين
هذا اقوال القول بالحال الموطنة اما يحصل ان شرط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي في

فينبغي ان يقال في جاءني زيد رجل بريتا انهما حالان مترادفان **لأن المقصود** بيان
لأن المقصود بيان الحال بيان الرتبة وهو حاصله في ان المقصود من التثنية ايضا
 بيان الرتبة ومع ذلك اشتراط المصنف فيه ان يكون مشتقا او جامدا يكون وصفه
 لغرض المعنى فينبغي ان يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتد بما يدل على الهيئته وليس الغرض من ذلك
وهذا بغير افعي الباء وقد يظن كذا في القاموس ولا حاجة الي ان يؤلف البشر بالمستر
 لم يأت المستر بمعني الصائر سيرا واما المرطب بمعني الصائر طبعا كما جاء بمعني الصائر ماعلا
 وخيند صفة التخل فوجد قوله لا حاجة لا تأويل البسر بالمستر انهم كانوا يؤولون الجامدا بآمال
 او المفعول المصنوع اذا لم يوجد في استعماله ان المقصود لهم تحصيل معنى الصفة في الجامد
 وذلك لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض انما هو لتصدير المراد
 واما قوله من البسر بستر التخل فيدل على انه جاء بالمستر كمن صفة التخل فوجدنا ما صح اذا كان هذا
 لا التخل لا على ما عليه لا وهو غير ظاهر لانه وان سمي بمستر لكن لا يستعمل بستر افعي يصح جعله
 حال من غير تأويل كما اختار المصنف رحمه الله تعالى فوجد ان هذا اشارة الى ما عاين التخل والوجه
 ما قد منافق قوله لكنه لما كان الضهير بالنسبة الى المظهر كعدم الظهور لما كان المستر
 بالنسبة الى المظهر والبارز كعدم قهره قوله لا يمكن ان يكون المشار اليه انما اليه بغير
 فلو يتقيد اشارة بحالة البسرية فيه انه فليكن حينئذ حال مقدرة **مختدة**
 ثم غومرة كخي بستر الطيب منه ربطا يقال هذا المثال مصنوع لم يوثق والله تعالى اعلم
 والحمد لله ثم قوله وتكون جملة قال الشيخ رضي قد يقام الجملة مقام مفرد فيعرب الجند
 الا ولما اعرب الحال ويلزم تنكيره لقيامه مقام وفاء الي في شاذ نحو بعت يد بيد
 اي ذبيبة بذبيبة اي التمدب بالتمد وبعت الشاة بشاة بدهم والا صل كل شاة
 بدهم وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودهما الواو بعني مع كافي كل بخل وضعفته
 اي شاة ودهم مفرها فنصب لهما الجزاء ان بقولهما الى عراب فان التحليل يجوز ان يؤتى

به على الا صل وكذا قولهم بعت الشاة شاة بدهم وشاة ودهم هذا
 ولا يخفى انه اذا يؤتى بالاصل فينبغي ان يؤتى بالواو لعدم جواز خلو ال اسمية عن الواو الضمير
 ولا عن الواو الا على الضعف قوله قال اسمية وفي حكم الجملة المصدرة بليس لا زجر والتثنية
 على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كمن دخل على اسمية وقد خلوا ال اسمية عن الرابطين
 عند ظهور ال الى بسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل والمضارع المشب والمؤكد
 وكذا المضارع المنفي بكلمة لا ما والمضارع المنفي بلم وبكلمة لا في الغلب وبشرط في المضارع لا
 ويشترط في المضارع المشب الواقع حال خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف
 ولن ويجوز حذف الفعل وشبهه كما اشار اليه ارادته في نظائر المتكررة والمقصود
 جواز حذف عاملها باقتسامها الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه مثالا الثالث
 ال ال ل بيتا اي هذا ال ال بيتا ولا مقال في حسن مو قرينة حاله والمراد بيشد مراد
 الراشد بنفسه مرهما امكن المهدى اذا لم يكن الرشيد بدون الهداية فلو يراد الرشيد
 فينبغي فينبغي تقديم مرهيا وكونه حال بعد حال فيكمل الترادف والتداخل وعلى الثاني
 ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة قوله ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة
 وكذا في حالين انديا والتمن او غيرهما فاما الفاء او ثم نحو بعت بدهم فصاعدا
 او قرأت جزءا من القرآن العظيم فصاعدا او فيذهب القراءة في الصعود
 من والمنقلة قيد للعامل بخلاف المذكور فان قلت المؤكدة الي تتارق ذوالا لبيتا
 فلو يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت يتبادر مقارنة عاملها بالحال لغلبة
 فيكون مؤكدة لا مقيدة اي تحققت ابوة دفع لما ذكر المحقق رضي الله عنه لا معنى
 لقوله تقينت الاب في حال كونه عطوفا نعم يصح ان يكون المعنى اعلم عطوفا
 لكن عطوفا حينئذ مفعول ثان لا حال ووجد الدفع ان احق في تقديره احق ابوته
 بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا ثبت

شكلا زنت

هو ان يكون مقترع اي مؤكدة اما بتحقيقه او بالا ستللا لعلية لان الدليل مقتر
لكشي ومؤكده فلي يرد ان لثال المؤكدة قد يكون للتقريب وقد يكون للسللا ل
وانما جعل قول المصنف رحمه الله تعالى بمعنى شرط هو وجوب حذف عاملها تطبيقا لعلما
هو الحق كون لثال المؤكدة اعتم من مؤكدة الجملة الال سمية في الفعلية كما كاصرح بالحق في
ومن قول تعالى لا تقوا في الا مفسدين لكنه لا تكلف لا يرضي به صلبه لكنه تكلف لا يرضي به
قال المحقق التفتازاني في شرح التلخيص المؤكدة مخصوصة بمقتر مضمون الجملة الال سمية
فليس قوله تعالى لو لم يذكر برين منه فان اردت اسما فليسمه دائرة **قوله** لمضمون جملة اجزائه
به عما يؤكد بعض اجزائها لا آخره يريد ان رسلا لا يؤكد الال ارسال الال ارسال الله
اذكون الشخص رسولا لا يطلب الال ارسال دون ارسال الله تعالى لكن اذا ريد بالرسول
اللقوي اما لو اريد معنا الشرعي وهو انسان بعته الله تعالى الى الخلق بكتا بشرية
فيكون مضمون الجملة وهو ارسال الله تعالى لهم ولا بدهرنا من قيد وفيه نظرا لانه
يصح ان يراد لمضمون جملة اسمية ماله مزيدا اختصارا بالجملة الال سمية خاصة ما
وهو هو ما لم يكن مضمونه فعلية ومضمون الله تعالى شاهد شهادته الله تعالى
وهو مضمون شهادته ايضا ومضمون الال سمية خاصة ما يكون الال سمية ليس في اشتق
ولو سلم يصح ان يقد في الله تعالى شاهد لهد قائما بالسط احقة ويكون التقدير فيه
مع وجود ما يعمل في الحال طردا للباب قوله التمييز ويقال له التبيين والتفسير والتميز
عما يصيغتين قوله اي الال اسم الذي يرفع الال بهام احترز بقوله اي الال اسم عن خوفك
اي ما قلت فان قلت يرفع الال بهام الوضعي عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه لا يستثنى
باجبني شي محسن زيدا واي محسن زيد وكذلك يقتضى يجوز يد حسن الوجه
او بجزء بالانصب لانه يرفع الال بهام كوجها مع انه ليس بتمييز عند البصريين للتعريف
المانع عن كونه تمييزا بل هو شبهة بالمنعول وكذا يشكك بعين زيدا وسنه نفسك

نفسه والربطه بالانصب مع ان الال ليست بتمييزات عند البصريين مع انه يرفع الال بهام
ويرفع بان المعين عين في رايه والال شاكيا بطنه وسنه نفسه بالتشديد على ضرب
من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وان اشق عليه الجرم هو ان لا فرق
في المفهوم بين سنه نفسك وسنه نفسك ولا وجه ان يجعل حسن الوجه تشبيها بالفعول
دون هذه التلثة فالقوله ان تفسير كلمة بنكرة اعتمدا على اشتراك بين تكميل التمييز
قوله في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له رطلان يتاير رفع الال بهام عن المعنى المراد
وهو الوزن وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا اشكال في المعنى المراد
لم يوجد له الا ان الخلق لدفعه بان يتاير رفع الال بهام المستقر فيما وضع له الرطلان
الال بهام موزونه وان ليس الموضوع له مراد في هذه الال نزل فانه منزال الال قدما
قوله لكن المطلق ينصرف الى الكمال هذا اذا تعذر العمل بالاطلاق والتعذر هنا لانه
لو كان على اطلاقه لكان ذكره وبعده ان الكمال هو الثابت في الال وضع والال مستمرا
معها ومنهم من قال المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المعلوم
وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد هنا الثاني وفيه ان الثابت اعتم من الثابت
بحسب الوضع وبحسب الال استعمال ولا ينفع تفسير الثابت بما يقابل الحادث في دفع الال
بانه لا يخرج امثال عينا او بالمستقر على ما هو مفهومة فلا بد من تكلف يحل بالعرف
وقد يدفع عينا جارية بارتائه التتابع والكلام في المعربا صالة على ما مر من غير مقتر
ولو خسر فشر المستقر بما هو الثابت في قصصه قصد المتكلم كان التمييز للتفسير بعد الال
ليتمكن في الال نفس فالال بهام ثابت في القصد في صورة التمييز بخلاف رايه عينا جارية
فان المقصود بالعين المعين الال الال لانه لزم الال بهام من غير قصد فانه لكان احسن
قوله والال بهام في هذا المفهوم يتجه عليه انه يلزم ان لا يصح جتاز جلي على انه تمييز
من كلمة زاعيا ما هو اشقوا عليه ولا لا يصلح كون ذاعبار عن مبرم لانه استعمال

بجائز في ابرام وضعنا الا ان يقال تفارق زامع حب في المبرم بحيث صار موضوعا
فيصح التمييز عنه وكذا في **م** **و** تفارق بين بعد **م** في المبرم
عن ذات لا عن وصف فرق بين التفت والحال التمييز بان وضع الصنف
والحال لبيان ثبوت وصف في شيء فهو يرفع الابرام عن الوصف ووضع التمييز
لرفع الابرام عن نفس الابرام وبيان انه من اي جنس فربما عاقل لبيان صفة العقل
في زيد وطلزيتا لبيان ان الرطل كان تحت الزيت وذلك فرق واضح لا غناء فيه
الآن حيث حمل الذات على الجنس ولو ان يبدل الذات ما يقابل المبرم لوصف وكان اوضح
فيقال في رطل زيتا ان فردا الرطل مبرم لا يعلم انه من اي جنس فلما قيل زيتا بين ذلك
بان بيتا انه من جنس الزيت وبعد يشك كل خروج زيد تميز هو صفة تحولت تقادروا
فانه يرفع الابرام عن الصفة فان الفرض وضع المشتق المعنى الا ان يقال التمييز
الا ان يقال التمييز خارج الاسم عن وضع الذي لغرض المعنى وجعل لبيان الجنس
فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير مع كثرة الاستغناء
بتقدير مجرد المضاف عنه شيء عليه ان لا يناسب في كفي زيد رجل فان الرجلين زيد
لا شيء منسوب اليه وقد رتب الشيخ الرخي في مثل طاب شيء زيد بتقدير الشيء منوي وجعل زيد
بدله يعني به ما يقابل الجملة لم يجز المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلاثة وكانه اراد معنى
بجائز بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قول بالنسبة في قوة هذه الثلاثة فالمقابلت
تقتضي ان يقابل يراد ما يقابل نسبة في جملة او بشرها او مضافا ويصح على ما ذكره في قوة
فانه مضاف وقد جعله امثلة المفرد المقادير لانه كانه اراد بما يقابل المضاف ما يقابل
الركب الا ضافي قوة والمقدار اما متحقق في ضمن عدد جعل ظرفية العدد للمقدار
من قبيل ظرفية العام للمخا الخاص للعام والآخر ان يجعله ظرفية المدلول للدال
فان المقدار المفرد مستعمل في عدد وغيره فانهم فان الرطل نصف المثل لوقا نصفنا

شرا

مثال كان بيان لثان ايضا فانه تشبيه منا بالانصاف وهو اوضح من المتن بالتشديد
وكا كليل نحو قنيزان بزا القنيز مكيال ثمانية مكايل والكلوكا لتوز مكيال تسع
صاعا ونصفا ونصفا طرا ثمان اوقا ونصفا لونية او ثلث كيليات والكيلية
منا وسبعة اثمان منا والمنا رطلان بالفتح والكسر اثنا عشر اوقية والاقية استا
وثلث استا والاقية اربعة مثاقيل ونصف المثاقيل درهم وثلث اسباع درهم
والدرهم ستة دنانير والدنانير قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان
والحبة سدر ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزء من درهم والوبية اثنا عشر
اشنان واربعة وعشرون مدا والمدا مكيال وهو رطلان او رطل او ثلث
او مكيال كالتاسان المتعد اذا ملأ هما ومديرهما ويسمي مدا وقد جرت ذاك
فوجدته صحيحا نقلت جميع ذاك من العاموس **م** واما اقتصر المصنف رحمه الله تعالى
على الامثلة الثلاثة اي غير العدد والاقية فمما للعدد ايضا والاقية يتبدل ثواسمنا
بقنيزان بزا وقوله وهو التوزين محققا او مقدرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا
ويريد بما يريد يتم به المفرد مما ينصب التمييز والواجب التنبه على الفرق بالاقية ايضا
بقي ان من التمام الناصب للتمييز التام بنفسه كما سيأتي واما تصديقه ستيفان اقسام الا
اتمام دون المقدار لا يتناول حكم نحوي على معرفة الاسم التام وهو اشارة بقوله ثم ان كان
لا آخره ولا يخفى انه لو لم يفصل بين هذا الحكم وبين استيفان الاقسام للاسم التام
كان ادخل في النظام لان المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ بل بغيره
بان يكون غلام مضافا لا زيد ثم عمرو واما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى
ثانيا كما في حبت رمانه فان الحب اضيف الى الرمان ثم لا المخاطبة لانه اذا لم يكن للمخاطبة
لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرقمان لا المخاطبة ولا يستتبع هذا بكونه فرد
فانه مؤنث فذا لم يطف اي كل فرد فرد فانه اذا تم الاسم بهذه الاشياء

بجاء

لكن لما كان الابرهم في طرف النسبة يستلزم فيها الابرهم في طرف النسبة لا يستلزم
ابرهما في طرف النسبة الثاني من التمييز الى يرى ان قولنا عندي رطل ابرهم في النسبة
فيه انما الابرهم في الطرف بازالة الابرهم عن النسبة لا يزول الابرهم عن النسبة
نحو ما بدلتنا فان النسبة فيها ابرهما فكل من الحكمين اعني قولنا الابرهم في طرف النسبة
يستلزم الابرهم في طرفه ورفع عن الاستلزام الرفع عند محل بحث الى ان يراد الطرف
المقدار **و** كذا كل ما كان في معنى الفعل يشكك باسمه الا فعلا فان فيها معنى الفعل
وليست نسبة جملة بل جملة واعلم ان قوله وهو اسم الفاعل الى آخره مسامحة والمراد هو
اسم الفاعل مع فاعله وهكذا ينبغي ان يختر اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ايضا بما يستعمل ذكرها كجاء رجلا ان لا يخفى على نحوك والاولى في قولك حسبك
حسبك رجلا زيدا حسبك زيدا جملة وبشرها حسبك فالمشبه هو التمييز حسبك
لا من حسبك زيدا **و** وقد تقدم في ما قال الشيخ الرضا في الدرة في الاصل ما يدري ما
ينزل من هذا الفرع من اللبس ومن الغم في المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الفاعل
عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد للتعجب لان الله تعالى منشي العجايب فكل شيء عظيم
يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه في الله تعالى درة فارسا ما اعجب فعل
في القاموس وقولهم قد تقدم فارسا اي عمدا فقول الشارح اي الله تعالى خيره بحمل الله
كناية عن الخير يوافق تحقيق اللفظ **و** ثم ان كان اي التمييز بعد ما يمكن نصا في المنتصب
فيما الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد عليه من التخص بظا بزيد بنفسا فان التمييز فيه اسم
يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله متعلقا وبعد تقييد الشرط فيه هذا لما صا
لما صار مظنة ان يكون قوله والامتناع لا لطا بزيد بنفسا فيطرا فيبطل فيه قوله في المتعلق
في قوله والامتناع وفيه نظرية انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو حمل الصيغة على المكان
الخاخر كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الى في القسم الاول الثاني فلا وجه

فلا وجه لصرف الحكم عن ظاهرها ثم تقييد الشرط ولان التمييز لا يكون محتملا الى بكونه
دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نصا في المنتصب عنه الى كونه محتملا
لما انتصب عنه متعلقا فيتم الشرط والجزأ حينئذ كذا كذا **و** يتجوز قول المصنف في قوله في التعليل
يتجوز على قول المصنف وحده تعالى والى في قوله متعلقا انه ليس فيه فائدة تامة لان التمييز
اذا لم يصلح لما انتصب عنه بخير فله يكون متعلقا بل خفا وهذا المقام من منزلة هذا
من منزلة الزكي وقد خصصت فيه بزيد فضل تعبطي اجلة الى غنيا وشرحت عبارة المصنف
بحيث لم يتجوز عليه شيء ولم يتجوز الى تقديرنا ويلكن جعلته من خصائص شرح الكتاب
فلو ظفرت به نجية مع لا يخص العجايب **و** لم يان يكون تمييزا يرفع الابرهم عنه
فيه ان الابرهم في ما انتصب عنه بل في الذات المقدرة وكذا اراد رفع الابرهم
عن مبرم هو نفس ما انتصب عنه **و** في المتعلق زيدا والذات المقدرة اي المتعلق المقدرة
التي حكم على المتعلق بانه هو منصوص حدين كون التمييز بمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة
الى تقييد الشيء المنسوب اليه زيد هو الذات المقدرة التي قد يكون عين زيد كما ظن
و في طابق التمييز فرما اي فيما اجاز لي آخره الظاهر ان ضمير فيهما الى القسمين
المذكورين فينبغي حكم ما كان نصا في المنتصب عنه فتكلف في مرجع التمييز بحيث يشمل
ما كان نصا ولا يخفى ان تعسف جدا **و** اذا رت ابا او اجداد الى المراد بالاجداد
ما فوق الواحد **و** فاذا قصد تشبيه وجمعية لا يحصل قصد الى نواع بل امر مشترك
بين قصد الى نواع وقصد الى افراد حتى احتاج التكلف بل التعسف بحمل الى نواع على ما
يشمل الى افراد على ما اعجل سبانه لما شيد عن قريب بنبينا **و** الواو في مع المتعلق
مفعول مع لمصاحبة فاعل كانت اي كانت الصفة ومطابقا له اي لما انتصب عنه
ومما ينضوي من العجايب جعل مفعولا مع لمصاحبة خبر كان فاحتج الى جعله فاعلا
معني وكان وجه جعله فاعلا انه بتأويل ثبت الاسم فاحتج الى ادلة لصحة جعل الخبر

فاعلى مع هـ او هـ من بيت العنكبوت وما ثبت المدعى بما هو احوط لا الثبوت
واما احتملت لئلا تصنف المذكورة للحالة في محصل احتمال في الصفة والحال
لا يمكن ان يكون مشتقة بل كل ما دل على هـ حتى ان يقع حال لكن زيادة من فيها
زيادة من في التمييز عن ذات مذكورة يجوز مطلقا فيجوز في التمييز عن الذات
المقدرة اذ كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا كما ذكره الشيخ الرضوي واكثر القنيتش
صحة عشرون من درهم وكان المصنف رحمه الله تعالى معه حيث صرح بجوز دخول من
على مبرز فلو كان يجوز دخول من على التمييز من الذات المذكورة عما لم يخصها بهذا
الحكم فقامل **قوله** يؤيد التمييز قلت بل زيادة من يؤيد احتمال الحال او زيادة من ليكون
تنصبا على ان المراد التمييز للحال **قوله** على عاملا اذ كان اسما تاما بالانفاق
يشكل بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل والمفعول فانه يتقدم على عاملا عند الضرور
مع ان عاملا اسم تام هو اسم الفاعل والمفعول فالويل ان يقول لا يتقدم التمييز على عاملا
اذا كان عن ذات مذكورة بالانفاق **قوله** اذا جعلته في زمانا يعني ان التمييز فاعل لهذا
الفعل او ما ينوب منابه في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة فهذا الى اعتبار جعل المفعول
كالفاعل وليس المعنى ان فخرنا الارض عيوننا **قوله** في غير منزل منزلة الذي زمر
لتضمنه معنى الى فخرنا وعجبنا تمييز عن نسبة الى فخرنا لعدم احتمال سوق العبارة اياه
والى لقال او فاعلى لما تضمنه وكذا الحال في امثلة الانا ما في بني الكلام على تضمين المثالين
فضمان تصحيح الكلام عليه **قوله** وهو هنا بحث ليس البحث في دلالة سر وجوب تأخير التمييز
عن العامل كونه فاعلى اما حقيقيا لورث الفعل المذكور في المتعدي واما مجازيا لولم يرد
الا انهم تعرضوا لكونه فاعلى حقيقيا بالظاهر لما خفي في الوجه **قوله** ما يورد على قاعدا
وهي ان التمييز لا آخره قاعدا هم المشهور ان التمييز عن النسبة فاعلى في المعنى ولهذا
احتاجوا الى تأويل فخرنا الارض عيوننا فوكة فاجوز ان تقدم التمييز على الفعل الصريح

الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول فكلام المصنف رحمه الله تعالى قاصدا ان يرد المفعول بالانفاق
يفيدان خلق في الماضي والمبرور في مجزى وان ارد به الفعل وبشره كما هو المستفيض
في كلامهم يفيدان خلق في جميع ما يشبه الفعل وما كان نفسا قبل الروا الصحيح **قوله**
قوله المستثنى في المصادر ان الباء يدل على ذكر الشئ مرتين او جعله شيئين متواليين
او متباينين ولفظ الاستثناء في قياس الباء وذلك لان ذكره بشئ مرة في الجملة ومرة
في التفصيل وهذا وكذا ان تقول بالانقطاع يجعل المستثنى من شيئين قسما داخل في الحكم
وقسما خارجا عنه **قوله** ولما كان معلومته بهذا الوجه الغير المحتا بشراية يمكن تعريف المستثنى
فقد تبع فيه رأي المحقق الرضوي حيث عرفه بالذكور بعد الى واخوارا بما لا قبلها
نفيا واثباتا لكن المصنف رحمه الله تعالى صرح بانه ليس مفروم عام بل هو لفظ مشترك
بين المتصل والمنفصل فيمكن تعريف المطلق اذ لم يطق فلذا قسمه اذ لا تقسيم اللفظ
المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز فيلزم ان اداة الاستثناء في مجاز
قوله هو المخرج سواء كان الباقي اقلا واكثر او مساويا **قوله** من متعدداي عن المراءيه
بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ عن حكمه بل من انما
بارخاله في الحكم واخراج بل الحكم على التعدد بعد اخراج المستثنى عنه وورد عليه ان لا يصح ذلك
في جاني القوم سوى تفيد فانه ظرف للمجيء وكذا ما خلق زيدا وما عدا زيدا فليس الى سنا
لما التعدد المخرج عنه زيد واجيب بان هذه الكلمة صارت بمعنى الى الى استثناء والنصب
على الظرفية رعاية لصورة الاسم ولا حاجة الى ان الى سنا الى القوم المراد في سوى زيد
وتقييد المجيء بالظرف قرينة ان المراد سواء وكذا ان تريد ان يخرج عن النسبة
الى التعدد بان يريد جمع المتعدد وتنسب الشئ اليه فتأتي بالانقطاع الى خارج النسبة
ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم يرد بالنسبة اذارة الاعتقاد
بل قصدت النسبة ليخرج عنه شيئا ثم تقييد الى اعتقاد وهذا غاية ما يسري في حق هذا

ولا يحد في كلام غيري تحقيقا الى حالة الكلام والله تعالى هو الواهب بالالهام اجل الانما
قوله سواء كان ذلك المتعقد لفظا اي ملفوظا جعل قوله لفظا او تقديره تفصيلا للمتعقد
وباعتبار كونه متعقدا باعتبار اللفظ بان يكون دالا على متعقد صريحا وكونه متعقدا
باعتبار التقدير بان يجعل متعقدا بالتأمل نحو اشترى العبد نصه فانه لا تعقد
في العبد الا بجمله في تأويل الاجزاء ولكن ان تجمله تفصيلا للمخرج اذا المستثنى كما يكون
ملفوظا يكون محذوفا نحو جاني زيد ليس الا هو اي بعدالة واخواتها لا يكون المنقطع
الى بعدالة وغيره بيد مضافا الى ان الشدة **في** كلام موجب اي ليس ينبغي الى
هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب وغيره موجب ما يقابل **في** وهو ان يكون الكلام الموجبا
قوله وهو ان يكون الكلام الموجبا تاما بان يكون تفسيره اي اصطلح عليه في الكلام التام
وهو في باب المستثنى ويستمي ما يقابل كلاما ناقصا **في** لان الكلام في كونه منصوبا
الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا بنصب استحققة لذاته لا بكونه تابعا لما بالمستثنى منه
فيحذف بدنه قيد تام ليم انضابا **في** الفعل المتقدم او معنى الفعل بوسطه
الى نقض المصنف جملة تعاقبا بقولنا القوم اخذوا الى زيدا ولعل الشارح لم يانفت
لعدم وثوقه على التام وجواز ان يكون مصنوعا **في** او مقدر ما بعد كان في هذا القسم
او قسم المنقطع كما اعاد **في** خلق لان التثنية مشتركة في وجوب كونه بعدالة فقوله بعدالة
متعلق بخبر كان وهو قوله في كلام موجب قد اشارة في المعطوفين على خبر كان
لان المعطوف على المقيد بقيد مقدم يشارك في القيد بحالة نقول الشارح عطف
نقول الشارح عطف على قوله بعدالة محل نظرا في وجوب ان يجب النصب في المستثنى
في قولنا ما جاءني غير زيد القوم وفي قولنا جاني القوم غير جاري الى ان **في** المستثنى بغيره
لمجيء حكمه بعد قد نبه الشارح ايضا على ان الحكم في المنقطع يقتضي تقدير بكونه بعدالة
حيث قال اذا كان منقطعا بعدالة وان غفل عنه في قوله او مقدر ما سواء كان في كلام موجب

المستثنى

موجب او غير موجب انما قوله سواء كان في كلام موجب او غير موجب اشار الى ان بين هذا
القسم وما تقدم تداخل ولم يقيده كل منهما بما يقابل به الاخر ليعلم ان ما اجتمع في القسمين
قوله اي المستثنى منصوبا ايضا ذهب سيبويه الى ان المنقطع منصوب بما قبله من الكلام
كما ينتصب المتصل به ولما ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا وهي كلك في دفع
بعدها وان ليس عطف وحذف والمتأخرين لما رأوها بمعنى كثر قالوا انما انفسها
نصب لكثرة المشبهة بالفعل وخبرها محذوف في الاغلبية في القوم الى انما
في تقدير كثر الحار لم يجي وقد يجي ظاهر الخوف تعاقبا القوم يؤمن لما آمنوا لشفا
وقال الكوفيون هو بمعنى سوي ويرى ان سوي لا يفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع
للاستدراك ودفع توهم دخوله في الحكم السابق **في** الاكثر متعلق بمنصوب
قوله اسم يصح حذفه متعديا كان او غير متعدي نحو ما جاءني زيد الا عمرا
قوله او الى بعض مطلق من المستثنى منه يعني ان الضمير راجع الى بعض منكر لدلالة
لذلك لانه قوله فيما بعد الاستغراق في الايجاب كما في علمت نفسي كل نفس واتماقنا الى بعض
للدلالة قوله فيما بعد او بعض منزم ولقد عموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا تكلف
تكلف من قال قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريده هنا هذا المعنى والوجه ان الضمير
راجع على بعض المضاف في قوله بعضهم والا ضاذا للاستغراق **في** وهما في محل النصب
الاحسن ان خلق في تقدير زمان مضاف الى زمان خلق زيدا كما في مذسافر
فيطابق في المعنى ما خلق **في** اي انصب بهما اتما هو في اكثر الاستعمال الى النسب
ان يجعل المستثنى المنقطع والمستثنى والمستثنى بخلافهما يختار في النصب **في**
تقديره خلق زيد وعدم ترموهذا لا يستقيم لان الفعل المنطوق الفاعل
المستتر اذ صار في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلق زيد
على ان الضمير راجع الى المجيء او الجاني او البعض اي وقد خلقهم الظاهر خلق بعضهم

وجوب نصب المستثنى

وكذا في قوله وقت مجاوزتهم ولا وجه لاقتصار على التوجيهين لا محتمل الرجوع ضمير ما
إلى الجائي أيضا كما سبق في **خلق** وهو ضمير راجع إلى اسم الفاعلة الفعل في آخره
لم يذكر هنا احتمال الرجوع إلى المصدر لعدم صحة أن يكون خبرا عنه وفيه نظر
لأن عدم صحة وقوع الخبر عن المصدر في إثباته في الشيء والوجه أن نبي زيد
عن النبي لا يوجب إخراج زيد عن المستثنى منه فلذلك يجوز رجوع ضمير المصدر
نعم لو جعل زيدا مضافا إليه للمجيء فيكون التقدير ليس للمجيء ويبي زيدا فيفيد المقصود لكنه
تكلف لمطابقة فافهم قوله ولا ينصرف فيها ولا يغير لا يكون إلا غير مما يكون وما كان
ولم يكن **موجوب** حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الإضافة في صحة هذا التوجيه
والبيان المقارن في هذا المعنى ويجوز فيه نصب بعدالة ولا معنى لأن يقال في محل الإضافة
فلو كان كلمة فيه في يجوز فيه كما نقلا الشارح فقوله فيما بعد الإضافة بدله عن قوله فيه بدل البعض
عن الكل ومما يفرض من العجالة لو قيل توجيه الشارح أحسن لأن المقصود بيان حال المستثنى
أذ لو جعل بدله كان البدل منه في حكم التبيين كيف والبدل مستثنى بعدالة والمقصود هنا
بيان حاله فجعل ذكر المستثنى مطلقا للمستثنى في حكم التبيين لا يخلو بخلاف المقصود
وفي بعض النسخ ذكر المستثنى أنه بغيره ولا على أنه صفة الكلام غير موجبة لسمى
لا ينبغي أن يتوهم أن الوجود أن يجعل على هذه النسخة أيضا حال ليتوافق النسخة في المعنى
لأنه حينئذ لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى من راجع راجع إلى المستثنى وذلك الضمير
يكون مسندا إليه صفة جرت على غير من هي لا يجب إلا انفصاله وان يقال المستثنى منه
وان يقال المستثنى هو منه لا يقال أحترز عن تقدير قد بل ضرورة لا نأخذ بقوله بغيره
نقول تقدير قد أهون من تقدير الضمير الراجع إلى الموصول وفي قوله صفة الكلام غير موجب
لأنه صفة ثابتة لكلام **في** ولم يشترط أن يكون منقطعا ولا مقدما ذكره في وجه عدم التقييد
ضعيف أن عبارة المصنف رحمه الله تعالى استثناء المتأخر عن الحكم التام المقدم في المنقطع

في المنقطع في كلام غير موجب أيضا ما تقدم كان ذكر قوله أو مقدما وقوله أو منقطعا
بعد قوله وهو منصوب إذا كان بعد الإضافة الصفة في كلام موجب لقوله فائدة فيه
فعل أن على عموم فيما سبق فلم يفتح هنا على التقييد بعدم كونه مقدما أثر الإضافة
أن يقال اختيار البدل فيما يتصور فيه البدل ويمكن في المستثنى المتقدم لعدم جواز التقييد
ولا في المنقطع لأن البدل فيه لا يكون إلا بدلا للغلط ولا يمكن الغلط في الاستثناء إلا معناه
على الردية كما تقدم فلذلك لم يفتح على التقييد بما يخرج المنقطع أو المتقدم على أن المتبادر
من قوله ذكر المستثنى منه ما هو الشايع في ذكره فاستغنى به عن التقييد مما يخرج المستثنى
المقدم ولا بد في هذه القاعدة من قيدين آخرين أحدهما أن لا يكون المستثنى متبعا
عن المستثنى منه مثل ما جاء في القوم اليوم إلى زيد وثانيهما أن لا يكون رد الكل
تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم إلى زيد في جواب قام القوم إلى زيد فأنه
في هذين الصورتين يجوز البدل اختيارا للنصب ومنه ههنا تبين أن المصنف
رحمته تعالى لم يستوف اعتبار أقسام أعراب المستثنى وفاته هذا القسم وأعراب البدل
المراعاة الأصلية ليس ما يقابل التبعية **ويجب** على حسب العوامل أي على قدر العوامل
فإن العوامل ثلثة عامل الرفع والنصب والجر فالأعراب على قدرها كناية عن الأعراب
بالرفع والنصب والجر وهذا اندفع ما قيل أن المراد كان عامل المستثنى منه يشكل
بقولنا ما رأيت مررت إلى زيد فأنه معرب بعامل بنفسه وإن كان المراد عامل المستثنى
انتقل فكل مستثنى معرب على حسب عامله على أنه معرب على اختيار الشرح لا قد أيضا
ويقال الجاز في زيد عامل المستثنى منه انتقل إلى المستثنى منه نفسه فله معرب بعامل المستثنى
لا بعامله وعامل الفعل بواسطة إلى والمستثنى وعامل الفعل بواسطة إلى الباء
وإما من قال بعامله الفعل بواسطة الباء فقد سري **فالمراعاة** المرفع المرفع له
يعني المرفع مما حذف من الجاز وأصل الضمير المرفوعة ولك أن تستغني عن هذا التكلف

بان يجعل المفعول وصفا للمستثنى بحال متعللة فيكون الحال المفعول عاملا وان يجعل المفعول
مفعولا عن اعرابه فيكون المستثنى مفعولا والعامل مفعولا **والا** وهو اي والحال ان المستثنى
والا وهو اي والحال ان المستثنى جعل الواو والحال ان يجعلها للمطفة ويجعلها عطفها
على المستثنى منه وفي غير الموجب عطفها على غير مذكور وعلى اي تقدير يمكن جعل الضمير
عامدا الى المستثنى منه بل هو ما في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والاشارة
ان يجعل الضمير اجمالا عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو في غير الموجب مخطوفة
يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الى ان يستقيم المعنى فيجوز ان يصح عدم الذكر
في الموجب فيصح حينئذ استغناء قوله الى ان يستقيم المعنى بل تكلفا ما على التوجيهات الاخر
فهو مستثنى من فحوى الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب وقائمة الاوقات
الى ان يستقيم المعنى **ولم** ليفيد فائدة صحيحة يعني ليفيد الكلام زائدة فائدة صحيحة
ولكن ان تقول ليفيد المستثنى ما هو فائدة من جعل الكلام صادقا اذ بالاشتغال الكلام
الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف النفي على ما استحقته **ولم** مثل ما ضرب في الزيد
يحمل ان يكون فاعلا ليفيد **ولم** نحو قوله كل حيوان لا آخذه مثال لما يصح فيه الحكم **ولم** سبيل
على سبيل العموم لا بما نحن فيه **ولم** الى ان يستقيم المعنى قيل لا بحث للنفي عن استقامة المعنى
انما وظيفة بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله
قلت ما لا بحث هذا ان اعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثيرا بخلاف الموجب
فانه قليل لعمدة استقامة المعنى فيه اذ اعراب المستثنى كذلك والبحث عن كثيره الاستعمال
وقلة وظيفة النفي **ولم** اذ معنى ما زال ثبت الثابت يفيد الدوام كما يظهر في كتب اللغة
على المتأمل وبيانها وما يقابل ان الدليل لا يثبت الدوام الى ان يقال الراية التي يفيد الدوام
وفي افادته بحث فيه ان الاثبات جعل الشيء ثابتا والاثبات يفيد الدوام وان افادته الدوام
بنفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي لان الشيء في حيز النفي عامر فمع زوال

زوال معنى ما زال لم يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام الثبات لان نفي النفي اثبات
اي بحسب اللغة العرف لا لا يؤولي نفي النفي الى الاثبات فمن قال معنى قوله نفي النفي اثبات
انه مستلزم للاثبات لانه عينه لان نفي النفي لا يمكن تعقده الى بعقل النفي وتحتل الاثبات
لا يتوقف عليه فقد عطف **ولم** فيكون المعنى زيد دائما ليس المعنى الدوام المطلق بل في الماضي
مذكورا ويجوز ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم واتي مبالغة فرق ان يقال امكن منه
فرق ان يقال امكن فيه جميع الصفات المتعابلة الى العلم فجعل العلم احوال انتفاع عدة
متعابلا لانه اذا تعدل البديل لا يخفى ان هذه المسئلة من تمة اختيار البديل **ولم** البديل
فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها بحيث حسب العوامل وكان النكتة فيه ان تحقيرها بتوصف
يتوقف على معرفة العرب على حسب العوامل يرشدك الى قوله ومن ثم جاز ليس زيدا الا قائما
وامتنع ما زيد الا قائما وما يجب عليه ان يثبت انه اذا تعدل البديل على المحل القريب
ففي المحل البعيد نحو خمسة عشر درهما لك الى درهم فان خمسة عشره محل قريب والنصب
ويمتنع محله عليه فيحمل على محله البعيد وهو الرفع في الموضع يحل اي يختار البديل على الموضع
اختيارا فوق الاختيار في المحل على اللفظ فيما لم يتعد في كثير من المواضع فان النصب
على الاستثناء ههنا كثيرا ما يكون ضعيفا لا يراه البديل **ولم** على اللفظ نحو احدها الذي
وما زيد شيئا الا شيئا نعم ابراهيم في ما جاء الى من احدا لا زيدا او قد يفضي خوف الجاهل
الى امتناع النصب ولهذا امتنع في لا الا انه لا يراه البديل لضعف اللفظ ابراهيم الكفر
وبينه وبين قصد التصريح بالتوحيد تناف **ولم** قيل ما وصفه لئلا يلزم استثناء الشيء
من نفسه لو قال لئلا يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه لا تدفع قوله ولا يخفى
وما قيل لوم يصف لصح ايضا بمحمل التنوين على التحقير **ولم** من الاستغرافية لا **ولم** بطلنا
لان من الاستغرافية لا تراا اتفاقا بعد الاثبات قيد من يكون المثال اتفاقا اذن
ترتبة الاثبات عند التحقير كمن الاستغرافية بعد الاثبات وهذا المثال هو ان الاستغرافية

لا تراعي اسم الشخص والظهور المصنف رحمه الله تعالى جعل استدلالا مبتدئا على من يجرى
ولذا لم يقيد بكلمة من **لانه** لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل له احد فيهما الى عمره والواحد عمره
عن لفظ لفظ احدهما يمكن نصب عمره ببلد بدنه الرفع والتكرير لا معرفة كما ينبغي
انشاء الله تعالى **ومما** لا يمكن ان يتعدى حقيقة اذ لم يمكن البديل الى تكرير العامل في بعضهم
الى ان العامل في المعطوف والبديل مقدر وفي سائر التوابع العامل في المتبوع بحكم الاستحسان
وسرانية حكم المتبوع فيه وبعضهم لا اية البديل والمعطوف كسائر التوابع فاشياء المذهبين
وامكان قوله لا يتعدى على اية ما شئت وشار الى ان العبارة اقرب الى المذهب الاول
ولا يخفى انه لا فائدة في قول المصنف رحمه الله تعالى عامليتين بل يوجب جواز التفسير غير عاين
من فمرفوع على آخره التواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر قلبت عاملا لهما كمن به
لكن ينبغي بتقدير عمله اذا كان العامل في الضعف ثم اذا كان العامل لا يغير مجازا
لا يغير معنى جازا اعتبار ذلك المقدر بل ضرورة نحو ان زيد قائم وعمره وان غير المعنى
فلو يعتبر ذلك المقدر اذا اضطر الى كذا قيل وفيه نظرا فان اسم المبتدأ لا يفرق
المتصل به نحو لا رجل فربما جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جاز نحو لا ابا وابن
من وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر هو من ذهب سبويه ويقوي حرفية حاشاي
بل نون الوقاية وعدم دخولها المصدية عليها الى على سبيل الشذوذ وكثرة النصب
المستفارة من قوله في الاكثر خلوا وما نقل على سبويه ان النصب بعد شاذ واعارة بعد
في قوله وبعد حاشا للتصريح باختصاص قوله في الاكثرية ومعنا تنزيه المستثنى
فلا يستثنى بها الى عن نسب الى سبويه **من** اي براء الله يعني فاعل حاشا ضمير الله تعالى
اخره غير سبق ذكره ليعينه ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور وانضائه
لما زيد على وجه التنزيه غير ملا حظ تنزيه الله تعالى اياه فالظهور ان فاعل حاشا
ضمير الفعل المتقدم اي براء المحي زيدا عن نفسه جعل امتناع المحي وانتفاء عنه بمنزلة

تنزيه اياه **من** انتقل اعراب اياه الى فالاعراب حقيقة بما اضيف اليه ولذا جاز العطف
على محله فيقال ما جاءني غير زيد وعمره بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما اعراب بعينه
قيل لما اعراب بعينه اعراب المستثنى بالاعراب الحسن ان يقولوا اعراب غير اعراب المستثنى
وفيه نظرية اعراب بعينه اعراب المستثنى بغيره الا ان كان اعراب المستثنى بالاعراب فاعرفه
من فزيد دخل نحو ما جاءني رجلان الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز نهرنا الا استثنا المتصل
لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس زيدا اثنين **من** منكوراي منكرا يعرف باللامشعر
ان المنكر احتراز عن العرف باللام ولا وجه لتخصيص الاختصاص به احتراز به اذ هو احتراز
عن كل معرف مضافا كما نحو جاءني اخوه زيدا لا عرفا فانه لا يصح فيه المجل على الصفة
او اسم اشارة نحو ما جاءني هؤلاء الا زيدا او اسم موصول نحو ان الناس راى الذين آمنوا اليه
والوجه انه يجب جعل تابعا للمتكمل ليصح جعله صفة لا غير لا يصلح وصف المعرفة فكذا
الى المحمول عليه فتدبر قوله نحو جاءني رجلان الا واحدة لا فائدة في هذا الاستثناء لانه
لا يعلم انه ما بقي بعد المستثنى منه الا ان يراى رجلا اقل مراتب الجمع فيخيل ان يكون منكرا محصورا
معنى من ولكن لما كانا دالما يلفت المصنف رحمه الله تعالى اليه حيث يذكر المذكور قاعده
بل اعتبره حكما اكثر الى ان يقال مراره انه يلفت المصنف رحمه الله تعالى اليه التفاضل
وتركه قيد غالبا وتساوي في حذفه فان قلت قد لفت المصنف رحمه الله تعالى الى المحي والجمعة
صفة وجمع محصور حيث قال وضعف في غيره قلت لا ضعف مع تعذرا لا يستأبل
بل فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة الى ان يقال لا قد التعذر في المحصور وجعل اسمها
صفة فيه ضعيفا والضعف في وصف المحصور التعذرا لا يستأمنه الوصف بغيره ولا
ولولا ذلك لكان قوله وضعف في غيره سمي الى ان يجعل ضمير في غيره لا تعذرا لا يستأمنه
لا تعذرا لا يستأمنه **من** ويتعدى الى استثنا لعدم دخول الله تعالى في الآلة بيمين
فان قلت ما ذكره لا ينفي الا تعذرا لا يستأمنه المتصل وهو لا يكفي في المحل على الصفة بل تعذر

واحد من زيدان
زيد ولا يلزم
الضمير في
المحذوف

وكذا لا يرد انه يتبع وقوع خبر صار ماضيا وكذا ما ليس وما دام وما زال وما فاتهما
لان صار لا تنقل الي ما يستمرغ الباد ما زال واخواتها التي استمر الصالح والى استمرارها
والصفة والمضارع واما ما دام فلان ما المصيدة للمدة يقبل الماضى لا معنى الاستقبال غالبا
واما ليس فلان لا تنفي مطلقا كما هو الحق من مذهب سيبويه والمستعمل الاطلاق هو الجامد
والصفة والمضارع **وم** ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة لا آخره لما كان يتبعه على التمام
لما كان يتبعه ان المخالفة لخبر المبتدأ لا يخضر ذلك بل يتقدم نكرة مخصوصة ايضا تلك الشئ
للدفع بقوله حقيقة او حكما **و** وذلك اذا كان الى اعراب في جملة آخره اشارة الى ان الاطلاق
كل المصنف رحمة الله تعالى ليس على ما ينبغي ولا بد من تغييره ويمكن دفع بيان المصنف رحمة الله
لما جعل حكم خبر المبتدأ استثنى عن كون تعريفه مانعا عن تقديمه فانه ليس له هذا الحكم
من احكام الخبر واما امتناع التقديم فيما اذا انتفى الى اعراب فيهما والقرينة فليس من احكام الخبر
بل من احكام الفاعل والمفعول ولا بد ان يقول وذلك اذا كان الى اعراب فيهما او في احدهما
لفظيا او كانهما قرينة تعين الخبر يرشدك اليه قوله فيما بعد وكذا ذلك اذا انتفى الى اعراب
و ويحذف عنه اي عامل خبر كان لا يخفى ان ارجاع التضمير الى خبر كذا واخواتها بعيدا
وقد سبق ضمها ترجيح كل من يلى خبر كان واخواتها وذلك ان يجعل التضمير اجمالا خبر كان
ولغواتها ويجعل قوله في مثل الناس قيدا له تخصيصه بكذا **و** في مثل الناس مجزئون باعمالهم
اي بعد ان اذا لم يشبه اسم بحيث يشبه المقصود كذا قيل ولا بد من قيدا آخر وهو ان لا يكون
مفسرا لخوان خير يكن فخير فانه يجب الحذف حينئذ ومنه اطلبوا العلم ولو بالصيد اي ولو كان قتل
والتفسير الى ولا يستغفر والثاني مفيض **وم** ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصور
والا فخر جعله في هذه الجملة واما قال المصنف رحمة الله تعالى في مثلها ولم يقل فيه بانها
بارجاع التضمير الى مثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها ثانيا ما اراده اوله
بل هو اخضر منه وهو اشارة الى تفسير الشارح فاحفظ هذه النكتة الجلية ولا تغفل

ولا تغفل في مثلها قوله وهو ان يحكى بعد اسم ان ثم فابعد اسم قيل وهذا متقوض
بقوله اسير كما تسيران راكبا فراكب وان را جلي فراجل ويمكن ان يدفع بان الراجوز التوضيح
الى ربعة في مثلها من التراكيب البليغة وهذا التركيب مصنوع لا يعتد به كيف والمخوف ان راكبا فراكبا
لان المتبادر فيه تقدير اسير لا كذا والمعنى المتبادر ان تسير راكبا فاسير راكبا راكبا
وقيل في دفع ان المراد ان يحكى بعد ان اسم وفأبعد اسم ويجوز تقدير ظرف مع كذا للخبير
اربعة اوجه اي الوجوه المشتركة في جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد يخص بعض موافقة
وهو جرت ما بعد ان مع ما بعد فارنا وذلك اذا صح رجوع ضمير كذا المقدر الى مصدر
يتعدى بحرف الجر نحو المرقول بما قتله ان سيفه سيف اي ان كان قتله بسيف فتعد ايضا
نصر عليه الرضى وحكى عن يونس مرت برجل صالح ان لا صالح فصالح اي ان لم يكن المراد بصالح
فالمراد بصالح هذا ويرتفع عدد الوجوه في مثلها الى اكثره اعتمادا على فطانتكم في استخراج
في استخراج خبرها قوله اي ان كذا في عمله خير فجزائه خير ينبغي ان يجعل ضمير جزائه الى المظرف
لا الى الظرف اي جزاء ذلك الخير خير فاندفع به ما قاله الرضى انه ليس من المتكلم انه ان كذا في عمله خير
بل ان كذا في عمله خير لانه لا يفوت مقصود التكلم وما هو بصدره حينئذ لوجعل مراده ذلك
فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لوجعل التضمير الى الظرف فتدبر فكذا جزاء خير
اي فقد كان لا بد للتأني في الفأ وشرائط المذكورة في غير الحذف واعلم انه ليس من المصنف
من قوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه بيا احتمالات التركيب فقط بل تكثير موارد حذف كان
فليس بيان احتمالات خبرها عن البحث وكلا ما تقريرا كما شاع في نظر الناظرين
م لان كنت رد على الكوفيين حيث قالوا ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة جاءت
بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة وليس هذا اختلافا في مجرد توجيه التركيب استقباليا
ولو كان كما ذكره المصنف رحمة الله تعالى متابعة للبصريين فالتركيب ماضوي والقاضي بما هو الحق
بما هو الحق الا ستمعا لفا قال الشيخ الرضى لا ادري قولاه بعيدا عن الصواب لمساعد النظم

والعينة اما المعنى فلا استقامة التعليق واما اللفظ فليقول الشارحات اننا فاقوا في الكلام
للمعنى فاما الشرط فلا يلحق بغيره فلو كانت بما بعد اللفظ فلا بد من تقدير فعل قبله اي تصح
والكوفيين مستغنون عن ذلك ففيه نظرات مساعده المعنى لا تثبت بحج الاستقامه
بل لا بد من اثبات ان التركيب فيما بينهم استقبالي وقوله وزيدي لفظ فيما بعد ان في موضع
يدل على ان لفظ ما زائدة وفيه بحث لا زعم لم يعد اما بعد ان المفتوحه مواضع زياده
وقال الرضي بل في حينها ليست زائدة لانه لقطع حيث عن الاضافه ويعلم من قوله هذا ان الزائدة
ما لم يتعلق به عوض في المكان وجعله عوضا عن كلمة كان وجوبا لحدوثها غرض من زياده
واقتصر المصنف رحمه الله تعالى على الاول لانك الشارح الرضي محيى اما بالكسر في هذا المقام
حيث قال ان حذف شرط ان مع كان وجوب بل في تفسير وجب تفسير صورة ما هذا
قيل ما انت منطلقا انطلقت بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالفتح
لم يثبت منه هذا القول لاسم ان واخواتها وسبق في اي اخوات ان وهو الظاهر وان اخواتها
فان ان قد يكون من حروف الجواب ولا اسم لها فلا بد من بيان ان هذه فتترك بيازا لا تيارا
في قسم الحرف المنصوب يريد المنصوب لفظا او تقديره والى لم يكن التعريف جامعا واما
اي لفظي الجنس وحكمه لا يخفى انه يكفي تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف بسبب
يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشتر قوله وحكمه الى تقديره بل اشار الى ما في صفة الجنس
ولكن ان تنفي صفة الجنس على ظاهره فان المقصود في لا غلوم رجل ظريف في جنس فلان الرجل
فكانك قلت لا فلان فندبره لكن اكثره منه في كون المفعول وفيه وله وكذلك نظر
لان الجواب بواسطة حرف الجر والواقع موقع الفاعل كثيرا والى ان يقال ان المنصوب بالفتح
وكان المنصوب باسم فيما بينهم بالياء فرعي ذلك لبيان هذا الاسم وتعرف من قوله ان المنصوب
بغيره سائر المنصوبات فان المنصوب منها لم يخص باسم ولا بعد ان يقال ترتيب لما سبق
من ان غير المنصوب منها اقل خرج به مثله في لا غلوم رجل ابره قائم لما سبق ان غير المنصوب

المنصوب منها اقل لما سبق عرف في معنى البعدية اذ الدخول لا يصح ان يخرج
بقوله يلزم لان لا تفارق في كل كلام وتكرار الدخول والبعدية بهذا المعنى خرج به لا محالة
فيكون خروج بقوله يلزم يخرجها من الخارج فان دفع ما قبله حاجه اليه في هذا التعريف
لخروج بقوله يلزم وكأنه تكلف ليصح قوله وهذا القدر كاف لباخره او مشربا به هذا
مما اختلف فيه اللغاة في بعضها لم يلحق بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا عام من الله
وتوحيها على اللغة المشهورة ان الطرف الى الخبر والثاني في الاول متعلق بالاول
وفي الثاني بفعل مدلول عليه للكلام اي لا يعصم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله خبرا
لان الجواب بما هو صلة للشيء لا يكون خبرا عنه الا ان كانا المبتدأ مصداكا في الاول
قوله لا على النسخ المشهورة من ثمة المثالين هذا بعيد جدا ان لا يقال غلوم رجل ك
بل لا غلوم لك فالاولى ان قصد في المثالين حذف خبره وذكره على طبق ما سبق انه
يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف والكسر في الجمع المؤنث السالم بل تنوين ليسها
يهد ليس ما ينصبه غير مستحسن وقيل بنون لانه ليس بتنوين التمكن الثاني للبناء
وقيل جمع المؤنث مبني على النسخ والياء المفتوح ما قبله في النسخ وقيل النسخ والجمع منصوبان
لان زما في مع المعطوف والمعطوف عليه فيضارعان المضاف والى نسبة يكون الى اعراب
المحلي بالحرف الذي بني عليه لانه لو وضع وضع لا غلوم مدين لا غلوم رجل كان
منصوبا بالياء فتدبر لان الاضافة يربح جانب اليمين اي الاضافة الى الفرد
والتكرير وكذا وجب التكرير في التكرير المتصلة اذا لغيت عملها لان التكرير
على اراة في الجنس نصب الاسم او بناء وقد انتفى فلا بد من التكرير التثنية عليها
فحينئذ فلا ينقض تعريف المنصوب بل لا بد من دخوله مع انه ليس المنصوب بل لا يخرج
بقوله بعد دخوله لما عرفت من معناه هذا جواب دخل متدر على قوله وان كما عرفت
وعلى التعريف بانه غير جامع بنفصل على وزن حيدر هو القضاء بين الحق والباطل

اليه اصله **في** من احواله ضمير مبني اي بالتكثير وجب يدعوا الي جعل بعض قلوبكم ارضا
للموضوع من ضمير في اول ويلي من ضمير مفرد فيكون حال كل من اعمل بيمينه التقييد
كلها للموضوع **في** اي في حكم الاعراب لا غير الاولي ان يقدر فيجب الاعراب **في**
في وان كان الاعراب نكرة بلا تكثير لا زاد في كلام المتن قديين والصواب ما ذكره المتن
مطلقا اذ الكلام في العطف على اسم لا واذ كان المعطوف معرفة تعين العطف على المبتداء
ولا يتصور العطف على اسم لا واذ كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف على المنظور
والجمل وقوله فحكم ما علم فيما سبق قوله ولم يجعل لا يوجب التقييد لا خارج لا في ما سبق مما علم
من هذا المقام **في** ولم يجعل في حكم التصل لظنة الفصل لا حاجته لا جعل لظنة الفصل بل
بل يكفي في منع البناء الفصل بالعاطف فكا أنه لم يلتفت الى فصل العاطفة لقلة اذ هو عا حرف
واحد وهو ضعيف اذ تم ولكن وفي فصل كثير وليس على حرف واحد الى حرفان حرفان
في حكمها حكم توابع الناري قيل المزموم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء في البدل دون وجوب
في من اثبات الالف في جواب ارباب الاسماء الستة الا ذافاته لا يقطع عن الاضافة وهذا
عند المصنف رحمه الله تعالى واما عند الرضي فليست بما وذهب الحكم من الاسماء الستة الالف والباء
في وحذف النون من نحو غلامين ارباب مجموع المثني والمجمع **في** يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين
طوي ما اشتمل عليه الشرح في هذا المقام من انه جواب سؤال المقدر وهو انك
قلت اسم لا المفرد النكرة مبني ومثله لا ابالة ولا غلامي مع افرادهما وتكثيرهما معرب
لا محضله اذ لا دليل على اعرابهما حتى يستغنى بهما الحكم فالحق ان يجعل تحقيرا لذين التركيبين
من غير سؤال **في** اي مشاركة اسم لا حلين يضاف لا فرق بين التوجيهين في المال دائما
واما التفرقة في حل تركيب التركيب المصنف رحمه الله تعالى بارجاع ضمير لا المضاف في
في في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع على بخصوص الموارد وبارجاع
و بارجاع ضمير مشاركة تارة لا مثل هذين التركيبين و بارجاع ضمير لا تركيب شتمل

يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص بقوله في اصل معناه اشار الى ان التعريف
في الاضافة زيد على اصل المعنى وحسنه لا يكون الا بين الاختصاصين تفاوتها
يستغنى عن كلام المصنف رحمه الله تعالى بل زاد عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه
اصل الاختصاص ويكون فائدة ارباب الاضافة لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة
لان بين الاختصاصين تفاوت من مضمونات كلام المصنف رحمه الله تعالى وهو ايجاد البعد
و نحن نقول وجب تقييد المعنى بالاصل لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لا لا اختصاص
تقييد والاختصاص المفهوم من هذا التركيب جزئي وهذا اظهر كما لا يخفى على من فهم اظهر
قوله لم يجر تركيب لا ابانها لا في خارج عن قاعدة النصب لا لا ليس فيه ما يشبه المضاف
حتى لو كان لنصب انه يجوز لا ضربي في اليوم مع مشاربته للمضاف اعني لا ضربي اليوم
في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله بمعنى **في** لنسب المعنى قال المصنف رحمه الله تعالى لو كان المضاف الرفع
وكا أنه لم يذكر في المتن لا في معارض لو كان مفردا لزم عدم اللفظ وجود النون وكما يمكن ان سعد
وكما يمكن ان يعتذر من التكرير عدم التكرير والرفع بانه لا غير صورة المضاف شبه المفرد
المنكر فلم يرفع ولم يكرر **في** واما خسر بسبب هذا الخلاف في الهمزة فيما بينهم في بحث
لا في حكم المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف بان الخليل اعلى كعبا بانه صا منه
وقال صا وجا عراب الفاعلة لم يسبق الخليل فيما بين علماء النحو مثله ولم يخلف فيما بينهم
في اوله ان المقصود بيان الخلاف في تعيين المخالفين لا يخفى بعد عن العبارة
في ولا يخفى الا مع وجود الخبر كما لا يخفى الخبر الا مع وجود الاسم بعين هذه العلة
ويمكن ان يراى بقوله مثله عليك تركيب ذكر في الخبر **في** وهي خبرية خبر ما ولا جعل الضمير
الى الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة للاختصاص على الخبرية وكذا ان تجعل راجعا الى عاملية ما
ولا فتستغنى عن النكتة وكذا ان تجعل النكتة في الاختصاص ان يستلزم جعل الخبرية
على لغة اهل الحجاز جعل الاسم عليه ايضا لان الاسم والخبيرة مثلي زمانم ما جعله نكتة

لا تقتصر ينبغي ان يجعل نكتة لترك بيان الاسمية على لغة اهل الحجاز في بحث اسم ما ولا
 تقدمه او تأخره لا بحث خبر ما ولا وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين
 الظاهر ان زيادتها عند البصريين ايضا لتأكيد النفي فالنفي على الثابت ثابت
 وان انتقض النفي بالاخلال فيونس مستشربا بقوله وما الدهر الا متخفيا باهله
 وما طالب الخلق الى معذبا واقل وجعله قبيلا ما انت الى سيرا بجعل معذبا مصدرا
 وجعل متخفيا قائما مقام عددان متخفونا او تقدم الخبر وما ليس بظرف على الاسم
 المتقدم على الخبر نحو ما عروا زيدضا باجلا وما اذا كان ظرفا
 فلو ان ما عامل ضعيفا لكان اهية ابراز ان النافية في معرض العامل العامل
 اي في حكم المظوف الرفع لا غير من التنبس والجر لا في خبر ما لا يكون الا بالياء الزائدة
 المختصة زيارتها بتأكيد النفي ولا في بعد الموجب ليؤكد باعتبار الباء وقد تبتعد واذا عطف على
 ان المظوف بعد الموجب هو المزدول لجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فجعل ما زيدا
 في تقدير بدل هو قاعدا ما الرفع فليعطف على محل الخبر لا في مرفوع لكونه خبر المبتداء
 في الاصل وقيل العطف على سبيل التوهم يتوهم بطلون عمل ما ولا قبل الموجب بطلون
 بعده اي اسم اشتمل ليزج الي آخره جعل ال شتمال بمعنى كونه الخبر مسموعا عند سماع
 فاحتاج لاخراج حروفه والحوالي تعيين ما اريد بكلمة ما ولو جعل ال شتمال بمعنى كون الخبر
 متعلقا مذكورا فارة بمعنى فيه لم يحتج له اليه والاحتياج ليس بخرق خارج الحروف الا في
 المذكورة بل لكل مجموع من الحروف والاخر جزء آخر لا شتمال على الجركا لا سمع يعني الجز
 اراد بالجز الكسرة وما يقوم مقام لا المعنى المصدري يوحى قوله سواء كان بالكسرة الا آخره
 فلا يتوهم الندد وقوله لفظا او تقدير متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو علم اني لنوم
 ولم يقل ان محلا لا غير مشترك بين الجمع قوله وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لوجوه
 مما لم يحتج لا قيد الحيشة لكن احتج لا ضمير اليه لشيء الغير المذكور على هذا ليس قوله والمضاف اليه

والمضاف اليه وضع الظاهر مقام المضمرة ونحوه ونحوه وضع الظاهر مقام المضمرة
 لمزيد التوضيح المطلوب في مقام التعريف والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفت به
 لا احتمال ان لا يكون لكن المشتمل على علمه اعم منه ومما هو مشتبك به انما بقوله وان كان مختصا
 لا احتمالا ان لا يكون مختصا بالظاهر ما عرفت به بان يراد بما نسب اليه شيء اعم بما نسب اليه
 حقيقة او صورة وقوله ولكن المشتمل على علمه اعم منه ومما هو مشتبك به مني على ان يراد
 على ان يراد المشتمل على ذات العلم لا على العلم من حيث انما علمه او الى شتمال الحقيقة
 او صورة وفيه انه تستغنى عن تعريف المجرد بمثل غلوي في غير مجرود ويمكن ان يدفع بان المراد
 بعلمه المضاف اليه ما كما حاصله بحر الحقيقة او حكما وان اعلم ما اشتمل على علمه
 ليس ولي يتقديرا لا يختص المضاف اليه بما عرفت به كما يقتضيه كلمة الوصل والوصل
 هو وذهب في ذلك مذهب سيبويه وكذا اختاره ليصح قولهم والجر علم المضاف اليه
 بقدره الى مكان بل تكلفوا والتقدير اي التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف مراد وال
 فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط غوصت يوم الجمعة وضربة تأديبا والى الى راحة
 شرطها الى آخره اي منساجا يعني اريد بالتجريد الى نسلخة الذي لا زم معناه معناه
 فلا يرد ان الواجب ان يقول بخرق عن تنوين والى الى ان يجعله قبل تضمين معنى النسلخة
 من تنوينه او ما قام مقامه هذا في الاكثر فلو تستغنى بالحسن الوجه لا في الحقيقة في الاضاف
 فيه يحذف متعلق المضاف اليه ولا يقتضيه بجملة وروى لان المراد بخرق التنوين
 لا جعل الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان تنوينه لستط بسبب الاضافة
 لا ان لو كان فيه تنوين لستط لاجل اللام ثم التعريف والتخصيص والتخفيف كلمة او ههنا
 لمنع الخلو والتخفيف لا زم في الكل ثم المبادر من هذا التعريف انما قال المبادر لا تله
 يمكن تأويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقدير اعم من التقدير حقيقة
 او حكما لا زان قيد معنى في المضاف يتبادر منه ان النسبة المعنوية لا مفاد الاضافة

فانها افادت معنى للمضاف ويصح عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف وهو الحق
فالاولى ان يقال نسبة المعنى الى المفاد وكذا اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تخفيفا
او تخصيصا بمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فنسب الاولى
الى معنى المضاف والثانية الى لفظ **يوم** على مرها ان يكون قد مر على مرها ليصح القول والشهر
العام في مثله تقدير ذو ولكن تقدير العلامة اجدا معنى كما لا يخفى كاسم الفاعل الى آخره
والمنسوب في جنس المضاف الصارق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا الى آخره
لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف الى على المضاف وغيره لا محالة يصلح
على غير المضاف الى لا متناع اضافة الى خفض مطلقا والحاصل اي حاصل البيانية هذا التنا
م واما مساو كليت واسدان اريد المساواة التي هي قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر
لا يصح التمثيل بالاسد واليت لئلا يزداد ما وان اريد المساواة في الاستعمال بان يصح استعمالها
كلما يصح استعمال الاخر لا يلزم المقابلة بالاعم والاخفض والمباين الى ان جعلت على ما يلزمها
فيلزم تكلفا كثيرة **م** فان كان المضاف الى اصل للمضاف اشارت الى **م** انه
ينبغي ان يفيد عبارة المصنف رحمه الله تعالى ما عدا جنس المضاف بان يكون اصل للمضاف
وكذا قوله في جنس المضاف بوصفه كونه اصل وفي نظره ان الاضافة التامة لا يحسن
في تلك رجال ليس المضاف الى اصل للمضاف ويشكل بانه رجل مطلقا الى انه لا يحسن
لامية ولا بيانية لانه لا يصح مائة هي رجل بل يجب هي رجال الى ان يقال المائة رجل الجنس
والثنتين لوجه الجنسية اي مائة هي من الجنس فتقولك يوم الاحد علم الفقه
وشجر الاراك الى نسب بحسب المعنى ان هذه الاضافات بيانية واطرها من فيها خال عن التكلف
الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولا ينظر ما دعاها هم اليه وكذا كل رجل فالظاهر
في ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل هو رجل وصح حمل المزدعي على كل مع انه متعد لانه متناول
للمتعدد على سبيل البدل قد نعلم ان كانت الاضافة بمعنى في لا يخرج هذا كل ما ظاهري

ظاهري اوقع اول من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثيرون منهم ربه التقليد عن
عن التفكير والتحقيق ما اذنا اليه التمسك بعمل التوفيق وهو ان كثيرا ما ينزل لفظ **الحديث**
منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه ايضا لهذا التزويل في ضرب اليوم
كيفية ضرب زيد فيكون المعنى بمعنى اللام وليس هذا الوجه جارا في نحو خاتم فضة اي ضربت في اليوم
الظاهر ان في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم على ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس بصفة
لضرب بتقدير واقع في اليوم قوله اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعر المضاف اليه المرفوع
قول المصنف بتقدير تعريف مع المرفوع ظاهر تعريف احد طرفي الاضافة مع مرفوعه على ما ذكرنا
الى انه خصر المستفيد بالمضاف المرفوع مع المضاف اليه قوله وبشرط تجري المضاف في تعريف
م قلنا ذلك كما ان المرفوع باللام في اصل الوضع لمعين ثم انه قد يستعمل بلح اشار
للمعنيين قد تبع في ذلك الشيخ الرضي وترك ما حققه علماء علم البلغ عنه من ان اللام مرفوعة
لمعين اما مفروم مدخوله او قسم منه وقوله ولقد امرت على التليم يستني من الاول فان المراد
باللقيم مفروم المعين وغير المعين وهو ما اطلق عليه التليم من المرفوع غير استعمال اللفظ
فيه مستفاد من القرينة ووصف التليم بما يوصف به النكرة لا في المعنى كالنكرة لا في اللفظ
فيه مجرول غير معين لا في محتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء البلغ عنه في قيل مخالفة العلمين
وتفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخ احوال الاختيار في تحقيق كلام النحاة **م**
م وليس يجري هذا الحكم في نحو مثل وغير ونحو شبه وغير ذلك لا يخفى عليك انه ينبغي
لا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق بين غلام زيد من غير اشار الى معين وبين مثل
وغيره في عدم افادة الاضافة التعريفية ما عدا ان استعمال الفرقين هما في تعريف وصفه لا
دون الاختيارين **م** بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك الاسم اي يجعل مدلوله واحدا
من جملة من سمي بان يراد الاسم مفروم يصدق عليه جملة فيكون مدلول العلم واحدا
واقلة المسمى بهذا الاسم وقد يخص في بعض الاعلام المفروم خاصا لا شرا سمي بمفروم

فيستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة وكما يراد بخاتم الجواهر هذا اندفع ان طريق تنكير
 اندفع ان طريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون بارادة اشهر او ضافة فيبانه
 لتكثير العلم تضيف لطريق الواقع سعة ولا يذهب عليك ان ما يستفاد من قولهم العلم يصير نكرة
 بنا في ما يستفاد من تعريف النكرة بما اندفع لغير معين فان العلم بهذا العلم لا يخرج عن كونه
 موضوعا لمعين ولا يدخل فيما وضع لغير معين ولا بد من ان يراد تنكير العلم وتجريد
 من التعريف جعله في حكم النكرة وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد
 بالتجريد تجرده وخلق والاخر ان المراد بالتجريد ايراد بلا تعريف وانما وجب التجريد
 وانما يجب التجريد لانه المعرفة لو اضيفت الى النكرة كان طلبا للادنى وهو تخصيص المعرفة
 وهو خلق فاصطلاح النحاة ان التخصص عندهم تقليد الى مشترك في النكرة وما هو
 بمنزلة التخصص في النكرة يستعمل في المعرفة توضيحاً ولو اضيفت الى المعرفة كما تحصل الحاصل
 لا ينبغي ان يحصل الحاصل بحال فينتج استعماله الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قول فيضغ الاضاف
 وبين جعلها علماً في نحو التجم والتزيا اورد عليه ان المحمول علماً هو المركب والمعرفة جزؤه
 فلم يلزم جعل المعرفة علماً ولا ينبغي ان غير واد اذ تعينه المراد بالتجم حاصله غير جعله علماً
 علماً فجعل المجموع علماً لتخصيص تعيينه تخصص الحاصل فلا فرق في تخصص الحاصل بينه
 وبين اضافة المعرفة نعم يمكن الجواب بان جعلها علماً في الامثلة المذكورة يجعل التعريف لا
 باقيا فليس فيه تخصيص جعلها علماً ولا تخصص الحاصل ما ما اجابته الشارح
 فينتج عليه انه وان ليس فيه تخصص الحاصل لكن فيه تخصيص العمل اذ لا فائدة في ازالته
 الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر اما استعماله فلما ثبت من النصيحة
 من تركه الذي ابيد والاخصر الا وضعه فانه ما ثبت من النصيحة فلو اوردته بما يترتب
 قال الذرمة كتب في الحاشية قال الذرمة قولاً ايا من لي السلام عليك هذا الذي
 وهو يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثنا في الديار بالبلد وقع اي يرد بجواب التسليم

بطلان

مضيق

التسليم ويكشف العمى عن المستر الذي هو في عمى عن حال اسمي والا الاثنا في جمع اثنية وهي
 واحدة الاحجار الثلثة التي ينصب المدر عليها والبلد وقع جمع بلقي اي الخالي وفيه الاثنا
 تميز الثلث فكيف يصح تعريفه والتميز واجب التنكير ان يقال في الثلث في الاصل صفة
 للاثنا في وكان اصل التركيب فيل جرد قطيعة وكان من استعمال الثلث الاثنا في ارا التنية
 على انه ليس من الاضافة الى التنبيه التمييز فاعا التوفهم تعريف التمييز في نحو مصارع البلد كقولهم
 فان فكت البلد مفعول فيه للمصارع وكذا العصر مفعول فيه للكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل
 بدون الاعتما فليكن المراد مصارع البلد وكريم العصر فيما يعتمد وايضا شرط وجوب عمل التميز
 ان يكون بمعنى الحال لا مستقبل اذ كان بمعنى الاستمرار فله جاز فليكن المثالان بمعنى الماضي
 او الاستمرار فليقل اضافة التصفية الى المفعول دائمة على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل
 بالمفعول اضافة فلنظية وان قصد حرف من حروف معتبرة في الاضافة فعنونه فعنونه
 قبل اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والنصب وبالظرفية والمصدية من غير اشتراط
 وانما اشترط الزما للمفعول في المفعول وبغيره فلم يذكر سابقا وهذا خلق ما سياتي في المتن
 وقيل اضافة اسم الفاعل والمفعول انما هي في المرفوع السببي لا غير فيقال ان هذا مبرطه
 ومؤدب غدا لا غير كما في زيد ضارب في داره غير ان ال تخفيفا لا تخصيصا ولا تعريفا
 اعلم انه يجوز انما يفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز ان يفيد لا تعريفا
 ولا تخصيصا فالذي ان يقول اي يفيد تخفيفا في النظم لا تعريفا ولا تخصيصا في النظم في الغ
 لا آخره اشار الى فائدة لذكر قوله في النظم وفيه بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف بالتحفة
 والتقلد ثانياً انما يجعل المصربا هره مضافا الى تحفة المعنى اي لا يفيد لا تخفيفا في النظم
 لا في المعنى فلا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فاما ان ذكر في النظم الاشارة لا وجه
 وان كان بعيدا فاعمل الاقرب ان يقال لولا ان لا يفيد لا تخفيفا لبادر الذهن الى تخفيف الصا
 عيا قياسا فائدة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص فصرح بقوله في النظم اي في النظم

سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم كان اصله القائم على ما لا يخفى عليك وهذا الوجه لا يتم
على مذهب لا يجوز القائم على ما لا يتم على مذهب الفراء وان لا لا تخفيف في المضاف
التي تبدل حرف متحرك بحرف ساكن لا تباخر في التعريف في المضاف بعد حرفها الضمير
و وايضا القائم اليه قيل بعد جعله شبرا بالمفعول الثاني يلزم اضافة الصفة الى موصوفها
اذ الرفع في الصفات نعم المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فاما عو في المضاف
اللفظية مثل ما روي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها باللفظية
فرع المعنوية قلت ولذا التزم في الضمارة في الصفة بدل مرفوعها الثاني يلزم بقاؤها بالرفع
ويتفرع عن هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل الرفع **و** والمراد ان المشا اليه يتم لا آخره
قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما يذكر لبيان الحق على ثابت سابق واثبات سابق بل هو حق
ولا يشترط الجوع هنا بما ذكره ان لا يشترط عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف
ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لان معنى واحد في الاضافة
يرجع الى تعريف والتخصيص وانما تفاوت في ايجاب بتفاوت المضاف اليه في التعريف
والنكارة **و** فلو برد انه لا دخل في ذلك الى التزام لا انتفاء التخصيص قد عرفت دفعه
بما هو الحق بالاختيار **و** من جهة اخرى انما تعيد تخفيفا الى ولي ان يقال بجزء انما لا تعيد تعينا
افتقر الضاربان زيد الضارب زيد في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا **و** في الجواز
في الجواز **و** على هذا كان الى نسب تقديم هذا قيل افادة التخصيص مذكور كما يخفى اسباب
بمخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص فتقديم المتفرع على المصريح او في تقديم المتفرع
على المذكور ضمنا ويعارض ان التبع مقدم على الانيات فالترتيب الذي في الاستدلال لم يمتنع
فيما فعل المصنف رحمه الله تعالى واما لو وقع في شعره اعني اسم خمسة عشر شاعر
خمس عشرة قبائل وتفصيلا في القاموس **و** وضعف الصفة في الاول ان يكون في التخصيص
يعني ضعفه النصي فلم يكن موثقا به ليستدل به **و** حيث لا يتجه مصادره لما عرفت

لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد يعني امتناع مثل الضارب زيد مستقر في بحيث
بحيث ينبغي ان يرتبه ما يحتاجه وان كان الى قول لا عيشه فلي يمكن ان يرتد بقول لا عيشه وصا
وحينئذ لا يثبت للمصادر قوله اللهم الا ان يقال انما اشار الى ضعف الواضح لوضوح كمال بعده
عن العبارة وقوله وضعف الواهب المائة الاحتمال آخره كونه من تمة الى استدلال
على قوله ولا يفيد الى تخفيف في اللفظ وكذا نظائره فاعرف بتأمل منج قوله فاحتمل النصب
قوله فانه يحتمل النصب على المحل في ضعيف لانه مدار الاستدلال على نقل الموقوف به الخبر
ولوله يحتمل المائة للرجحان النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد على
على المحل **و** او من قبيل التثنية الى ثواب وحينئذ يكون وجه آخر لضعف البيت وعبد اي
في اضافة العبد الى المائة مزيد مدح للممدوح بانه رب عبد ايتى بمائة من الخيل الخديشات
التابح مع اطفالها وهذا اعز من المائة كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد يستوي صله
و يستوي فيه الجمع والواحد قيل هو مشترك بينهما كما انك **و** واما قوله عطف
على قوله واما قوله توهم عند شرح قوله خلقوا للفراء قوله لا انتفاء التخصيص لنحو التنوين بالواو
لا يكتفي في اثبات انتفاء التخصيص بل لا بد من ضمنية انتفاء ما يحذف المضاف الى المضاف
كما في حسن الوجه **و** على المختار الوجه في الحسن الوجه انما قال على الوجه المختار وتوجها
للمحل والوجه المختار في الاضافة لا تلو قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصبه وان كان مع النصب
احسن ايضا كما انه مع الجزا احسن كما مشتمل على تكلل التشبيه بالمفعول في النصب كذا
قيل وفيه نظرية قد سبق هذا القائل ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد تشبيهه
بالمفعول الثاني يلزم اضافة الصفة الى الموصوف فالوجه المختار في الحسن الوجه وجها الى انه
حمل هنا على ما هو مناسب له وهو متعين فلذا اطلق المصنف رحمه الله تعالى العبارة
ولا يخفى ما في قوله على الوجه المختار في الحسن الوجه من الحسن فيه لطافة **و** يعني سيور واثبات
هكذا في بعض الشروح والمشروران لم يقلوا بالمفعولية وفي الرضا ان القائل بالاولى

في احد قوله والزمحسري في قول من قال جملة بتقدير المضاف الى قوله الجوان
هو قول فيكون ظرفا للاقوال بين القائلين واللاظاهرة في معنى عندي عندهم
فانه لا يحتاج جوازها الى حمل اشار الى فائدة قوله فيمن قال واللاظاهرة اشار
الى ردياس البرد على الضاربك من وجد آخر هو منع كونه مضافا الى المحول على ضاربك
فان تدفع المفعول الى المحول على ضاربك كانه فاعل المفعول لا آخره كانه
عقل عن قوله حمل على المختار فاخر التاويل الى هذا الحق ما قيل الانسا مشتق من النسيان
ويحمل ايضا وان يكون مفعولا له لانه اي تاجان عندهم من قال كذا حمل في غير اعتبار
قوله من غير اعتبار حذف تنويزا متعلق بقوله ثم حمل لا بقوله مضافا فيظرب بالتأمل
الصديق ولم يحملوا الضاربين على لا آخره قيل يتجه عليه انه لم يحملوا الضاربين
على ضاربين فان النسبة بين الضاربك وضاربك وكما منشأ هذا الاشبه عدم التأمل
المورث للاشبهاء والى فكيف يشبه مثلا على الفضل المختارين فان اضافة الضاربك
حاصلها التخفيف في المضاف والمضاف اليه والضاربك وان لم يشارك في تخفيف المضاف
بالاضافة يشارك في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد وضارب زيد
ويتقدح من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار في الحسن الوجه لشاركتما في تخفيف المضاف
بالاضافة وبقي انه لما حصل في الضاربك تخفيف لا حاجة فيه الى الحمل الا ان يقال ان يحصل تخفيف
بل تبديل المنفصل بالمتصل بالمقربا لتخفيف بالحدوث لان لكل هيكلي التركيب الوصفي
والاضافية بمعنى آخر يقوم احدهما مقام الآخر في بحثه لان لكل هيكلي التركيب الوصفي
مع معمول معنى آخر وقد قام هيكلي الاضافة في الاضافة النقطية مقام هيكلي تركيب العامل
مع معمول وتاثيرهما ان يكون الوقت محذوف والجامع قائم مقامه منظويا عليه فيكون
بمنزلة الصفات الغالبة في ان المراد من الوقت والجامع فخرج الذات المعتبر في الجامع كمال الابد
لما نوع تعيين فيكون من اضافة احد المتباينين ومما يقتضي من العجب ويعرف نقصا البشر

البشر وان كان المتكلم ما كتبه في هذا المقام من هو جامع بين العلم والادب وحاصله
ان اضافة السجدة الى الجامع بتقدير اضافة العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة
فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر وبقعة الكريفة وجانب الغرب
وجانب اليمن قوله للصلوة الساعة الى ولي هي اذ الساعة بعد ذوال الشمس واذ الساعة
فرضت فيها الصلوة قوله وبقعة الحجة الحما في الصبي الحجة واحدة الخطه ونحوها والحجة
بالكسر ينفرد الصبي مما ليس بقوت هذا انما وصفوها بالمحولة بها تنبت في مجاري النيل
ومواطي الاقدام قوم مثل جرد قطيفة كتبت في الحاشية جرد رشية اذكر منكي وفسودي
قوم حتى صار كانه اسم غير الصفة في انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفة لا بد لها
من موصوف مذكور او متقدروا صيرورة اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن
فلم يطلب موصوفهم والحجة في الصبي والعاموسر الحجة شخص الانسان فها خضرة الى عيا
قوم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص رابا بالمماثلة في العموم
ان يكون مدلولها كليتين يتحد افرادهما سواء كانا مترادفين او متباينين او متساويين
وبالمماثلة في الخصوص وان يكون مدلولها شخصا واحدا والخصر لا يوجب ولا يضاف الى المتباينين
او المتساويين الى الآخر وينبغي ان لا يقتصر على بل يظم اليه ان لا يضاف الى خصر الى العسر
وكانه اقتصر على ما ذكرناه وقع في اللغة ما يوجب وقوعه ونحو كل الدراهم وغير الشيء
وسعيد كزفارا دفعه فيكون ذكر الاسد وضافة الليث الى لفظه لا يسر في ذلك لفظي
بخلاف المضاف اليه بالاضافة اللفظية ولا في الاضافة لانه لا تخفيف بها او حذف المضاف اليه
اختف بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا بقوله لعدم الفائدة
ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي اسم المماثلة كليته واسد بخلاف فكل الدراهم وغير الشيء
فان الكل ليس فيه مماثل الدراهم والعين ليس مماثل الشيء بل يختص بالاضافة
فان المضاف فيها يختص بالاختصاص والعين غير واليه اشار بقوله سواء

او قبل خطاب المؤنث كتب في الحاشية اول قد اهلك ذوالجباري اي قضا ذوالجبار اسم
 ومعني اري اظن واري بصيغة المجرول واجاء المصنف رحمه الله تعالى بان ذلك خلق القليل
 على انه انما يجوز ان يكون مختصا بضرورة الشعر وتقول اي امرأة قاله بجملة صيغة غائبة
 مع ان المتبادر من امثاله في عبارة المصنفين صيغة الخطا دفعا لما يتجه ان الصواب وتقول
 واحترز عن بعد ما قيل ان محي فيه حذف مضاي ذي محي ولو قال المصنف ويقال محي كانه
 وقع بالحركات التثنية لكن بمثابة حركة الاربعة وضمد افع منهما عا ليدل على غير ذلك
 لتعين المرجع في مقام ترجيح الفتح واذا قطعت عن الاضافة قيل في **رو** هذا بحث عن شرط
 ذكر تقريبا ويقال ترتيب اللغات في النصيحة هكنا ولو عصارا ويدويا ولغة ادبيتها
 هي كسوا **رو** وذو صلة عند الفراء ذي كفسر وعند غيره كفسر وكافضل الضمير بالذكر
 كان ما ذكره مقتضيا لاختصاص المتكلم بالذكر في مقام التبع لانه ثبوت حكمه بمضلة حكما
 انما كان بالاضافة اليه فلما افاد الالف شتما كان المناسب ان يوافق الالف شتما **رو** كاهل
 كتب في الحاشية الكاهل ما بين الكتين انما هو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بالتقدير
 ولم يجعل للتابع جمع تابعة مع ان الفاعلية الوضعية ايضا يجمع على فاعل ويصح تأنيث الاسم
 التابع لا زكامة واحدة لانها لو كانت جمع تابعة لكانت ثانية باعراب سابقة وجعل جمل
 التابعة دون التابع قوله والاربعة توابع المفعول والمنصوب والمجرور الى هي من اقسام الالف
 اي حقيقة او حكما فلا يشكل بالجل الوصفية والجل الى هي معطوفات على ما لا اعراب
رو فلا ينقص حذوها بالخرج ان ان وضرب ضرب يعني في ضرب ضرب فافهم
 والاحتياج الى تخصيص المعرفة بجمل ان وضرب التوابع والادليل عليك
 قول المصنف رحمه الله تعالى فيما بعد ويجري في التاكيد النفي في الالفاظ كلها
 وارجح ان جعل التاكيد لمعطوفات اعم من التابع اعم من جعل التابع اعم من كونها اي متاخر
 ارا دفع ما يورد على التعريف من الثالث فصاعدا اول دفع طريقان جعل الثاني

الثاني بمعنى التأخر واعتبار **رو** في الرتبة الثانية بالاضافة الى متبوعه في الذكر
 والصفة الثانية في الرتبة الثانية من الموصوف وان كان في ذكره اول كلامه ناظر
 الى الترفع الى اول وآخره الى الثاني وبعد تصريحه بان المراد الثانوية في الرتبة
 لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم فن قال يشكل بمثل عليك ورحمة الله تعالى **السلام**
 الى ان يراد التبع والتأخر بحسب الرتبة فقد غفل ولا يذهب عليك ان المصنف فيه
 ولا يذهب عليك ان المصنف رحمه الله تعالى بتكمله بقوله كل ثان باعراب سابقة
 حيث لم يقل باعراب سابقة اوله ونحن نقول المراد الثاني في اعراب سابقة والباء للظن
 فيثابره الثالث والرابع في الذكر لان كل ثان في اعراب - اي بحسب اعراب سابقة
 من اي بحسب اعراب سابقة ضرورة ان اعراب الواحد بالشخص لا يمكن ان يجري مجرى **عليه**
رو ناسر كل ههنا من جهة واحدة شخصية مثل جاني نبيد العالم الى آخره آخره
 لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر في الصفة المادية والذاتية والى لا ترجم او التاكيد
 فان القصد ليس الى نسبة الفعل الى الشيء وتابع بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح
 او التاكيد وكذا لا يصح في التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات واورده عليه نحو
 واورده عليه نحو قرأت الكتاب جزئي جزئي فان جزء الثاني باعراب سابقة من جهة
 واحدة شخصية هي الحالية القائمة بالمجموع وليس بواردة لانه ليس ثانيا في الرتبة
 بل كل جزء استعمال اعراب من غير ما وجد من آخره في الرتبة ومن
 قال باعراب سابقة بمعنى بحسب اعراب سابقة اخرجته لانه يتبعين سابقا بحسب
 لان اعرابها واحد بالشخص في قصد التكلم ظاهرا في محلين فقد اتى بكل
 لا يجاوز ذم على ان جعل قوله باعراب سابقة على معنى بحسب اعراب سابقة بجمل اعم
 مما هو متبعين اعراب سابقة ولا يجعله مقابلا **رو** يشمل التوابع الى آخره مؤخرات
 كانت هذه الامور ومؤخرات مقدمات لان المراد الثانوية في الرتبة كما عرفت

ان المراد الثاني في التبع

اعلم ان المراد بالاعراب المختبر في هذا التعريف الاحسن لانه التعريف هنا للتعريف
في الاعراب ولما لم يكن شاملا لتابع حركة المنادي وتابع حركة اسم لا تعرض لهما في محلهما
ولم ير ضربا مالا لهذا الباب **قوله** ثم ان لفظة كل هذا ليست في موضعها لانه التعريف
انما يكون بالجنس وبالجنس لا بالفراد وبالافراد وايضا لا يصدق على توابعه ان كل واحد
فذكر كل يمنع صحة الحمل فالحفظ فانه من سواي الزمان **قوله** فالمحدود بل الحقيقة التابعة
ولم يقل ان لفظة التابع ليس في موضع لانه ليس معرفة فابل على وزن المفعول فظان
بتقدير هذا بابا بالتوابع والمعرف هو المحذوف اي هو كل ثان فمن استدرك على التارخ
بان ذكر التوابع ايضا ليس في محله فتداني بمسئلك **قوله** لكن لما ادخل عليه يعني لفظة كل
متمم زائد يشير بزيادته الى كون التعريف مانعا **قوله** والتظاهر انحصار المحدود فيها
هذا تكلف مستغني عنه كما لا يخفى على من له حظ او في باساليب وقائز التركيب بل مما
يلقيه الجر عن وجه الماء الصافي لا التسلية العجايب الاعاجيب **قوله** التفت قدومه
لكونه اشده متابعة واكثر استعجالا وافر فائدة يدل على معنى في متبوعه او يدل على الوصف
بحال المتعلق نحو مرت برجل حسن غلة فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق **قوله**
واشار الشارح فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحالة اعتبار
تخصاله بسبب المتعلق لانه يوصف بحال قائم بالمتعلق في بناء في دلالة على معنى في المتبوع
وهذا بعيد عن العبارة وخلو التحقيق لانه الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل
على حالة قائم بالمتعلق على حالة اعتبارية قائم بالمتبوع والحق يقال الوصف بحال المتعلق
ان يقال الوصف بحال المتعلق كانه يدل باعتبار تركيب مع المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه
بحيث يحسن غلة **قوله** اي يدل برهنة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه متبوعه
لا يذهب عليك ان العجني زيد علم وجا في القوم كلام خرجت بهذا القيد عن التعريف
لانه دلالة علم على حصول وصف في زيد ليست برهنة تركيبه مع زيد بل اضافته الى ضميره

لا ضميره وكذا دلالة كلام على الشمول في القوم ليست برهنة تركيبه بل اضافته الى ضميره
فلا فائدة لقوله مطلق ولا يتم ما ذكره في بيان فائدة قوله اي دلالة فائدة مطلقا **قوله**
صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه يجب حينئذ ثابته مطلقا الى اتمام قيد ثابته **قوله**
او ثابته مالا بدله في الدلالة على معناه التام فان دلالة التوابع في هذه الامثلة
على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها فالكلام في العجني القوم كلام باطل
لانه تركيب التام كيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلوله دلالة على حصول الفرق بين التفت
والخبر فان كل منهما في متبوعه لم يتقر به الشمول الذي يدل عليه المتبوع **قوله** وفائدة الفرق
بين التفت والخبر فان كل منهما يدل على معنى في متبوعه بشي يعنى ليس الفرض في الوصف
الاعلى بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع لا غير ذلك وهذه وظيفة تخوية لا بيانية **قوله**
كما توهم وانما يكون وظيفة بيانية لوكا الفرض بيان اعرابا التي يجب ان ينصدها المتكلم
على اصل المعنى وهذا الفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح تخوي فان القول
تعليل لا شتركة في النكر او الثاني دفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا للتخصيص
او التوضيح يستفاد من تعديدها بالثمة كما يستفاد من حرف التقليل ولما غلب الوصف
هذا حاصل كلام المصنف في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرط في الوصف بالثمة
فلذلك استضعف سيويه مرت برجل اسودود بجانه زيد اسود حال واعتراض
على الفرق وهو من دفع بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال في احدهما دون الآخر
وهو ولم يكن هذا مرضيا عطف على جملي لما ايلام يكن لا آخره وفي صحة نظر والظهور
ان تركه لما في قوله ولم يكن من سواه **قوله** رده بناء الرد على انه لا داعي لاشتراط **قوله**
ولا من جبالا ويل بالمشق بل عطف ولا تغلق وليس بناء الرد على امثلة الذي ذكرها
حتى يتجه ما قيل ان لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح رد لانه كونه نعتا باعتبار انه في نوع المشتق
ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره الا وضع الاخصر ولا فرق بين المشتق

وغيره في صحة وقوعه خصص عدم الفرق بعدم في صحة الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق
مطلقا لان المشتق بغيره راجع على غيره **و** اذا كان وضع لغرض المعنى اي وضع غير المشتق
يعني في التركيب فالمراد بالوضع الال ستم السوا كما يجازيها او وضعيا و غرض المعنى
من قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب وجوهه على شيء ويقصده هذا التركيب تيسر
سواء كان وجوه العقل والخيال وترتيب وجود المعنى في العقل غرض من نكت موضع النكت
في التركيب للتبني على ان الغرض باعتبار الوجود العقلي قال الشارح لغرض الدلالة على
لا لتقدير الدلالة حتى يتجده لا حاجة الى التقدير الذي يساعد على قاعدة التقدير
وبهذا يتبين ان جعل الغرض متجها من باب الال تمام في الكلام اما قوله في المتبوع فالمراد بتبديله شيء
لان الوضع لغرض المعنى لا يمكن ان يكون للمتبوع فان بصريا يوضع لغرض المعنى عموما اما في مبتدأ
او في حال او موصوف لا غير ذلك **و** مررت برجل اي بجداي كما مل في الرجولية بفتح الراء
وضمها على ما في التاموس او اي اذا اضيف اللفظ موصوف بعينه مجازا عن الكمال في حقيقة
دلت عليها لفظ موصوف فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك وقوله مثلي بجداي عندك لا يدل
على هذا المعنى فلا يصح ان يدعى نعتا يراد عليه انه ليس في هذا التركيب شيء يمكن ان يجعل
حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اي رجل فالمراد ان يقال في مثل مررت بصارب اي بجداي
فلا يصح ان يقع نعتا **و** في الواضع الاخر الذي لا يدل على هذا المعنى اي دالة مقصودة
و ويوصف النكرة اي النكرة وما في حكمها من ذي الال يقصده ليا فرد مبرم
كما في قوله ولقد امرت على التميمي بسبي واسار ليا وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله في علم النكرة
وفيه نظارة الجملة في حكم النكرة كقولنا الفادة نسبة بحرولة كالنكرة التي هي لافانة فرد
بحرول واذا جعلت صفة بحرول تكون معلومة للمخاطب حتى يتعقن موصوف عند المخاطب
بما يعرف من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها واصناف الال ان يكون في كونه في حكم النكرة بانها
لا فادة نسبة بحرولة واستعمالها في النسبة المعلومة طارعا وضمرها وقوله لا المعرفة اشار

اشاره ليا ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغي ان يعلم انه لم يحتز عنها لانه
يوصف بالجملة الخبرية بل لانه لا يوصف بالجملة اصلا فعبارة المصنف رحمه الله تعالى
غير واضحة لان الال نشائية لا تقع صفة الال بتأويل بعيد قيد التأويل بالبعيد لان التأويل
مشترك بينهما وبين الجملة الجزائية اذ الجملة التي لها محل في الاعراب في تأويل مفرد مشترك
منها كما هو المشهور ومحصل ما ذكره ان التقييد بالخبرية اشار الى الخطأ الوصف بالجملة
الال نشائية عن درجة الاعتبار احتياجا الى تأويل بعيد لعدم وقوعها والال ولي
ان يقال التقييد لان الال نشائية لا يقع صفة وكل ما هو في صفة صورة الصفة فهو التقييد
متعلق الصفة ومنه **و** مقول في حقه اضربه فان قلت هناك تأويل مقرب
من تأويل الجملة الخبرية بان يقال اجل اضربه في تأويل اجل مطلوب ضربه من عن الحذف
فروا حق بالاعتبار تماقا لدرجة الال شرها قلت كان لم يلتفتوا اليه لاختصاص **و**
بالال نشائي بالجملة المحكية فلي يقال رجل اضربه الال اذا امر بضربه ولو كان المعنى على التأويل
الذي ذكرنا استعماله في مقام الامر بضربه وقد صرح بعض الحواشي بتخصيص بالطلبية
المحكية **و** اي مستحق ان يؤمر بضربه ظاهر انه تأويل للمقولي المقول المحذوف بانه
عبارة عن استحواذ القول في حقه لا في قولنا ذلك ولا حاجة اليه لانه لما خصر بالجملة المحكية
فتقدير القول على حقيقة بل لا التبيين على انه لا يوصف بتلك الجملة المحكية الال انما اظهر الال
لان يؤمر بان يفعل لاجله فتأمل **و** واذا لم يكن فيه الضمير الرابط يكون اجنبية اي
اي في بادئ النظر فالتم الضمير احتراز عن ان يظهر المخاطب اجنبية غير قابلة لكونه صفة
ولم يحتز عن ذلك في الخبر الجملة والتي بما يقوم مقام الخبر الضمير لان توجيه المخاطب بالخبر
فوق توجه الال الصفة فليس ههنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الال بمزيد توجه بالفوا
في رابطة الحال ايضا فوق البالغة في رابطة الخبر وبما حققنا اندفع ما ذكرناه في الال من
لجوان حصول الرابط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ **و** ويوصف بما الموصوف سواء كان مفردا او جملة

وكذا عديد ولذا اخرج المصنف رحمه الله تعالى بحث عن بيان كونه جملة في حيث قد يتبع في
قوله يتبع في التكرير يحتاج الى تأويل والمراد بحال الموصوف ما جعل حاله ولو يجوز
فزيد الحسن الوجه من قبيل الوصف بحال الموصوف وان ليس الحسن الى وجهه وكذا المراد بالوصف
بحال المتعلق ما جعل حاله لغير الموصوف دلالة التركيب وان كان قائما بخون زيد الحسن نفسه
او ذاته فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم بزيد فاعرف حاله اي كما قاله
يعني بصفة اعتبارية تحصل لغيره لما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذا التفت
تابع يدل على معنى في المتبوع وليس حال المتعلق معنى في المتبوع اول قوله بحال المتعلق بما ذكر
ويلزم حينئذ ان لا يكون التفت في جاء في جعل حسن غلام الحسن بل ما هو مؤله اي كاش
بحيث يحسن غلام ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف
بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جائيا في جعل حسن غلام كاش بحيث يحسن غلام وصفه
بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق بالجملة ان لا يعني قوله ويوصف
فالوجدان يقال معنى قوله ويوصف بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق
ويجري عليه اعراب المتابع ويجعل نعتا ويتكلف في صدد التعريف عليه بان لا يجعل وصفا
على معنى قائم اعتباري حاصل بالقياس الى ما في متبوعه والتكرير يجوز الكوفيين بصفة التكرير
مطلقا بالمعرفة والاختصار وصف التكرير التخصيص بمرادها ولا فائدة في التثنية والجمع والتذكير والتثنية
الى اذا كان مصدرا فانه يستوي فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل
او فعل التفضيل بمن فانه مفرد مذكور غير التفصيل او فعل المضاف للزيادة على ما هي فيه
او فعولا بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعلا بمعنى مفعول كرجل صريح وجريح
وامرأة جريحة وما في الشرح في هذا المقام سهو بين وقع من هترة الخ قد امر
فان قلت اذا نظرت نحو النظر الى آخره في بحث لان الالف التي يلحق التثنية في الفعل بنفسها
والفعل مفرد كما قال الالف التي يلحق في الصفة علامة تثنية والضمير فيه مستكن واما ان تثنية

واما ان تثنية باعتبار تثنية فاعلا دون موصوفها فمنهج بل الحق ان الوصف بها كيف
كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند بل تثنية في موضع ويوجب تثنية الموصوف
بل تثنية نحو جائ في هذان الرجلان نعم يتجسعا كون الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا
للموصوف في الخمسة البولية ايضا انه لا يظهر في الوصف بالجملة فأيضا يربط في رجلان يضربا
لا يتبع رجلين بل الحق به ضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية الى ان يقال ان المتابعة حقيقة
او صورة او يقال الجملة التي وقعت صفة ما ولا بمفرد مطابق حسن قام رجل فاعل غلام
ولم يكن كالفاعل متنع وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل فاعل غلام واشنع فاعل غلام
وضمير قام رجل فاعل غلام ولم يكن كالفاعل متنع فافهم والحال في آخره
التماسا كالحق بنحو اللام **قوله** ويجوز من غير حسن ولا ضعف يعود غلاما لانه لا يخرج
بذلك عن كونه كالفاعل في عدم الحاق علامة التثنية والجمع في مقام الاسماء الظاهرة
بآخره ولم يكن كالفاعل متنع مرتب برجل يعود غلاما لوجوب متابعة الوصف حينئذ
قوله قد اجتمع فيه فاعل في الظاهر ان يخرج الى ترك في الظاهر لتصل الى استا
بل كلفه ولما لا يتجسعا جعل اسم الظاهر بعد الضمير بدل ليس راجعا الى الظاهر فيكون الظاهر
اجتماع فاعلين **قوله** او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبدأ الى ان لا يجعل الجملة وجر ما
ذكره العلامة التفتازاني في المطول في او اخر احوال المسند ان كثيرا ما يطلق الفعل على التثنية
على الفعل مع ضمير المتصل في حاجة الى ازالة التوضيح فيه ان اعراب المعارف الذي قد يقع
ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليس في مرتبة فلو سلم
فلمسلم عدم حاجته الى التوجيه ضريح ليرتقي في الوقوع ضريح فلو سلم عدم حاجة المتكلم
مع الغير والمخاطب ليس لما مرتبة المتكلم الواحد فالذي ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوجيه
وجعل عليه باقي الضمائر **قوله** رجل غير ما ضمير الغائب واجاز الكسائي وصفه متمسكا
بقوله تعالى **قوله** رجل غير مثله على البدل يمكن ان يكون اسما

فهو اسم ظاهر كما لو جعل الضمير علما فتأمل لا تسر في الضمير في الوصفية
ويمكن ان يجاب عنه بان نادرا بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه
فحمل عليه وما قيل الا في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا للضمير
اعرف فلا يصح وصف غيره به ففيه ان الشارع لم يترك هذا الا في بل غرضه من نقلها
في الرضي الى اشارة الى هذا الوجه ونحن نقول وضع الضمير الغائب للدلالة على ما سأل
يتحد معنى الوضع ووضع الصفة للدلالة على ما يتحد بالموصوف فلم يجتمعا ثم العرف
ثم العرف باللام والموصولة بقي المضاف الى المعرفة ولم يتعرض لانه يجي بعد الثاني
والقياس ان يكون في مرتبة ضمير المخاطب لكن وصفه دون وصف ضمير المخاطب على يد
على انه انتصر من قوله ولم يوصف ذواللام الى بمثل اي ذواللام الاخر والموصول اما ان
اما ان يرا بمثل مثله في درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله فلا خالفا قوله او بالاضافة
الا ان يقال ان عدم خروج المضاف على مذهب من قال ان انتصر المضاف اليه ايضا
اي كما انتصر عن موصوف واما ان يرا المماثلة في كونه ذواللام ومحيث وحسب
يتجان يقال الا خصر الا وضع حينئذ يوصف ذواللام الا باري بذوي اللام
ويرد ايضا انه يوصف ذواللام بالموصول ايضا فيشكل ان المماثلة مثله وكصور
بل واسطة نحو جاني الرجل صاحب الفرس او بواسطة الحاجة اليه على مذهب سيبويه
لوفر المماثلة بالمماثلة في الدرجة لا انه ابداموصوف بالمضاف الى مثله فاعلى مذهب سيبويه
لا ان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انتصر منه من قال ان انتصر منه تشكك
بحوز وصف المضاف الى الضمير دون وعيانه هذا يشك وجان لا يوصف العرف باللام
الا بمثل او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف بالمضاف الى الاعرف منه الا ان يقال للمضاف
الا ان يقال للمضاف الى الاعرف منه وان كان انتصر من الاعرف لكنه عرف من العرف باللام
اي باسم الاشارة بذوي اللام يجلبه يرا بذوي اللام ما يشمل الذي واخواته

١٠٩
واخواته قال الرضي ولا يوصف اسم الاشارة الى بذوي اللام والموصول نحو هذا الرجل
وهذا الذي قال كذا وهذا الذي قال كذا على اللغة الطائفة هذا كلامه والظاهر
ان يقال يرا بذوي اللام في قوله باب هذا خصوصه ويقول باب هذا اسم الاشارة الى
الا ان يرا بهذا اسم الاشارة فتأمل قوله مع ان القياس يقتضي في اخر
وبمثل من اسم الاشارة وبالمضاف الى مثله يرا رجل متصف بالعلم قوله اي قصد نسبة
المرا بالنسبة ما يعم التعلق والنسبة التقيدية ليشمل علم زيد وعمر وجا في يشمل التعريف
بجا في زيد الفاضل والعاقلة لوجوب العاقل وصفه لا معطوف كما سيجي ويشكل بالخط
في قوله وانواع رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة المقصورة في هذا المقام نسبة البعض
لان جعل المعطوف المجموع خبرا يفيد بعضية كل من افا المعطوف مقصود بهذا النسبة
فتقول بالنسبة متعلق بالقصد المزموم من المقصود وتوضيح ان ليس متعلقا بالمقصود
والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف
بل هو متعلق بالقصد المزموم من المقصود لا بعبارة عن قصد نسبة الى شيء او نسبة
اليه وفي قوله المزموم من المقصد المقصود احتمالا اي المزموم من لفظ المقصود او من المقصود
مزموم فتقول مقصودا بالنسبة احتراز عن غير البديل لان ما لم ينسب اليه شيء ولا شيء
الي شيء لا لان نسبته غير مقصودة كالبدل من فادراج القصد ليس لقصد الاحتراز
عن غير البديل بل لبيان المشتركة بينه وبين البديل فاعرف القصد فلا تمل واجيب
فهم هذا المعنى من كون المعطوف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا على انه يرد عليه ان رد
على انه يرد عليه ان بدل الفلظ مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهذا المعنى وبالحمل لا فوق
في المعنى بين قولنا جاني زيد حماره وبين قولنا جاني زيد بل حماره فجعل احدهما داخل
في مضمون التعريف بهذا التفسير دون الآخر تحكم ولا تم الخذ بما ذكره جمعا ونفعا
ان دل زيادة التوضيح يحتمل ان يكون قوله يتوسط شرعا في بيان حكم المعطوف بعد تبيين

سما اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف اللفظ
ولم يكتف بعدم الاكتفاء فكانت من اقصاء زيادة التوضيح ومنها بيان ما يقصد
في ايراد المعطوف ومنها انه اما يذكر بعد الحروف العشرة معان فيطول اما ان يحذف
فيبقى معرفة المعطوف موقوف الى وقت العشرة في قسم الحروف واما ما ذكره فيمكن مع كون المعطوف
على الصفة نعتا نحو يا عندكم كيف ولو كان كذلك لا يستحق الرفع مرتين فاما ان يؤثر
في الرفع فاما ان يؤثر في الرفع كالمقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما ان يقتصر
لاحد المقتضيين ولم يقل به احد لان الحروف قد يتوسط بين الصفتين وكذا بين الابدال
نحو قطع زيد يد ويد رجله حيث انه بدل من زيد يصدق عليه تعريف العطف
وقيل قد جوز ان يحذف في يتيه عليه ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة في وسطها
بتفصيل كما سيجي والواو التي لتأكيد التصديق من العشرة بالمعاني التي كما سيجي
قلت لا خلاف في جواز دخولهم بين المؤكدة والمؤكد فيستغنى عن التكرار وقد قلنا عن المصنف
ونقل عن المصنف رحمه الله تعالى الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول
جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفاته وجه جعله صفة لا محالة من غير ان يكون
معطوفا بوجه كد بمنفصل فان قلت لتأكيد مقام داعي فاذا لم يكن هناك داعي لتأكيد
كيف يعطف على التضمير المتصل قلت بعد عن عطف المفرد على عطف الجملة على الجملة
فيقال ضربت وضرب زيد لما كان التأكيد بمنفصل محتاجا الى بيان لا يحتمل تقييد التأكيد
على المعطوف تأخير بينه بالمثل فقال مثل ضربت انا وزيدا واختاره عياض ضرب هو
وعلى ما لا يراعى على الحكم بالتأكد في زيد ضرب هو وعلى ما لا يراعى في زيد ضرب هو وعلى
يحتمل ان يكون في قبيل انفصال التضمير للمعطوف لا في قبيل تأكيد المتصل بالمنفصل السكوت
لا في قبيل انفصال الكلام لوجود الانفصل هكذا في النسخ والظاهر لوجود انفصال او بطول
بالمنفصل وقوله فحسن الاختصاص في ان طول الكلام حاصل لواخر الانفصال عن المعطوف

المعطوف مع انه حين التأخير يتعين التأكد فانه اذا قيل ضربت انا وزيدا اليوم بطول الكلام
كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيدا فلو كان يقال جواز العطف على ما هو كالجزء من الفعل
اختار عن طول الانفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله واعلم ان مذهب البصريين فيه
على ان الامثلة المسئلة مغلوبة والتأكد استحقاق واجب قطعاً كما يفيد مقابلة الرفع جواز التكرار
وما سبق في بحث المفعول معه انه اذا لم يجر العطف فعلى التخصيص ثبت وزيدا وزيدا
قوله عرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعا العامل الا سمي اذا لم يشك انه لا معنى له وانه
بجلب هذا الغرض كين فانه لا يتصور الا بين الاثنين فان التبيين نحو علي مكا وعلم زيد
وانت تريد غلغ ما واحد لم يجر الا اذا قام قرينة دالة على المقصود والمجوز لا ينصرف
يستغنى بقوله **قوله** وتقول ضربتني غير ما جزم **قوله** بدليل قولهم بني وبنك
اذ بين لا يضاف الى متعلق هذا التاميم ملصق بصير دليل لم يالوم يكن زيادة
بين الا في صورة العطف على التضمير وليس الا مركزا كذا لشيوع مثل بين زيد وبين
الا ان يقال هذا ايضا في قبيل اعادة الجازم غير ضرورة كما في العطف على التضمير
قوله مستدلين بالاشعار في اشعار بضعف استدلالهم لكن لا يقتصر استدلالهم
على الاشعار بل استدلالهم بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تعالى تساءلونهم والى بحام
واجيب بجعل قوله تعالى **قوله** تساءلونهم في ان الاشكال في جواز جازم في كلامهم **قوله** اعجبني كما
لوجود انفصال في ولي التمثيل بما تواترهم زيدا او عجبته كما زيدا **قوله** وتوفي الظاهر وليت
قوله من الاحوال العارضة لا نظرا الى ما قبله ولا نظرا الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف
كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة لا بالنظر الى نفسه وغيره
لان قولنا زيد هو العالم من كونه مبتدأ واجب التعريف محصورا في العالم للتضمير الانفصال
واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تمام المسئلة ذكرها الشارح في ستمائة المسئلة
والثاني اوجه لا في الاصل يكون اعتبارا موزنا في عبارة المصنف رحمه الله تعالى لا يفرم منها

من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرد في التكلف في تصحيح كلام المتن كما ترى
ولا يحتاج الى بيان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكما يستحق المعطوف عليه
في التركيب يستحق المعطوف في ما يزيد عليه الله يستحق المعطوف عليه في كون مضافا الى
فكذا المعطوف في ما يزيد عليه يستحق المعطوف عليه لو كان في لام الفصل عن كلمة يار
فكذا المعطوف في ما عدا الاربعة احوال العارضة نظرا الى العامل واما خصوصاً
من كونه بالحركة او الحرف في الاحوال العارضة بالنظر الى نفسه وهو المراد فلي يرد فلي يرد ما
قبل من الاحوال العارضة له في نفسه تأمل في المثال للعامل في قوله فيم قابلية الاربعة كذلك
واما قوله رب شاة وسخرها فتقدير التنكير لعدم قصد التعيين وان كان الضمير
عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله لا يحصى لا يحصى نكارة الضمير يعني ان الضمير راجع
الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخره شاة لا بمنزلة سخره هذه الشاة
والظاهر ان برأيا الضمير ما قصد بالظاهر السابغ بعينه واما جملة عبارة عن
عن السابقة بعينه فتشاهد ولذا قال في الشذوذ وهذا شاذ في جملة الضمير على النكارة
مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي جعل جوابا ثالثا في شذوذ عطف المضاف
لا الضمير لا مدخولت وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الجمل على نكارة الضمير جوابا
والشذوذ جوابا آخر واندفع ايضا ما اعترض به ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع
عليه اندفع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما
قيل ان ذلك مبني لا ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمير انما يرجع الى النكارة الغير مخصوصة
على ان يصح ان يجعل قوله على الشذوذ على ما فيكون جوابا ثالثا غايته ما في الباب
ان يكون الاولي حينئذ تقديم قوله اي دت شاة وسخره شاة على الشذوذ بتي شي وهو
ان الظاهر ان يجعل الجمل على نكارة الضمير وجها ثانيا لتقدير التنكير ولا يجعل عديلا
فتأمل فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما مبتدأ وهو عمر ولما لم يتوالت بتعين

ولما لم يتوالت بتعين لذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتدأ رافعا للفاعل وهو عمر
لان الصفة اذا طابقت مفرا جانبا الى مران قوله ولما كالتا لان ما لا آخره يحتمل
يحتمل ان يكون قول المصنف حمالة تعان واما جاز جوابا بالمنع عدم جواز ما عدا الرفع
في ما زيد بقا ولا ذاهب عمر وجواز الذي يطير فيغضب زيدا الذي جازا الذي
جعل جواب هذه المسئلة الثلاثة احتمالا الى اول منع كون الفاعل عاطفة والثاني
تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية
لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران بمنزلة امر واحد فيكون رابطا بالمعطوف عليه للمعطوف
والثالث ان الفاعل سببية تفيد معنى في الجملة الثانية رابطا بها بالمعطوف عليه وهو
ان الغضب سبب طيرانه واما قوله فيمكن في جواب آخر بتقدير الرابطة ولا يخفى على
ولا يخفى عليك ان كون الثانية الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف
على جعل الفاعل للتبعية ولا استعارة ما هو رابط بالجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه
بل يحصل ذلك من الفاعل العاطفة فان معنى الغضب كما يجعل الفاعل للتبعية الثانية
مع الاولى كواحدة كذلك التبعية لا تفتقر ويغضب زيد عقيب طيرانه بسببه الضمير
راجع الى طيرانه اي يغضب بسبب طيرانه اي اذا وقع العطف يعني قوله اذا عطف مستند
الى مصدره من قبل جيل بين العبر والنزوان وقوله على عاملين ليس نائبا عن الفاعل
بل مصدر عطف اي عطف امتثالا على عاملين ولا يخفى ان بعيد جدا وما في بعض شرح اللب بعد
وما قال بعض شارح الباب بعد من الحق مع اكثر الشارحين فلي ينبغي ان يتجاوز عنه
هو مختلفين اي متحدين ما ذكره توجيه مختلفين فلا يحجب ان يقتضي من المعجب
والاولي ان لا يتكلم بمنزلة بل وجب والوجه انه تكرر في محذ ان الوصف قد يكون لبيان الغرض
بان يوصف الشيء بوصف الجنس لبيان عموم الحكم وشمول الجنس ومنه قوله في ما من رابطة في الاض
نحوه فاما من رابطة في الاض ولا طاريطير فوصف عاملين بمختلفين للتصريح بالعموم

ولا بعد ان يقال احتراز عن مثل ضرب واكرم زيد عمر واكرم خالدا فان زيدا وعمر وخالدا
لعمالين هما ضربا واكرم عليا ما نقلناه الفراء انه على تشريك العاملين فيجوز العطف عليهما
لا بد العطف عليهما في عاملين غير مختلفين بل متحدين في العموم قوله كل امرئ محاسب امرئ
في المحاسبين وقع بين مفعوليه فكل منصوب ليس برفع على حذف المفعول الا قد التحسين
لا بد لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت عند المصنف رحمه الله تعالى وانما يتوقف
مضارع التنقل حذف احدائيه والتوقد لا يتم ومتعد فمفعولها لا يتم لعدم جواز ذلك
في الجمول **وهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجوز عند الجمهور بحسب الحقيقة**
لما ذكره الفاضل الرندي ان في ترتيب الجزاء على الشرط لا نظرا لانه كيف يترتب على وقوع العطف
كما يدل على عدم الجواز وتخصيص الجواب ان الواقع هو العطف بحسب التصور
والترتيب عدم عدم الجواز بحسب الحقيقة والمآل وقيل اذا عطف بغيره اذا اريد العطف فلا مانع
من الترتيب على الاقادة رادة ورد بان عدم الجواز لا يتسبب من الاقادة بل هو ثابت
ايدا ولا وهو مندفع بان عدم الجواز على الجزاء اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف
على عاملين عاملين مختلفين فليجب على لا يتم يجوز قوله وعدم جواز ذلك العطف مع
لم يجوز قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جان في جميع المواد عند الجمهور
لما يتبع على المصنف رحمه الله تعالى انه قوله خلق الفراء بيان للمخالفة قبل تمام الحكم لا بد
انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو
مع كونه تكلفا جذا يتبع عليه ايضا انه يفيد البيان انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء
في هذا التركيب ليكون محتمل لعدم الجواز بل مع مخالفة الفراء وان كان مخالفة سببية
في عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع الصور لا في نحو في الدار زيد والجرة عمرو فليس
في فلي فلي يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند سببية مطلقا الجواز ان يكون المقصود
في مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب واثباته فيه واعلم ان الشيخ الرضي لم ينقل المصنف

نقل المصنف رحمه الله تعالى ونقل المسئلة ان اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه جاء العطف
الى فيما كان فصل بين العاطف والمعمول المحرود فالزم الراء وسيبويه بالنوع مطلقا
والمتأخرون لا يتقدمون الى ان تقدم المحرود في المعطوف عليه فعمل هذا خصوص المثل المستثنى
في المعطوف والمعطوف عليه محفوظا فاحفظ **قوله** التاكيد جاء بالامر والواو **قوله**
فان قيل كان البدل اشد مناسبة بالمعطف فكان في حقها بالانتهاء اتصال بالمعطف **قوله**
قيل قد يراد التاكيد للفظ حرف المعطف نحو الله ثم والله وكلوا سيعلمون ثم كل سيعلمون
ونحو لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يمدوا فلا تحسبنهم بمفاز من العذاب
لكن لو اخر المعطوف عن سائر التوابع امكن ان ترتيب التوابع في بيانه كترتيب وقوعها في التركيب
وقد راعى ذلك في ذكر المعامل الخمسة قوله ثبت عنده وتحقق الظاهر ثبت ويتحقق
قوله او في الشمول اي التاكيد ما يقر امر المتبوع الى آخره به بذلك على ان ذكر او في الشمول
بعد قوله بالنسبة يسر لغوا الظهور ان جاء في القوم كلام ايضا يقر امر المتبوع في النسبة
ويفيد ان النسبة لا جميعا لا بعضها ومما التبيه ان يقر امر المتبوع في النسبة
ويفيد لا آخره النسبة لا جميعا لا لا لا بعضا شاع فيما بينهم في التفصيل المذكور
وليس له الشمول يعني عن ذكر الشمول **قوله** معقول جاء في القوم فلهذا اذا اريد تعيين العدد
باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من التثنية وما فوقها ولا يؤلف لهما
الابعدان يعرف الخطاب المخاطبة العدد قبل ذكر التاكيد والتم يمكن التاكيد ان يخل في الوصف
في نحو جاءني جالثلث **قوله** وهذا هو الغرض من جميع ما التاكيد في التعريف جامع الى افراد
قوله واذا عرفت هذا اي كونه جامعا بجميع الافراد فنقول اخرجه المصنف **قوله** العطف
في آخره فظهر ان التعريف جامع ومانع واذا قدرنا توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست
بالرفع لو تعرضنا لتاكيد متبوعها كان انساب لفظي مختص بالمعارف في المحكوم
بالوضع وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه عند

عند الكوفيين **و** احكاما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ الاول
وان كان مخالفا لاول اللفظ اذا ضرورة داعية للمخالف لا لا يجوز تكريره متصلا
فصاحب الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع فان الاول في حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة
تخلو واجمع واكتع ومنهم من لم يتنبه بفرضه واعتبر بعد عدم الفرق بين ضربت انت واجمع
واكتع اعلم ان من قال ان الضمير في انت هو انت وان عا يفتا كيد في ضربت انت واخوانك
بتكرير اللفظ الاول حقيقة **و** في اللفظ كذا اعلم ان المؤكدا مستعمل يجوز ان يبدأ والوقف
عليه وغير مستعمل فغير المستعمل ان كان على حرف واحد كما يجب انصا بات نوعي
من الكلمة او باخر نوعي منها يتكرر بتكرير عماده في السمع نحو بك بك وضربت ضربت وان
على حرف واحد ولا واجبة اتصالا بجزء تكريره وحده نحو ان نيدا قائم ولا يجمع من اللفظ
قلت على اي تقدير يشكل بالجمع واخواته فانه لا يجري فيه التأكيد اللفظي ودفع بتأويل التكرير
المستفاد من كلها بالشهور بالانواع لا بجميعها **و** وهي بنفسه وعينه وقدير بأفعلة
وكذا في الجمع فبضافي الضمير المذكور وقدرته المصنف رحمه الله تعالى على ترتيب الفا التأكيد
اذا جمع لكن الجوهري على تقديم ابعص على ابع و التكرير منفرد في تقديم ابع والمصنف رحمه الله
بمع **و** قيل لا معنى لهذه الكلمة التثنية وعيا بهذا وجب لذكرها بين الفا التأكيد التأكيد
من الاسماء المعربة وهذه من تلك ولا بد ان يذكر المصنف رحمه الله تعالى مثل حسن بسن في التأكيد
والحق اذ راجع هذه اللفظة التأكيد بضرب من المسامحة وتدنيزها منزلة الاسماء لا زامرية
مستعملة في كلام العرب لا بد من ضبطها في التصيانه عن الخطأ في كلام العرب ولهذا
قال الشيخ الرضي التأكيد اللفظي عيا ضربين احدهما ان يثني الاول والثاني ان تقوية ماز
مع اتقارهما في الحرف الاخير ويستعمل ابعاعا وهو على ثلثه اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى
نحو **و** اوله يكون له معنى اصلي بل ظم اليه الاول لتثني الكلام لفظا وتقوية معنى وان
وان لم يكن في حال الافتراء معنى نحو قوله حسن بسن او يكون له معنى يتكلف غير ظاهر

ظاهر نحو خبيث ونبئت من ثبت الشرائي استخرجة واستفيد مما ذكره **و** تأكيدي لفظي مع انه
ليس تكرار اللفظ الا قلحكما ذكره الشارح اذ ليست الضرورة داعية اليه يمكن ان يكون اللفظ
كاشفة ولا يخفى ان التثنية اذا جعله في غير اللفظ ولا موصفة لا تأكيدي ويمكن استنباطا من اسباب
خفية لا شتما لكلامها عيا خروج من التقتضا وعيا تمام تناسب العموم المستلزم لتمام النسبة
و اي يفعل بخلق عاملين لشمولها الواحد والثنيتين والزيادة والمذكور والمؤنث
و انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وهذا اصل في كل ضايف ضمير التثنية
مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه كراهة اجتماع التثنيتين مع كالاتصالهما
لفظا ومعني فيقال لنفسا زيد عمر ودخل ما هما ولا يقال لنفساهما بل انفسهما قوله بجملة
قوله بانخلق في الضمير في كل وجميع وعامة كذا في تسريلا بن مالك قوله وهو يجمع لا دلالة
على الاجتماع اجتماع عند الجوهري وخلق في الماضي والمبرد كذا في الرضي **و** واجمعون في جمع المذكر
اي العاقل **و** او الجمع اي الجمع الذي يجعل في حكم الواحد وهو غير جمع المذكر السالم
و وجمع في جمع المؤنث وما في حكمه في من جمع المذكر **و** الغير العاقل يجوز ان ندلستي
في العاقل الغير السالم ايضا قوله ولا حاجة لي ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها لانه ينبغي
بحوان جائي الى انسان كلمة من غير ان يراد بالانسان فقد انس من اصل قول المصنف ذو الخراف
لا يصح بتأويل قول المصنف المصنف رحمه الله تعالى وافراده يصح بتأويله بنبي معتد افراد كان او جاز
و يصح افتراقهما حسا او حكما قيل لا يمكن الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي
فذكر حسا لغو وفي نظرية المصنف رحمه الله تعالى حكم بصحة في مفترق الحسي ولا يحصل
للفرد عليه من غير نظر الى ائمة العربية بناء على انه يلغوا التأكيد بكل في المفترق حسا بدون
الحكمي لا يمكن دفعه بان الافتراق حسا يوجب الافتراق في الحكم في بادى الرأي فيجس التأكيد
بكل هذا التدن **و** بخلق جائي نبيك ومثلا ختم الزيدان كلاهما عند الجوهري **و**
لعدم صحة افتراق الزيدين حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس والسماع

وفي مخالفة القياس نظرية في افتراق حسنا حسن ذكرنا ان كيد دفع ما يوهو الافتراق الحاشي
من الافتراق الحاشي قبل التام في الحكم **الحكم** كذلك التضمير اولا كانه دل على المصنف حاشيا
بالمثال لا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان التفسير والعين كما لا وجه للفصل بين
بين قوله ولا يؤكدها بجمع وقوله اكتب واخواته لا يتبع لاجمع في شدة اتصال اكتب واخواته
باجمع وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل اكتب واخواته
ولهذا اقتصر في غير ذكر اجمع قوله واكتب واخواته لا يتبع لاجمع وطريق الجمع بين المثالين التاكيد
وكيفية ترتيبه ان تقول فتأمل فاعرف **قوله** البديل تابع مقصود بما نسب اليه المتبوع
يخرج من التعريف البديل المتبوع بخوضي زيد اخوك والبارقة الصبي البديل تابع مقصود
بالنسبة دون متبوع **قوله** اي يقصد النسبة اليه نسبة ما نسب اليه المتبوع لما كان التبيين ليس
مقصودا بما نسب اليه المتبوع اذ ليس المقصود من جاني زيد اخوك اخاك تكلف لتصح التعريف
بان جعله يجمع قصد نسبة بنسبة ما نسب اليه المتبوع وبعده نظرية في نسبة الجاني الى التابع
الي الاخر ليست مقصودة بنسبته لا زيد بل بنسبته الى زيد مقصودة منظم المسند الى زيد
ونسبته الى الاخر مقصودة منظم اليه فلا بد من زيادة تحمل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع
النسبة الى التابع كما في بدل البطل الفلطي فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع
واللفظ بالمتبوع سره او حاله نسبة من تقريره وتمكنه في الذهن كما في البولي **قوله** اي يند المتبوع
اي يكون النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير دون راجع الى المتبوع وهو حاله المستند في المتبوع
في المقصود اي مجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا فتدغم لما قبله عا عليه الشارح من قانده
او حاله المستند في اي مجاوزا عن المتبوع فانه حينئذ يكون المعنى انه مجاوزا ما نسب اليه المتبوع
في انه نسب اليه والحاصل انه نسب الشيء الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى المتبوع ولا محضه كما ترى
قوله بل يكون النسبة اليه توطئة وتزويد النسبة الى التابع اي حتمية او حكما كما في بدل الفلطي
فانه وان لم يحمل توطئة بل كما سبق لسان لكنه في حكم التوطئة فانه في قوة حكم التوطئة وموجب التزويد

التقرير والتكميل في حق البديل **قوله** وليس نسبة ما نسب اليه عدم القيام مقصودا بالنسبة
الي زيد يقال ان الظاهر ان يقول على طبق ما ذكر في شرح التعريف اذ ليس المقصود نسبة عدم القيام
الي زيد بنسبته لا احد في الكلام قلبه ليس بذلك والقلب في امثال هذا المقام بعيد عن القلب
والمعنى وليس نسبة ما نسب اليه اي لا احد من عدم القيام مقصودة بالنسبة اي بسبب النسبة
الي زيد بان يكون المقصد اليها بسبب تقرير النسبة لا زيد او بالقياس الي زيد بان قصد لها
باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الى شكك عن تعريف البديل بمثل ما
سمعت في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة دون اي يكون ذكر المتبوع توطئة
لذكره وكانه قصد اليه التبيين على طريق آخر في الدفع قوله اي بديل هو كل المبدل عنه لا يخفى ان المركب
لا يخفى ان المركب الاضافة الى اربعة صارت اسما الى اقسام الاربعة كعبدا لله على اربعة
وان عطف البعض على الكل من قبيل العطف على الاسم يستفاد منه اسم القسم الثاني وهكذا في اخواته
وهذه مسامحة شاعرت في كلام المصنفين ولا يكاد يحترق عنه فبما ان الاضافة في الاولين
بيانية وفي الآخرين لامية لا دني ملابسة بيا ما هو اصله في معنى الاضافة لا معناه المراد
في المقام فلا يشك ان كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة البيانية وما اوجب عليه
من ان الاضافة في الاولين لا ايضا لامية فسر هويتين اذ المقام ليس مقام الاضافة التي
وكذا ما اوجب من ان بين الحرف المتعدد المذكور في قافلي عطف الجر وبالدلالة المتدبر
على الجر وبمن المتدبر وان كان ولا يجوز العطف على الجر وبمن المتدبر المذكور اذ
انه محصل **قوله** اما اشتغال البديل على المبدل منه لا آخره يخرج منه نحو جاني زيد حاشا
فانه لا اشتغال لاحدهما على الآخر فانه جعل وجه التسمية الذي لا غير مطرد في جميعها
والشهور اشتغال المبدل منه على البديل باعتبار شوية في البديل كونه دال على اجماله
بحيث يبقى سماع المبدل منه منتظرا لذكر البديل هذا اوجه تحقيق مطرد في جميعها
ذكره الشارح فانه كلام ظاهر في غير مطرد ومن قال ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا

فقد صي بالاحتمال وبدا الغلط اي بدلا مسبب من الغلط جعل الغلط مصدرا
والاحتمال جعله بمعنى غير المستقيم وجعل الاحضافة اضافة الى المبدل من فيكون الملاحقة قوية
اذ هو شايع في اضافة البدل ويمكن جعل الاحضافة في الاقسام الثلاثة ايضا من هذا القبيل
بدقة نظر جنابها من هو اصلها فاضل من المنعم كل نعمة وقرها وجلا فاقول بدل الكل معناه
فقول بدل الكل معناه بدل كل المبدل من حيث جني به بجميع المبدل من هو بالبيان الثاني
بدل من بالبيان الاول فترك جميع المبين بالبيان الاول جني بجميع بالبيان فلم يبق شيء
من المترك بل بدل فاجي به من التوابع بدل عن جميع ما ترك من مبدل من فيكون بدل الكل
وبدل البعض بدل عن بعض ما قصد بالمبدل من اجمال فانه اذا قيل قطع زيد فقصده
نسبة القطع الى اجمال من فقل يد ابدال للبدل المبين اجمال بالبدل المبين تفصيل
فتفصيل البدل بدل عن اجمال من هو بدل البعض او غير المبدل من المبدل من تركه بلا عوض
ولم يوجد شيء من المبدل من سوي البدل وبدل الى شتما لبدل على اشمال عليه المبدل منه
وقصد حين ذكر المبدل من لا شتما لعليه من هو بدل على اشمال عليه المترك ولم يوجد المترك
بدل بل الواحد البديل اشمال عليه المترك فخره راغب في تعجب من تبديل كلمات جم غير
فانه ثمة الى الانتباه ولا مبدل لكلماته تقا ولا يشاركها فيه كلماته سواء فالاول مدلول الاول
ولم يقل مدلوله انه اريد بالاول الثاني غير الاول وفي مثل هذا المقام يؤتي بالظاهر
اظهارا للغايرة **و** يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفروما هما لا ان يلزم اتحاد مفروما
بل قد يكون يجوز بدضه اياه وكثيرا ما يكون وقوله وان اختلفا مفروما يشبه الاثما
قد متحدان ووجه تجويز عدم اختلاف مفروما زيدا واخوكه اثما ذكر اعيان وجه التمثيل **و**
و والثاني جزء اي جزء المبدل من لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل من المعلوم في المترك
لا انه راجع الى الاول في قوله مدلول الاول بل لا تعيين الاول وقوله والثاني جزء بتقدير الثاني
وليس من عطف الثاني على الاول وعطف جزء على مدلول الاول كما هو الظاهر والى كان

كان عطف على عاملين مختلفين بدو ما هو شرط جوازها عند المصنف رحمة الله تعالى
و بحيث يوجب النسبة الى المتبوع والنسبة الى الملاحق اجمال زيادة قيد في عبارة المصنف
رحمة الله تعالى بتدليله خارج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله بخلافه فزيد غلطه بغيرها
الاولى والاضح تركه بالملاحقة والقول بغيرها ملاحقة غيرهما نحو نظرت الى القمر الشمس
تدل فانه النسبة الى المبدل من لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الى شتما وكذا
المثال الاخير قلت اذا لم يكن في القمر النكاح فروع الخطاب يكون ذلك يكون الا سنا الى القمر
موجب الا سنا فلك اجمال وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رأيت بريح الاسد
فقال نعم رأيت درجة الاسد كان الخطاب منتظرا لذكر البدل قوله والرابع ان تقصد اليعدان غلط
بغيره وفي نظره ان التقصد الى قبل الغلط وانما ذكره في ما قصد بالسر واولا النسيان
او سبق التسمية فانه اريدان يقصد الى البدل من حيث انه بدل في ان تقصد الى ابدال بعدان
غلب بعدان غلطت بغيره فافهم ولم يقل بعدان غلطت بالاول تقصدا الى نعت البدل النكاح
قوله اي نعت البدل النكاح واجب قال الشيخ الرضي هذا اليسر في بدل الكل من بدل عند الرضي
بدل الكل ايضا مقيد بما اذا لم يشتمل على فائدة فانها المبدل من **و**
و مرتين **و** لئلا يكون المقصود انقص هذا وجه مطرد في الكل فقول باطراره ولم يخص
هذا ببدل الكل كما فعل المصنف رحمة الله تعالى وقال في بدل البعض الى شتما انه لا يفرقهما ضمير
يرجع الى المبدل من تخصيص البدل اما بالاحضافة اليه او بوضعه هذا انه يخفى على اغلب
اذ لا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان الاحضافة ايضا كالوصف جائز لتقصا النكاح
الى ان يقال لم يسا هذا النقل مقتضى العقل فلا خص به **و** نحو الزيدون لبيتم اياهم
قال الشيخ الرضي ان هذا المثال لا يكد كيف وهو مثل **و** **و** واتفقوا في
على انه تأكيد قال الفاضل الرندي لا يبعد ان يقال لو عدا قصد اسنا الفعل الى الاول
من غير نوطه كما تأكيد قوله وبري شيت ريش عفاء لا غرضنا شروها ياتي قوله ان كان

وقوله ان كان فخر اى كذب يقال بين فاجر اى كاذب قال الله صفة الظاهر
يقول لا تخر افعال القارة لا يكون الا مضارع **عالم** وعليه الطير الثالثة مفعول التارك
ان جعلنا بمعنى المستترك جأ بمعنى وقع ودعى بمعنى صير صرح بالثاني تسيلا من ذلك
وجعلنا هذا المعنى من داخل المبتدأ والخبر وصرح في القاموس بان تركه يكون بمعنى جعل
ومن لم يعرفه قال جعل التارك بمعنى المستترك التزمين التركيب بمعنى العمل به
م وهذا الحد يصح ان يعرف ما هيته البنية على الاطلاق قاي هذا الحد للاسم البنية
كما هو الظاهر بعد قوله اى الاسم البنية هذا انما يتم لو كان معرفة بني الاصل موقوفة
على معرفة البنية والاصل كانه ممنوع لا يمكن معرفته بما يشبهه فيما بعده غير توقف
على معرفة مفرد المركب الضايف **م** اذ لو لم يعرف ما هيته البنية كان اى
لو كان اى تعريف الاسم البنية تعريف البنية فيلزم تعريف الشيء بنفسه لو سلم انما يلزم
لو كان تعريف البنية المطلق اما اذا كان تعريف الاسم البنية فليس الا تعريف الخاص بالعام
ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف البنية المطلق يلزم ان لا يكون جامعا بخروج بني الاصل
لا تلاءم بناسب بني الاصل **م** بني الاصل والحرف والفعل الماخوذ لم يبق مفرد المركب
الضايف والتعريف بتعيين ما يقصد يصدق عليه لا تسبق معرفة مفرد
في تعريف العرب ولا حاجة الى تعيين الامر بقوله بغير الا اذا كان معرفة في عرف النحاة
الا بغير اللام قوله والرابا بالمشارة المنفية في تعريف العرب هو هذه المناسبة الاولى
المناسبة فارقم قوله وغيرهما وهو الاشارة الحسية قوله فكلما او ههنا المنع المخلو لا
كما يتبادر الى الفهم ويمكن جعل المنع الجمع ايضا بان يراى انما ناسب بني الاصل ما ناسب
بني الاصل مناسبة موجبة للبناء وما وقع غير مركب ما يكون سبب بناء عدم التركيب
ولا خفاء في ان سبب بناء الهولاء وغير مركب لعدم ليس عدم التركيب بل المناسبة ومن
قال ان ليس للشك في لا ينافي التعريف فقد بعد عن السوفى قلت يخرج من التسمين صور الفراء

صوت الغراب قلت الا صوتا ليس من الاسم البنية لا تراى ليست موضوعا فليست كلمات
فضلا عن كونها اسما وانما ذكرت فيما بين البنيات لمزيد مناسبتها اياها التقدير
م ايتار التقديم ما مفرومه وجوذي لشرفه او نقول التركيب في العرب مقتضى الاعراب
والمناسبة مانعة والمقتضى مقدم على رفع المانع شرفا وفي البنية المناسبة مقتضية البناء
في حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب ولاحق بالتقديم او نقول عند بحث العرب
ليسا اعرابا قساما بحسب التركيب فالاهتمام به اتم وعقد بحث البنية ليا اقساما بحسب التركيب
بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فالاهتمام به بالمناسبة اكثر تأمل من حيث حركة او
م من حيث حركات او اخره لا من حيث انفسها فانه لا يقال للبنى التظم ولا النفع ولا الكسر
بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلقا ولا مكان يازيد اى مبنى على النفع ويازيد ويا
على الواو ولا رجلين على اليا ولا يقال للبناء الحروف تظم ونفع وكسرة والراء الحركات البنية
فتنه به على ان الراء بالقلب ما يعتبر به عن شيء جريا على اللغة لا قسم العلم لما هو مصطلح النحاة
فان التعبير بها عن الحروف لا يشتركا بين الحركات الاعرابية والبنائية وغيرهما
م وحكمه وحكمه ان يؤخذ عن تقسيم البنية الى ان قد علمه لا غير جعله تعريف البنية فتنه
على انه حكم الذي يعرف الا بعد معرفة تعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبها على وجه العلل وفيه نظر
لان حكم البنية مطلقا ليس ذلك بل حكم ما ناسب بني الاصل منه وانما الذي بنا لعدم التركيب
فحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل **م** وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف
ولم يقل بعض الا صورا الموصولات مع ان اى عربية وحدها فكرها ولعل يتوهم على من يذهب
ولعل يتوهم على من يذهب من جعل اللذان والثامور بين لكن ينبغي ان يقول بعض المركبات
لان المركب قسمان قسم مركب من ثمانية عشر وقسم مركب من ثمانية عشر وهو بعلبك
فيل ينبغي ان يقول بعض الكائنات ايضا ايضا يخرج فلان وفلان في هذه ثمانية ابواب
في بيان الاسماء البنية يعني لا يشكل حصر البنية في هذه الثمانية بل بما الشريطة والاحسن ثمانية

والصنعة والثالثة ومن باقسامها سوى الموصولة لانه المراد بالوصولة ليس مجرد الموصولة
بل هو بيان طائفة من الاسماء البنية موصولة تا كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بفعال
التي ليست بمعنى الموصولة بالاسماء الالفعال ليست مجرد اسم الفعل بل باب في بيان طائفة
من الاسماء البنية ولا يشكل ايضا بخمسة في خمسة عشر بعلمك فان بني مع انه
لم يدخل في اقسام البنية لان التركيبات باب في بيان طائفة من الاسماء البنية ولا يقتصر على بيانها
ولا يقتصر على بيان التركيبات ولا يمثل وغير مع ما وان لدخولها هكذا في بعض الظروف
المضمر ما وضع لتكلم المشهور عند النجاة وضع هذه الضمائر ليعلم التكلم والمخاطب
والغائب والتحقق وضرب الجزئيات معينة لانه الغرض من التوضيح هو التوضيح
وبهذا استعينة عما تكلف الشارح لا يخرجها في هذا ما آتيتك ولكن من الشاكرين وعي
وعلى طريقة التي ينبغي ان يحل التعريف على ان المراد ما وضع ليعلم في متكلم بعينه او مخاطب
او غائب كذلك وبهذا اندفع لفظ التكلم والمخاطب بهذا ولكن شكرتم لا زيدتكم وعلى التوجيهين
لا بد من حمل متكلم واخويه على الاستفراق العموم والتكرار قد يكون في اثبات العموم والمراد
بكلمة ما اسم فلا يستغنى عن تعريف مجرد الخطأ **ويخرج** بهذا القيد لفظا الى آخره اي
اي بعيد الوضع بكونه لا محال من التثنية ولهذا افرد القيد لم يرد ان الغرض من اخراجها
لا يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصولة بما وصف به الغائب بل اخرجها
فلا يرد القيد بها وقول فان الاسماء الظاهرة لا آخره بيا ليعلم خروجها به مع انما لا
في الغائب ووجه الصحة انهما موضوعا للغائب مطلقا فيخرجها بهذا القيد المشتمل على الغائب
المقيد المراد ان يخرج بهذا القيد على كل من تنسب التكلم اما الثاني فظاهر واما الاول فالتكلم
ظاهر واما امر الخطأ موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطأ اذ لا معنى للمخاطب
الا ما يتوجه اليه الخطأ بالان يراد يتوجه اليه الخطأ به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطأ
بل لفظ المخاطب بخل فانت فان الاخصر لا وضع ان يقال من حيث انه مخاطب به هذا ومنه

ومنهم من قال لا يخرجها آخره متعلق بالتوجيه الثاني فخرجها بالتوجيه الاول فلو ان المراد
بالتكلم والمخاطب ذاتها ولفظا هما موضوعا ان لغرضهما لا لغيرهما وقيد الخيشية
لا يخرجها زيدا اذ اعتبر المتكلم عن نفسه وفسر عليه حال المخاطب وهذا فريه بل مريه ولا حجة
لا يخرجها زيدا المذكور لا قوله يحكي عن نفسه في تقييد المتكلم واما كانه وان تحمل كلام الشارح
على ما ذكره هذا القائل يشاهد ان القائل بل مزية فلمعه سمعه من لانه شهادة البيا اصدق
وحمل اللفظ على ما هو الصحيح اليقين او تقدير امثل ضرب غلغله زيد جعل التقديم رتبة
داخل في التقديم لفظا لكن تقدير الالته انسيبه منه سائر الالقسام ثم يتجه عليه ان شاع مقابلة
يتجه عليه ان شاع مقابلة لفظا بقوله تقدير ان جعل تقدير داخل تحتها فليس يحمل بالبيان
موم من حيث المعنى لا من حيث اللفظ اذ بالاذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا
باللفظ باستعماله في الالفاظ الظاهر باعتبار ان مدلول اللفظ مذكور لفظا احصا
قوله فكانت متقدما من حيث المعنى اي كان لفظ العدل متقدما من اجل المعنى وتقدم مضمر كانه
كامضرا كانه للفظ العدل وقوله من حيث المعنى تعليل والال فيسفي ان يقول فكانت متقدما من حيث اللفظ
فكانت تقدم ذكره ومعنى الظاهر فكانت تقدم ذكره لفظا **فانما** جاء في ضمير الشا لا يصح الحصر
كما لا ينبغي ولو كان ارجا الى الال المعنى **فانما** جاء في قوله لانه انما جي به من غير ان يتقدم ذكره
مستلذا وكما العبارة المخررة وانما جاء في ضمير الشان قصدا لا آخره والضمير الارجا الى المقدم
المحكي قد يكون لانه لتعظيم بل لا يحترق عن الضمير الضار قبل الذكر وحذف النال كما في شاع النطين
موم وهو مرفوع ومنصوب ويجوز الاخصر لا وضع الاولي مرفوع ومنصوب ويجوز
والثاني مرفوع ومنصوب **موم** الا وضربت ضربت يقال الا ويا ان يقول ضربت واضرب ليضرب
ويضرب من ليكون افراد المضمر المرفوع المتصل متوقفة قلت اشارة الى بيا الضمائر
المتصلة بانها دائرة على التعريف المعلوم في الصرف فلم يفته الماصف والمستقبل وغيرهما لكراد
التبيين على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وقوله على هذا القيد المجرى

لا تغفل في لطفه فلو تجرل **الشرحين** او اما بدله في المستتر في الشرحين بدله البعض **كل**
 و اشار به ليا ان كلمة الى لا سقاط لالم الحكم فلا يلزم عدم دخوله ما بعد بها في الحكم
من واما بدله المتكلم والصرفيون يبدلون بالغائب ليجزى عن الواو ثم يراعون
 اسلوب السابق الذي لا في ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف من ضمير المتكلم الواحد
من وهوان اجماعا هكذا ذكره اللباق وقال شارح العباب اي اجماعا من البصريين
 والافراجه جعل الضمير انت كما هو وباقي الكوفيين ذهبوا الى انه التا بتصاريف فان عما
 قوله وضموا المتكلم لنظير يبدل عياسته معا ظاهره انه مشترك لفظ لفظ والحق انه
 مشترك معنوي فانه موضوع للمتكلم مع الغير ايا كان ذلك الغير ودل له على الترتيب شيئا
 لا يبدل عيا على المعنى المحلوط والمخلوط ايضا بخلاف ضمير السمتي خاصة في القاموس الحاشية
 ضد العامة وهو حال من فاعل يستتر او من المبتدأ والتا للتانيث نظرا الى طائفة خاصة
 وفي الهندى التا للبا لغة او الخاصة مصدر كالعاقبة والتقدير خضر خصوصا والجملة معرفة
 بهذا ولك ان تجعل جملة حال بتقدير قد خضر خصوصا قوله كما يحذف في آخر الكلمة المشهورة
 ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المصنف رحمه الله تعالى
 وقال ان النجاة لا يطلعون المحذوف على المستتر كما يحذف الفاعل وهذا كلام ظاهر في
 والتحقيق ما سبق في اول الشرح وبلغنا فيه بلطفه انه تعالى في التحقيق في تغفل عنه
 ان كنت من اهل التحقيق التوفيق **من** اذا لم يكن مسندا الى الظاهر لا حاجة الى هذا القيد
 لان الكلام في بيان استنار الرفوع المتصل فيما كان ولا يكون في المسند الى الظاهر لا يلا
 لا يتا في بيان وجود الرفوع المتصل في يحتاج الى تقييد لما في الغائب بهذا القيد وقس
 عليه نظائر **من** مطلقا سواء كان متي او مجموعا او واحدا او فوق الواحد كما هو في السمع
 وفي الهندى واحدا او متي او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وكان الشارح غيره لا واحد
 او فوق الواحد لا اخصر واضمح ولا لا يطلون في العرفي المتي على الاثير بل على اللفظ المخصوص

١١٨
 المخصوصا الصحيح ان ليس في الشرح متي او مجموعا او فوق واحد بالمشهور تفسير مطلقا بوجه
 او مع غيره وهذا يوشك ان مطلقا حاله التكلم في ظرف الزمان اي زمانا مطلقا
 ولا منصوبا لقوله يستتر مصدر كذا او حال او ظرفا قوله وفي الصفة مطلقا ليس حاشية الصفة
 كما يشعر **من** سواء كان اسم الفاعل والى لوجبه يقال مطلقا ولا في الضمير المرفوع
 كما يشعر **من** وسواء كان اي الضمير مرفوعا الى آخره سواء كان الصفة والى لوجبه يقال سواء
 والى لوجبه يقال سواء كانت اسم الفاعل مفردة او مثناة او جموعة مذكورة او مؤنثة
 لا لا يصح حينئذ قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا اي زمانا مطلقا سواء كان زمانا مطلقا
 اسم الفاعل او عل او غيره وسواء كان زمانا مرفوعا المتصل مرفوعا او غيره فقول سواء كانت
 لما آخره بيا مطلقا في معنى زمانا مطلقا بحسب المعنى قوله فلو كانت ضمائر لا يتغير والصواب
 لما تغيرت وكانت سره من التاسي **من** فما اي الالف والواو في الصفة حرفا للتثنية والجمع
 الظاهر حرف في التثنية والجمع لان المطابقة بين المبتدأ والخبر التثنية والجمع قوله لا جل شي بنية
 عيان الا في قوله الخ لتعذر الخ المتصل للتعليل للتوقيت في علم في التعليل فيمكن
 لا يقول عنه وفيه تعريف لمن جوزهما هنا على السواء قوله وذلك اي تعذر المتصل **من**
 بالتقديم قيل تفصيله قاصرا لم يشمل اقام انتم وفاعل المصدر اقول اقام انتم في الفصل
 لفرضه هو دفع الخ لتباسه لو استتر لم يعلم ان المخاطب او الغائب والمتكلم ومنه فصل الفعل
 الثاني اذا التباس بالفعل والى بال اتصال دائما اذا لم يلتبس فال اتصال في باب عطيت
 وال اتصال في باب علمت او لمعلمه فصل الضمير بعدا فانه يجب عند الاتصال لتباس
 وعند عدم الاتصال لتباسه يجب شره به شرح الفتاوى وانما في الثاني لو وجد فاعل المصدر
 لو وجد فاعل المصدر الضمير غير ضا فاليه او بال اتصال في الواقع لفرضه حاجته
 لما في تقدير العامل للظرف فلا يدعوا اليه الفرض بل يصح تعلقه بما قد ر في من غير فصل
من اي حذف عاملا ينبغي ان يراد حذف عاملا دون اذ لو حذف عاملا لم يخرج من الاتصال

كقولك زيد اضربه فانه في تقدير ضربت زيدا فلم يخرج الضمير بخلاف ما ملأه الاتصال
او مراد الضمير مرفوع لا يقال الا قد خبر بجرود او منصوب للثلاث يستغنى بغيره
فانه مرفوع المحل كما انه منصوب لانه قول المراد بالرفوع ما هو ضمير مرفوع ^{في} ^{الضمير}
في اصطلاح باب الضمير او يكون اي كون الضمير مستندا اليه في ذلك الضمير ^{اصطلاح باب}
جرت على غير من هي له المرأ بالجرى ان يكون نعم او حال او صلة او خبر او لولا او يكون صفة
ولولا او يكون صفة لم يخرج على من هي له لكان اشبه بالدخول اقام انتم في فقلت لا خاتما لولا او يكون صفة جرت على غير
بعد قول او بالانفصال لفرز لانه الفصل فيه لرفع الالتباس قلت يجب انفصال فيما لا يلتبس ايضا
وبهذا ظهر وجه قوي لا اختيار التمثيل بالالتباس فيه وانما قال الصنف لانه الفعل الجاري
على من هي لا يجب فيه الضمير المنفصل بالانفصال على ما في الرضي ^{لا} لما انفصل الضمير
^{لا} لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر الا في انه جعل انفصال الضمير على
لرجوعه الى ما هو خلف الظاهر نعم وجه المناسب بجعل الانفصال على خلاف الظاهر اولى
بما هو خلف الظاهر الاحسن ان المقام يقتضي الالتباس بالظاهر في مقام الالتباس
كالضمير فيه جعل محل الظاهر في اتصال الظاهر بضمير الضمير
ولا يخفى عليك ان مقتضى الظاهر جعل جواب ما ضيا قول انما قال من هي لا ما هي لا انفا
في ان الا ولي بالصواب ما هي وما ذكره من النكت لا يسمي ولا يفهم من جوع مع ان يكون العقل
اصح في جريا الصنف عليهم ممنوع اذا اصل ما هو الاكثر من احتراز عما اذا تساوى
نحو عطاها اياه قال السيوطي ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال
اكثر وان لم يكونا غائبين لم يخرج في اللفظ قيا ساعيا الفاعل للتميز عن احد التساويين
فيلتجئ الاول في غرضه اياه بكونه فاعلا في اللفظ وفي اعطيه اياه بكونه فاعلا في اللفظ
في المعنى قلت الاحتراز عن التثنية بلا مرجح في بادي النظر والترجيح كما ذكره في خروج لا ضرب
من التأويل وحكي سبويه تجوز الاتصال لم يقل حكي الاتصال ليعلم انه حكاه عن النحاة

عن النحاة عن العرب وحكاية سبويه عن النحاة دون العرب مع كالمفرد دليل صنفه
كما صرح به فقال انما هو شيء فاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف في غير موضعها
واستجازا المبرد مذاهب النحاة وان شئت اوردته منفصلا في الرضي الا في ثانيا مني باعني
قال الرضي الا في ثانيا مني باعني باب اعطيت الاتصال وفي ثانيا مني باعني الاتصال
فوق رعاية الاتصال وفي رعاية المشابهة بالمفعول لم يقل رعاية العارضا اشارة
ليلا جرتي اولية احدهما الى اشارة بذكر الاتصال والترجيح بالاحالة وثانيتها الى اشارة
ليلا ذكر اشارة بالمفعول الى ترجيح الخبرية لانه الخبرية حقيقية والمفعولية تشبيهية
والاكثر لولا انت الى اخره لم يقل لولا انت وعسى الى اخرهما فيكون انحصار
لا لولا يتوهم انه يوجب بحيث استعملهما معا ولما رفع هذا الوجه في قوله وجا الى وعسى
ليلا اخرهما لعدم خوف التباس المقصود بغيره لكن غير الاستلزام بغيره على انه ليس
ولو غير ليلا ما هو المتعارف في التحريف كما اولى في تغييره مع فون كالموافقة اياه
وفي تغييره مع فون كالموافقة ايرام خروج ضميري المتكلم عن الحكم لولا ان لولا في هذا
كانت حمله في حكم حرف الجر وحمله عليه فانه في معنى التلويح التعليلية وكما قوله لولا كذا كذا
في معنى لم يكن كذا لوجودي قول ربي لهما الا خفش تصرف في الضمير والتصرف فيه لكونه
مفعولا اوليا لانه المفعول محل التصرف وكذا لكونه مفعولا اوليا لانه المتأخر تأويل
عند الحاجة ومنه الوقاية مع اليأس ومنه الوقاية مبتدأ مع اليأس خبره لانه
من ضمير الظرف وقوله وانت مع النون الى اخره وقوله ويختار في ليت الى اخره وقوله وعسى
لعل يحمل معطوفا على الحال وقوله مستثنى ويختار من التحذير وكذا عكسها العلة او قرينة على انه
على ان المرأ باخوات ما عدالت وعلل في لتي اخرها عن الكسرة المختصة بالاسم التي
هي اخت الجز وهي كسرة تكون في اخر الكلمة لا مطلق الكسرة ولذا لم يتحدث عن كسرة نون
مع ان الحرف ايضا يجب ان يصح ان عن اخت الكسرة لا نون كوزها على حرف واحد ليس كسرة

انتهى الخبر منه ظهر ان لوقا النبي المصنف عن الكسرة لا آخره لانه ذكر ان خبر تمام الكلام
قوله ولذا سميت نون الوقاية اي نون هي سبب الوقاية ادنون هي للوقاية تأمل تأمل دور
قوله بخلاف كسرة تضربين لا زها في الوسط حكما الشدة امتزاج الياء بالضمير في لا تأمل
بخلاف في المتكلم فانه لا ينفصل لكونه على الارجاب بعد الياء المتأخر عنه عند
قوله وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفرا فاقول الحق ^{وبين الياء} والعرض لا يخفى ان العرض مشترك بين
وانه يقوي مماثلتها للخبر فالوقاية لا تعرض عنه والتمسك بانه كالسكون حيث بعد
حيث لم يعد معها المحذوف لا لتقاء الساكنين وليت ولا تخيير ليت ولعل لا تعب
عن مساواة الامرين بخلاف الاختيار فالوقاية لا ليت ولعل مستثنى عنها
مكرر عن اجتماع النون ولو حكما لا آخره او محذوف لعل على الفاعل سبب
ويؤتى بغير البتة والخبر فيه خبر يدان كيد لان حق البتة والخبران لا يميزهما
قيل العوامل الى اي النظمية لا زها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكره توطئة
لقوله وبعدها وهي وان لم يكونا قبل العوامل مبتدأ وخبر لكن يصح التعبير عنهما بالبتة
والخبر ليسا مشتقين فيجب ان تصافا ما قصد بهما بمفهومين ما حين تعلق الكلام بهما والتركيب
من قبيل لهذا الشابه في حاشيابه وصبيان لا لا تعلق بالمشتق وجع بين الحقيقة والمجاز
من تمسكه في كون ما نحن فيه حقيقة يكون فقد غفل والقول بان الجمع بين الحقيقة والمجاز
من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز ^{وسطا} بوقالب مبتدأ ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر
كما يكون في الضمير كما يصح فلا يصح كون ضمير المرفوعة هو ما اشتمل فصله على تقدير كون المرفوعة
مبتدأ من تمسكه به في دعوى انه قد يطابق بالخبر فقد سري ^{من} ولم يقل ضمير مرفوع كما ان
فان بابا الفصل بوجه لا يكون فيه اختلافا وكونه على صيغة ضمير مرفوع كما كان منفصل
متفق وان اختلف في كونه ضميرا او بعد كونه ضميرا مرفوعا كما استوفى فيه انه تولد صيغة ضمير مرفوع
يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشترك بين الجميع وانما امرا مستغنا فاخترنا

فاخترنا للتبرجح على رجحانه عند يستحق هذا المرفوع فصلا الى ولي يسمى صيغة هذا المرفوع
تسمى صيغة هذا المرفوع فصلا وكان الشارح تسامح لظهور المراد وذلك التوسط ليفصل
اشكال الى قوله ليفصل متعلق بقوله ليتوسط لا بقوله يستحق فصلا وذلك لان اللام المقدر
بعدها ان لام كي ومعناها سببية ما قبلها لما بعدها والتسبب لفصله بين كون الخبر نعتا
وخبرا توسط لا تسميته ^{من} لان الفصل لما يحتاج اليه فيما اذا كان المبتدأ على اصد وهو
التعريف ولما لم يخفى لا الفصل فيما هو الاصل من البتة للخبر لكونه في موضع خبر خبر المرفوع
^{من} او افعال من كذا او فعل مضارع عند الزجاجة تمسكا بقوله تعالى ومكروا اولئك هم المجرمون
ودد بانه يحتمل كونه مبتدأ وقا كيدا كما في انه هو اخصر لكي وذيف بان التأكيد كيد الظاهر ^{من}
ولا يخفى ان كل على السند الا اختصارا واقصر على مثال فعله الى قول اقصر لان الدخلة
فيه مع الاستغناء عن الفصل كل استغناء فيكون فيه ايضا حاج الفير بطريق الى الاول
قوله وبعض العرب يجعل مبتدأ اي تستعمل بحيث يحكم التثنية بكونه مبتدأ لوكا في الجمل مبتدأ
لحكم بكونه مبتدأ احتياجا الى هذا التوجيه واما لوكا معناه كما هو الظاهر انه يجعل في الاستغناء
من افرا المبتدأ فلا يحتاج الى هذا التوجيه لان جعل الشيء مضمنا بمفهوم شيء لا يتوقف
على معرفة مفهوم ذلك الشيء قوله وحينئذ الرفع متعين لم يقل الرفع متعين بالخبرة لثبته
فيما سبق قوله ويتقدم قبل الجملة اي الخبرة الى سمية او الفعلية ايضا بشرط ان يدرك ^{من} المبتدأ
والخبر فانها ينبغي ان تعني الا بصا ولا يعد ان يقال في الكلام ويقع متقدما من غير سبق شيء
مقتضى صيغة التقدم ان يكون هناك متأخرا وخرج في هذا التوجيه عن مقتضاه
وجعل الخبر ان لا يسبق عليه الرجوع وهذا اخرج عن مقتضى التقدم وجعل الجملة غير متناهية
للتقدم وهو في هذا التركيب فقد اخرج التراكيب عن مقتضى ولا يخفى انه في دعائه ^{من}
وان سماه بعض الناس وجها وبها وقوله وذلك بحسب المفهوم اعلم من ان يكون قبل الجملة
اولا يشعر بان التثنية بقوله قبل الجملة اول اخرج المفهوم عن الامة لا للخبر عن متقدم

لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يحترز به وهو ضمير نعم رجل وضمير تبه رجل
ولا يعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبل بلا فصل ذكره ليعلم بجواز الفصل بين ضمير
والجملة بتمييز الضمير بالجملة معترضة في قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكل من جعل الجملة
لجنس لجعل الجملة بعد بحصة منه فيتغير ان ردا على من قال وضع الطاهر موضع المضمي
لان تغيير الضمير بالجملة خلاف ما هو شأنه مكان مظان التثنية في ان ما قيل هو تمام ان
قد تروا احسن احسن التثنية ويحسن تأنيته اذا كانا العدة فيهما مؤنثا وجه حسنة
ان المسوم واما تأنيته بتأويله بالقصة القصصة من غير كون العدة فيهما مؤنثا في قياسه
عن السماع لما حققه الرضي وهو ان الظاهر ان قوله يستعمل ضمير الشأن والقصة جملة معترضة
بين الموصوف والصفة اعني قوله يفسر لا آخره فانه لا يدخل التسمية في هذا الحكم لا يقتضي
لا يقتضي الدخول في القاعدة ان يكون لا يدخل فيها وعليه في ثبوتها بل يكفي ان يكون لتثنية الضمير
القائبة في الجملة وتعيينه ثم وايضا يلزم استدراك قوله لا آخره في بحث لا قاعدة
اخرى مشتبه لوجوب تفسيره في الجملة دون امر آخر تمييزا وحرف تفسير اعلم انه
يجوز ذكر الضمير غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجه الى مفسر ويصح ان يكون ضمير الشأن
باعتبار ان راجع الى الشأن او القصة لتعيينه في المقام فيكون ما بعده خبرا حرفا في تفسير
للمضمر واثبات ان مرجع لا الشأن التام في المقام وذكره على ان راجع اليها تفسيره غير ظاهر
فعلى هذا لولم يحمل التثنية على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم
لما رأيت ان توجيه السابق بقوله يتقدم بعيدا يد بتوقف اتمام القاعدة عليه اذ لو لا
لا انتقض بهذا القول وجه الانتقاض انما يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمراد
بان يقال الشأن هو قيام زيد ولا ينبغي عليك ان هذا التركيب مصنوع مستفاد عن المحرر
مجرد وهو زيد قائم فلا مبالاة بانتقاض القاعدة به **وهو** واذا كان متصلا يكون مستفاد
فالا لعدم الفصل بين هذا التفصيل والتفصيل بالمتصل فان كانا عاملا معنويا

معنويا يأت بحق التفصيل وحقق ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كما تفصل
والا فان كان مرفوعا يكون مستفادا الى قبله قوله فانه لا يجوز اصله لكونه عمدة بريد عمدة
لا دليل على ان يستعمل لما بعده والى فالمبتدأ مع كونه عمدة يحذف **وهو** ومثالا اي مثال الحذف
ان التضعيف ان من يدخل الكنية وانما جعل اسم ان ضمير الشأن لان كلمة ان لا تدخل على الجملة
كتب المصنف حاشية تقاطع الحاشية الكنية معبدالنصارى الجازم لوجوه هو بدل المجرع
ولابد منه الوحشية **وهو** فانه مع كونه منصوبا لا زعم فليس يحذف حذف ضمير مراد بل دليل على
لان التزام حذف جعل حذف جارة لا فعل للسان وطريقا واضحا **وهو** مع ان المفتوحة اقوى
وهو مع ان المفتوحة اقوى شربا بالفعل المكسورة فيه بحث لان ان المفتوحة كذا ذنت
وان المكسورة كذا تأمل قوله **وهو** ذاي اسم الى شارة ذالحال كونه في ان ذاليس خبرا بل **المجموع**
فليس ذافاعلا للنسبة في يصح جعله المبتدأ ذافاعلا بل الغناء على **المجموع** من حيث هو **المجموع**
تأمل وتنبه لولا هذه التقيصة كان لتوجيه فضيلة وقيل خبره محذوف اي في خمسة
قوله ان هذا ان لساحران على احد الوجوه تأثيرها ان هو هنا بمعنى نعم وثالثها ضمير القصة
محذوف هكذا نقل عنه في الحاشية ويرد على الوجه الثاني ان لام الا لا بدلا لا يدخل على خبر المبتدأ
والثالث ان محذوف ضمير الشأن ضعيف قوله **وهو** بقلب الالف والياء اي الالف في **وهو**
من تاذا والالف الياء في ذاي فالظهور ان الالف بوصول الياء الحاصلة الى شباع او من بدل الالف
باراء والتأمة **وهو** ولا تدين من لغاة اي لا يورد على صورة المتع والى فلا تشبه في المعنى
بل اللفظ بتمام موضوع المعنيين ولو كما ينبغي في مرفوعه تعيين لان المعرفة لا تنفي
الى بعد التثنية **وهو** واذا كان مقصودا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجرع ولا اصلها ولا
كتيبة الواو لا يلتبس اظها بالي في خبر ولا يكتب الا في الممدودة اذا اتصل به كل الخطأ
ولا يظن ان يكتب بالياء في قوله اولئك لان المكتوب فيه مركز الهمزة **وهو** وليس في الحقيقة
منها اي من فوائد كلمة التثنية على ان الالف في الحقيقة منها على ما توهم بشدة **وهو**

وكتابتة كحرف الكلمة ولم يقل ويتصل بالثاني يومهم عدم جواز الفصل بينهما وبين ذامع انه
 كلمة انا وانتم وهو لغوازا كثيرا ومنه قوله تعالى هاتم اولاد متنازع وقوع الظاهر موقعها
 بل يمنع وقوع الظاهر موقع ضمير افعلا ونفعل وتفعل مع ازا اسما وفيه ان ضمير افعلا
 مثل ليس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافترقا وقيل الدليل على حرفتها انه غير
 وقيل الدليل على حرفتها انه غير مستعمل بالمفروية ومعنى ذلك انك تسكون التاء ومعنى ذلك
 ولا بعد ان يقال لا يكون في التركيب اسم له محل من اعراب فيكون الكافي في ذلك حرفا
 وهي اي حرف الخطا خمسة تانيته خمسة لتذكر محتملها وهي حرف الخطا والفرق يذكر
 ويؤتى ولو اعتبر تانيته ههنا وقال في خمسة كان فيه لتقر من حرفية حرف الخطا ان
 راعي المناسبة بقوله في خمسة مضمومة في خمسة جعل قوله خمسة في خمسة في فانه ضرورة
 وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد في خمسة مضمومة في خمسة من اسم الى شارة
 فيكون خمسة وعشرين م واما قلنا في انواع لا آخره فيعني يرتقي ما يتصل بحرف الخطا
 بل خلق في ستة فلا يرد ان ما عدا الواحدة سبعة م وذلك لبعيد ذلك المتوسط
 ولا يستعمل الكاف في ظهور المتوسط او البعيد واللام للبعيد على التخصيص على البعد
 وما رآه المصنف رحمه الله تعالى ونحن نقول به على ان جملة حكم هذا مستند الى تتبعه
 ومشاهدة الاستعمال ويؤيده ما ذكره انه لم يقل وهي في المذكر القريب قوله ولا بعد جعل ذلك
 ولا بعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك بعد ان كلمة ذلك هناك مشابة
 متوسط يستحق ذلك م على سبيل التشبيه بالكماء سواء كان ذلك الغير زمانا
 نحو هذه الآية لا يرد الواحد القهار او غير قوله واما ما عداها اشارة الى وجه صحة تخصيص
 بالكان بهذه اللفظة وهو ان غيرهما اسما الى اشارة يستعمل حقيقة في المكان وهو ان
 اللفظ لا يكون الا ظرفا والمستعمل في المكان مما عداها لا يلزم ان يكون ظرفا حده
 اوله يصير جزء تاما ان كاتبة في الفعال الناقصة بني تفسير الكل على القولين

في خمسة

على القولين في الفعال الناقصة القول الثاني ان لا حصلا والاول ان لا تنحصر فيما ضبط
 وما عداها فيما التزم بعد مرفوع ومنصوب افعال تامة لا ينفك عن احوالها فاصوبها
 بعدها احوالها فقدم ما هو الراجح في البيا ان لا تقوم بحمل المنصوب ههنا بميزان
 ولا بعد جعل حال كذا او نحو ما يقر في محله وجعل بعد كونه فعل ناقصا مع صياح
 وهو غير ظاهر والظاهر ان يحكي كان وجعل الجزء الثاني في الجزء الاول واراء بالنقص
 جزء للجزء وهذا انما يتم لو كان البتة او الخبر او المفعول بجميع الصلة والصلة وليس كذلك
 بل هو الموصول والصلة نفسيرة ولا نصيب من اعراب الموصول في قوله لا بصلة
 الى مقارن بارها ما اخذ معناه عينا هذا ينبغي ان يسلك في بيانه ما اشهر في امثال الية الدليل
 من ان البيان يكتمل بدون التمام والتركيب كناية عن نفي البيان والدليل في المعنى ههنا
 ما لا يكون جزء الى مع الصلة م ولما قلنا ان يقول يمكن يعرف الصلة لا يقال ان تعريف الصلة
 قوله ولما قلنا ان يقول يمكن يعرف الصلة لا يقال ان تعريف الصلة يصح بالشروط الى سماء
 نحو من يضربه اضربه وما تفعل افعلا غير ذلك لا نأقول من في قولنا من تضرع لغيره
 فهو جزء بدون جملة وهذا عرفنا من قال بل يجب ان يحل الصلة على الاصطلاح في م
 والى لزم نقض الحد من الشرطية فقد سري سرها بينا قوله وذكر العائد مع انه ما في مضموم الصلة
 لا يخفى انه يتكلم مع ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم جزء الفوال قوله في مضموم الصلة
 ولما كانت الصلة في غير المقصود تعريف الصلة كما هو ظاهر السورة حتى يرد ان تعريف غير
قوله عيشهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزء الى بصلته جملة جزئية فم لو قيل ما نعم
 ما قيل لو قال الموصول ما لا يتم جزء الى جملة خبرية وضمير كذا اوضح واخصر وما في معناها
 لا ان ههنا قوله وما في معناها لا ان ههنا التاء وبل ان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما
 مركبان تامان خبران قوله والعائد ضمير لا غير ضمير لم يفرق المالك في التفسير بل بين العائد
 الى البتة والوصول فالحق ان الربا التضمير اعتم منه وما ينوب من اية وصلة لا لعل ان اسم المفعول

اي اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول يريد ان
يريد ان صلة الالف واللام من بين الجملة هي الجملة فالنقص لا يسر لهما ان يدخل في خبر
واما لا تلام يدخل في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ما عداها بل لا اختصاص له
واللام بعض الجملة وهي اسم الفاعل مع فاعلا واسم المفعول مع مفعولا فالجواب في
ان يقول صلة الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول غير ولا يجوز ان يكون صلة خبرية
ولا اسم تفضيل لهما بعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا تأويله بالنقل
فلن يصير ان معنى الجملة هو وهي اي الموصولة يعني المرجع ما اخذ من السياق هو اي
واي اي مضافا الى معرفة لفظا او تقدير بما في الذي وفرعية وكذا قوله واي في
يريد به وفرعية هي المنسوبة الى بني طي قلبت في النسبة احدي اليائين الفا واخرى حمزة
تحرزا عن اجتماع الياءات **م** وذا بعدها يجوز الكوفيين كونها جميعا لشارة صولة
بعدها استغناء كانت اوله ولم يجوز البصريون الا في ما بشرط كونها بعدا او من الالف
اذ لم يكن زائدا كما في قوله من ذي الذي يفرقة فرضنا اي الذي فان زائدة ان بعد موصول
م والعائد المفعول سوي عائد الى الف واللام فانه لا يجوز حذف حرفا موصولة والضمير
احد الا موصولة **م** الى اذا كان فاعلا يعني التقييد بالمفعول خارج الفاعل
فلي يرد ان الحذف يحسنه بديع الجورود والرفع ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف
ان الحذف فيه اكثر فلذا خصم وحذف الرفع اذا كان البتة يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة
ولا ظرفا وان يكون بعدا في او بطول الصلة كقولهم تقارنوا في اسماء الله وفي الارض فانه
طالب الصلة بالمطف عليه وحذف الجورود ان ينجر بحرف جر متعين بطلب الصلة او باضافة
ناصبه لتقدير نحو الذي انا ضارب زيد اي ضارب **م** بالالف واللام الذي يقيده الاخبار
لان اولها يعرفه المتكلم من الموصولة ولا تجري العارة بالتميز به والآخر جاز في كل
من الموصولة فتقول من ضربته زيد ومن فعله زيد خبر وقوله او ما يقول مقامه وقوله

مقامه وقوله فيما تعلم ما من العلم لا مضارع اعلم فاعرفه بعد بيان طريقة الاخبار
يشعر بان تمرين المتكلم التعليم كما بعد تعليمهم طريق الاخبار ولا غير لا نمر لانه امر بالالف
يجوز ان يكون قبل التعليم فيذكر فيه مسئلة تصدير الذي ووضع الضمير موضع الخبر عنه
وتأخير الخبر عنه لانه من فروع مسائل التحويلة وليس من مواضع صفا لانه هذا البناء
م اي باستعانة الذي وبما يعبر عنه بالذي فالأصله الاخبار صددتها بهذا يشعر
بان يكون من مواضع وجوب تقديم المبتدأ ان يكون موصولا ولم يذكر في موضع في شيء
من كتب النحو فاعلم ان ادوا التصدير على ما هو الاصل في باب المبتدأ قوله اي وضع خبره باللام
يريد ان التعبير بالذي بالخبر عنه باعتبار ما يؤيد ولك ان تريد بكونه عن التعليل اي الخبر
عن جرة وسببه **م** واخره اي الخبر عنه عن الضمير اعتبارا لتأخير بالنسبة الى الضمير
والظاهر اعتبارا مقابل التصدير فيكون بالنسبة الى الجملة قوله ليصبح بناء اسمي الفاعل
منها يشعر كلامه بان ذلك في الاخبار عن زيد في المثال المذكور اخذ اسم الفاعل والمفعول
تقول الضاربة انا زيدا وتقول المضروب لي زيد صلة وينبئ بالتعليل على ما صرح بالشا
من شرط الجملة الفعلية ولذا الى به مع انه ليس من اية تعليل المسائل قوله كالسيف وسوف
ومرفا التي فيه بحث لانه تفيد التأخر كما ان صيغة المستقبل بعيدة الك وصيغة الماضي
تفيد التقديم فاذا لم يالوا في الاخبار بالالف واللام يعوت الزما الدال عليه الجملة
جاز ان ينالوا يعوت ما يفيد السنين او سوف فانه بمنزلة الزما ولا يجوز ان يؤخذ خبر
يجوز ان يؤخذ من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار عن زيد في اية زيد الا في
فان قلت ينبغي ان يصلح الاخبار عن زيد قائم بالالف واللام فتقول قائم زيد قلبت القائم
الذي جز الجملة الاولى من الذي في القائم جملة وفي معنى الفعل فلا يصح قيام احدهما
مقام الآخر **م** ووضع عائد الموصول موضع هذا عند التفصيل امرا ووضع الضمير
موضع الخبر عنه وجعل الالف الموصول فالجواب ان يوافقه فاحفظها بالسر على

وفي ضمير الشأن قيل لا تنفع في الضمير المبرم **المصدر** العامل الاخصر **العامل** وفرا **العامل**
والحال الاولي مما يجب تكثيره فاعرفه يرد ذلك تمييزا فيه لطافة **وما** الى التسمية تختص **المصدر**
وبيان انه ليس مما يختص بالموصولة وكذا ما ذكر في اخوانه فليس بيانا ليس بموصولة بالتعريف
كما ظن وبني بوصف ما عاين ما الموصولة مشتركة بين المعنى الاسمي والحرفي ايضا **وما**
وما انجر تحقيق الموصولة الى استيفاء هذه الكلمة استغنى عن وضع باب لها وقدر عليها **وما**
غير اسم الفعل في باب اسم الافعال **فانه** اما كاذبة نحو انما زيد قائم الى اخره فيا قد يكون **وما**
وقد يكون زائدة ايضا **استغنى** مية باقية على معنى الاستغناء او استعارة بمعنى من معان
يناسب الاستغناء كما التحقير والتعظيم والتعجب والازكار وحذف الزا مع حرف الجر المضاف
اذا لم يكن مع ذاء واثارها قليل **وما** انكره التفسير فيلجا ان يكون مأكلة قال **ما**
قال المصنف رحمه الله تعالى اختاروا كوزها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة **وما**
يعني في الامر وذلك قليل لا بشرط فقد هنا والاولي ان يقال ان النسخة اختاروه لا ستغناء
عن تكلفه حذف المبين او تضمين نكرة ما يستدعي كلمة من او الحكم بزيادة من او جعلها
للتبسيط عن المتبادر من اليبا بعد كلمة ما وقوله فوجد بجملة فعلية حالية متعلقة بال
ومن جعلها صفة الامر بتأويلها بالحد لئلا تكلف ما لا يعنيه **وما** فانه قبل اي غير محتاجة
للاصلة او صفة قلت او موصولة وقوله يعني شيء صفة لتامة ذكره تنصيصا على مذهب
على اختيار مذهب ابي علي دون سيبويه ولكل ان يجعله بيانا للمعاني ما سوى الموصولة
ويحصل العارة السابقة ضمنا او وصفه نحو اضرب ضربا تاما اي ضربا اي ضرب كان
او ضربا خفيرا او عظيما او نوع ضرب فان التوصيف بما اما للتعظيم والتعظيم والتخفيف
او النوعية ويتفاوت معانها بحسب المقام واختار المصنف رحمه الله تعالى كون ما صفة
اسمية لا حرفية كما نعلم بالمعروف ومن لم يقل من الاسمية احتراز عن الحرفية الزائدة
لعدم البالاة بها اذ لم يثبتها البصرية **وما** الى التامة رديا ابي علي حيث اشترطوا المباشرة

حيث اشترطوا المباشرة المهمة التي لا ينبغي ان يدعى الناظر في هذا المقام ان من في وجوهها **وما**
ولا يقع على ما لم يعلم الى تقليد **وما** الى يعلم الى قليل ولصفة العالم فيقول ما زيد في السؤال
عن صفة والمجمل ما حقيقة وحقيقة ومنه مرئية الشيء وهو في الاصل نسبة الى لفظ ما
والمرقة تزا في ثنائي مقصورا زيد بنفسه فيقال لفظ ما ولا قلت المرقة لها او يقول انستو
او يقول انستو انستو اليها هو على تقدير جعل الكلين ككلمة في الرضي **وما** والموصولة نحو اياها التي
خضر الرضي كونه معرفة بالنداء واجبا الى اختصار كوزها نكرة موصوفة **وما** وهي معرفة بالانفاق
وحذفها نص المصنف رحمه الله تعالى بقوله وحدها على رد اعراب اللغات وهذه الطائفة وقد ضيع
رحمته تعالى ما قصد به جعلها مختصا بما هو المتفق فانهم **وما** الى اذا حذف الضمير وسبويه
يكون اعرابها ايضا فان لم يكن مضاف فالاعراب قوله فيمن قرأ بالظم اي عند بعض من قرأ
بالظم فان مزج جعله استغناء مية وجعل الجملة صفة مشتقة بتقدير مقول فيهم ايهم اشهد
قوله وفيماذا صنعت رجها **وما** لا يخفي يحي موصولة ولا زائدة الى بعدها ما ومن استغناء
والاولي فيما ذا هو ومن ذا هو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون **وما** الذي
واما قوله من ذا قائما فذا في اسم الاشارة لا غير ويحتمل ان يكون حينئذ من ذا الذي يكون
وان يكون اسم الاشارة كما في قوله تعالى من هذا الذي فانها التسمية لا يدخل على اسم الاشارة
والفصود فيماذا صنعت الاشارة لئلا ان اثبات موصولة مبني على الاحتمال وليس يتوهم
بحوز الحكم بزيادته فان قلت فاجد رفع الجر قلت جعل صنعت خبرا بحذف العائد الى المبتداء
وان كان قليلا وانما قال فيماذا صنعت احترازا عن مثلهما اذ كان فانه الرفع فيه لا ضرورة
وجعل الشانج رفع مقصدا مرفوعا يعني المرفوع وذلك ان يجعل فعله بحرف **وما** كما ان
الظاهر اي سما كان يقال كان هذا يحتمل التمام والتقصا والصيرورة والزائدة
ولا يحتمل ان الثالث انسب من حق اسم الافعال ان لا يكون لها اعراب كالماء والامر
وقيل هي مرفوعة المحل بالابتداء ومبتدأ فاعدا ساد مستلخبر كما في قولنا اقام زيد وهذا

هو الذي اختاره المصنف رحمه الله تعالى في ايضاح المفصل وان فاته بيان البتة في هذا الموضع
وبناء في تقدير الفعل كوزا اسم فعل **مثل** ويبدأ اي مره مثال لما هو بمعنى الاسم
اولا هو بمعنى المتعدي كوز هيريات مثال لما هو بمعنى الماض او التزم او لما هو اسم فعل
وغير اسم فعل ولم يستعمل فيه فظا هو وريدا ما تصغير مختلف الى راء بمعنى الرفق
واما تصغير راء بالظم بمعنى الرفق عدي الى المفعولين لتضمين معنى الى مره او جعله بمعنى
قوله الفخ في الحاشية الفخ الحاضر في القاموس الفخ بضم اللام من التورق وقوله وفعال بمعنى الاشتقاق
بمعنى الثلاثي صفة الى مره بتقدير المشتق وتقدير الكائن اعرف ويصح ان يكون محال في صفة
اي كائنا في الثلاثي ولا يخفى ان كون الشيء قياسا لا يقتضي ان يحى منه كل لفظ في كل
بل يقتضي ان لا يجب التوقف في اخذه على السماع فلكل ان يأخذ فعالة كل لفظ وان
وان لم يسمعه العرب فكون فعلا قياسا يقتضي ان يصح لك ان تأخذ قوام من قام
وان لم يحى فلي بناء في كونه قياسا عدم سماع قولهم بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد قياسا
على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا ان بناءه وكون بناءه على الكسر قياسا غير متوقفين
على السماع فانهم **الى** ان نادا هو فرقار بمعنى حكاية صوت من التصويت وعرضا
اي تلو عبوا اربا التصيا ان بالعرعار وهو لفظ لم قال المتردد فرقار حكاية صوت الرعد
وعرضا حكاية الصبيان قيل فيه ان الحكاية لا يغير فلو كانا صوتين لقل فرقار
وعرضا وفيه ان معناه ان حكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان في مقام اللبس
بذلك اللعبة واعلم ان قوله فاتفقوا على انه لم يأت الى نادا معناه ان اسم الفعل بمعنى الامر
لم يؤخذ من الرباعي الى نادا الى ان فعال بمعنى الامر لم يأت من الرباعي وبما ذكره من فرقار
وعرضا ليس فعلا كما لا يخفى ولم يعم الى ان دليل قاطع على تعريفه وقا على
وقال ان من كان مذكرا ان جميع اوزان فعال امر او صفة او مصدر او علما مؤنثا
فان استعمل بها مذكر وجب عدم انصافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا من دليل

دليل على ترددهم في كوزا مؤنث **و** حال كونه صفة مؤنث لم يحى وفعال صفة في المذكر
وجميع ما يستعمل من دون موصوف وهو اما لوزة للتداسما عما نحويا فسا واما غير ذلك
لهو على ضربين احدهما ايجاب علم بضمير بالعلبة كخيار للبنية وهو في الاصل كمال ما
يبيد اي يحدث ثم اختصت بالعلبة بجنس الناري والضمير بالثاني ما بقي على وصفيها
نحو قاط اي قاط كافيه **و** كيف في الاصل في كل معدول عن شيء وان لا يخرج عن
ان لا يخرج عن النوع الذي ذكر الشيء من يرد عليه ان ثلث عدل عن ثلث ثلثه بنما
اسما بل لفظا مركبا من اسمين ومخرج عن التركيب الى اسمية الى ان يقال المراد ان الاصل ان
الى ان يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع ما التام منه اصله
قوله علما الى علما مؤنثا حاله صميم مني وقوله معرب مستغن عن التقييد بجعل ضميره
لا فعال المقيد في حاشية لا ما قيل الفاعل فيه ما يستفاد من قوله معرب ومني اي يختلف
اي يختلف فيه والى لا اجتماع على معرود واحد عاملين واجتمع في اخذ معمول احدهما عرفت
في باب التنازع قوله وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتبني لا آخره فلو قلت
فان قلت الى ظريرة احتراز عن قطام اذا سمي به مذكرا فانه ليس علما مؤنثا مؤنثا
قلت علم مؤنث لان التاثير على الثلثة لا يخرج بتسميته مذكرا عن التانيث
بقي ان الى ظريرة احتراز عن ذهاب اذا جعل علما مؤنثا يذكر ولا **و**
ولا يخفى ان بناء فعال علما مؤنث لا عيان يستقضي ذهاب اذا جعل علما مؤنثا فانه
لا ينبغي اتفاقا الى ان يقال المراد بكونه علما في اصل وضعه من غير غير نقل عن غير العلم
وحينئذ يتم كلام الشارح ايضا ان قيد مؤنثا ليس الاحتراز فتا مذكرا كقطام **و** علما
و فاكثرهم يقولون يوافقون **و** ليجازيين في بيان بناءه واقلهم لا يفرقون بين ذاك والآخر
وغيرها بل يحكمون باعراب كل فاع في قول المصنف رحمه الله تعالى معرب في نيم الى ما آخره
فانه ليس بمعرب في نيم كلهم بل عند قدام **و** وجه الى كثرين ان الرأفة في آخره وجه بديهي

ذكره الفاضل الهندى وضح الشارح والمشهد في كثير من وجوه هو ان المالة في ذواتها
مستحسنة والمصحح كسرهما فالترمز اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان
بل على لفظ العرب اما الزجر او دعاء او غير ذلك من تسكين الهمزة او حمله على الشرب
واناخذ كما اذا قلت في لاناخذ البعير الخ نتفأ التركيب في اتي اناخذ في قوله او وقع غير مركب
والرأ بالاصوات هنا ما كانت باقية على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية
قال الفاضل الهندى لا يخرج اسم الاصوات وبه يشعر قوله وفي هذا الاعتبار يستبان
ولا وجه ثان ذكره الفاضل وهو ان لا تنافخ بين القسمين فيقال ان يدخ ويتاقلان يدغ
فيصير القسمان قسما واحدا وفي الوجه الخ ولا يفرق في المقصود من الصوت احصاء بذاته
اما الحكم على التخصر او ليطلب منه ما هو الغرض من صدوره كما هو في اللفظ وعلى كل تقدير هو
صوت وليس باسم لا يقال ليراد ان اسم حكما وفي احكام الخ سماء يعتبر بالسم حقيقة او حكما لا
نقول الاصوات مطلقا اسما حكما ولذا عدت قسما من اسم البني وكذا في الثاني لانه
لا يلزم من عد انقسامه لا قسمين بهذا الاعتبار ان لا يكون الاصوات معتبرة مطلقا
بحيث لا يخرج عن هذا الاعتبار ويكون انقسامه لغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات
وكذا كل قسم من اقسام البني ما يشمل الراء به نفسه والمستعمل بما هو الغرض منه والاكابيا البنية
في الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كل ما باعتبار الحكاية بالاصوات على الجميع على صوت
او صوت به للبراهيم لا يعني مثل الذي ان لا يجعل ذكر البراهيم التتميد حتى يشمل الظهور وغيره
بل يجعل التعليل للتمثيل حينئذ يشمل دواعي اجري للتصويت به من قضا تعجبه او تسكين توجع
او تخفيف تحسر فيشمل القسم الذي يشكل واحد بدنه لغير دخول هذا القسم واما ما في
اقتضا الفاضل الهندى في ما ترى فدع ما كدد وخذ ما صيغ قوله في ذلك لا لانه لما كان
القسمان قائله الفاضل الهندى رحمه الله تعالى وكان ان لا ان التعلق بالغير كما في تصويت البراهيم
فان الصوت يلقي لا البرهيم وكما في حكاية الصوت فانه لا سماعي الغير ذلك الصوت اقرب

في هذا

اقرب الركب مع الغير لانه لو هم الغير لمحالة وما لم يتعلق بالغير كوي المتعجب فانه
يتلفظ به لمقتضى الطبع من غير نظرا لغيره في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما
لهو اقرب اليه الغير موبيا فانه هو البعد منه بطريق الاولى ان لا يكون موبيا وفيه ان بعد عن
عن الى عرابه لوجب اولوية الحق الخا فربا بالنبي يجوز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا
يحيث لا يكون ملحقة بالاسماء البنية ايضا قوله الركبات اي المركبات المعدودة من البنيات
يشعر بعبارة هذا جعل اللام للمعروف فكل اسم عليها مما لا يصلح فلا يصح التعريف لتوفرها
على صحة الحكم وجعلها بتقدير هذا بالركبات وجعل اسم تعريف المحذوف اي المركبات كل اسم
لا يلزم جعل التعريف في اخوانه المذكورين على ما هو ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى وبما الشارح
جعل اللام للجنس فيبطل الحقيقة لا يلزم جعل نظائرهما موبيا فانه العبارة من المصنف
رحمته تعالى داعية الى حمل المذكورات على الجنس لا المصنف في قوله كل اسم لا آخره صريح بجنس الركبة
ولم يعتبر بما هو اعم اعتمدا على تعينه بالقرينة كما في اخوانه لان القرينة تخصص بالاسم البني
لا في قسم اسم البني والركب المحدود هنا انه اعم من الاسم البني الذي يرى ان يعلبك موبيا
وبهذا سقط ما ذكره الرضي مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليك في ما الحدود
المتقدمة لا في قسم اسم البني ان ابرام قولنا كل ما هو من الكلمتين عدم صحة جعلها قسما من اسم
يدعوا الى التصريح لقوله كل اسم فاما مل بتي انه لا يصح وصف الركبات بالمعدودة من البنيات
الا ان يراد بالمعدودة من البني اعم من المحدود بنفسه او بجزءه فانهم قوله من كلمتين حقيقة
قوله من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين لما اخرج ما وجد من هذه الاقسام التركيب في اسمين
حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه اسم وفعل نحو بخت النصر فانه مركب من تعجب بلفظ
وهو موبيا بخت يعني الابن وجد عند صم اسمه نصر فنسب اليه جرت بيت المقدس على ما في القاموس
ونصر ما خضر التفعيل ليس بربما نسبة اصله في الحال ولا قبل التركيب ووجه الرد انه عدل
عن عموم العبارة بل داعية لكنه ليس بذلك لان اسم مستغن عن الوصف والتعديد بانها نسبة

في الحروف لا التقييد بانتفا النسبة قبل الاسمية فجدد على العموم بوجبا اعتبارا
لا يحتاج اليه في التعريف نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشمول خمسة عشر
مئة ولا يخفى انه يخرج بهذا التقييد نحو خمسة عشر اربا بنحو خمسة عشر خمسة عشر بيت بيت
تتضمن الثانية منه معنى حرف عطف كما في بيت بيت فالحرف بيت فانما في التعليل
لا بد من جزئية قبل التركيب مثل نسبة العطف وهذا اندفع ما يمكن ان يقال لتعيين النسبة على وجه
ليس بمعتدلة متعسر على ما يستفاد من كلامه لا كما يمينه بنسبة غير العطف العطف لل
لكن يرد ان ما ذكره بقوله والاحسن ليس لتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة
فلم يكن من الصعوبة في شيء نعم تعيينه بما ذكره الفاضل الهندى حيث قال اي النسبة اسناد
ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى يخرج غونا بطشرا وعذاته والجم ويزيد ليس على وجه
يخرج نحو خمسة عشر والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفرومة لا اخرى احسن
يرد عليه انه لو كانت هيبة خمسة عشر موضوعا لبيان معنى العطف فالنسبة مفرومة من ظاهر الية
والا فلا يفرم النسبة اصلها من ظاهر الية ولا من باطنها فلا يحصل لهذا التوجيه فضيل
عن ان يكون احسن من كل وجه وجبه والجواب ان هيبة خمسة عشر لا تدل على نسبة بين خمسة عشر
بل بين عشر وما نسب اليه خمسة مثله ويلزم من ذلك نسبة بين خمسة وبين العطف على ان خمسة
مضروب مناب وخمسة وعشرة فهذا الاعتبار جعل متضمنا على ان خمسة عشر كعلبك مركب
من خمسة وعشر تركيب الحروف ليحصل الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر مضروب مناب خمسة وعشرة
فهذا الاعتبار جعل متضمنا بمعنى الحرف وجعل متضمنا لهذه المناسبة بالحرف بخلاف كعلبك هذا هو
التحقيق الذي افاده التوفيق وهذا يطر من جعل خمسة عشر من الاسم المبني على تساعي فاعتمد
وان كان مخالفا لما هو المشهور بين الحروف فان الحق بعد ظهوره كل الظهور اخوة غير وان
واكاك انما على صنف السنين والشهور لم وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء الاخر
لم يجعل مدام البناء كونه الجزئين عددين حتى نبه ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكمه

نحو خمسة عشر

في حكمه بل على تضمين معنى الحرف وان لم يكن شيء من جزئية عدد نحو بيت بيت فالاولى
ان يقال اورد مثالين احدهما تتضمن الحرف في نفس التركيب والاخر تتضمنه في اصله
وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل لا آخره حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثاني حرفا اعتر
من تضمن الثاني في المثال الاول في اصل الحرف في عشرة في اصل احد عشر الخ انه غير الخ احد
لا الحرفي فمعنى العطف وان لم يوجد في المختار اليه لكنه موجود في الفقرة عنه والاولى
ان معنى العطف موجود في حادي عشر لكن العشر معطوف واحد متضمنه الحادي على الحادي
اذ المعنى على ذات له الواحد والعشر في كل م الرضوي الذي هو اصل الجواب الذي ذكره الشارح
بعد تنقيح واختصار ههنا يدل على ما ذكرنا حيث قال عطف الثاني لفظا على تلك الصورة
يعني الحادي الذي غير اليه احد هو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه
فهو عدد معطوف على عدله على متعدد على استحقاقها كما بين لكن المعطوف عليه في الحقيقة
مدلول المعطوف عليه ظاهر هذه عبارة والاعراب الثانية فيه مسامحة والمعنى الجري على
على الثانية ما والاعراب بالاعراب الحاربي على التركيب هو مجموع المركبة الجزئية الثانية
وقوله الشارح ان لم يكن قبل التركيب متبنا تقييد الحكم ليوافق ما هو في شره والاولى والحق
فقد نقل الرضوي جواز اعراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف رحمه الله
في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والاولى ان كاقابل للاعراب كما قوله ان لم يكن متبنا التركيب
لان كل اسم مبني قبل التركيب عند المصنف رحمه الله تعالى في الفصحى اعرابا لثاني مع منع الصرف
وبناء الخ قد انما هو اخص اللغة تلك عن عبارة المتن تكثر الفائدة والاولى الواضح عن هذا ليس
الترجيح بناء الاول واعراب الثاني على غير ذلك حتى نبه الاول منع صرف الثاني على غير
وتوجيه ما ذكره جعل قوله كعلبك تقييد الاعراب الثاني لا تمثيل فيحسب جمع كناية
وهي في اللغة والاصطلاح في التاموس كني به عن كذا يعني ويكون كناية تكلم بما يستدل به عليه
وان يتكلم شيء ويريد غير او بلفظ يحاويه جانا حقيقة ومجازا قوله كل ما يعني به اذ كثر

منه عرب كناية عن الفرج او عن البسج الذي يسترجع ذكره وفلان وفلانة وكثير من ليس
من هذا الباب كما مضى الغائب ومن وما ولا كل بمضرة فرق بينه وبين كل ما يكنى به والحوادث
ولا بعض منهم وكان السجود النافع **ولذلك لم يقل بعض الكنايا** يعني انه ما وجد الا **الوسط** في الكنايا
دون الظروف **لكونها موضوع** وضع له وفالي وضعت ثنائية ويسمى هذا اسم اسما ناقصا
في القاموس كاسم ناقص يعني على السكون او مؤلفه من كالتشبيه وما قصرنا فاسكتنا وهي
للستغناء ويخصب ما بعد تمييز او الخبر ويختص ما بعد كبت وقد يرفع تقول رجل كريم لينة
هذا وقد يلوح من كل وجه آخر لنا الاستغناء ولا آخر لنا الخبرية فتأمل **وجاء** الكنايا
وجاء الكنايا عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم الجمعة كذا كناية عن يوم السبت وغيره
اما مجرد عطف على يوم السبت او رفع عطف على خوفه يعني بمعية كيت كيت ايضا في الناس
كيت وكيت ويكسر اخرهما اي كذا والتا فيهما ياء في ال اصل هذا وتفصيل انهما في ال اصل كية وفيه
على وزن الترة حذف اللام وابدل عزمنا الثانية كية نيت منه العرب يستعملها على ال اصل
والتوقف على ما حينئذ بالراء ولا تكونان مفتوحتين كذا في الرضخ وبين جواز بناهما على الظن
ايضا ولزوم استعمالهما مكنيتين بواو العطف **وجاء** وانما بنايا لا كل واحد منهما كلمة ولا آخره
لا يخفى انه بهذا الوجه لا يصير من شيء من قسمي المبني لا مشابرة مبني ال اصل ولا مما وقع غير كية
ولا نظائر بر عليك واحد واحد فلان تفعل **وجاء** قربت في البناء منخطة عن اخواتها في زناه ال
معرب الكسرية اعرابه النون تنوين جعل التنوين بمذلة لام الكلمة فصارت كانه مبني على السكون
ويحتمل ان لا يقول المصنف رحمه الله تعالى بناه قوله لا لا لوجعل كل واحد الطرفين كانه محكما اي
بلوجه فان قلت جعلنا كالوسط ايضا حكم قلت الوسط لا يباي شيئا من الطرفين
في كون طرفا ويميز عزمها بكون وسطا فلا يحكم في حاجته في اخراج عن الحكم **وجاء** ما
قال القاضل الرندي انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضي ان السائر في الغلبة يعرف القلة والكثر
فجاء على الدج الوسيط اولى بالوجه ان يقال نصب مميزكم الاستغناء مثلا

مثلا والوجه او مثلا احدهما الاستغناء لا لا جعل مميزكم الخبرية كالطرفين دفعا للحكم
فلو جعل مميزكم الاستغناء مثلا او مثلا احدهما الاستغناء لم يميزكم الخبرية فجعلنا الوسط تميزنا
ولم يعكس لانكم الخبرية متقدمة على الاستغناء لكون الاستغناء فرع الخبر فيجعل الطرفين
لان الطرفين مقدم على الوسط قوله لكن جواز التخصيص ان يكون كم هذارة بقوله الرضي ولا لا
بقوله الرضي ولا لا على جواز كتابته ككتاب هذا الفن بانه دل على كلام الرضي في تفسير الآية
وتمايز ما ذكره من قبيل هذا الكلام انه يجوز جزم مميزكم الاستغناء بالجزء بحر فالحق
على كجزء يعني بينكم وبينكم رجل سرت والمجوز قصد تطابقكم ومميزه جزم والمجوز عند الرجوع
سبب احضاركم لا مميزكم كاية الخبرية وعند النحاة هو مجزوء من مقدرة ويجوز احضارها
قصد التطابق وهذا در هذا عرفت وجه صحة قوله ولم الاستغناء مميزة لها منصوب من
من غير استثناء بكم رجل سرت لا لا داخل في قوله ويدخل من فيها **والخبرية** ايضا على انشاء
هذا اولى مما ذكره القاضل الرندي ان الخبرية نقيضة لرب لا لا نشأ التقليل لا التطويل المسأ
بل فائدة وينبغي ان يعلم كون لا نشأ التكثر وكون رب لا نشأ ارجع الى استكثار المتكلم
واستقلاله متعلق بالحكم الخبرية **وجاء** لوقا لكتناهما الى آخره نعم ما فعل اذ في تذكير **وجاء** تذكير
لا لا تانيتم كما شاع في السنة النحاة واوله لتا ويلها بالكلية بقوله لم الاستغناء والظاهر
فيه التذكير بقوله على تا ويل كل هذين النوعين كما ترى ولو قيل بالتا ويل فالظاهر كل هذين
اللفظين او اللفظين **وجاء** اي كل واحد منهما اشار الى وجه افراد الخبرية وجوه ان كل
مفرد اللفظ ومنها وجه لطيف قد خفي للطف وهو انه ان كلهما واحد بالذات والتعداد
اعتباري وذكر كل هذين بتكلف اعتبار التعداد لئلا يتوهم تخصيص اعتبار الاعداد باحد اعتباري
وجاء فكل ما بعد فعل او شبه فعل بانه على ان المراد باللفظ ما يقع وشبهه ليشمل نحوكم يوما انت
وكم رجل انت ضارب **وجاء** ومتعلق ضمير **وجاء** النسخة الصحيحة غير مستغفلة عنه فاذيع المستغفلة بالضم
والمتعلق في بعض ما ضميره فوفا صلا يصلح الى براءة او متعلق او علم ان المستغفلة الشيء

التكثير

او علم ان المشتغل عن الشيء يتبادر منه الصالح الى شغاله المعترض عنه بالاشتغال بغيره
فليس جاءك في كره جاءك مشتغلا عن كره بضمير فلما اعترض الرضى عما قوله ^{فعل مشتغل} قال لا بد من غير مشتغل
بان يستغنى بقوله كره جاءك ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشتغل عن الشيء الصلة المشتغل
وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح الى شغاله فلما انتقض نظر الى المعنى
المتبادر نعم الا وضعه الاخصر فان كان بعد فعل مشتغله قوله وعمله يكون الى كسر الميم
اشارته لا دفع ما اعترضه الرضى انه يستغنى بكم يوما ضربت لانه منصوب على حسب اقتضا فعل
مع بعد فانه يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصب الا على الظرفية فاجاب الشارح بان
بان اقتضا لكم يوم ^{يوم} الى بالظرفية وما لك اقتضا المميز ^{مميز} نحوكم رجل ضربت في المفعول
قال الرضى ليس بمعروف انتصارا الى المفعول لاجرا او ظرفا او مصدرا او خبرا كان نحو ما كان
او مفعولا ثانيا لبا بظن نحوكم ظننت ما لك ^{ما لك} وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم
من ان يكون ملفوظا او مقادا ليدخل في قاعدة النصب مثل قوله كره رجل ضربت ^{التي}
اجاز الفاضل الهندي جملة داخل في قوله والافروغ اي يجوز دفعه وحمل قوله منصوبا
على وجوب النصب ويرى ما ذكره الرضى ان كره رجل ضربت يجوز دفعه لكنه ضعيف
^{يوم} وكل ما قبله يقل وكل ما لم يضاف او رفعت مع انه اخصر واضمح بنية على جواز تقديم
ولجاءت عليه مع اقتضائها مصدر الكل ^{يوم} نحو ابوك نظير لا مثالا يستغنى تلك القارة
بكم رجل صميك فانه يتعين هناك كره للخبرية لانه النكرة لا تكون مبتدأ للمعرفة بالانتفاء
في ما عدا مثل ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كما مر قوله فكم هنا منصوب المحل الى
هكذا ذكره الرضى وهو غير مرضي لان المرفوع محال ليسر ببل الجملة الظرفية وهي النابتة
عن الخبر اي مثله في تأني الوجوه الاربعة الى عرابية جعل المشار اليه قوله ولا اصله
لا هنا ولما لم يجز الوجوه الاربعة في كل اسم استترها وشرط اوله الشارح بان المراد
انه يتأني تلك الوجوه في جميع الاسماء وجعل غيره لتأويل في التشبيه في السك

في التشبيه فقال في قوله وكذلك ان مثله في بعض تلك الوجوه او جميعها اسما للشرط
والاستترها ولا يخفى ان قوله وكذلك اسما الاستترها والشرط خزانة لانه لا بد من
ان يراد جميع اسما للشرط وباني اسما الاستترها ^{يوم} وان كانا شرطيتين فكذلك يتأني
قوله وان كانا شرطيتين فكذلك يتأني فيهما تلك الوجوه الثلاثة الموجه البنية
^{يوم} وان كان اسم الشرط مبتدأ في اربعة مذاهب خبره اما الشرط والجزأ او الشرط فقط
وهذان ظاهر ابيان المذهبين فانه تعالى لما فهم والجزأ فقط او اسم الشرط مبتدأ والخبر
قوله وفي بعضها وفي مثله كره وتؤيد قوله وقد حذف باضمار التمييز ولولا ذكر التمييز
هنا لكان الظاهر وقد حذف المميز قوله اي ما هو تمييز بحسب الظاهر
فان قلت فليكن الى وجه الثلاثة في تمييز هذا التركيب فذكر التمييز نصبا وجزأ وحذفه
فلا حاجة الى حمل التمييز على التمييز في بعض الوجوه قلت يلزم ان يكون الوجوه حينئذ
ذكره نصبا وجزأ وحذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة ^{يوم} فكذلك لا يثبت تأخير هذا عن
^{يوم} فكان الى ليقول تأخير هذا عن قوله وقد حذف مثل ما لك ولم ضربت لانه تأخر الزرع
عن الاصل في هذا التوجيه مع التحمل في التحمل في التمييز بحسب التمييز في بعض الوجوه
فوات حسن التركيب تبين في ان يقال المراد بالوجه الثلاثة نصبه نصبه وجزأ
مع الى فراد وجزأ مع الجمعية والرابطة وقد حذف انه قد حذف ميم مثله كره ^{يوم} كره
فانه الذي سبق انما يكون اشارة الى ثلثة اوجه اخرها باعتبار المميز المحذوف
ويكون نحوكم ما لك ولم ضربت تنظير المحذف هذا المميز وبيننا الى حتم الى المحذوف
بان يكون المحذوف المصدر كما في ضربت او المقدر كما في ما لك فاما ما في اي ظرف
جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف ولك تبقي على عموم اشارة الى ان من الظروف التي
قطع عن الاضافة من كل وجه فيم يثبت اثره الاضافة كما في ما عر عن المضاف اليه شيء
فانه حينئذ كانه لا قطع فيدخل في الظروف ما يجري مجرى لا غاية الكلام كما ما اضيفت

لا غاية الكلام في كل امر نسبي يجب ان يكون النسب اليه او غاية في قصد اضافته
 يمكن ان يكون المضاف اليه قوله فلما حذف من غايها اي لما حذف من عوض من غايات
 واقاما عوضه عن المضاف اليه ككل وبعضه او فالغاية هو المضاف اليه
 بعلة انه لو جرد العوض كانه مذكور والغاية العوض قوله وبشرها بالحر في الاحتياجه
 الى المضاف اليه من غير مانع اعتبار الشبهة من ظهور الاضادة التي تجب بجانب الاعراب
 بخلاف حال الاضادة فان الاحتياج فيه معارضا وليس في المضاف الى الجملة ظهور الاضادة
 لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة
 وما لها من الظروف المسموع قطرها عن الاضادة وهي على ما ضبطت الرخصة مع ما ذكرنا
 واسفل ودون واقل من علو من علو وزنه من دون هو مضمون الاضادة ولا يتأخرها بغيرها
 يريد فضلي عما ليس بمفاهها **ف** فساغ اي سرلي دخله كذا في القاموس **و**
 من باب علم اوفج على ما في القاموس **و** لشهرها بغيره في كثرة الاستعمال لعدم تعزها بالاضادة
 الى تجلها يقال لانه حسب معنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جاز في خست وبين ان يقال جاز في
 والفعل عن هذا الوجه العجيب ليست ليت شعري انه لو لم يجعل حسب مناسبا للغايات
 في الاربهم لانه لا يرام لا يتعرف كغيره **و** ومنها ان الحكم بئ اذا استعمل في سنة في
 من غير شاهد الاستعمال في الحكم بئنا على ما يشاهد بناؤها ما يشاركا
 في موجب البناء بخلافه واي واي وكيف فان عدم التنوين فيها يشاهد البناء والعامل
 في الظروف المتضمنة معنى الشرط سوي اذا هو الشرط عند الاكثرين والرخصة يربح قولهم فيما سوي
 واختيار التفصيل في اذابانه قصد به معنى الشرط فالقول قولهم وان جرد بمعنى الظرفية فالعالم
 ما هو في موقع الجزاء وفيها اي اذا معنى الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على اخرى لكن
 لكن فرق بين تضمن اذا وسانرا سماء الشرط منه ونظائرهما فان اذا غير مستعمل
 في معنى الشرط ولا عراقة لها في معنى الشرط ولذا جاز جزاها الى اسمية بغيرها واذا

واذا بقوله تعالى

ويحيى حملا التزم طية اسمية على سبيل التشديد نحو قولهم اذ الخصم مري ما تمل من الرأس الكبد
 ولا يعلم في المضارع الواقع بعدها والمصا المصنف رحمة الله تعالى اشار الى ضعفه في الشرط
 فيها بقوله وفيها معنى الشرط فتأمل **و** ولذا لك ولكون الشيء معنى الشرط فيها غير قوته
 كانه عليه بقوله وفيها معنى الشرط **و** اختير بعدها الفعل لم يجب كما في معنى واخواتها
 فتأمل والذي يستفاد من الرخصة ان يحيى الاسم بعدها شاذ كما نرى هناك عليك عليه **و**
 من في في بالظن والمديح من حد سمع ومنع وانما قيد الفجاءة بالظن والمديح **و**
 كالضربة مصدر فجاءه من الحدين بمعنى احده بقية قوله والمراد لزوم المبتدأ عليه وقوعه **و**
 هذا بعيد وصل الزوم المبتدأ في غير باب الاخبار على شريطة التفسير قوله وتولد زمانا **و**
 او مكان مفعول فيه لمفاجأة لا مفعول به واللام يبق اذا ظرفية وقد سبق ان قال القاصي
 وقد سبق ان قال الرضي ان الماعتز على انا مجردة عن معنى الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم الله
 ولا ينبغي ان يتوهم انه ان عدم بقاها ظرفية لا يصح في المقام لا راعى من الظروف
 المبينة فلج بدله من الظرفية لان مذكور منذ قد عدا منها مع الزما مبتدأ عند الجمهور
و وقد بقي للمستقبل وذلك لتزويد المستقبل
 منزلة الماضي لكونه قياسا من اخبار من عند المستقبل كما في فتأمل وايضا
 يمكن منع كونه في الآية للمستقبل بجواز ان يكون لفظ الوقت كانه قبل
 كونه مستقبلا بقرينة **و** وقد بقي للمفاجأة
 نحو خرجت فاذا زيد قائم في الرخصة الى غلب في اذ في جوابين هما واذا في جواب بئنا
 ولا يحيى بعدا للمفاجأة الى الفعل الماضي وبعدا للمفاجأة الى الاسمية وقد بقي اذا
 للمفاجأة في غير جواب بئنا وبينما نحو قوله كنت واقعا اذا جاز في عمر وفي الباب
 وهما في اذ اذا ما كبنتين للمفاجأة **و** وتختصر الى ولي الفعلية والثانية بالاسمية

اتباعا للمعنى الذي ينشأ من هي الزينة **و** اي حال كونهما لا يستفهم بشرط كانه جعل
جدا استفهما ما حال منهما مسامحة بتقدير ذاتي استفهام لان الاستفهام معناه
والظهور ان المصنف رحمه الله تعالى جعله ظرفا يدل عليه قوله وفيه للزمان فيهما صلة
و قد جاء في زيد بمعنى كيف بمعنى متى قال الرضي **بجي** على الوجه **الثلاثة**
ولا يجي بمعنى متى وكيف الا وبعد فعل **و** والمشهور فتح الهمزة والتون وقد جاء كسرهما
يتبادر من هذه العبارة ان يجي كسرهما بجي فتمهما وليس كذلك قال الرضي وكسرهما زنة لغة
وقال لا ينبغي كسر زنة لغة وهذا واختلف في اصله فقيل هو ابن زيد في يا وان غم الياء
في الياء جري اصل اللغة حيث ذكره في باب التون وقيل اصله اي اضيف الياء او ان حذف الياء
والهمزة وادغم الياء في الياء وقيل اصله اي ان حذف الهمزة وزيد الرضي بانه لم يجي الا
خاليا عن اللام ولم يجي اي مضافا الى المفرد المعرفة وزيد الاول بانه اي للمكان واما
للزمان **و** بمعنى اول المدة يعني مذكرا اول المدة وانما يختصرا اول مدة زمان الفعل
المتقدم عليها بقرينة سبق ذلك الفعل فلا يريد ان ينبغي ان يقول بمعنى اول الفعل المتقدم
ولا يحتاج في دفعه الى ان اللام للعهد وتوضيح المضاف اليه اي مدة ذلك الفعل
ولا يحسن تفسير قوله اول المدة بما اول مدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس من المصنف
رحمه الله تعالى **و** اي اول زمان عدم رؤيته كضهير رايته وليس فاعلا فاعل **و** ان الظاهر **و** ان عدم رؤيته
كما يتوهم **و** المفرد اي الاسم المفرد المثنى والجمع ولو اريد بالمفرد ما يعادل المثنى
والجمع لم يعلم انه لا يصح ما رويته مذ تلك ايام اذ الثلاثة مفرد بهذا المعنى بل شبهة
فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد كما في قوله فيما سياتي وتعلق المفرد المتقدم اي يقع بعد زمانها
الواحد المعبر بوحدة الغير المقصود تعدد **و** او كما نحو ما رايته من اليوم الذي انشأني
دفع لما ينهم من كلام الرضي انه لا يختص ما يلزم ما لم ير بل قد اخذ هذا التأويل من تفسيره
مثنى بقوله اذ لم يكن المقصود عددا ولم يتصرف في الرندي في المفرد وجعل المثال المذكور

المذكور مما يلتفت اليه المصنف رحمه الله تعالى فقلت وقوله فادام لا يخلو خط هذا اليوم
وقوله فادام لا يخلو هذا اليوم اما واحدا وكم بيان انه لمجرد ملح خطه رندي اليوم
يصير اما واحدا وليس كذلك فيقول هذا اليوم لو حفظ بعنوان زمان المصاحبة
الا انه يجي بالمثنى ليعتق ان اتي زمانا للمصاحبة قوله لحصول التعيين المقصود كونه موقفا
الا ظهور ان يقول يوم لعتني فيه في قوله يوم الملح قال قوله اي الزمان الذي قصد بيانه
قوله اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد جعل الياء في قوله بالعدد للمصاحبة
وقطع عن المقصود الذي يطلب صلة الباء لما قال الرضي انه لو لم يولد بهذا الكمال العبارة
فيلزم المقصود بالعدد اسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به
شان اللفظ وانما شان المعنى كونه مقصودا واختار المقصود بالعدد على العدد
ليشمل المثنى والجمع والمفرد المقيد بالقيد بالواحدة نحو ما رايته مذيوم ومذيومان
ومذايا مركة لا زنا ليست اعداد لكنها تعييدا المقصود بالعدد من تعيين الاحاد **و**
و قد يقع بعدهما المصدر لا يقال ما يقع بعدهما احد هذه الامور **و** تقدير زمان
مضاف بمعنى اول المدة فينبغي ان يجعل من تمام احواله ولا يفصل بينهما بيان المعنى الثاني
لاننا نقول ما رايته مذكرا ان اريد زمانا حدث السفر فاول المدة وان اريد
وان اريد زمان السفر اوله الى آخره فهو بمعنى جميع المدة اي جميع عدم رؤيته **و**
جميع زمان سفره **و** او الفعل الا في اول الجملة ليعلم ان الزمان المتقدم مضاف الى الجملة
الا في اول الجملة الفعل كما يوهي عبارة **و** او ان اتي كتب على هذه الصورة اراد
ان يجمع عبارة انه مثقلة ومختلفة فاول الكتابة باستعمالها في لانه معناه
اي ما كتب على ما كتب على هذه الصورة ولا يشك عاقل ان عبارة الكتاب ليس كذلك
فالحق ما قيل انه اتي عن تكرار الكتابة بتعبيدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما
يفعله المصنفون رحمه الله تعالى **و** فيقذف زمان مضاف هو زمان او ساعة

او وقت او يوم او ليلة او ساعة او ساعدهما القرينة فلها انكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان
او ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قوله مذنيومان نكرة والخبر معرف فليس
يمكن دفع النفسا الثاني بجعل من بمعنى جميع زمان ما رأيت فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم ان يكون
فيما كانا معرفتين فيما رأيت مذنيومان الجمع ويندفع بما ذكره الجواب والله تعالى اعلم بالصواب
او اي بالالف المقصورة وهو بمعنى عند فلان حاجة للحكم بنا رأيا بمجرد موافقتهما
بعض الخوف بل من مع عدم الموافقة في المعنى اذ لئن بمعنى من عند فلان حاجة للحكم بنا رأيا
متضمن بمعنى من فلذا بني ولا يرجح عدم لبنان لدن على لفظ ما هو مبني على انه لا يجوز
على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه بمعنى يجوز ان يكون الدخول للتاكيد
ولدن بظلم اللوم فيها تاني لغات لا يحتمل بها الكتاب الا سبعة ثمانية ما بقي
من بيان الشارح من لدن بكسر الدال الى ان يقال كانه الكيف المصنف رحمه الله تعالى
في البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتب في بيان لدن بظلم الدال ايضا بالتقييد
بان يقييد الدال بالحركات الثلاث مع التثنية في قوة التنبيه على اصاله لدن بظلم الدال
ولا يخفى ان النسبة ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بظلم الدال وجمع لدن بظلم الدال مع
بفتحها فقد فات شرح الشارح الى النسبة وكلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها بما
بمعنى من عند ولدي بمعنى عند علي ما في الرضي ولا يقال لما للذي ذيدا ولدن زيد لم يفسر
لم يفسر في كل مرهم على هذا في لدن وانما ذكره في لذي عند من ولذلك يحذف عننا ويشب
اذا كان نصبه غداة قبل الحذف اما اذا كانت الحذف قبل فيقال يشبه نوزا بنون التنوين
لا زهايت تارة ويحذف تارة من سيرة بظلم السين وسكون الحاء السيرة على
والسيرة قبل التصحيح كذا في القاموس لكونه مقطوعا عن الضافة لهذا يقتضي
استدراك ذلك بعد ذكر لغات بليل العراب مع المضاف اليه الدليل غير محكم
يجوز ان يكون ما يري منصوبا مفتوحا بالبناء لان عوضا مفتوحا ويجيء مفتوحا

مكسورا ومفتوحا يقدح عن كونه مقطوعا عن الضافة ولا نظائره لا يكون
الى مضموم من المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة التي بهما معرفتين لا
لكثرة ذكرهما في ما سبق معهودتان وكان كثره احتياج المباحث المتقدمة اليها داعية
لا تقديمهما على بيان المنصرف وغير المنصرف الا انه اخرهما لتوقف معرفة بعضهما على معرفة
على مباحث المبني على هذا المقام بوضع جزئي الوضع الجزئي ما لو حفظ فيه الموضوع له
الجزئي بعينه ويستوي ضمنا خاصا ايضا والوضع الكلي ما لو حفظ فيه الموضوع له الكلي
بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لو حفظ كل ما اشار اليه بعنوان المشار اليه
ودفع له بعينه اسم الى شارة ويستوي ضمنا عاما ايضا فالاول وضع عام لوضع عام
والثاني وضع عام لوضع له خاص قوله شيء ملتبس بعينه اي بذاته المتعينة فسر غداة
المعينة وهذا انما يتم لوجها العين بمعنى الذات المتعينة ولا يساعده اللغات اذ ما يناسب
المقام من معانيه ذات الشيء وانفس الشيء كما في قولهم جاء زيد بنفسه وجاء زيد بنفسه
وحينئذ الباء زائدة على ما ترجح فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشيء بنفسه لا لا مر متعلق
وهو حينئذ يتناول كل موضوع اذا ما موضوع لشيء الى وهو وضع لذات الشيء بنفسه
لكن شاع فيما يوزم تفسير قولهم بعينه في امثال هذا المقام بالمتعين فلو بعد
فلو بعد ان يكون من مواضع الى وبيان لم يصح جوابه معلومة المتكلم والمخاطب
لا اعتدأ يعلم المتكلم في التعريف لذلك بقا الحقيقة التعريف الى شارة الى ما يعرف
قوله وقوله بعينه يخرج به النكرة بتي بعد النكرة التي كانت علما نكرة بتي
وهو مما جعل الرضي عين هذا التعريف فعلة عن عليا بالاحتمال المقام بيانه
ولا بعد ان يقال اطلق النكرة عليه يجوز ان لا في حكم النكرة ويعامل بها معاملة
واشار بترتيبها في الذكورية ترتيبا بحسب الرتبة في ذلك الرندي وليس بذلك
فانها البرهان منهما ما يساوي في الذكورية والمضاف الى احدهما معنى منه ما يساوي

المعرف باللام ومنه ما يفرق **م** فالوضع كلي والموضوع له جزئي مستخص كما ينبغي **م** كذا
 بالجزئي لان التحقير ان الموضوع له اصنافي فربما يكون كلياً وما ينبغي **م**
 ان يعلم ان الوضع الكلي للموضوع له الجزئي مما جاز به بعض محقق المتأخرين **م** القدر
 ما لم يعثر عليه في المصنف رحمه الله تعالى فحمل في قوله شيء بعينه لانه شيء
 بعينه وقال الواضع وضع المضمير مثلاً لمفهوم كلي يستعمل في جزئياته **م**
 وشرط ان لا يستعمل في مفهومي الكلي المفهوم الكلي **م** ما يجوز في الاستعمال واللام **م**
 في قوله شيء صلة الوضع بل عرضه والشارح لما رأي امكان تطبيق عبارة عما هو
 الحق شرحة تعليلها لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصده **م** ومن حيث معلومته **م**
 يتبادر من سياق كلام المرحوم في ذهن التكلم والمخاطبة والتحقيق ما عرفت فلا تسر
 ولكن من الشاكرين ويمكن تصوير العلم الشخصيات التي تصور الذات بعينه ووضع **م**
 ووضع بلذاته باذنه بلفظ الله تعالى فانه يقع تصور تعال غير شخصه فلا يمكن وضع
 ان كان الواضع غيره حتى يترتب فائدة الوضع العالمي وان كان آياه فلا يمكن معرفة وضع
 لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العالمي وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الابل **م**
 لا بناء لهم في غيبة الابل قبل ذيتهم وبوضع العلم الشخص مع انه يتبدل شخصاته
 من اول عمره الى آخره يوماً فليوم فلم يتصور مستمعي علم بشخصه حين وضع العلم للشخص
 فانه موضوع لشخصاته المتبدلة من اول عمره الى آخره فلا يمكن تصور بخصوصه الذي
 وضع اللفظ بهذا الخصوص **م** ما عرفت باللام العريضة والجنسية والاسترافيت
 فيه ان اللام منحصر في اللام العريضة والجنسية والاسترافيت والعريضة الذهبية **م**
 من فروج الجنسية تقسيم الشيء الى شيء وقسمه وكذلك العريضة والجنسية في وجه
 والميم في قوله عليه الصلوة والسلام ليس اميراً مصيماً في اسفله بله اللام
 فينشد سقط ما ذكره في قوله ومنه خواصه ونقول اللام انه لولا دخول حرف التعريف كما

كان شاملاً للميم **م** ان لم يذكر الميم لعدم شدة لانه اذا لم يكن حرف تعريف بلذاته **م**
 فلا يشمل حرف التعريف ايضاً كما لا يشمل الحروف البديلة لللام في قوله الرحمن الرحيم
 والحمد للرحيم لا غير ذلك **م** ولم يذكر المتقدمون لزجوعه في اللام وهو مذكور
 في المتن وكان لم يكن في منه او هناك سره كات وكان اصله لم يذكره المتقدمون لزجوعه
 في لامي اللام على ما في السند ووجه كونه في الال اصلها ايتها الرجل في جذا فالظير
 ما في الرضي ومن لم يعثر من المتأخرين فلكونه فرع المضمرات لان تعريه لوقوعه موقع كالحكاية
م ولا يستلزم صحة الالضافة تلي كل من الجنسية ولذا جعل السند المرجع الى مويد
 الاربعة وهو وان كان بعيداً في اللفظ لكنه عارض عن التكلف في المعنى وكان عبارة المتقدمين
 الذين لم يذكروا التداول بسبب عيال كل **م** هذه العبارة فلما زاد المصنف رحمه الله تعالى
 وادد هذه العبارة بعد اختل التمييز **م** ولا ينبغي عليك نظراً لما سبق ان الضم
 اذا كان لفظ التداول والغير والشبه فهو مستثنى من هذا الحكم قوله فهو مستثنى من هذا الحكم
 جزاً اذا والشرطية مخبران ولولا ان المصنف رحمه الله تعالى ما عرفت باللام او التداول والضافة
 كان اخصراً **م** ولا لا بعد ان يجعل المضاف مصداقاً مما في معنى الالضافة معطوفاً
 على اللام فيكون في معنى وما عرفت بالالضافة في قوله والعلم اسما كان هذا في ثالث
 الاسم اخص من العلم فلا معان ثلث مرتبة في العموم قد عرفت فاحفظ **م** في ان هذه
 لانه ان صدر بالاللام الى آخره هكذا في كتب التوكلن **م** صاحب ابوالعباس
 قال ابوالعباس صاحب القاموس ابوالعباسية كراهه هبة لقب ابى اسمعيل ابن
 ابن سويقة لا كنية ورواه الجوهري هذا فاحفظ فانه بديع واحترز عن المعارف كلها
 لوقال ما وضع بوضع واحد شيء واحد بعينه كما اخصر واضع **م** الذي يخرج الالام المشتركة
 لا يقول خرج بقوله غير متناول غير الالام المشتركة فقوله بوضع واحد ليدخل
 الذي يخرج لا نأقول ليس المذكور في الحد عدم التناول المطلق بل المتيد فلا يحتاج الى **م**

المشتركة فافهم **ار** التبيين على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب **ر**
يشعر بان لا ترتيب فيما بين اصناف البرهان وسيصرح به وقد عرفت ان اسم الاشارة **ع**
من الموصول بان لا ترتيب بين اصناف المصنف في احد هاتين وتعريف المضاف
بحسب تعريف اصنافها فيما يكون هذا الترتيب ويتناول التبيين **ر** ثم المصنف المحط
ليس وجه كون المصنف المحط طبعه في التناظر الا ان يجعل تعريفه لكونه في اصل
معرفة باللام **ر** لكمة احدا الى شيئا منفردة كانت تلك الاحاد ومجمعة اشارة الى جواب
ذكره الرندي عن اشكال الرضي حيث قال يخرج عنه الواحدة والاشياء لا زما واضعا
للكمة لكن لم يوضع لكمة الاحاد والواحد في اثنين ومحصل الجواب ان واحدا وضع لكمة
لكمة احدا الى شيئا منفردة لا بمجمعة ونحن نقول قد حقق الرضي في بحث تعريف باللام
ان الجمع المحط باللام يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فكذلك
يصح استثناء اثارها شئت عنه فنقول جاء العلماء الى واحد او اثنين او جماعة فانه **ر**
في معنى جائي لكل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة منها فلا اشكال في انما حقه الرضي
ان الكمية النسبية الى الصفة المنسوبة اليه كونه هو العدد المعين الذي يجابه عن كم فانه كم
للسؤال عن معين فخرج قوله المجموع عن تعريف العدد شئ الى لو والمائة وقد دخل رجل
ورجلان على تقدير دخول واحد واثنين فخرج رجل ورجلين بارادة ما وضع لكمة شئ
فحسب رجل ورجل ووضعا للماهية وكثيرا كما ذكره الشارح هذا وفي كون كم سؤال
عن العدد المعين بحث كيف ولا ينكر صحة الجواب عن كم رجل عندكم بقوله الوفايات
الا ان يقال هذا ليس جوابا عن السؤال اليكم بل اعتذارا قبل لم يعلم بما سئل عنه بعد الاستفهام
ولا يشكل بالتنوين لان ما عبارة عن الاسم ولا يتوهم ان كم ليس مخصوصا بالسؤال
عن العدد واللام يمكن المسامحة كما لا في ذلك من قياس كم الحكمي بكم التفويي فالجواب **ر**
واحد هاتين كل واحد قوله فالجواب هي العدد واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد

جعل الاحاد اجزا المعدود فلا ينفذ فيكون كذا ويكفي ان يقول لكمة الى شيئا الى شيئا
فينبغي ان يقال المراد بالاحاد الواحدات القائمة بالاشياء او اسم العدد موضوع بكمية **ر**
بكمية واحداث الاشياء لكمة **ر** وان لم يكونا عند بعض الحساب في العددا ما الواحد
فليس بعدد عند بعض الحساب لان العدد نصف مجموع حاشيتيه وبعضهم استثنى **ر**
من التعريف الزوج الا قد يقال اذ لم يكن الفرد الا قد عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الا قد **ر**
قوله اي اصول اسم العدد التي يتفرع منها باقرا اما بالحاو والاثنتين لم يجعل الوثن
في الواحد والاثنتين من اصوله ولقد احسن لانه من الفروع الحاصلة بالحاو والاثنتين
اولا وكذا لم يجعل فيما فوقها الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة الثانية
فثلثة اصل فثلث فرع وقد اشار اليه المصنف رحمه الله تعالى حيث قال الواحد والعشرة
فعدا الواحد والعشرة من اصوله لكن يجب على الشارح ان يقول الثلث الى عشرة **ر**
وحصل اصوله في اثنتي عشرة كلمة اما يصح لولا جعل لفظ البضع في اسم العدد او جعل
واريد اصول اسم العدد الغير البرهاني قال الرضي البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتخروا
ما بين الثلاثة والستة تقول بضعه رجلا بضعه رجلا وبضع نسوة وبضعه **ر**
جمل وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة **ر**
ولا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود هذا كله مك **ر**
قوله وامتزاجيا خمسة عشر جعل الرضي من العطف لانه في الاصل بالاعطف والشارح
آثر رعاية الحاريج رعاية الاصل لكن التصواب اقتضت مكان امتزاجيت **ر**
قوله تقول واحد واثنان سمي الوحدة واحدا اما لانه الواحد بذاته كما يجعل الضوء
مضيئا لذاته واما لانه من انواع المتكررة والراجح هو الثاني واليه اشار الرضي
حيث قال فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في العدد كسائر الفاظ العدد
فيقال رجل واحد وقوم واحد وقوله اثنان وثنان في ثلث الثانية كما في اثنتان

واللحم يا محذوف وفي الياء التثنية من الواو الكثير **احد عشر** الى حد اصله
على وزن حسن صفة مشبهة منه وحيد قلبت واو الفاعل سبيل الشذوذ عند الجميع
وفي احدي كذا كذا عند غير المازني واما عند فقلب الواو المكسورة في الالف قياس
كالمضمومة ولا تستعمل احد واحد في التثنية او مضافين نحو واحد لهم واحد من
ولا تستعمل واحد واحد في التثنية الا قليلا وما اعتبر الواحد والواحد
وما اعتبر الواحد والواحد ههنا بدون التركيب الى آخره للتصريح بقوله **احد عشر**
بقوله **احد عشر** واحد وعشرون نكتة اخرى سوي ما ذكرها وهو انه اذا التثنية
على ان الواو بقوله ثمر بالعطف بلفظ ما تقدم عطف العمود على الزائد عليها فصرح
بصورة العطف فقال ثمر بالعطف لبيان منه تلك الصورة وانما لم يصرح في ما
والف بصورة العطف بل اجملها ليحل العطف في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على
على العطف المطلق الى عمدة العطف عطف الالف على الواو والعكس هذا على طبق ما
ذكره الشارح متابع لما في الحواشي الهندية اما على ما ذكره الرضي في ان عطف الالف على الالف
جائز في كل والعكس اكثر فلا يتم فلا يتم هذه النكتة **فبقوله** مائة وواحد واحد
قوله او واحدة عطف على قوله واحد وقوله مائة واثنان واثنان عطف على قوله مائة
واياك وان تجعل قوله مائة عطف على واحد وتجعل واحدة مائة عطف على مائة
واحد فيكون تمثيل عطف الالف على الالف اكثر من ان فيه تفويت لمناسبة بين مائة وواحد
اذا المناسبة له واحد مائة معينه قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتأمل
وبما قلنا لك عن الرضي ان عطف الالف على الالف اكثر من ان يعكس العطف
على طبق ما في الحواشي الهندية لا يوافقهم ان عطف الالف على الالف اكثر من ان يعكس العطف
وقام طعوم السياق المحدث في سلك السياق واعلم ان اصل مائة مائة مائة كسرة
حذف لها فلزمها التثنية عوضا عما في عزة وثبة ولا رهايا لما حكى الخفش مائة

مائة واما يكتب مائة بالالف بعد الميم في لا يشبه بصورة منه خطأ فاجمع او تثنى خذ
كما في معدي كرب مثال المتألف بالتركيب بجواز الاسكان بالتألف فان الاسكان
في معدي كرب واجب صرح به الرضي **وقال** الشارح الرضي في ذلك على ما يتبادر بحسب
من عبارة المصنف رحمه الله تعالى مما يرضيه الرضي فان المتبادر منه ان حذف الياء مع الكسر
غير شاذ بل واقع في غير شذوذ عليه فحوي ما في الشرح المنسوب الى المصنف رحمه الله تعالى
لما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزات اربابهم ذلك ان التثنية
منفردة لبيان حال اسماء العدد ومميزات اربابها والظاهر انه منفرد لبيان اسماء العدد ومميزات
راجع لبيان احوال اسماء العدد والمرجع في تلك المعرفة النقطه الصافية ونحوها في جرد
وقال ونحوها في جرد باضافة العدد اليه وذلك اذا كان المميز مجموعا لفظا وبجود
بكلمة من في اكثر اذا كان مجموعا بمعنى بان كان اسم جمع نحو هبطت في الراوي بحر كانه
قوم الرجل وقبيلته ومن ثلثة او سبعة الى عشرة واما دون العشرة وما فيهم امرأة كذا
في القاموس واسم جنس كالتمر والعسل وقيل كونه جمعاً مصححاً واذا لم يكن للتمييز
الاجمع قد يؤول بها وان لم يكن الا جمع كسرة فكذلك وان كان له كل ههنا فالغلب ان
ان يؤولي بجمع القلة ليطاء بق العدد والمعدد وان لم يكن لجمع التثنية يؤولي بجمع المؤنث
وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل قوله احداهما في صورة جمع المذكور
التسليم اما قال في صورة جمع المذكور لم يقل في صورة جمع المؤنث التسليم فانه اصل
اختلف في ما نحن فقال لا خفش هو فعيلين كفسلين وهو عنده اسم الجمع **الاسم**
وقال بعضهم هو فعيل كعصي ابد الباء الاخيرة نونا ولا يجوز اضافة العدد الى الجمع **الاسم**
قد ثبت بذلك على ان قول المصنف رحمه الله تعالى وكان قياسها مائة ومائة غير مستقيم
والقياس مائة لا غير **فلا** لما صار منصوباً صار فضلة فاعتبروا في ان يكون
الظاهر قليلة وتلخيص هذا الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات في حالة فصاعداً فلو

فلو جمع الفضلة صارت في الكلام كثرة فافرد لثقلها - **ل**ون استعمل جمع مائة في الكلام ففرض
لا يقال ثلث مائة رجل لانه استعمال جمع مائة في الاعدا مرفوض لا يقال ثلث مائة رجل هذا الوجه
انما يتم لو لم يتوكل مائة رجل من غير اضافة عدد اليها لانه جاء مائة رجل
قال الرضي وان لم يكن مائة مضافا اليها ثلث واخواته جمعت واضيفت اليها المفرد ايضا
نحو مائة رجل مخفوض مفرد وقد يجمع نحو مائة رجل وقد يفرد منصوبا منصوبا
قال اذا عاش النبي مائتين عاما فقد ذهب اللغات والفتاة **و** اذا كان العدد مؤنثا
واللفظ المعتبر به عنده مذكرا تلقوا هذه الضابطه عنه بالقول في الرضي الى انه ذكر الرضي
سابقا ما يوجب تخصيصه حيث قال وثلاثة واخواتها اذا اضيفت اليها مائة وجب حذف تاءها
سواء كان مميزا مائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلث مائة رجل وامرأة واذا اضيفت اليها الالف
وجب اثبات التاسو كالمميز الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلث الالف رجل وامرأة لا مميزا
المائة والالف هذا كلام وانما قالوا اذا كان العدد مذكرا ولم يقلوا اذا كان المميز مذكرا
ليشمل الحكم ثلثة اشخاص واشخاص ثلثة او رد عليا ان هذا الحكم يقتضي ان يذكر عند بيان الذكر
والتأنيث لا بعد بيان المائة والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتأنينا مع ما شئت ط
فان شئت قلت ثلثة اشخاص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ جعله الرضي
الافسر الى اكثر **ز**هب ان مميز الواحد مفعي عنه فيه اشار الى منع الاعراب بحوز افاذه
التأكيدها **ح** لم لا يجوز ان يكون مفعلا كما يقال اشار رجل اشار رجل
وقد جاء في الشرع ثلثا مخطوط ومنه اسانيد المنع الذي ذكر الرضي نحو واحد جال وانما حال
فاعرف **ح** لما التزموا الجمعيه في مميز سائر الاحاد الاولى ان يقال لما التزموا الموافقة
ان يقال لما التزموا الموافقة بين المميز والعدد في سائر الاحاد في الله لا على التعدد
ينبغي افاذه **ح** وتقول في حواشي السندية وتقول انت قد صرح بمذكرا ان في الالف خطا
ويحمل الغيبة بارجاع المستكن الى العرابي يقول العرب ويصح ما افاد قوله وان شئت قلت حاد

ينبغي ان يكون مفعلا

ع عشر فتر ويصح ما افاد قوله وان شئت قلت حادي احدى عشره فتعرب الاول
وتعول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبه لا يخفى ان التغيير ايضا حاله الى احوال
فلا يحسن مقابلة بالحق والفسر الى المرتبه لا في لوقصدا باعتبار حاله بمعنى انه واحد
من تلك المعداد من غير بيان مرتبه لقوله واحد الثالثه والاربعه وواحد زوايه يسوب
ولا يشترط لفظ الاول والثاني في غير ذلك **ح** اذ قد مر كبا لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل
ينتقض بحادي عشر ونظائره اذا اخذ اسم الفاعل اول جزو لتلك المركبات وسيندر كذا
ح ومن ثم اي من اجل اختلاف اعتبارين الاول ان المراد من اجل ان الاول بمعنى مائة لفظ
وهو التصدير من عدد اقل الى مرتبه العدد المشتق هو من انضمام اليه اضيف اليها هو اقل مرتبه
واقصر على ما جاء الفعل فيه اذ ما يؤتي معناه فعليا لا بد ان يشتق من فعل وذلك في اثنين
للا عشرة فانه جاءه تلك التسعة الفعل على حد ضرب من التصدير الى فيما لا يعرف خلق فانه
جا حد فتح ايضا ولم يجر مما دون اثنين لا متاعه عقله ومما فوق العشرة لا متاعه استمر
بخلق الثاني فانه باعتبار حاله وليس فيه مفعي فعلي فهو اسم فاعل صورة لا مفعي فيصح
من نفس العدد ويصح اضافته الى مثله وما فوقه لا في مفعي واحد في مرتبه خاصه من ذلك
العدد قوله ثالث اثنين بالاضافه او التثوين والاول ههنا كالكثير بخلق فساير اسماء العا
فان الاضافه والتصبه فيهما متساويا او الثاني اكثر كذا في الرضي قوله الى عدد يساوي عدد
اي العدد لما اخذ منه فالاضافه لا في مفعي بسبب ويجب ان يقول بالاضافه الى عدد لان
بعينه عدد اخذ منه الثاني لا مثل ذلك العدد **ح** ولا يلزم جواز ازالة الواحد الى اربعة
بحوز ازالة المبدأ والنسبي من عاشر العشرة لا زمام في المرتبه العاشره كل منهما باعتبار مبدأ
فينبغي ان يقولوا لا يلزم جواز ازالة الواحد الثاني او الثالث مثله فتور الجزء ويظهر الفرق
بين الاعراب البناء في اللفظ فيما ليس اخره مفعي في حال التصب فانه في البناء كذا
وفي الاعراب ساكن الاخر ايضا الى في حال التصب المؤنث ما فيه علامه التأنيث الى آخره

العشر

يخرج من تعريف المؤنث المؤنثات الصيغة كرسبك وما وائيه وانت وتدخل في تعريف الذكر
ولو خصر التعريف بالمؤنث بالعلمة وما يقوله لتصر مسامحة ببيان الاحكام لا زنا تصير
مختصة بالمؤنثات بالعلمة مع عدم اختصاصها ولزم اطلاق الذكر على هذه الصيغة
وعلمة من اي علمة التانيث التانيث وان لم يكن بمعنى التانيث فانها تانيث لا بعبء عشر
فصلها وحققها الرضي في هذا المقام **او** ممددة كصحرا ولا يخفى ان العلمة تمدد هي التي
قبل الامزة وعلمة التانيث الامزة اجماعا وان اختلف في انما منقبة عن العلمة المقصورة
او اصلية في قوله وال علمة ممددة نظرا ان يجعل وصفا للعلمة الممددة وصفا للعلمة
اي العلمة الممددة ما قبلها وتعريف علمة التانيث بالتانيث وال علمة مقصورة او ممددة
ينتقض بعرفات وفيه وكسائر تقييد الحروف بما هو التانيث يستلزم التدوير في
وفي قوله وعلمة التانيث التانيث الكوفيتين حيث جعلوا علمة الراء والتانيث غيرا
والبصريون على ان العلمة هي التانيث والراء غيرا **لها** ذكره جنس الحيوانا احسن
بقوله من جنس الحيوانا عن النخلة فانها باذرا ذكر فانه يوصف النخلة بالانثى والذكر ليس تانيثا
بحقيقي قوله واذا اسند الفعل بالعلمة كما هو العلمة في تباين قيد بل فصله العبارة العلمة
ولا يبعد ان يقال المتبادر من الفعل ايضا المتصرف فلا يراد نعم المروءة فانه مع الفصل
يجب اثباتا نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس الظاهر ان وجوب الاثبات مقيد بما
اذ لم يكن قرينة تدل على التانيث فلا يجب في جاءت اليوم زيد الكريمة واعلم انه يمكن يستثنى
من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار علم المذكور مع التانيث في علمه فانه مؤنث
انه يمكن يستثنى من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار علم المذكور مع التانيث في علمه فانه مؤنث
غير حقيقي في خياره بل يجب تذكير الفعل اذ لا تانيث في علم المذكور في منع الصرف
والجمع بالالف والتانيث ويجوز ان يستثنى ايضا اسم جنس ايدبه مذكور من افراجه فانه يجب ترك التانيث
فيه عند ابن السكيت اعلم ان المسند اليه مذكور بهذا يتم استدلاله الى ما مر ابن خنبل رحمه الله

١٢٧
رحمته تعالى بالقرآن العظيم على ان علمة سليما عليه الصلوة والسلام كانت انثى وهو
من مشكلات الخوفا عرفت واعلم ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر هو لا يستقل له يجوز
فيجوز يده ههنا يدضاربة لحي ذكر الرضي وقد يطلق الظاهر على ما يشمل الضمير
المنفصل كما في تعريف قسم الثاني من المبتدأ فيشمل فانه يشمل مثل اقامت اقامت
فلو كان فانه لو كان جمع المذكور السالم لم يجوز ان يثبت بحبان يستثنى عن بنون فانه
لتغير اثره فيه جعله كالمكسر فيجوز جاءت بنون
وكذا المجموع بالواو والنون التي عرفت ان تجمع بالالف والتانيث كرسبك وسنن وثون كذا
حققة الرضي **غير** المؤنث الحقيقي يشمل المذكور فاله في تفسير قوله غير الحقيقي مؤنث غير
لا بغير المؤنث الحقيقي في كونه جمع المذكور غير السالم الظاهر غير العاقل فاما مثل
اي آخر مره بتقدير المضاف لا يخفى انه يصدق على مسلم ومسلمة فقد تبدل
فقد تبدل بهذا التقدير اشكال بالاشكال قولنا مع لواحقها فيشذذ يكون التثنية بمجموع المزدوج
والالف والياء والنون فلم يكن مسلما البدل تثنية اذ لم يوجد المسلم مع تلك الواو والياء والنون
لان النون في حال الاضافة كالثنوين حكما فكله تقدير للثنوين مع العلم بتقدير النون
والالف لا يصدق التعريف العلمة مسلم فلم يكن جامعا لعدم صدق علم شي في اول
وما نفع الصدقة على المزدوج ولواكته بظهور المراد لا تستغني عن هذه التكاليف لعل
اراد ان المراد الظاهر من هذه العبارة ما في آخره الفاء والياء والنون ملحقة بالالف على تقدير تسليم
هذا منع ما اجموع عليه من كون علمة التثنية العلمة والياء وكون النون عوضا عن الحركة
او التثوين في المزدوج وما ذكره على تقدير التسليم في غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض من
عن وكذا لا وليس الغرض عن العلمة والفاء والياء او مع مره هذا يؤيد تقدير المزدوج
في التعريف تحت جنس الموضوع له بشكل مثل اسدين بمعنى شجاعين فانما لا يرد خلاف
تحت جنس الموضوع له الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وكذا العلمة ما بينه فان التثنية

باعتبار اداة المسمى بالاب وهو ليس موضوعا للاب فينبغي ان يقال باعتبار اداة المسمى بالاب
 لا بعد ان يراد بالاب موضوعه اعلم من الموضوع له حقيقة او حكما والمفعول المجازي في حكمه
 ويجعل ما ذكره في القميين والابوين كاشفا عنه قوله ولو اريد بقوله مثلا ما ياتي في الاثر
 ولو اريد بقوله شيئا مماثل بالوحدة والجنس جميعا لا يستغنى عن قوله من جنس هذا كل اللفظ
 وبعنا الشارح وليس بذلك لان هذه الاربعة بعيدة بالنظر الى ما ذكره في ترتيب الجنس
 حيث قال ليدخل عليه ان مع اكثر من جنس فان الناظر في لا يزعم من قوله مثلا الى ما يقابل فيهم
 الى اكثر من هذا ظاهر ضعف احتمال المماثلة في اللفظ كما ذكره الرندي وهو في آخره منزهة
 احتراز بقوله مفرقة عن المعرفة بمرقة فانها ممدودة وبقوله لانه عن الفيد في الوقت
 فانه لا يصير زيدا مقصورا لعدم لزومها الى اختصاصها بحال الوقف في سمي مقصورا ضد المدة
 يعني اخذ من القصير من معنى خلق والتدوير في الخبر بالنظر الى اخذه من القصير من الجنس
 ولكه ان تجعله من القصير من معنى خلق والتدوير فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور
 يقال القصير كرم وهو قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك من القاموس وحكما بانما يحركه
 ولم يمل كاللوان في سمي تاتي الالف في الاسماء العربية للبنائين وعيا والى واذا وعلما ما يحركه
 ع عديم الى صلا وجره الى صلا ما هو اسم مستكن متمكن لم يعرف اصلها كذا حقة الرضي
 فجعل الى علما بجره الى اصل محل نظرو فينبغي ان يقول لم يمل واسل وكان لا ماله سبب
 يميز انقلاب الالف عن الياء فان الرخي شرط في قلب عديم الى صلا وجره الى ان يكون
 مما سمع في الالف ماله ولم تكن هناك سبب الالف غير انقلاب الالف عن الياء الى الالف
 بان كان بجره الى اصل عديم وقد اميل بدنه قيدا خرو وهو ان لا يكون لا ماله سبب
 سوى كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت كذا بظم القاف وتشديد الالف الجيد القراءة
 او المتشكك من قرا اذا تشكك هذا سره في القاموس من القراء ولكن لحسن القراءة جعله
 قرا ونون ولا يكسر وكرمان الناسك المتبع كالتاري والمقتر في جمع قرا ونون وقراي

وقراي كذا قد تصحنا كتب التفات كالمفصل والمفتاح والباب كتب في الحاشية رة
 كتب في الحاشية وعبارة المفصل كذا وما في آخره ههنا ان يسبقها الف او لا فالتى يسبقها
 عيا اربعة اضربا صلية كقرا او منقلبة عن حرف الا صلي كقراء وكسا وزا لانه في علم الالف
 كعلبا او منقلبة عن التانيث كقرا وهذه الاربعة تقبلوا والغير كقرا وان والباب
 في البواقي ان يمكن لا تقبلن وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدود
 فان كانت التانيث قبلت كقرا واذا والى لم تقبل سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف
 اصلي ككسا او عن جاري اصلي كقرا وان يكون الالف كعلبا وقد خص في القلب
 وعبارة الممتن يوافق الباب يوافق ما في المتن هذا كل من والعلبا عصب الفوق كذا في الصحيح
 قد لا غير ما وقع في الشرح الرخي من انه قد تقبل المبدلة من اصلها وقد قالوا لا يقاس عليه
 وقد قالوا لا يقاس عليه خلق فاللكنائي قد ينفى في بيان القاعدة هذا القلب بل يكون
 من الشواهد الخارجية عن القاعدة ان لا يحذف عن آخر المثنى او عن آخر مفرد المثنى
 فلو ينافي قوله وتا التانيث لا يقع في حشوة فالق وان يقول ان لا يحذف عن المثنى
 المجموع ما دل اي اسم دل على ان مسلمين ليس باسم لا ليس بكلمة بل هو سمي
 فالمراد بالاسم اعلم من الاسم حقيقة او حكما وعدل شدة اللفظ بغير اجزاء اسماء واحدا واعز
 باعراب واحد على جملة احاد في الالف بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا الترتيب
 في كونه اعلم من الالف بالجملة او متفرقة طائفة او اثنين اثنين او واحد واحد في قوله ما في نحو جليل
 هذا ولو اجري الالف بجره في تعريف اسم العدد ليجز المفرد بقوله بحرف مفردة لكن بقي التنبيه
 قوله بحرف مفردة اي بحرف في مادة بمفرده لا آخره ومادة له ايضا فالقصد والدلالة
 بحرف المفرد بمعنى المدخلية بحرف المفرد في الالف مستغنى لاذ اليه ايضا لانه مدخل في الدلالة
 كما لا يخفى والمراد بحرف مفردة اعلم من حرف مفردة المحقق كما في رجاله من حرف مفردة المقدر
 فيه كما في نسوة فانه يقتضيه مفرد لم يوجد في الالف مستغنى لانه هو نساء على وزن غلام فان فعله

في تعريف اسم واحد

وثانها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما وليس في العبارة ما يجعلها
مصددين والثالث ان الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر في السعة ولم يلتفت
الى ما جابه الرضي من جعل الشرط والخبر خبرا لقوله شرط بتقدير قوله فذكر علم بعقل
بقولنا ان هو حصول مذكور علم بعقل فالضمير راجع الى المبتدأ لا انه حكم الرضي بانه تعسف
وكان وجه التعسف مع ما فيه من التكلف الظاهر حذف العائد للفروع مع انه انحصر في الرضي
في بحث خبر المبتدأ وما اشار اليه من الجواب هو ان مذكور بمعنى كونه مذكرا وهو خبر بحث خبر المبتدأ
وهو خبر شرط بل بتقدير ولم يلتفت الى ما رده به الرضي من انه ليس في العبارة ما يجعلها مصدرا
لا انه يندفع بقيد الحينية اي فذكر علم من حيث انه مذكور علم فيؤثر في كونه مذكرا علما يعني ان المبتدأ
الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر في السعة وكان لم يلتفت الى انه منع الرندي اختصاصه
بالشعر يعني انه هل يسمع منع الرندي لما ادعا الرضي من غير سند متونوق به
يعقل من حيث مستماه اشار الى ان المذكر علم هو اللفظ فوضع بالعقل وصف له
بحال ملوكة نحو اعوج للزبر في القاموس اعوج بل لا م فرس لما بني هلال لنسب اليه العوج
كان لكثرة فاخذته سليم ثم صا الى بني هلال او صا الىهم ثم في اكل الراد والمرفعي ابن اعصر
هذا كلامه وانما بالمذكر ما يكون مجزا عن التأمل مفوظ او مقدر في آخره اجاب به
عما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول فذكر فجر عن التألي يخرج نحو طيم ويخرج نحو سلمى
ودرعا علمي بجلين ولا يخفى ان الجواب ضعيف من صفته الصفات غير علم لا فائدة
في قوله غير علم الشرط الاول كونه مذكرا يعقل جعل التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما
شرطان متابعان لما ذكره الرندي في مناط النائرة الوصف دون قوله لا انه مستغنى عنه
بكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان الواجب بالمذكر هنا ان يكون ما ان
والح كان الكلام مغلقا مع انه لو اتبع من التذكير هنا بالتردد عن التألي للزم صحة جمع جمادى
متعلق بالواو والنون واستدراك قوله ولا يكون بشا الثاني ان اي مذكرا غير مستوفي في صفته

الصفة اشار الى ان الجمع بالواو والنون في صفة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث في الصيغة
ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التأنيل يكون بالصيغة فخلق والاصل اشار بها
بالاسم وان الشايع في الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ والاصل مشترك بينهما كالعبر
والخاتان والحمل والناقة والانس والنساء والفرس كما ذكره الرضي فالاولي حينئذ ان يبين عدم جمع مؤنث
بالواو والنون فانما كالا سيما في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصفة وجمع افعال التفضيل
بالواو والنون بانه يجبر نقصان عمل حيث لم يعمل في المظهر للفرق بينه وبين فعلان
يفرق من جواز جمع امثال اندما بالواو والنون ولم يرض به الرضي وقال من قاله فقد انما غير
وقال من قاله فقد اسره غير مساعدة السماع الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور
بشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة
بتأويل الوصف قال الرضي هذه العبارة استموت في العبارة السابقة ضميران لا يكون
عائدا الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف
مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره مع غيره
ولو قال في مستويا في المذكر مع المؤنث لكان شيئا واجاب الرندي بان ضميران لا يكون
عائدا الى المذكر في الوصف فلا يلزم ما ذكره وجا السبب في الشارح نشر العبارة على ما
اجاب به الرندي ولم يلتفت الى شبهة الرضي قوله الشرط الخامس ان لا يكون المذكور متبعا للثاني
يفي عنه اشراط التذكير وعدم المساواة فان العلم يستوي في المذكر والمؤنث
قوله ويحذفونه اي يجمع بالاضافة اما يحذفونه كونه المثنى تنصير الصلة
كما في قوله الحافظوا العورة العشرة وقيل لا م ساكنة اختيارا كما جاز في الشوا
فليس بواجب وقد شد نحو سنين من يربل احدهما انه قد لا يحذفونه
بالاضافة نحو عاني من يحذفان سنينك وثانها مظاهر هذا علم انه لا يحذفون
وبهذا علم انه لا يحذفان حقا الشذوذ ان يتقدم على بيان حذف النون لا انه لا تعلق له

وسكن

الجمادى ذكر قبل حذف النون ولا تعلقه بحذف النون وان لم يكن مذكرا جمع بالواو والنون
لا وجود لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يكن مفردة مذكرا اصلح لان ما يكون
لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه قوله فان يكون مذكرا جمع بالواو والنون
فان لا يكون مجزئا اي مجزئا عن التانيث المفوظة والاختصار فان يكون بالهاء
تغير بنا واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر والى ان يتناول فيكون
اذا التغير لا اعتباري خارج عن المتبادر ان يقال لا خروج عن المتبادر الى الضرورة
والضرورة داعية بالنظر الى التغير لا اعتباري دون التغير باعتبار الراجح من الراجح
فروعي التبادر في الاول دون الثاني يعني ان تغير نحو افراسا ايضا باعتبار الراجح من الراجح
منه زيادة الالفين وسكون الفاء الى ان يقال لا يكسر في افراسا لتغير باعتبار الراجح من
لكن فيه التغير باعتبار الراجح من الراجح حيث عرض للفاء السكون وصبروه تحرفا
ثانيا بعد ان كان اقلا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به والغريبين التغير
والتكسير الصحيح باختصاصه للتكسير باله التغير باعتبار الراجح من الراجح وهو المتغير
في تعريفه والوجود ان يقال المراد بتغير الحاق الواو والياء والنون والالفات ثم نقول في حال التثنية
في اخراج جمع السالم لان جمع السالم مفتر مفره مع تغير آخره لا بتغير صيغة لان ما
يطرأ الى آخره لا يغير الصيغة فتقوله ما تغير بنا اذ اي صيغة لا يخرج الجمع السالم حيث لا يغير صيغة
وان تغير بتغير آخره جمع الفة افعلا في آخره قال الرضي هذه الالفان للفة اذا جازا للفرق
واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فزي للفة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم يجمع
والخروج جمع مشترك كاجادل ومصانع اسم الحدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب
انضمنا كالجلسة والجلسة **قول** يعني بالحدث يعني قائما بغيره ليس المعنى القائم بغيره مطلقا
حدثا ان ليس له لوان حدثا اذا السواد بمعنى سياحه اذ ليس حدثا بل بمعنى سياحة بدون فروع
القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق المثال والمراد بجريا على الفعل

١٤١
على الفعل اي بجريان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موازنة للفعل
وبخلاف جريا الصفة على موصوفها فان معناه جعل موصوفها صاحبها اي مبتدأ او حال
او موصولة او متبوعا والكل من الثلاثة اصلح مشهور في محله فلو غرابة في التعريف
قوله وان كان الاختيار مفعولا مطلقا ان الالفان وقوعهما فلو اختصاصا صلاهما
بل بجريا في الاقلين ايضا اذ لا خفاء في المفعول المطلق ان اراد وجوب وقوعهما في صوة
فيرو قوله تعالى **فما تسمعون** اي سماعي لا يردان يا النسبة محذوفة اذ لم يشغرها
بل اراد ان يسمي السماعي لتجوزا وحذف مضاف اي ذو سماعي اذ لم يكن مفعولا مطلقا
يعني حقيقة واما المفعول المطلق المجازي نحو ضرب ضربا لمير التضرع فيمن نص عليه الرضي
قوله ولا يتقدم معمول عليه هذا كلام النحاة والزم الرضي في الظروف وجوز تقديمه في
فيمر **فما تسمعون** التثنية اعترض عليه الرضي بانه فليضرب الفاعل المشي والجموع
كما يضر في اسم الفعل والظرف فلا يلزم اجتماع التثنيين والجمعين واجاب عن الرضي
بان القول بالستار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار الذي ينوبان عنه
والظرف لا خصرا ان يقال لا يحذف عاملا فلو اضرب فيه لا لتسربا المحذوف ويجوز ان لا يضاف
وهو اقوي المصادرة في العمل المنة كاظن صرح به الرضي واذا اضيف المصدر لا معموله
الابح جعلنا مع ذلك الممول تابعا للفظ وجاز جعلنا تابعا للمحل ايضا عند اكثر
قوله فان كان المصدر مفعولا مطلقا اي فاعل قائل مقام الفعل بقرينة ما سياتي
قال الرضي المشهور في النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الفعل
كان المحذوف جازا او واجبا فيجوز فيه جريا ذهب الى كونه مخويا فذهب الى الثاني سيرة
والي الاول السيرة لكن ذهب سيرة الى انه يعمل نيابة الفعل جريا ويذهب بان مع الفعل
فحينئذ يجوز تقديم معمول المفعول المطلق عليه صرح به الرضي وقيل عمل المصدرية وعمل
قد عرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه واما فصل بين تسمي المصدر

اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كانا اياه يعني هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر
فينبغي ان يؤخر عنهما فاجاب بانه ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك تبينها
على ان لا مزيدا ختصاصا بل بالقسم الاول وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المفعول
يختص بالقسم الاول **وقل** من فعل اي حدث اما ان يريد بالحدث ما سبق في تعريف المصدر
ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل فيلزم اجرا وحالا لفظيا على المعنى لشيء الملبس بينهما
واما ان يريد به المصدر في سبويه سمي المصدر فعلا وحدثا وحدثا والثاني ان
يراد تفسير الرضي للفعل وحيدا فيجوز في قوله من قام به اذا القيا بالشخص صنف المعنى
واسند الى اللفظ قال الرضي والدليل على انه لم يرد به الفعل نحو ضرب ولا يضرب و
وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق
من المصدر ان الضمير في قوله من قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث لهذا كله
فان قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الى سنا المجازي في اللفظ مثل ضرب
ويضرب في صنفه معناه في ذلك في رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم ارادة مثل ضرب
ويضرب قلت قد شاع فيما يترجم اسناد حال المعنى المطابق في اللفظ وبالعكس دون المعنى
التضمني اذ لا لتراي **موضوعا** ذلك الى اسم من قام به الفعل به على ان لا يجر
صلة قوله اشتق بتضمنه معنى الوضع ذلك وكذا ان يجعل للتعليل الى جلا فانه من قام بفعل
فيستغنى عن التضمن **اي** لذات ما قام به الفعل هذا يكفي ويغني عن قوله اي الفعل وحدثا
لي ان المراد من اعم من العقل والشار الى وجه صحة المشار به بقوله كان اولى بقوله لعل قصد
بقوله لعل قصد الغلب وينبغي ان يعلم ان المراد من قام به الفعل قيام به او اسم الفاعل
لجميع لا يجر من قام به الفعل وقيامه والتميز من عبارة من قام به الفعل اعترض
بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل ضرب وعمر او مقرب من قوله ومنه تقدم ويجمع
فان هذه الاحداث نسبة لا يقوم باحد المتسبين معيارون الاخر ويمكن دفعه

دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بل المتصرف بضرب متعلق بشخص ان
يصد عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قيل باب المعاني لحدث مشترك بين اثنين
فالمضارب مشتق من المصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اي ضرب متعلق بضرب
يصد عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الى قراب معنى القراب في شخصه وايضا متصف
بقرب من الشخص الاول وكل من ما مقرب بمعنى قيام قريب متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص
واما قوله لا يقوم باحد المتسبين معيارون الاخر فيلزم في قوله اذ الحدث لا بد ان يقوم
بمعين ولا معنى لقيام شيء على التعيين نعم لا يتعين النسبة الى احد مما معينا بل الواحد
منهما بحال ان يكون منسوب اليه على التعيين فتولد هذا من قبيل اشتباه النسبة بالاشتبا
واما ما اجاب به الرندي من ان القيام في هذا الاحداث امر اعتباري والقيام المذكور
في التعريف اعتمد على اعتباري والحقيقي فليس شيء لان اطلاق المضارب مثلا ليس
باعتبار قيام الضربين بالفاعل فتأمل **قال المصنف رحمه الله** في شرح اي المصنف والشرح
قوله وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع الى اخره فيه بحث لانه عند اسم الفاعل
المشتق من باب الفاعلة نحو طوطا وكذا فطلة طوطا فان طوطا لا يندخل في الطول والوزن
من قام به الحدث مع نيادته الى ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو تجوز الى
الجموع لندخل في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضي
صرح في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طوطا للزيادة في المشتق هو من حيث جعل الترتيب
منقوصا به قوله واسندا اخرج اسم التفضيل في قوله في الحدث الى اخره لا آخره
يرد عليهم عليهم مع ما اوردته ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث
وصرح به الرندي فليخرج به اسم التفضيل **بانيا** وجعل احكام صيغ الباشا انما اسم الفاعل
فيه امران احدهما ان جعل احكام المشي والجموع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يتناول
بانه لا يجعل المشي والجموع من اسم الفاعل وثانها انه قال وما وضع منه للمبالغة فصرح

بادراج لفظه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وبنه الشارح للامر الثاني فتكلم
 في تطبيقه على ما ذكره هذا بما اخرج فخرج التعسف كما ستري على زنة فاعل
 قال المصنف رحمه الله تعالى وبشيء كثيره التلويح فلم يقولوا اسم المفعول ولا المستعمل
 فعمل اسم الفاعل بغير اسم له مزيدا اختصا صرنا في الابهة وفيه نظرية وان كانا مبرها مقبولا
 لكن لنا شاهد على قصدهم ان قصدهم ليس لي ذلك بل قصدهم باسم الفاعل لا اسم
 موضوع لذات ما قام به الفعل وليس المفعول ولا المستعمل وغيره في هذا المعنى والشاهد
 انهم سمو اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف الى الدوله الى الوزن كاسم الآله واسم الزمان
 واسم المكان واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من التلويح في المجرى زنة الفاعل هو التلويح
 وقد بينا في عيان وزن المفعول كقول تعالى وقال الرضي والاولي بغير المفعول
 من آتيت فهو بمنزلة قوله تعالى الآية الاخرى
 ونحن نقول يحتمل ان يكون الراي
 بمنزلة الوعد الممنوع الممانعة عن نفسه
 وقيل بيا الصفة في فاعل
 وقع في التلويح استطرادا لقول بيان الصفة كالصريف تصوير وتعين الموضوع في الحكا
 التلويح بشرط في الحال او لا يستعمل قال الرضي وظاهر كلام النحاة انه يشترط في الحال
 والى استقبال ايضا اذا وقع بعد حرف التلويح والى استبراهم والاولي انه لا يشترط وذلك
 لقوة في الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلامه
 اقول انما قال ظاهر كلام النحاة ان الظاهر عطف قوله والامزة او ما عطف على صا
 ويجعل يحتمل ان يجعل عطف على في الحال اي بشرط في الحال والى استقبال والى عتقاد
 على صاحبها بشرط الامزة او ما فان دخلت اللام الموصولة قبل اللام بالوصولية حرزا
 عن لام التعريف فانه اذا دخل على اسم الفاعل لا يفنيه عن شرطه من شرائط العمل بل
 صرح به الرضي ولا ينبغي ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط في الاستقبال

الاستقبال والى عتقاد على صاحبها فان اللام الموصولة داخل في التصاحب وقد لما سبق
 على انه لا ينبغي الاعتماد على التصاحب فاستثنى من اللام التي لا ينبغي الاعتماد عليه ومنها
 لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين لا المفعول بالانفسهما
 وديتويان باللام وسمي لام التقوية في غير نحو علم وعرف ودري وجره في اسم الفاعل
 من هذه الالفعال يكون التقوي بالياء بجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علم بالزيادة
 ولا يتوي الفعل باللام الى اذا قدم مفعوله فيقال للزيد اضرب كذا في الرضي
 كضرا وضربا مضرا بانه الى وزن الثالثة تعمل بالتفاوت التلويح بالبصريين
 واما علم وحذف فعلها مذهب سيبويه لا غير ومن عمل صيغ المبالغة من
 قاله لا يشترط في علمها زمان الحال الى استقبال بل هي كالصفة المشبهة هو ما
 وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابة اللفظية فيه ان معنى المبالغة
 كالزيادة والتفضيلية يجعل اسم بعيدا عن مشابة الفعل فكيف يكون جابرا
 لنقصان المشابة اللفظية لعدم تطرق خلل لا صيغة المفردة الى آخره لا ينبغي ما
 بوجه عمل جمع المكسر الى يعتبر عنه قصد اطراف الباب قال الرضي اما الشيء وجمع السلي فظا
 لبقا صيغة الواحدة التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد
 مع العمل في معمول بنصبه على المفعولية الا لا يحذف مع عمل رفع الفاعل ان حذفه
 لا استطالة الصلة بذكر المفعول كما ان اطلق والعمل في قوله مع التصريف فاما اذا دخل
 الموصولة لا يفيد اسم الفاعل تعريفيا ولا يحذف النون مع لام التعريف ولقد نبه عليه الرضي
 حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام لكن قصر تبينه فتنبه قوله اسم المفعول في تقدير المفعول
 على الحذف الى يصل الى المفعول بالحدث وما وقع عليه الحدث مفعوله واما على ما ذكره
 المصنف رحمه الله تعالى في اسم الفاعل ان اضافة اسم الى الابهة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل
 فلا حاجة الى الحذف والى يصل وكان الذي جره على ما قاله المولون وقع عليه بشكل يخرج

بقولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروبه **إلا** **إلا** ان يقال **إلا** **إلا** استعمالا في الرفع والوضع
إلا ان يقال **إلا** استعمالا في الرفع والوضع تنزيلا لظروفه والسبب منزلة المفعول قوله في الموضع
أي عمل النصيب في الرفع لا يتوقف على اشتراط **إلا** **إلا** اشتراط عمله بأحد الزمانين
قال الرضي ليس بهذا في كلام المتقدمين لكن المتأخرين كابن علي ومن بعده صرحوا وجعلوا
كاسم الفاعل ولو أكتفى بقوله وامره في العمل كما مر اسم الفاعل كقولنا **إلا** **إلا** اشتراط أيضا
في العمل إنما قيل **إلا** **إلا** اشتراط يخرج حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا
إلا **إلا** ما اشتق من فعله لم كان الظاهر ان يشتق من الفعل المتعدي الثابت أيضا
نحو علم الله تعالى **إلا** **إلا** تنفي الصفة الثابتة المتعدية بل لفظ **إلا** **إلا** لما كانا المتعدي غائبا
حادثا لم ينفى ثبوته أحيانا وجعله لفظ اسم الفاعل مجازا على معنى الثبوت
أي المقابل للحدوث على تفسير المصنف رحمه الله تعالى مطلق الثبوت المشترك بالحدوث
والسمر الجرد على الحدوث **إلا** **إلا** استمرار على تحقيق الرضي **إلا** **إلا** فيخرج عنه ضامرا إلى آخره
ولم يزد به مخالفا لصيغة الفاعل **إلا** **إلا** وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل **إلا**
أو لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل ويرد على التوجيه الرابع حذف شرط **إلا**
ويرد على التوجيه الخامس حذف شرط **إلا** **إلا** صيغة الصفة المشبهة من غير **إلا** **إلا** الجرد على ذلك **إلا**
صرح به ابن مالك في التسهيل وأنه يحكي عن ذلك اسم فاعل للمبالغة **إلا** **إلا** لا يجعل المبالغة
إلا **إلا** لا يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل **إلا** **إلا** أي كأنه على قدره يرد عليها في الخ لوان العيون
الظاهرة قياسية على وزن الفعل وأنه في التثنية في المزدية والرباعية على وزن الفاعل
إلا **إلا** ان يقال يحتمل ان يكون مع ذلك في غير التثنية في سماعية بان لا يكون مجعلا من غير التثنية
قياسا بل يكون مقصورا على ما سمع **إلا** **إلا** ويعمل عمل فعلا مطلقا أي غير اشتراط
لا يخفى اختلاف عبارات المتن **إلا** **إلا** ان يقال يشي على أن لا ينفك عن العتمة واعلم أنه يرد على
على فعلها فإنها ينصب الشبيه بالمفعول دون فعلها **إلا** **إلا** على كل ما التقديرين **إلا** **إلا** **إلا**

قوله وعلى كل ما التقديرين معمولها أما مضافا وملتبس باللام أو بهذين مانعة للخلق
لا اجتماع اللام **إلا** **إلا** مضاف في زيد حسن الضار بالخلق **إلا** **إلا** فإزها للخلق اتصال
الحقيقي وينبغي ان يراد بمعمولها الظاهر الذي يدخل زيد الحسن فيما هو بصدده بصدده
فيلزم كذب قوله **إلا** **إلا** ضمير فيها وينبغي ان يراد بالمضاف المضاف إلى الضمير
بل واسطة أو بواسطة ليدخل زيد الحسن وجه غلام **إلا** **إلا** مضاف في الجرد عن المضاف في رفع
على ذلك يخرج عن المتعدي زيد الحسن وجه غلام بالرفع في التبعية والمعمول في كل واحد منها
قال الرضي لم يتسم باعتبار اعراب نفسها **إلا** **إلا** استوفى في مباحث الفت في مباحث الفت
اقول ليس الغرض من بيان اعراب معمولها بل بيان أن ضابطه النج والحسن مبنية على اعراب
فلذا بين اعراب معمولها واد اعرابها قوله وحسن وجه عطف على حسن الوجه إلى آخره
وقد أن صورة الخطية لا تصلح إلا للوجهين فانه لا بد في صورة النصيب اثبات **إلا** **إلا**
كذا في حواشي كتاب الشارح وهذا انما يتجه لو كان المصنف رحمه الله تعالى بالمثلثة
ما يحتمل صورة الخط **إلا** **إلا** لو كان مراده لا محال **إلا** **إلا** بالمثلثة بمعمول الصفة من حيث اعراب
فلهذا **إلا** **إلا** اثنان منها ممنوعان **إلا** **إلا** امتناع الحسن وجهه أي بالان تفاق كما صرح به الرضي
بقريته واختلف في حسن وجهه وفي بحث **إلا** **إلا** امتناع الحسن وجهه معلا بعد **إلا** **إلا**
التخفيف وهو عند الفراء يفيد التخفيف باعتبار تقدم المضاف على **إلا** **إلا** كقوله **إلا** **إلا**
إلا **إلا** واحد ما ان يكون الصفة باللام مضافا لا معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف
هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنان وجههما مع أنه لا يتحقق وجهه **إلا** **إلا** امتناع وجهه
عدم التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا في **إلا** **إلا** **إلا**
فالقياس ان يستقل الحسن بزيادة الزا الضمير فيكون زيد حسن وجهه ينصب الوجه
احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجهه **إلا** **إلا** ان يقال الزا ضمير لا فانه في الارب
كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم يكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابنه ومن زيد ضرب ابنه

في داره لان ضمير ما سوي ضمير ضرب ليس للربط بل لتعيين الابن وموضع الضرب
قوله وما الى ضمير قبله آخره انه لم يصح نعم الرجل زيد في الترتيب بين زيد والحسن الوجه
برفع الوجه وهما شيان في الارتفاع على التعريف العردي الثاني عن الضمير في الربط الى
الان يقال لم يكن الربط في نعم الرجل بالضمير فاكفيته بالعردي بل في نعم الرجل بالحسن الوجه
لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن الوجه والحسن الوجه والحسن الوجه
لان معموله لا يستند فاعله ان يكون في الضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بحث لا نك
يكون ان يكون معموله لا ينبغي ان يقال يلزم تولد تعدد الفاعل او التباسا بالبدل بالفاعل
ففيها ضمير الموصوف القياس يقتضي فيك تفصيل وهو انه ان كان الجرح لضافه
الي الفاعل لا يكون فيها ضمير وان كان الاضافة الى التمييز او التشبيه بالمفعول لا يكون فيها
الا انه خولف القياس لان الاضافة الى المرفوع الذي هو عين الصفة بفتح كاضافة الشيء
الي نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير في الصفة وجعله كالمفعول
الذي هو في الغالب اجنبي فيلزم حين الجرح اعتبار الضمير في الصفة كحين النصب
فيقال في تركيب زيدان الحسن وجهرهما بالرفع زيدان الحسن وجهرهما بالجر بالجر
قوله فتوالت انت الصفة جعلت في الصفة الخطاب والمفعول محذوف والاعني اليه
بل لا نسب بالسابق جعله صيغة المجهول مستند الي الضمير الصفة مثلا الصفة فيها ذكر
من رفع المفعول ونصبه وجرحه من غير اشتراط زمان الحال الى استيقا الصفة به الرضي
مثلا الصفة في ما ذكر المشبهة بالنسب وغير النسب ايضا من ال اسم الجامدة
التي اجبرت بحري الصفة المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه وهو قليل كذا في الرضي
الموصوف قام به الفعل او وقع عليه صلة الموصوف ما محذوف اي موصوف بالفعل
او بالزيارة ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف ما قام به الشيء في ما وقع عليه الشيء
فالتميم لا يتأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيارة والي ان يقال المتصنف بزيارة

على غيره اذ في فعل المتصنف بالزيارة سواء وصف بها را او لا والرا بغيره
غير ما سوا كان الغاية حقيقة او اعتبارية كما في قولهم هذا سرا اطيب منه رطبا
في اصل التركيب ذلك الفعل بمعنى ان الجار والمجرور محذوف التقدير بزيارة على غيره
فيه والاحتياج الى التقدير يخرج ليخرج زائد عن التعريف فانه مشتق الموصوف
بزيارة على غيره لا لكن لا في المشتق منه ولا فائدة لا في خارج لفظ الاصل والرا بالزيارة
في اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون له ذلك الفعل ولم يكن لكن يكون الزيارة على تقدير
كما في زيادة من الجرح وقوله الموصوف يخرج اسما الزمان والمكان والآلة لان المراد
بالوصوف لا حاجة في الخارج لاجل الموصوف على ذلك لان اسما الزمان والمكان والآلة
لم يوضع لزمان او مكان او آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مضاف او آلة مضاف
وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف ما نعام يتفرض
لخروج حيث صيغة المبالغة ولو حمل كل على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له
لمنع خروجه لانه موضوع بالزيارة الى ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيارة على الغير
على الغير ولم يعتبر اضافة زيادته الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عند اسم التفضيل
دون اذ لم يكن المراد بالزيادة المطلقة اي التفضل التفضيل على جميع ما عداه فانه
لا يذكر المفضل على الاستغناء عن الذكر بالرفع وهو وجه اسم التفضيل من حيث هو صيغة
تة وليصح حمل الفعل على اسم التفضيل وهو التفضل والي محذوف المفضل
وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغة قد تميز اليصح حمل الفعل على اسم التفضيل والي
محذوف المضاف بحمل وهو تقدير وصيغة لانه الجرح وفيه اللزوم لا وجه للتفضيل
على اظم الموث لتقيم كلام المتر لان التشبيتين وجهين ايضا في تقديره لكونهما
بل خوري وشوري على متضفي قوله وفيه اللزوم وتحيته ان الفعل قد يكون بجميع
وقد يكون للذكر وفيه اللزوم والتشبيته للجمع والجمع وجهين ايضا في تقديره لكونهما

لما جئنا انما مغيثا اخيرا واشترى المستعملين بمن ثوبه وشرط ان يبنى اسم التفضيل في هذا النوع
فقد التلوي في بالحدث بقرينة التعريف ليخرج نحو ايدي وارجلو من اليد والرجل فانه
لم يثبت واحدا من الشائتين بمعنى كلهما من الحنك واولا لما شاذان وقد ذهبوا الى ان
لا خارج هذه الامور بقوله جأته فعل وقال لا بد من قيود اخرى وهو تمام الفعل لعدم الفعل
منه الى فعال الناقصة وكونه متصرفا لعدم منعه وبشر وكونه غير لازم للتنفي لعدم
منه ما شر بكلمة اي ما تكلم وكونه قابلا للزيادة والتقصير فلا يقال الشمس اليوم اغرب من
اقول اشتقاق الالف في الفعل فلا يحتاج عدم التصرف للموصوف بزيادة في الفعل
فلا يشتق من فعل فخر بنفي حدث عن شيء ولا نه حيث يتخالف فعله في ان فعله التبع وهو
لا يثبت مع زيادة فيه والمستحق للموصوف بزيادة عما غير له لا يمكن الا مما يجري الزيادة
والتمصان محل نظر ليس بلون ولا عيب ينبغي ان يقولوا لا حلية لا نه لا يشتق من ذلك
لا يشتق من البليح بمعنى كون الخارجين غير متصلين ابلغ التفضيل بل التصفة للصفة
قال الكوفيتون يحيى من البياض والسود الذي هما اصل الالوان والابصرون ما جأته ما شاذ
ومن قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في صفات الكثر ما له ابيض من اللبن وعور في القاموس
في القاموس العور كالفرس ذهاب حشر احد العينين العينين فان قصد غير هذا
فان قصد غير اي غير التلوي في مجرد اللام للمره اي غير التلوي في مجرد المراد في التلوي
بما ليس بلون ولا عيب فلا يرد ان مرجع الضمير ليس بمجرى التلوي في المراد بل اخضر منه
ففيه شائبة من حق ابن هبنته قد تكرر في الشارح ابن هبنته واظنه سهوا
صححه الازدي هبنته من غير ابن وقال القاموس في التاف الينق كتمثل كتمثل
وهبنته لقب ذي الودعات يزيد ابن سروان فجعل لقبه الى كنية وقال في الودع وتكرره
وقال في الودع وتكرره جمع وودعات خرب يضرب يخرج من البحر ايضا اشتراك التلوي
تعلق للفقهاء المين وذات الودع في حركة الالف وان وسفينة نوح عليه السلام والكلمة شرفها

شرفها الله تعالى انه كان تعلق الودع في حركة الالف وان وسفينة نوح عليه الصلوة والسلام
في ستودها وهذا الودع استند يزيد ابن سروان يضرب بكلمة المثل والصباح وافقه
وزاد انه احد بني قيس ابن لعمراء وكان يضرب به المثل في الحق قال الشاعر جندوكن هبنته
وقد شئت الشارح رحمة الله تعالى تشبعا تشبعا للفاضل الازدي وذلك كان منه
امرا بدعي ولا يرعى بمثله ولشد وقد اخذ كثيرا من فوائد هذه خواشيه واجب واجب منه انه
ليس ما نقله الازدي لكيف وقد كتبه فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دأبه مستعمل
ويستعمل اي اسم التفضيل على احد تلكه اوج اذا لم يجعل محدودا كما في آخرها كما في الدنيا
والبحر اسما للخطبة العظيمة ولم يخرج عن معناها نحو اخر بمعنى غير فتقول جأته رجلا فاعلم
ان الالف في تلك الالف استعملت في الاضافة بمعنى الاول واما قوله ليست بالالف كثر من
وقيل اللام زائدة والالف قربان يقال اللام التفضيلية للفرق فلا مانع لا اجتماعه مع الجنس
مع من ومع ذلك قليل هو با عن صورة اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما لا يجوز نحو زيد
ولا يجوز نحو زيد الفضل الفضل الى ان يعلم المفضل عليه ومع العلم بالمفضل عليه الخلف
مع الالف الذي هو خير غالب ومع غيره قليل ولا يجوز ان يقال في مثل ان المفضل هو المفضل
اي الكبر والارادة لا بد من تقويض المضاف اليه واجيب بان لم يعرض المضاف غير
مناف للتزوين وينقض بالتقويض في جواز عند من جعله تنوين العوض على انه لا مانع
من البناء على التضم كما في قبل واعلم انه ربما يجي بعد اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل
من وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل فحققت
نحو زيد الفضل من عمرو او تقدير نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اركب من الشرف فانه ليس قصد
لا تكبير الشرف زيد وتفضيل زيد في الكبر بل فعل التفضيل عن معنى التفضيل
لا التجاوز والتباعد الذي يلزم فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه فكان
قال زيد متباعد من الشرف ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الالف والتلوي بحمله

بمعنى اسم الفاعل قياسا عند البرد وسما عا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله وهو هو
اذ ليس بشي وهو عليه تقاس شي وما كان بهذا المعنى فلزمه صيغة افعلة اكثر من المطابقة
اجرا لا يجري الا غلب الذي هو الاصل اي فعل من قوله احدهما وهو الاكثر ان يقصد الزيادة
اشتكل حمل المقصد على المعنى الذي هو المقصود واجب بوجود احدهما جعل احدهما محذورا
اي تصد احدهما وانما يرا جعل ان يقصد محذورا لاني احدهما حاصل بان يقصد الثابت
جعل محذورا لمضاف اي ذوان يقصد الشارح اشار الى نفسه بقوله احدهما زيادة موصوفة
وحكاية جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المألوف جعله بمعنى المفعول
وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل يستفاد باعتبار حقيقة في ضمن بعضهم
الاولى في ضمن ما عدا المفضل عليه لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار ان بعضهم
لان وضع افعلة التفضيل على غير لا آخره لا يخفى ان هذا الوجه لا يندرج في الزيادة
وكولا غير المفضل عليه كما في القسم الثاني من الاضافة مطلقة غير مقيدة بالتوحيه المضاف
يوهم ان الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة
على جميع من سواه صرح به الرضي الى انه يشبه ان يكون الراجح ماسوا بالجميع حقيقة او عرفا
مما يتبادر عرفا قصد تفضيل عليه وايضا للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه
نادقوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت لا النكرة للتخصيص فيه انه لا حاجة الى ذكره
لان الاضافة للتوضيح تشمل التعريف والتخصيص ولا يقابل بين الاضافة والتخصيص
للتوضيح انما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص قوله نحو قوله نبينا صلى الله عليه وسلم
قوله ونحو قوله نبينا صلى الله عليه وسلم ونحو قوله نبينا صلى الله عليه وسلم ونحو قوله نبينا صلى الله عليه وسلم
حيث يرد انه افضل جميع المخلوقات ومن حسن البشر قوله ولا يورد اسم التفضيل في مظهر الرفع بالغة بقرينة الاستثناء
وجكون الاستثناء قرينة ان العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لا نه يصح الاستثناء
مع بقاء العمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية وانما خص المظهر لا نه يعمل في المظهر

بل شرط اطلاق الضم والرفع قيده بالمستقر فلا يجوز نهذا فاضل هي منه وما ذكره
من التعليل انما يتم في المستتر كيف والواحد لم يظهر العمل في المظهر المضمرة انه لا يظهر
لا يحوي ظهور وجود المضمرة يعرف اثر العمل فيه محال ان لا يظهر في لفظه اثر العمل لا
لما عمله في سائر المنيات وانما خص بالفاعل لا نه لا ينصب المفعول به سوا كما يظهر
او مضمرا وبما قد مضى لك ينبغي ان يرا بالمراد المحل المفعول مظهر ما كان او مضمرا بارز او مظهر
قوله رافعة لظاهره في تعريف التبدل فانه يرا بالظاهر فيه المفعول ظاهره او مضمرا بارز
فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لا نه يصح الحكم بانه لا يعمل في المفعول الرفع بالفاعلية
والنصب يكون مفعولا به الا اذا كان لشي بلا آخره فانه حينئذ يعمل الرفع بالفاعلية
وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول به لا نه يعمل فيه بحرف التقوي
فيقال اضرب منك الزيد وانا اعرف فانك بزيد وانا اعرف فانك بزيد وانا اعرف فانك بزيد
من الدليل لا ينحصر في عمل التخصيص مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى لا لما كان الا آخره
الاولى ترك اعادة التكرار مع الساتر وجود واحد في عمل الرفع وليس وجهها ومستقل
كما تقيده اعادة قوله الى اذ اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا وهو في اللفظ لشي لا نه
ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشي او وصفا سببيا لشي ولا معنى لتقدير الصفة
وتفسيره بالوصف قال الرضي هذه شروط رفع افعلة الظاهر قياسا مستمرا بالاضافة
يعني لا شرط اصل عمل لا نه يعمل بدون هذه الشروط لان يونس في عن ناس من العرب دفع
للفاعل بالاعتبار تلك الشروط نحو من يرت برجل خير منه ثم ومن في المعنى صفة لمسبب
قال الرضي الا شرط في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لا مسببا وقال الرندي اني با غير الشرط
للتبني على صحة ويحتمل ونحن نقول المسبب ما جعل سببا ولذا يقال للواجب مسببة لاسباب
اي جاعل الاسباب فالاسباب حينئذ مسببات وانما عدل عن السبب المسبب للتبني للتبني
على انه لا يلزم ان يكون في المعنى المسبب الواقعي بل يكفي ان يكون كما جعل المتكلم سببا صحيحا

كما هو صحيح كما جعله أو سميها قوله مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره على ما
جعل قول المصنف رحمه الله تعالى يخرج عنه ما رأيت زيدا أحسن في عينه الكحل اليوم منه في عينه
أمر فينبغي أن يطلق السبب ولا يفسر غيره في قوله باعتبار غيره بتفسيره لا قد بل يفسر
بغير تعيينه السابق لا قوله **منه** مفضل ذلك السبب باعتبار الالاق في آخره اعزله
بأنه كيف تعلق باعتبار الالاق وقوله باعتبار الثاني بمفضل وقد تنوع الخ على أنه
على أنه لا يتعدى الفعل بحرفين مما تليين إلى اسمين من نوع فلان يقال جلست في الدار في الصبح
ويقال جلست في الدار في اليوم نعم لوصح جعل الثاني بدلا من الأول وصح كما يقال جلست في البيت في الدار
فيبدل البعض عن الكل ولا إجاب بأن قوله باعتبار الالاق حاله مرفوع مفضل
وقوله باعتبار الثاني حاله قوله على نفسه قوة والمساواة يأبأها مقام المدح هذا اليبا
يختص مثلا يكون المقصود من المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لا يختص بمقام المدح فربما
فربما يكون النفع لزيادة مع بقا أفادة أصل الفعل سواء كان على وجه المساواة أو لا
يكون دون حسن المفضل في المعنى وعلى هذا عرفت أن المقول هو هذا الوجه دون الثاني
لعدم اطراره في تركيب ليس في مقام المدح بخلافه هذا الوجه فإن أصل بيان يجري مجرى
في الجميع وإن جرى بمضما ذكره الشارح ولا يتوقف على أصل البيان فتأمل فتأمل
وقال أما أن يجعل أحسن قبل تسلط النفع عليه مجزأ عن الزيادة عرفا
لا ينبغي أن لا يتأني فالك مع وجود من التفضيلية أذ لا ينبغي وجه لذكرها المذكور
فإن قلت لو كان زوال زيادة التفضيلية بالنفع لا آخره فإن قلت هذا السؤال لا يختص بالزيادة
فإن قلت هذا السؤال لا يختص زوال الزيادة التفضيلية بالنفع بل يتبعه على زيادة التفضيلية
سواء كان يرجو النفع بالزيادة أو بوجه آخر قلت نعم لكن يؤيد عبارة الشارح بجعل الباء
في قوله بالنفع بمعنى مع لا للتسبية حتى يتم التوجيه بين السابقين قوله بين أحسن ومحمول بالانجني
لم يقل المفضل بين العامل ومحمول بالانجني لا يستغنى بل بين الفعل ومحمول لضعف عمل عمله

١٤٨
فيجوز زيدا كأم وأضربا نصر عليه الرضي **ولو** قدّم قوله منه في عين زيدا على الكحل
أشار على شبهة نقلت عن المصنف أنه فليست قدّم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل
بين العامل والمحمول لم يلتفت إلى جواب نقل عنه وهو أنه لو قدّم لزوم عود الضمير إلى ما
لم يذكره ترتيبه الرندي بأنه لا فساد في رجوع الضمير إلى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة
كما في هذا المثال أن لكل المؤخر لكونه مبتدأ مقدّم رتبة وإجاب بأنه لم يلزم تعقيد رتبة
فربح العمل مع ضعف عليه ويمكن أن يجعل ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى راجعا إلى ما
ذكره يعني يلزم رجوع الضمير إلى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن أن يجعل جوابه تحريدا
لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى فإنظر أطراف الكلام لتلحق يكون بالتصديق للملح على قول الرندي
من مع الزمان ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة لا آخره هكذا ذكره الرندي ودانق الشارح
وهو مما ينبغي من العجالة كيف يجاب المدح في ما ذكره وجدا على العرب اسم التفضيل
في العمل فإن حاصل الوجه أن العرب كان مضطرا في أفعال وحاصل المدح مع الالاضطراب
بأنه كان محال يمكن تقديم من فلان توجيه لدفعه بأنه لو قدّم لم يبق التركيب على ما هو المشهور
فأورد الرضي أيضا بأن هذا الوجه يجري في الإثبات أيضا كان يقال رأيت رجلا أحسن
كان يقال رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيدا وإجاب الرندي بأنه لم يسمع
وهو كما السابق من فلان يلتفت إليه وأجيب بأنه في النفي لضعف معنى التفضيل فيعمل الفعل
مع وجود الاضطراب بخلاف ما إذا كان معنى التفضيل قويا بأنه لا يعمل مع الاضطراب أيضا
منه وعلى كل تقدير فالنفع على ما كان عليه قبل هذا التعبير لأن أصله من كحل عين زيدا في آخر
رد على تقدير ذكره الرضي وتبع الرندي متمسكين بأن المقصود تفضيل الكحل لا تفضيل الكحل
على العين ووجه الرد أن عمل اسم التفضيل يختص بما إذا كان المفضل والمفضل عليه متساويين
بالاعتبار وحسب تغايران بالذات وأما أن المقصود تفضيل الكحل على الكحل على الكحل فلا يوجب
فلان يوجب تقدير من كحل عين زيدا فليكن التقدير منه في عين زيدا حذف مجزأ والعين

لظهور المعنى مع ذلك الحذف وتجه عليه انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظيره في كلام العرب
وهو حذف المجرور وابقا الجار وحذف كلمة في وابقا مدلوله على الجز وتوقف العمل على تغير النقص
والفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة ممنوع بل يكفي كونه كذلك بحسب المألوف والصورة
بان يكون مرجع المعنى لا ذلك ولا يكون في الظاهر ومفضل ومنفصل عليه متغيران بالذات
بل لا يفرق المفضل والمنفصل عليه الا بذكر لفظ واحد وهناك الانتقال الى العمل المفضل عليه
ايضا من ذكر العمل المنفصل فتأمل ولو دفع لفظ العين الى آخره لم يلتفت اليه المصنف ثم انه
بناء على عدم تحققه في كلام العرب وان لا مانع عنه قياسا وتقديره ما يتعلمه العين زيد
وتقديره ما عينا رأيت عينا ما ندله العين زيد في اصل العمل احسن فيها العمل في عين زيد
اشارة بهذا الكلام الى ترتيب ما ذكره الرضي بوجهين وما ذكره هو ان قوله كعين زيد بقوله
منقول رأيت كعين ما رأيت كعين زيد في زائدة عليها ومعنى احسن فيها العمل احسن في العمل
ولا مثله حذف المصروف في الوضعين اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون احسن فيها العمل
صفة لقوله كعين زيد فيكون المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد في حسن العمل فيها مراد
وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليها في ذلك الوصف في حالة واحدة فالشارح اشارة
الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كانا الاسماء الى انه لم يرص بكونها اسما في الظاهر
كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوفان التناقض من دفع اما بجعل المماثلة
معنى المماثلة في الفضل ويلزم من في اصل التكميل في الفضل في حسنة واما بجعل المماثلة
معنى المماثلة في الفضل ويلزم من المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم على وجه الابلغ معني على
لو كان عين زيد مثل عين زيد في الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع التخييم
فيكون التخييم مبرهنا فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر من عبارة المصنف رحمه الله تعالى ان بين التخييم
ان بين التركيبين خصرين فرقا بان لا يتعين في ما رأيت رجلا احسن في عينه العمل من عين زيد
بل جاز ان يقال ما رأيت رجلا احسن في عينه العمل من في عين زيد بخل ما اذا قدم ذكر العين

ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رأيت كعين زيد احسن فيها العمل من في عين زيد لا انه
لم يذكر في الاستعمال في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين
ولم يقل ذلك ان تقول كما قال سابقا ولك ان تجعل معنى قوله فان قدمت الى آخره انك ان
ذكر العين وجب ان ينصب احسن فليس كذلك ان ترفع بناء على انه اذا لم يذكر هناك مفضل
هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدم فمراد اعمال احسن متحقان نظرا الى تقدير العمل
في ذلك كما في مقام بيان الاختصاص وما ذكره ادق بالمقام ولا حسن ان يقال بذكر العمل في التخييم
ان يقال بذكر المثال والتمثيل بالشرع على جواز حذف الموصوف وذكر اسم جماعة الركبان في التخييم
بنه عما في ذلك ليصح منه ما سياتي في جعل ساريا صفة ركبان لانه اسم الجمع لا يجب ان يثبت
على ضميره ولا جمع صفة بخلاف الجمع وساريا من السري واحتمال جعله من السرية على ان يكون
صفة مصدر محذوف اي اخوف خوفا ساريا الى الراجح على ما قيل ضعيف لانه حقه التخييم
على المستفي حيث قلنا لم يلتفت اليه اما من رؤية البصر ومن رؤية القلب وهناك
احتمال ثالث اخرا ببلغ بحسب المعنى وهو جعل اري بمراد اى لا اظن ونفي الظن ابلغ من رؤية
البصرية والقلبية فتبصر واعلم واد منسوبة الى السباع لكثرة ايرادها بالسباع
مستقيمة او شرارا الناس وقطاع الطريق والحال اني لا اري جعل الواو حالة وقيل اعترا
وما ذكره اظهر وانما قالوا اري ومتنفي السياق ان يقال ما رأيت ليعيد ما اري
ولا ترى قط لانه لو رأيت مثله لم يأت منه الحكم بانه لا يري قط فتأمل فلما وصل النوبة الى
فلما وصل النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة اي هو بصديقا الانسار
على طريقة واحدة وما يرد بانه على ان ذلك الصدق ان ذكر بعد تعريف الفعل بغير
كما فعل ذلك في قسم الاسم والله تعالى اعلم بالصواب في اي نفس ما دل على الكلمة جمع بين
والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير وهو انه باعتبار لفظ ما دل على
قوله اعلم ان الفعل مشتمل على ثلاثة معان هذا هو المشهور فيها بين القوم والتحقيق انه

انه مشتمل على اربعة معار ابرها تفيد الحدث او النسبة بالزما وهو ايضا مع حرفي
غير مستقل قوله ولا شك ان النسبة الى فاعل مع حرفي اختلفت في ان مع الفعل النسبة الى
اولي فاعل معين ولا شك ان الثاني مع حرفي لا يفهم ما لم ينظم الى الفعل فذكر الثاني
وعلى الاو لا معنى يتعلق بتعلق فاعل ما اجمالا وهو منفرم بذكر الفعل في غير ذكره فيكون
معنى مستقل ونظيره لفظ الا بتدا فان معناه يتعلق بتعلق مستقل اجمالا
منفرم من ذكره وبهذا يتحقق ان يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابق فيكون معناه
على كون معنى النسبة الى فاعل ما قوله لما وصفنا ذلك المعنى بالحق قتران بالزمان
تعتبر ان يكون المراد به الحدث لا نه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة بغيره في نفسه
لم يتوال الحدث والزما فلما خرج الزما عن كونه مرادا بغيره قتران بالزمان بالزمان
تعتبر ان يكون المراد بالحدث قوله فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابق في مع انه المتبادر من ذلك
كما به المحقق الرازي في موجبا شرح الرسالة التسمية ولا التضمني لانه لا يصح ارادته
في تعريف الاسم والمراد عدم صحة ارادة الترامي ظاهريا فتعتبر ان يكون المراد بالحدث
وبقولنا وصفنا سماء الى فعال لان جميعها منقولة يقال جميعها ليس بالثوابين
بل بما مع الازمين وانما الدائر كل امر واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على احدى
على سبيل انفراد كل جزء جزء نحو جاني الرجال اي كل واحد وكذا جاني جميع الرجال
قوله والفعال المنسوخ عن الزما وكذا الى فعال المنسوخة عن الحدث صرح به بعض المحققين
في الفوائد الغياثية **او** لتعليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتعليل الفعل
الى صطلحي او تحته فلا يصح قوله وشي من ذلك لا يتحقق الى الفعل قلت كما ان الفعل
واراد بقوله لتعليل الفعل لتعليل مدلول الى ان الظاهر حينئذ ان يقول شي من ذلك لا يتحقق
فتأمل **لانه** الا قد على الاستقبال قريب من التأكيده صرح به المحقق التفتازاني
في شرح التلخيص قوله لا رها وضعت الى آخره ولانه الشيء ما يخص الشيء لم يعمل فيه

المراد بالظهور

فيه قوله وانما خص به نحو قوله الثاني اي الساكنة وبهذا يصح قوله والصفة استغني عنها
الى آخره قوله ونحو نحو فعلت الاختصار ان يقول نحو نحو فعلت وفعلت وفعلت
ويستغني عن قوله ونحو قوله الثاني ساكنة والا ولي ان يفسر نحو فعلت بالضمير البارز
المرنوع المتصل مطلقا لا يخص بالمتحركة في الاختصاص بالبارز المرفوع مطلقا بالفعال
كما يدل عليه بيان الشارح **اي** بحسب الاصل اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة ولا
صار عرفا في تعريفات هذا الفن قوله قبلية فانية يكون بين اجزاء الزما التقدم
بين اجزاء الزمان زمانية وهو التقدم الذي لا يجمع في المتقدم المتأخر وهو بالذات
بين اجزاء الزما في وبالفرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة
النامة والمعلول ولتحقيقه علم آخر ولزمه مخاطبة الزموم ان يكون للزمانا انما يندفع
لو كان منشأه التباس التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمانا لكن منشأه ان قيل لا زما
فهو متعلق بحدث وقع صفة لزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقعي في زمانا متقدم على زمانا
فيلزم ان يكون للزمان زمانا ولا يندفع التسمية الى تبديل لفظ قيل اللفظ متقدم بالزمانا
بان يقال ما دل على زمان متقدم على زمانا **بمعنى** على الفصح اشار الى بعض خواصه بعد قوله
كما هو عادته **بمعنى** باحد حروف فنان في اوانه الظاهر في قوله كوقوع الاسم مشتركا
لونه كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين لا ينبغي ان الماء ايضا يكون مشتركا
فيكون مضارعا للاسم الى انه ليس كل ما هو مشترك بالخل والمضارعة فان اشتركا الذي
بترتيب زمان واحد حروف فنان والتي فلذا قيد مشابرة باحد حروف فنان ولو جعل مشابرة
باحد حروف فنان لوقوع مشترك بمثل معتلة فانه مشترك بين الزما والمصدر
بسبب زيادة حروف كان اشتمل مشابرة قوله فالامر لم يراجع في ابيان ترتيب حروف فنان
بل داعي قاعده تصريح الفعل فانه يستلزم المتكلم الواحد ينسري الى الغائب لانه لا يكون
فالذكير لتعليق قوله او للمتكلم المفرد يجب ترك الغزلة المتكلم لا يكون الى واحد اسراء

تكم بأضرب أو بنضرب وإنما وصف في ضرب بالمفرد بأنه ليس مع غيره كما يدل على ذلك
في نضرب يكون مع الضمير فلا يجمع إلا فرامع كونه مع الغير وقوله واحد لا كما ذكره الغير
وقوله واحد لا كما ذكره الغير والكثير من ذكر كان أو مؤنثا أو مختلطاً قوله والمؤنث والمؤنثين غيبة
قوله والمؤنث والمؤنثين غيبة أي حال إلى آخره يكون جعل غيبة مصدراً جنيماً إلى أن عملها
حالاً أنسب مما ينطأثرها ولو قال المصنف رحمه الله تعالى والغائبة والغائبتين
لكان انحصاراً ظاهرهما كما في هذا الكلام الكلا في قوة قولنا وإنما يعرب المضارع صح أن يتعلق
بلا آخره لما يتجه على عبارة المتن أنه يفيد أن عدم اعراب غير مفيد بوقت عدم اتصاله
أونون جمع المؤنث به وهو باطل لا أنه لا يعرب غير مطلقاً وأنه لا يفيد أنه لا يعرب
إذا اتصل به نون تأكيده ونون جمع مؤنث مع أنه مقصود بالنسبة بالياء أن تأنيب أن
إذا لم يتصل به نون تأكيده ونون جمع مؤنث وفيه أن قوله ولا يعرب الفعل غير في قوله
في قوة أن تأنيب المصارع بمعنى ما يعرب إلى المضارع فيكون اتصال الظرف به به
تقييد للمصارع اعراب فيه فيكون الشبهة بحالاً لا ينحصر وقت اعرابه في وقت عدم الاتصال
حتى يندفع الشبهة فالمخوات قوله إذا لم يتصل متعلق بمعنى المفايرة وقيد لها أي لا يعرب مفايرة
في وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به أحدي النوعين
وإعرابه رفع لا بمعنى علم الناعلية بل بمعنى ضمة أونون اقتضا الفاعل العامل له
لا بمعنى ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب بل بمعنى ما أوجب كون آخر الكلمة على هيئته
فإن اعراب الفعل ليس بمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحه أو حذف نون العامل في
وقوله جزم بمعنى سكن أو حذف نون أو حرفاً اقتضا العامل قوله فالصحيح في أي المضارع
المعرب هو ما لم يتصل به نون تأكيده ونون جمع مؤنث وهو عند الحاجة احتراز عما
هو عند أهل التصريف هو مستغن عن التعريف وإنما قال حرفه الأخير ولم يقل أنه
يشمل نحو بحر بل شبهة المجردة عن ضمير بارز نحو يضرب زيد ويضرب مرفوع

مرفوع نحو تضرب وتضربك متصل به نحو يضرب وما يضرب إلا أعرافاً وإن لم يجز
عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز المتصل والاشبه أنه لا حاجة إلى قوله متصل
به فإن معنى التجريد عن الضمير أن لا يتصل به يدل عليه قوله والمتصل به وذلك فاعلم
للتشبيه لا آخره لا حاجة إلى ذكر هذه القيود لأن ليس ضمير بارز مرفوع متصل
إلا للتثنية والجمع والمخاطب قوله والمؤنث فيه أن الضمير البارز في الصحيح العربي لا يكون جمع المؤنث
فالجمع المطلق في هذا المقام ينصرف إلى المنكر ولذلك صح قوله فيما بعد الانفصال ذلك
بالتنوين وحذفها إذ لو كان المشار إليه بذلك شامل لضمير جمع المؤنث لا بعض الحكم بجمع المؤنث
فوق والسكون لا يكون إلا لفصل لفظة نحو فلحركة وهناك نظراً لأن الرفع قد يكون
بالظنة تقديره وكذلك النصب إذا وقف على المضارع ولزم قد يكون بالسكون تقديره
إذا حرك الجزم للسالكين نحو لم يضرب القوم موم مثلي يضرب مثالي الصحيح المجزوء عن ضمير
بارز مرفوع لا لا اعرابه حتى يكون ظاهراً والمبادر من كلام الشرح أنه يجعله مثلاً لا اعراب
قاعة الحواري والمضارع المتصل لا ينبغي أن الظاهر من سياق كلام المصنف رحمه الله تعالى
أن قوله والمتصل معطوف على المجزوء هو ما يقابله تفصيل للصحيح كنه الصحيح عطف على الصحيح المجزوء
لا على مجزوء المجزوء فنبه الشارح بقوله والمضارع المتصل ولو مثل المصنف رحمه الله تعالى
بقولنا مثلي يدعون وتدعون بلا آخره يرد يضربان ونضرباً لا آخره كما واضحاً واضحاً
والضارح المعتل الآخر المعتل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان آخره حرف علة
لكن المبادر من كلام الشارح أن المعتل عام أريد به الخاص واستطاع الحرف للناسب لا
لأن حرف العلة مناسب للحركة كونه قابلاً للتسقوط وهذا التجزؤ لا يقتضي التجزؤ
في المضارع وقيد في المبتدأ حيث قالوا هو التجزؤ لا سناً أعم من الإسناد إليه كما في قسم المسند
من المبتدأ وإسناده لا شيء كما في قسم المسند المبتدأ لا يحتاج إلى التقييد في المبتدأ
دون المضارع لأن الاسم يفيد معناه بدون التركيب مع الغير فوجب ما يجز عن العامل

وليس بمعرب بخل والمضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد المجرد من غير
قوله كما هو المتبادر من عبارة المتبادر من بيان لا قسام المضارع انه لم يجعل الرفع والتجريد
كيف فقد قال في بيان المنصوب منه وينتصب بان لا آخر وفي بيان التجزؤ وينجزر بلم
فلما لم يقل هنا ويرتفع بالتجريد عن الناصب تبادر منه انه لم يجعل العامل التجزؤ والتجزؤ
وانما قال التجزؤ ويرتفع اذا تجزؤ ان تحقق العامل انما يكون وقت التجزؤ لان اذا تجزؤ
اذا تحقق الناصب الجازم عمتق وقوع الال اسم موقع لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الفعل
ولا جازم في لم يضرب لا يصح ان يقال لم يضرب انما لم يقل ويرتفع بوقوع موقع الاسم
لان وقوع موقع الاسم في كثير من المواضع فلا يتميز بالرفوع عند المبتدئ
بسهولة والمقصود الاحياء في هذا المقام تمييز الال قسام التثنية بعضها عن بعض
لا بيا العامل **و** وذلك مذهب الكوفيين اي اكثرهم اذ اكد في منزه جعل العامل
حرفا تين **و** كما في زيد يضرب لا يقول صحة الوقوع موقع الاسم مشترك بين **و** تين
لا نقول هو مبني الال اصل فلا يؤثر فيه العامل **و** ابدال الال لفظا فيه انه لا مناسبة
بين الال والنون الال ان يقال النون الخفيفة تعلب في الوقف الفا وكذا التثنية **و**
و وقال الخليل اصل الال ان يترده ان لا ان تضرب في تقدير الال ضربك وهو ليس كذلك
بخل فلا يضرب اقول من مركب من الال والنون الخفيفة التي حقرها ان تلحق الفعل الال انه
الموقبل للتصريح بانه لما كيد النون فاعمل عمل النصب ليكون آخر الفعل على هيئة يكون
مع النون ولذا خفرت من بين حرف النون بتأ كيد النون **و** بعد حية نحو سرق الال آخره
ما ذكره الشارح في تفصيل الحروف التي يقدّر بعدها ان شروع في الشيء قبل اوانه
فان المصنف رحمه الله تعالى سيفصلها في محل ما ذكره مقام التفصيل تفصيل المصنف
رحمته الله **و** اذا لم يكن بمعنى الظن هذا يشعر بان العلم بما في الظن والمشروطة لا يستعمل
الال في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن او غير ذلك

غير ذلك **و** اي الخففة صيغة الفعل هنا للمحصري هي الخففة لا غير و به صار
مقابل لقوله والي تقع بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق بالاختصاصي الخففة الماخوذة
من المثقلة **و** فانها الترجأ والطع فلا يناسب فكذا اذا دخل على الماسح وعلى الماسح
ولا بعد ان يقال هي الناصبة الغيت حرفها عن مقتضى وضوحها وهي اخففة الخففة
الوجبة لحذف ضمير الشأن وقوله ليست هذه تأ كيد المحضر **و** على غلبة الوقوع اي
اي كون جانب الوقوع غالباً على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرة كما هو المتبادر **و**
و لا مؤيداً مطلقاً كما قيل ولا مؤيداً في الدنيا كما قيل هو الحق قوله لكونها جواباً وجزاء
وهما الال يمكن الال في الاستقبال فيه بحث لان جواب كل الال ان لا يكون الال بعد ذلك
ولا يجب ان يكون مستقبلاً وكذا الجزأ يجوز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من مر
قال اسلمت صابراً جزأك ان عصم مالك ودمك فالمراد ان يقال اذن لضعفها لا يقتد
ان يقال اذن لضعفها لا يقتد في الحال الذي هو جواب للمضارع الذي هو مبني الال اصل **و**
و واذا وقعت بعد الواو والفاء خض بيان هذا الحكم في كثير من الواقع بعد الواو والفاء
وكاثر لم يحد وقوعها بغيرهما من حروف العطف الالهم وجوهها ولم يحدوها اذا لم يكن
فتدبر **و** فالوجه ان جائز ان جعل جزأ مبتدأ الال فاعل الال حذف الخبر ايهون **و** ان
الاهون من حذف عامل الفاعل الال فيه حذف الفاعل والمسند بخل الال قد فانه فيه
فانه فيه حذف المسند غير ككن الال ظهر بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره فقيرا او
الال والال اعمال **و** وان كان بالنظر الى ما معنى ككي للتبعية لا فائدة بتفسير ككي
بقوله للتبعية سيما وقد علم معنى ككي قبل ذلك لكن تقييداً للمعنى انما الغاية الال اختار
عن الال معنى فان قلت حية ايضا بمعنى انما الغاية فلم قال بمعنى الال ولم يقل اذا كان بمعنى **و**
او معنى ككي قلت كانه ان الال يشترط في حية هذه ان يكون مجزؤ آخره مما قبله **و**
او متصلاً بآخره **و** فيحتمل ان يكون ماضياً او حالاً او استقبالياً لا يحتمل الال **و**

في العطف ان تضرب زيداً فستتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل فالأول يدل بالاسم متأخر
عن العطف قوله ويرد عليه انه كان المناسب حينئذ ذكرها مرتين ويمكن ان يجتمع العطفان ^{ان}
على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض والثاني اشتراك الجميع فيه فقد اولى المخصوصا
بشرط ليضبط وفصل عطفها شرائطها ثم انما القيد بذكر المشتركات في الشرط مرتين
واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل ومع العاطفة اي مع العاطفة مع مطلقا اذا قلنا
بعدها بالشرط المشترك بين الكل فخلقنا العاطفة المتعددة بعد بعضها بشرط مخصوص
كما فصل في حقه واخواتها وهو التبادر في قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت هذه
العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتأمل قوله وينجز اي المضارع بلم
قوله وينجز اي المضارع بلم ولا ولا الامر ولا المستعمل في الذي اصناف الالوم
لانها تتركه قابلة للاضافة ولم يضاف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة في محل
وجعل الشارح قوله في الذي صنفه لا فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظن
بالنكرة فالموافق بالمشهور ان يكون التقدير مستعمل في الذي يجعل قوله في النسخ حالة
الا ان النسب بالمعنى تقدير المعرفة مما فعله ارجح لان رعاية جانب المعنى الهام
من رعاية جانب اللفظ ^{ان} احترازاً عما استعمل في معنى النسخ وعما لم يستعمل في شيء
وهذه الكلمات تجزى فعلى واحدا اي بالاصالة فعلى واحدا والآخر
فقد تعدد مجزوم بالعطف فتقول لا تضرب وتقتل ^{ان} وكل المجازا اي بغيرها
فان كينها واذا ايضا كالمجازا ^{ان} والمجزوم بها فعلى ان اي قد يكون كذلك كما استوفى
^{ان} واي وهو ايضا مما يجزى المضارع مطلقا سواء كان مع ما
او بدونه ^{ان} مع كينها واذا فشاذا في كينها شذوذا اذ كوزها كالمجازا كما تجزى بها شاذ
ويختص اي بالاسم استغراق ولا بعد ان يستغنى ذلك من تأكيده بما التافيه
فيكون تركيباً له كونه لم وما ^{ان} وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومفعوله

ومعوله فيه بحث لان ان في ان لم او ضرب ليس عاملاً في ضرب لا في دخول لم ومعه
وانما دخول ان لم اضرب ^{ان} ولا الذي لا يصح اضافة العلم وكانه نكرها او هو الذي
مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا النافية ^{ان} سببته الفعل لا ولا في ان السببية بمعنى كون الشيء
لا بمعنى جعله سبباً لا ليقول ان يغير الكلام بافادته سببية الاول وسببية الثاني
فكان المصنف رحمه الله تعالى اراد بجعله سبباً في جعله سبباً بالنظر في نظر المخاطب
وذلك ليس بالافادة فانه ان المراد بالافادة سببية الاول وكان الشارح ايضا
اراد بهذا المعنى الا انه بعد عن التفتيح ^{ان} من حيث انه يفتي على الاول استثناء الجزاء على الفعل
اي قد يفتي كذلك وذلك اذا كان الاول سبباً واما اذا كان ملزوماً من غير سببية
فليس كذلك ^{ان} والآخر هو ان المراد ان يسمى الفعل مع ما تعلق بهما شرطاً جزئياً
لان الشرط هو الجملة الاولى والجزء الجملة الثانية فانهم ^{ان} لتحقيق تأثير حرف الشرط فيه
اي تحقق التأثير في وان لم يحقق لفظاً امّا في ان ضربت تضربت فظاهر واما في ان خرجت
فان الجزم بلم لا بان لم لم وسببه معان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج
حتى يكون سابقاً في الطلب ويتصور فيه التنازع ^{ان} وان كان مضارعاً مثبتاً
ينبغي ان يقتيد بغير المجزوم بلم الى من نحو ان تكرم زيداً فليكرمك لا في يلزمه الفاء
لعدم تأثير حرف الشرط فيه فيكون مستقبلاً للامر وبغير الدعا والتثنية فانها
مستقبلون تحقيقاً قبل دخول ان فلا تأثير له فيهما مع وكذا الاستفهام على ما سيجي
^{ان} او بلن حيث قال يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه في لا في صار
مستقبلاً بلن والاولى اصله لتلحق يتوهم انه يجزى لان النصب بلن متعين لقرينه
وسبقه كما مر ^{ان} واستفهام نحو ان لم تضربه ووجد عدم تأثير حرف الشرط فيهما
ان الاستفهام يفتي على احتماله ولا ينقلب بالمستقبل والمنفي بما يكون للحالة غير المستعمل
من غير انقلب بقوله موضع الفاء بله على ان الفاء اذا لا يحتمل ان ولذا لم ينقلب فيكون باطلاً

ولذا لم يقدركم في باب ما مع الجملة الاسمية مع انه انحصر قوله لا يختصا صارا بها اي بالجملة
الاسمية فالضمير راجع لما تنضم اسمية الجملة فتدبر قوله وان التي ينجز بها المضارع
حال كونها مقدره انما كانت مقدره لا آخره عبارة مشعره بان جعل مقدره
وفي قول المصنف رحمه الله تعالى وان مقدره بعد الازمنة منصوبة على الحالية منه صلة ان
وجعل قوله بعد الازمنة منصوبا بمقدره ومقدره خبره ان ذلك ان المضارع في الواقع
تدعو اليه والوجه ان مقدره ومرفوع خبره ان ذلك ان المضارع في الواقع
اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحة الى آخره لا حاجة
في تقديره ان لا اشتراط الصلح فيه بل يكفي قصد السببية كان الكلام سببا صافا
والا كان كانا وانما لئلا فتدبر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع
لا آخره اقوي الشواهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر بالصيغة
وفي بعض الشروح انما قال المثال الامر بالمرء بالصيغة لا يحتمل ان يكون
لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر قريادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم بعيد
على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اي صيغة الامر
كما قال الامر بالمرء والوجه ان يقال الامر في السنة الصريتين يشمل الامر بالامر هو
الاصطلاح المشتهر فيما بين المختصين فحاق ان يكمل الامر عليه فزال المثال ليكون
في قوله التعبير عنه بالامر بالصيغة صيغة يطلب بها شامل الى آخره
يطلب بها اخرج النون والاسم والامر بالامر لان الطالب فيها بالامر
وارادة الامر مستفهام ولا في النون بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل نشا كل
لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل ولم يدخل اسما في الفعل في التثنية
حتى يصح ان يخرج بقوله يحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل
يشعر بان جعلها بمنزلة الخمس والقيود بعدها فصول والامر بظهور ان صيغة بمنزلة الخمس

للمضارع ويطلب بها يخرج الماضى والمضارع وقوله الفعل يخرج النون وقوله من الفاعل احترا
عن الجهر وقد عرفت ما فيه وكذا قوله مخاطب احترا عن الغائب والمنكلم وقوله
ويحذف حرف المضارعة احترا عن مثل قوله تعالى **وقول** وعن مثله
قد عرفت ما فيه والحق انه ليس من تنمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروح
في كيفية اشتقاق الامر من تقديره ويحذف حرف المضارعة او يحذف مضارعه
وقول وفي الصورة حكم المجزوم والامر في حكم المجزوم وفي اسكان الصحيح الى آخره
لا خفاء في اسكان الصحيح الى آخره وسقوط حرف العلة حكم الاخر وما سقط النون طه
فليس حكم الاخر لان النون ليس آخر الاخر لان يقال لشدة المتراجح بين الضمير البارز
الا ان يقال لشدة المتراجح بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحد
فتنزل النون منزلة الاخر فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة الى آخره
اي بعد حرف المضارعة يعني المصنف رحمه الله تعالى بعد كون آخره في حكم المجزوم ان كان
ان كان الى آخره ولذا اكتب بيان زيارته الرمز ولم يبتدع عمل الاخر بقوله اسكن آخره تعالى
ومع ذلك قاصر اذ ليس ما آخره نون او حرف علة اسكان الاخر بل حذف فيسكن ان يقول اسكن
وقول والمراد بالرباعي هو المهرنا اي في علم النحو وامل في علم الصرف فهو ما كان حرف في
فيه اربعة وفي قوله من المزيدي في نظرية الرباعي لا يختص المزيدي المزيدي
وقوله وانما هو بمنزلة افعال ايضا لا يتم لا نقاض بفاعل وفعل الا ان يتكلف
ويقال ان ضمير هو لا يعود بل الى الرباعي الذي بعد حرف مضارعة ساكن سد
وكذا قوله مهرنا بمعنى في مضارع رباعي بعد مضارعة حرف مضارعة ساكن
وقول دفعا الى التباس في نظم الرمز وجعلت كالعين دفعا الى التباس بالمضارع
على تقدير النسخ اي فتح الرمز فتقوله فانه اذا قيل في اقل الى آخره سره من قلم الناسخ
لان الكلام في ابطال فتح الرمز وكسرهما لتعين الضمة فلا معنى للمتكلم في ابطال النون

آخره

تعتبر التهمة فلي معنى للمتكلم على انه لا يطالب احداً به لم يفتح الغاء او لم يكسر ^{بالتفصيل}
حتى يكون لبيان فائدة الصواب انه اذا قيل في اقتل بكذا بغير الحذف لزم الخروج من الكثرة
وهو ثقيل قوله فيها سوي ساكن بعده ضمة يسر كسر الحزرة فيما سوي ساكن بعده ضمة
بل في ما سوي اقضار ع بعده ساكن منه بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة
او كلمة ما عبارة عن الوقت اي وقت سوي وقت يكون بعده الساكن ضمة
قوله مثال لما يكون بعده حرف المضارعة ضمة الصواب مثال لما يكون بعده ساكن بعده حرف المضارعة
قوله او على حذف مضاف اي فاعل فعل لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لا بد من
فتقدير الفعل لم يرد في الكلام الا تقدير او علم مما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى ما لا بد من
لم يتبين له ^{لا بد} ولا يبعد ان يراد بالوصول الفعل الذي لم يذكر فاعله الا في الاصل الذي
لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكانت اراد بالفاعل الفعل وشبهه
على المسامحة الشائبة ^{من} ولم يذكر هذا القيد ههنا الكفاية بذكره فيما سبق في تعريفه
في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله ولكه ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتراكه فيكون حذف ^{من}
بدون اقامة المفعول مقامه ^{من} ويضم الثالث الى قوله حذف اللبس اللبس الى خفض
ان يقول فان كان ما ضيا كسر ما قبل اخره وضم كل متركة قبله خوف اللبس خوف اللبس
فيستغني عن قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء والاولى تركه الصلح
لئلا يلبس في الدبج ^{من} بالامر في تنقية الغائب وجمعه مطلقا وفي واحد وقفا
والاولى تركه التعليل وتفسير قوله خوف اللبس ^{من} هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني
ويمكن تعليل ضم الاول ايضا فان اكنفي في ضرب بكسر ما قبل الحذف لزم انه صيغة مفعول
واللبس في باب علم بلا شبهة فالاولى ان يقول المصنف رحمه الله تعالى ان كان ما ضيا كسر ما قبل اخره
والثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس ^{من} اي ما يكون عينه فقط مقلد
ويمكن ان يقال اراد ما يعتد به وعين اللبنة يقتل وهذا اصوب ^{من} لا يخفى

لا ينبغي دفعه الا صوب ^{من} وانما خص معتل العين بالذكر لزيد غموض واختلاف في البني
للفاعل منه كما ذكر وبشعيرة ذكر معتل العين في البني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا
هذا كلام وهو سرور من الناسخ وصوابه وانما خص معتل العين بالذكر لزيد غموض واختلاف
في المخرج كما ذكر وبشعيرة ذكر مضارع وان لم يكن فيه ما ذكر ^{من} المعتدي وغير المعتدي
هذان قيدان لتسمي الفعل قسمين فان المعتدي مطلقا اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المعتدي
الا ان المعتدي مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف ^{من} على متعلق فان المصدر لا يتوقف على
فضلي عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر في ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق
بالمفعول جزءان بمعنى الفعل وما سوي المصدر مما يشبهه فنقول المصدر المتعلق ^{من} ما يشبهه
فالمعتدي المطلق ما يتوقف ^{من} على متعلق او يتوقف ^{من} ما يشبهه عليه وكانت لذلك
قال المعتدي ^{من} الفعل ^{من} فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل علة قد بدت
سيما هذه العبارة ان التعلق اسم فاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول ^{من}
بالحذف والايضا الفاعل في التعريف اسم مفعول ^{من} ابناء التعلق ^{من} الجانبين فكما ان الفعل
الا ان يقال التعلق ^{من} الجانبين فكما ان الفعل متعلق بالمفعول ايضا متعلق به
فاوضح بيان تعلق الفعل ^{من} التعلق الذي هو المفعول ^{من} وهيئة الفاعل والمفعول يريد
معنى الحال ^{من} وهيئة الفاعل قد حقق ان الفعل الذي يبين الحال هيئة اعم من المفعول
فلا وجه لتركه هيئة المفعول في هذا المقام فان التعلق ^{من} كالمعتدي ^{من} تعلق بهيئة الفاعل
والمفعول ^{من} وغير المعتدي يصير معتديا والمعتدي ايضا يصير لزاما بنون التعلق
نحو انقطع وبناء الفعل نحو تدخره قوله او بالالفاعلة نحو ماشية او بسين الاستفهام
نحو استخرجت هذان غير مشهورين في باب التعدية وانما المشهور في الكتب هو التثنية
الخرق كما تترك الا تترك الا بعد بيان جوهر الحروف ولا يتصرفان في معناه بما يجعل طالبا
للمفعول بل يحذفان في الكلمة ^{من} هو مستعمل بطلب المفعول بخلاف التثنية التي خرفان ما

فان ما شئ معناه صاحبته في الشئ فلم يتغير فيه الشئ بحيث يطلب مفعول بل حدثنا
 في الكلمة مع المصاحبة المستقلة في طلب المفعول واستخرجت معناه صيرته خارجا
 فاحدثنا السين مع التصدير المستقل في التعدية مع بقاء معنى الخرج على ما كانتا
 قولنا ثانيا ما غير الا ولما عطي وهي سماعية كثيرة جعلاها الاستين وارجوان اضبطها
 واعمل رسالة يستفيع الطالبون قولكم مفعول باب اعطيت في جواز الاختصاص عليه ^{لا} اخذ
 وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين شئ واحد فلا يقال اعطيت واعطيتك
 قول والثاني والثالث من مفعولها من بيانية لا تعيضية ولذا لم يقل من مفعولها ^{است}
 قول مفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر الى آخره لا وجه لتخصيصها بالمستند
 بل هما مثلهما في خصائص تركيب علمت ايضا فانه يجوز تعليقا علمت قبل اللام
 او الاستفهام والتثنية تقول علمت زيدا لعمرو قائما وعمرو قائما او ماعمر قائما وايضا
 يجوز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين شئ واحد فتقول زيدا علمتني قاعدا
 كما ترم ارادوا بالشك الظن الى آخره هذا من خلط اللغة باصطلاح الميزان والاع
 في اللغة الشك خلط اليقين على ما في العاموس ^{من} تساوي الطرفين اي وقوع الخبر
 وعدم وقوعه ^{بيان} ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه الاظهر
 ان المراد بيان ما هي اي الجملة المذكورة عنه اي عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيدا قائما
 مثل عبارة عن معلوم يقيني وهكذا هذا الكلام سواء كان بمعنى ذكره الشارح او بمعنى ذكره
 يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمعرفة ان الداخلة على الجملة
 لبيان انه امر محقق فلا ينسب مع نوا على فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلط ما
 عليه الاستعمال الفال وجد ان يقال في الكلام لبيان ما هي اي لا فعال عنه اي عبارة
 عنه والمقصود من ذلك التنبيه على ان لا يستعمل نوابغ الجملة الاسمية بل المذكورة
 لبيان معانيها وهي من ظاهرها فائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر داخلة الجمل فانهم

فتنصب الجزئين على انهما مفعولان هما الا الظاهر مفعول لهما وكان ان كل منهما
 مفعول لهما ^{لا} ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر اي هذا هو الشايع
 وخلو في قليل على ما فعل الشارح اقول هذا يقتضي ان لا يصلح علمت ضربا زيدا قائما
 وعلمت كل رجل بضعفة بل يجب في المثالين ان يقتصر على ذكر علمت وهو بعيد جدا فانه
 واريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر او ما ينوب من ^{من} لا تخلنا في الحاشية اي لا تخلنا
 في الحاشية اي لا تخلنا جازنه غير على اعرائك الملك اي بنا اذ قد وثق بنا قبل ذلك
 الوشاة عند الملك فلم يصرفنا هذا في العبا اي لا تخلنا اذ لا على غرائك الملك
 وبالملة جعل الفراء بمعنى الا غرا ونحن لم نجد في اللغة قول فلان تعلمت وظننت لعدم الغلوة
 هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين نسبيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين
 لان ههنا جرأ افارة اخري كان تقول فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا اي يقع الظن عند كثير
 ويقع اليقين قليلا او تقول لا يعلم زيدا الا بالبراهين ولا يظن الا بالامارة
 او تقول ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم لا يستقل الجزئين الصالحين لا يكون متدا
 الظاهر الواو ثم لا يظهر فائدة في وصف الجزئين وكذلك فائدة في تعيين الكلام بالان
 وكلامية غير مفيدة في تقدير لا ولا كلام على تقدير مفعوليتها ايضا الى ان يجعل
 اخص من الجملة على خلط الظاهر ظاهرا كلام المصنف رحمه الله تعالى قوله وانما في قوله النبي
 ولا حذر عن صورة التقدمة فانه لا يجوز فيه ابطال العمل بل واسطة كما سيجي ^{شال}
 او بواسطة نحو علمت غلام من انت فيه بحث توابع ^{سطر} ما سيجي ^{سطر} او بواسطة علمت غلام من انت
 فيه بحث لا علمت واقع قبل الاستفهام بل واسطة لان المضاف الى ما في الاستفهام
 وحرف الجر الداخل عليه بمنزلة ما سيجي متراجعا ما بحيث ^{لا} الاستفهام
 في المضاف وحرف الجر ويصير معتبرا قبلها ولذا جاز تقديرهما على كل تضمنت ^{استفهام}
 والفرق بين الالف والتعليق وجرهين احدهما ان الالف جازلة واجبة ^{وتضمنت}

وقيل او مفعولين

فيه بحث لا لولا ان اللفظ جائز كان في قوله ومنها جواز اللفظ استدل كما هو
ولما صح ما تقدم من ان اللفظ واجب في الصور المفصلة وغاية ما يمكن
ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهومي اللفظ والتعليق بل اراد الفرق بين خصتي اللفظ
والتعليق في هذا الباب ان اللفظ جائز ولذا قيل بالجواز والتعليق واجب ولذا
لم يقيد بالجواز بل ساد الكلام بحيث يفيد صواب الوجوب فتدبر **قوله** راي البصريين
اي راي بمعنى البصر والحكمة الخ لم هو النور **قوله** ولذا راي للرماع دية اي ليس بصري
خلفه في هدف الرماح ولكون اري بمعنى العلم مساع فيكون دية مفعول الثاني علي ما
ذكره في حال قوله ولبعض افعال القلوب ما عدا حسبت لا يصح الاستثناء من بعض افعال القلوب
لا متصل ولا منفصل فيجب حمل علي البدل ثم انه لا فائدة في هذا البيا لهما لظهور
من بيان المعنى قوله وهو اما العلم والظن فانه المراد بالمعاني ما فوق الواحد فوق الواحد **قوله** واما في قوله
قوله واما في قوله واما في قوله **قوله** لا وجه للتخصيص بالعضد والى يتلوه **قوله** لا وجه للتخصيص
فان لكل منها معان اخر قوله وحسبت بمعنى ابصرت فاحسب وهو الذي في سمره سمره
كذا في العباب **قوله** بظنين اي بمرهم بمرهم فظنين بمعنى المفعول قوله انما سميت ناقصة
قوله انما سميت ناقصة لا زالا تتم بمرورها كالافعال الغير الناقصة وقيل النقصان
وقيل النقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دونها وفيه نظر **قوله** ثم
لا يستعملون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ولك
ان تقول سميت بها النقصان عددها بالنسبة الي الافعال التي تتم بمرورها وفيه ما فيه
قوله اي العدة فيما وضعت الي هذه الافعال هو تقدير الفاعل اعلم ان مدلولها كان
نسبة الصفة لفاعلها والزمان والنسبة هي ثبوت الصفة للفاعل وقرينها وبين التقرير الذي
هو صفة المتكلم ان كالمصدر امني للفاعل كما هو الظاهر وبين التقرير الذي هو صفة الفاعل
ان كالمبني للمفعول فانه ثبوت الصفة للفاعل مساع لا يليق بمقام التقرير

التقرير **قوله** لا زالا موضوعا لصفة وتقرير الفاعل عليها فكله الصفة والتقرير عمة
لو كان مجرد الدخول في الموضوع مستلزما لكونه عمة فيما وضع له كما كان الزمان ايضا
في هذه الافعال ولو كان موجبا لكونه عمة امرا آخر لا بد من بيان حجة يتكلم عليها ان كون كل
من الصفة والتقرير عمة في التامة يمنع من وجوبها بقوله ما وضع لتقرير الفاعل بهذا المعنى
اي ان يقال المراد ما يكون العدة فيما وضع لتقرير الفاعل على صفة فقط فيجب ان البيا يتلوه
قوله ولو جعل الموضوع ليا آخره اشار الي تعيين الحد بالتصرف في معاني الافعال الناقصة
وجعلها مجرد التقرير بدعي خروج ما زاد علي التقرير عن معناها وكونها قيد له
ولا يخفى ان مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع لا التقرير بل التقرير والتعيين علي ان
علي ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخل في الافعال التامة تكلف وتحكم
قوله ولا يبعد ان يجعل التامة في قوله لتقرير الفاعل للفرق لا صلة الوضع ولا شكا في آخره
جعل التقرير بمعنى النسبة فيمتاح ليلا تقدير الافعال لان الفرض من وضع اللفظ افادة المعنى
لا نفسه والوجه عند ان المراد بالتقرير ما اشهر في بيان فائدة التاكيد والافعال
الناقصة موضوعا لفرض تقرير الفاعل على صفة وتاكيد انصافا بالصفة فانه موضوعا
لنسبة وكيف لا من الزمان وغيره والتزم دخولا علي الجملة الي سمية الدال على النسبة
المدلول بها فتاكيد النسبة المدلول للجملة بدخولها عليها ولا ريب في ان الفرض افادة الزمان
ايضا غاية ان العدة افادة التقرير فلي تقدير جعل التامة للفرض ايضا لا بد من حمل
من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل علي ان العدة تقرير الفاعل فظهر بما ذكرنا ان هذا لا يخفى
كانه اشار قليا قيد ذكر المحقق الشريف ان الرخصة خارجة عن مدلولها وتركه ذكره
لتبادر من العبارة **قوله** وقد يتضمن كثرة التضمين ملح خطه في فعل لا زالا لم يفع
مع ملح خطه معناه واعماله لعملة هذه الملح خطه ولا يراى في مقام التفسير طريقا
بجعل الاصل ثابتا والمضن حال فيقال في تفسير ثمة التسعة بذا عشرة تتم بذا عشرة عشرة

وثانيهما عكس هذا كما ذكره الشارح فتولد تامة وكما لا حاله صفتا كما توقعه العبارة
وجاءت بمعنى كانت في الفصل بمعنى صارت من الفارقة وهو الغفلة فان التركيب
حدث في الخواارج حين ارسل علي بن عباس رضي الله تعالى عنهم اي ما جاءت غفلتنا اليك
حاجتك اي لم تجدنا غافلين كما تريدنا **قوله** ان هفت شفرة بالنظم السكين العظيم على النسخ
ولا يتجاوزها وقد الموضع الذي استعملها العرب ولذا اجاز المصنف رحمه الله تعالى
بالتركيبين الذين وقعا فيهما لك قال في بعض تصانيف الحق في جأ الاطراد فانه
يقال لجاء البرق من وقيل في ضبط موضع استعمال فعدان يكون الخبر كانه كذا
قوله على الجملة الاسمية للركبة من المبتدأ والخبر كانه احترق بتقدير بتقدير الجملة الاسمية
عن مثلاً قائم زيد وما قائم زيد فارتبا جملتان اسميتا مركبتان من المبتدأ والفاعل
قوله اي لا جلا عطارها الخبر حكم معناه كما يعطى الخبر حكم معناه يعطى الاسم ايضا صصار
فصار زيد غنيا يجعل الفاعل متعلق اليه ويجعل زيدا متعلق قوله ثبوتا ماضيا الى ولي
جعل ماضيا مفعولا فيه اي زمان ماض وتكدير لبيان انه ليس لزمان معين من المعاني
قوله بغيرها فخر البشارة التي لا يرتدي فيها من الية من الضلوع والعرق كان الخالي
يصف المظي بسرعة سيرها فارتبا بمنزلة قطارت كيت يوضا صارت فلاحا في تمشي سرعة
لا فلاحها كذا في البناء فان يوضا لم تكن فلاحا قبل كونها يوضا ولو كان كالمعنا فيفيد هذا الج
كذا في البناء هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اليه آخرون واما ذكره مع كونها غير حاجتها
هو بمعنى صار ومقابل له لا يختلف فيه فعند بعضهم ارتبا تامة والجملة تفسير ضمير شان
هو فاعلا فصرح بما هو الحق عنده والاعطراف عطف على يكون ناقصة والاولى بيان لها
باعتبار معانها والثاني بيان لها باعتبار عدم وقوع ظهور عملها في جملة بعدها بالان
وان اختلف في كونها تامة او ناقصة ولذا جمع معها كونها تامة وذاتة يجمع عدم ظهور العمل
في جملة بعدها في موقع الابداع بمعنى ثبت

بمعنى ثبت وفي موقع جعل شيء موصوفا بشي بمعنى كذا بل يحمل في الجميع ناقصة
تامة في مقام الايجاب ايضا بمعنى موجودا وتكون زائدة هذه مختصة
بلفظ كالجمل وما سبق فارتبا شاملة لجميع تصاريها **قوله** فيا لك من نعمي تحولن ابوسا
استغاثت من اجل تحول النعمي بالظم وهو التهم وضهير تحولن اليه اما رة الارادة المتعد
بالمعدد او بجعل ابوسا وتشدائد الجمع وان كاد احد النعمد الخبر يستفي فاعلى قدوات
القائل هذا التنبيه في محله قوله وهو قوله ما وضع لتقرر الفاعل على صفة ولا يخفى ان
ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبة اختصاصه بالطلوع ببعضه لفعال ونحوه نحن
نقول بانه في هذا الكلام يجمع الخبر الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل بجماع
الاصطلاح على التسمية بالخبر وليس الخبر على اصطلاح من سمي الاسم فيه فاعلى سمي
باسم المفعول بل الاسم سمي فاعلى واسما كما انه سمي الخبر مفعولا وخبرا قوله واعبار الصلة
قوله واعبار الصلة والقبالية معلوم عطف جعله خارجا عن الوضع اذ ظاهره
ظاهر عبارة المصنف رحمه الله تعالى تمام مقتضى **قوله** وتقدير القول والتعظيم
قال ويلزمها التني ولم يقل ويلزمها كلمة التني وتقدير الزما قبل الزما كثير جعل
جعل تقدير الطرف هنا فرع تقديره في المصادر ولك من دونه عند لا في مادام
صار علما في تقدير الزما مدح حتى يمنع ذكر الزما معه وليس الا من دونه المشابهة في شيء
من المصادر احتاج الى كل اسوي ما دخل عليه لا بد طرف على انه لا بد هذا الكلام عن التني
على ما ينصب الظرف ويجوز تقدير اخبارها على اسماءها كان الالف واللام
ان يقول وامر كاسم خبر المبتدأ وحينه لا يشكك عليه ما اورده الشارح الشارح
قوله فان اريد بجواز التقديم في الضرورة عن جاني وجوده وعده ويمكن ان يختار هذا
ويختار ان يجرى تقديم اخبارها على اسماءها بمعنى ان لا يمنع من هذا التقديم والوانع
العارضة قد علم حكمها فلو حاجتها الى التفرص لها هنا قد نذكر كان ما كان الظاهر ان هذا

عما هو فيه اذ الكلام في تقدير الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقدير الخبر
على نفس الفعل نعم هذا ينبغي على قوله قسم يجوز قوله وفي اي الافعال الناقصة الانسب
بسياق الكلام ان لا يجمع اليه الاخبار الا ان صرفه في الافعال اقتضاها ظهور قوله وهو ان
واخواته كذلك. وربما اندفع ما قيل كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع الخاتمين
وتأخير المخالف والمراد بالاختلاف كون الخاتمين مضارعين منازعين منازعة
ولعليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانب لا من جانب المجرود
كما يتضاهيه باب الفاعلة لتقدم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف في الخلاف
فانه كخالفه الاجماع وعدم ضعف جانب الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقر
ويمكن وجوه آخران لتمييز ليس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالاختلاف فيه ما
اختلف فيه اللغاة ما اختلف فيه النحاة فجعل المصنف جملة الله تعالى اختلف في النحاة في ليس
فجعل المصنف جملة الله تعالى اختلف في اللغاة ودفع الاختلاف بينهما بخلافه انما اختلف
فانه للخط في اللغة وثانها انه لم يتعين الخاتمون عند المصنف جملة الله تعالى ليس
بخلاف الافعال المنفية قوله ما وضع اي فعل اشالي ان الترتيب لفعل المقاربة اذ الترتيب
لها لاهية دون الافراد فتوله افعال المقاربة بتقدير هذا بابا بافعال المقاربة وما وضع
خبر للمعادلة فعل المقاربة اي هو ما وضع عيسى طبع واشفاق فيخرج عن تعريفه انما الثاني
فيخرج عن تعريف افعال المقاربة عيسى لا شفاق فينبغي ان يقول جاء اذا شفاقا
لا تقول عيسى لا شفاقية موضوعه لدنو الخبر بجاء لا انا نقول قيد الحثية مرأ وكيف لا
وافعال المقاربة قد يكون بعضها مع لا يكون باعتبارها منها لتضمنه انشاء القطع الربا
اولا شفاقا. والانشاءات في الغلب معاني الحروف انما قال في الغلب
لان امثال امثال اضرب انشاءا لكزها مع كثرها مغلوقة للحروف الانشائية الانشائية
بتقدير مضاف امل في جانب الاسم يزيف ما جاء في كلامهم من قولهم عسيت صائما

في المضارع

صائما ويترجح تأويل الخبر باسم الفاعل قوله فالمضارع مع انه وان لم يتبع على المفعولية
لم يتبع على المفعولية في صورة الانشاء قوله فالمضارع مع انه وان لم يتبع على المفعولية في صورة
الاولي ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرده ايضا نحو عسيت صائما
قوله والذي اري ان هذا وجه قريب يرده نحو عسيت صائما قوله وهو هنا احتمال آخر
قوله وهو هنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عيسى وفي يخرجه ضمير يعود
الي زيد ولا يمنع تقديم الخبر لا لتباس الاسم بفاعل الخبر كما في زيد قام لا ان يكون عسي
طالبا للاسم مع امتناع الضم قبل الذكر يوجب كون زيدا اسم فلا يلتبس بالفاعل
بخلاف زيد قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عيسى ان يخرجه الزيد الزيدان
ويزيد ايضا انه لو كان كذلك لينبغي ان يجوز عيسى يخرجه زيد بخلاف ان فتأمل
والآخر وهو ان يجعل ذلك في باب التنازع يتوقف صحة هذا التوجيه على ان
على ان يشب في الاستعمال عيسى ان يخرجه الزيد ولو كان الاستعمال عيسى ان يخرجه الزيدان
فلا شيء على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثاني. وقد يحذف عن الفعل زيدا
فلا فلا ولي ان يقول المصنف جملة الله تعالى تقول عيسى زيدان يخرجه وقد يحذف عن عيسى يخرجه
لعدم مشابة قوله عيسى ان يخرجه زيد بقوله كاد زيد يخرجه هذا واضح على
على تقدير ان يكون زيد فاعلا يخرجه اما لو كان اسم عيسى وان يخرجه خبره او يكون اسم عيسى
ضمير زيد كما يجوز فالمشابة مستحقة كما كانت في الاستعمال الا قد حوله فمخرج
في قوله تعالى فتخرج عن دنو الخبر لعلكم باشراف على الحصول للفاعل في الحال لا يظن ذلك
وقوله لم يكدر يسر الهوى من حيث يبرح. ان يصح
صح بمعنى ذهب وانقطع من اي كسائر الافعال اليك في الافعال. فخير يسر الهوى
اي غير لم يكدر وجعل لم اجده. وطاعة على وفتحة من الاسماء العربية وفي كثير
من النسخ غنة بزيادة نون بعد العين ولم نجد لها من الاسماء العربية وفي المستقبل

الاستعمال الاثر

الاولى في المضارع وكأنه لخص الحال اقصر على الماضي والمستقبل وقد عرفت في التمسك
لا يخفى على احد ... لنوع القرب فكان وجه قول من قال انه في الماضي للثبات انه
انما ينبغي به القرب في الماضي اذا استعقب انتم القرب الوجود فليقال ما كان زيد يفعل
الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل ويؤيده انه قال والاثبات ينبغي ان لا ينعى له الا ان
الا ان اثبات القرب يستلزم في الفعل فيستلزم وجوب التمسك به تام والجواب عنه ضعيف
سوف في التعري الثاني ما ينبغي ان يكون للثبات لا تا نقول جعل اذا كان مستقبل وكان
لاننا نقول جعل اذا كان مستقبل وكان من خطا في الرتبة رأينا ما ضروا به غيره ذل الرتبة
اما بفعله عن تغير اذا او سدا لنا اعتراضا قاصريا في هذا سلك لا ينبغي مدحنا
وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعا وهو مجموع الا مرين بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الا قد
وفيه ان ما سبق يدعي ان جعل قوله وقيل ويكون في الماضي للثبات وفي المستقبل في الماضي
وجعل التمسك نشر امرا تبادلا في التمسك الى وفيه فائدة لهذا الكلام الى الاطالة
وفي قوله لا يثبت مدعا بمجرد ذلك ما لم يثبت مؤاخذه بعرفها المصطلح فتنظر
قوله وفي مثل عيسى وكان في الاستعمال في المعنى ويجوز عليه ان يتوهم ان الاصل فيه استعما خبره
وكذا الاصل استعمال بدون ان وهذا تناقض قوله وجه بالنظر في كثرة افرازه
يعني بمنزلة ذكر الكثرة في المرفقات للتنبية على حال الفرد ولو قيل الجمع المضارع لا يستغنى
فيكون بمنزلة ذكر كل ويكون التكنة فيه بعينه ما يذكر لكل كل كان اقرب ولكن وضع
ولكن ان نقول جمع مع عدم كونه الى نوعين اشارة الى ان فعل التعجب في الاصطلاح ينبغي ما
لا نشأ التعجب سواء كان هذين او غيرهما الى انه لم يوجد في هذين وتنبية بالنظر في نوعي صيغة
او للتنبية على ان الوجود في هذا المفهوم الا عظم ليس الى النوعين قوله في ضمن التنبية والجمع
ايضا كما هو من يوم في صريح المفرد ولا شل عشره الشلل ليس في اليد او ذهابها
يقال شلت وشلت معروفان مجزولان والمراد بالاشرا الصابع وهذا تعجب من حسن الرمي

الذي فان فعله وضع لا نشأ التعجب وليس محض الدعاء ويمكن ان يجاب بالمراد وضع لا نشأ
ويمكن ان يجاب بان المراد وضع لا نشأ التعجب في نفس مصاد هذا الفعل وقا الله تعالى
من شاعروا شل عشره ليس كذلك ولا اي لفعل التعجب او لما وضع له الوجه هو الاول
لان تعريف الشيء ليا في الحكم عليه لا للحكم على التعريف ما اشترى الطعام في القاموس
شرب كرضيه اجد وبعده في القاموس الكذب في القاموس مرة كذب بعضه بعضا
ونما قيدنا التقديم والتأخير الاطلا وخير من التقييد لانه متكلف بمعرفة حال الصيغتين
من غير حاجة الى تدكير التقديم الجائز في غيرها والممتنع واما ما ذكره من الباعث
فلا ينبغي ان منع فعل التعجب من التقديم والتأخير من خواصه وان كان مع ما منع آخر
حرف واجيب الى آخره لا يخفى على الفطن ان شيئا من الجوابين ليس بالمسكروا الماء البارد
لا يحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد ان لا يقدم احسن على ما ولا يؤثر عما
لمنع فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان هناك ما منع آخر من تقديم احسن على كلمة ما فنظن
من باب شرا هرا زاناب عند من جعل المعنى شر عظم الهرا زاناب لا شر خفيف المعنى
شيء نفي احسن زيدا مرجلي واما من جعل المعنى شر الهرا زاناب لا خير فلا يصح ما احسن زيدا
من قبيل لانه يكون المعنى ما احسن زيدا شيء الى شيء فيلزم استثناء الشيء عن نفسه
ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ نكرة للعموم فان المعنى كل شيء احسن زيدا وهو مناسب
لمقام التعجب جدا قال الشاعر في الرضي هو قوي ذاتا لم يلتفت اليه المصنف رحمه الله تعالى
لانه لم يكن حينئذ احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستغناء بالقول بكونه فعل التعجب
لا يجامع هذا التوجيه وبه اي مجردة وانما اعتبر عنه لان الباء الزيادة كما عرفت
فمع ذكره كانه لم يذكر اوله للزوم كل جزء من الفاعل ومفعول عند الاغتراب ويؤيد جوازه
وتحتمل ويمكن ان يقال الخطا للحسن والباء سببية اي
اي ضربا احسن حسنا بزيد وهذا التنبية باللقب النبيلة العلم المختص بها هو التنبية

في اطلاق النوني والظهور ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضع لا نشأ مدح و ذم كما هو
في نظائره ولا داعي الى ارادة المشرع بهذا اللقب في هذا العام خاصة ان اوميترا بكرة مفتوحة
وصف النصبية بجزء التوضيح اذا التميز اما منصوب او مجرد وهذا لا يحتمل الجزا ان ير
الى ان ير الى احتراز عن المجرد عن كما في قائله الله تعالى من شاعر وكذا ان تريد به النصبية
لا يحتمل فاحتزبه عن ما يحتمل التقابل بين النكرة وبين ما في التفصيل للتوضيح فانهم
وانما اية بالتفصيل في المذهب الى علي وسيبويه في قيام لام تعريف العهد اي العهد الذي
ليتيه ما سبق ولا يخفى انه اذا كان زيدا مبتدأ بعد ان يكون اللام للعهد الذي لا نه عبارة
عن زيد وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير في نعم رجلا زيدا بل الظاهر انه
راجع الى زيد ورجله تميز عن النسبة الى ازم حكوا بان ضمير مريم للزوم افراده فالعائد
في نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير مع تميزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا بالابتداء
بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد تقدم على الجملة لكان الى نسب جعله عطف بيا وهذا هو
المرجح لكونه مبتدأ لا نه لا يحسن تقديم التفسير على البراهن قوله اي بما مطابقة الفاعل او مطابقة
يعني الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا وظني ان الملتبس بالفاعل يتعين للفاعل
كما اذا التبر فاعل الفعل بالمفعول يتعين المتقدم للفاعل من حقيقة اوتى ويلو لا يختص التبر
المطابقة في الجنس بل يجري في المطابقة وفي غيره ايضا فالنسب تأخير تأخر
من حب الشيء محبوبا او حب اذا صار محبوبا يريد ان في حب لفتا حب بفتح الفاء الى
القياس وحب بضم القاف ينقل الية الى الخاتم الى رغام اذا صلب حب على وزن حسن في الله
في الصريح تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحب وذو فاعل اي هو حب
والعامل في التميز او الى ما في جذاء الفعلية الى واية الفعل لان العامل هو حب لانه
فعل وعلى هذا القياس العامل في التميز في نعم رجلا نعم والظاهر ان العامل في التميز
عن الذات المذكورة البرم كما في رطلينيا فالعامل كلمة ذوا الضمير البرم كما في نعم رجلا

رجلا فان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص فيه مصادرة لانه الذي ان ذاه
ذو الحال لا زيد هو بعينه ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص فالصحيح فالراكب
حال عن الفاعل لا عن المخصوص كما في بعض النسخ اي برحها بالظن مصدر حب محب وركب
ومعنا الى تسامع كذا في القاموس قوله في عدها من حروف الجر تسامع ولذا لم يجمع واو القسم
في عدها من حروف الجر تسامع ولذا لم يجمع واو القسم من كذا جمع يابن مع الباء ارقا بين المودس
والخظيرة اختا مذهب الكوفيين ولم يجعلها مع واو القسم للتصريح بانها جارة عنده ولذا
لم يذكر الفاء بل مع ان رب ضمير بعدها ايضا ولا يضر بدون هذه الحروف الثلاثة في الشعر
ايضا الى شاذ قوله كثيرا ما يطلقون الغاية في ان يلزم ان ينحصر من الابتدائية بالفعال الى ختية
الى لا غرض ولا يصح على هذا التقديم اول الزا الى آخره ولا يحسن ان المراد بالغاية الزا
اي لا يتدأ زيا ولا يستعمل في ابتداء الزا لانه كالا مورا لبدية واما تفسير الغاية
بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله في الزا مجازا الى ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية
او التنزيلية وعلى متهمه وضع الموصول في موضع لا يقال يصح وضع الموصول في موضع
اي شيء مع انه جعلها بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد
صلة لا تا تقول المراد وضع الموصول موضع مع اير مقتضيات الموصول قوله او هو على
فالمراد بكونه غير موجب كونه في الحال او في الاصل في هذا المعنى مقابلة لمن اي في الجملة
لان من اما لا ابتداء من المكان او لا ابتداء من الزمان ولا قد يكون لا نه في غير
فلا يقال حثاه كما يقال اليه ومع وليس اختصاصا بالظاهر في مجرد كونه بمعنى الى
الساق والمصاحبة قد تفسر في التعبير عن المصاحبة
تارة بمعنى مع وتارة بالمصاحبة فالاصح ان يستلزم المصاحبة فيه كـ
لجواز ان يكون اشتراء الفرس في مكان يقرب منه التبرج ولا يصاحبه التبرج الفرس في
والتعدي بهذا المعنى مختص بالباء وما وقع في عبارة الصنفين ان تعدي الية

بحرف الجر في الكل اي في الثاني في المجرور وغيره فمخصوص بالباء وفي غير الجزاء في الاستثناء والنجس
هذا يدل على ان ما ذكره من غير السد لتقييد السماع قياسه فاستعمال الباء لا يستلزم
اولا لصا ولا يتوقف على سماع ولا لقيده وقيل التعدية متصورة على السماع
والثاني الاختصاص من ظاهره ان اللفظ اثبات لشيء والتنجس من غيره وجري على النحل
وذكر بعض المتأخرين ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا المحصر انما يصح في زيد لم يرد
ان لا يصح في زيد ان لم يرد ان كان امما بكذا ايضا وفيه ان لا يستلزم الاختصاص الاضائي
في مورد استعماله فلا داعي لحرف الاختصاص عن الظاهر وبمعنى الواو في القسم
لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل تنبها على ان كوا القسم لا كباة قوله غصه سدره
قوله مختصه بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة ولا فرق بين رب وسائر حرف الجر حتى
حتى تمنع عن المعرفة لعدم احتياجها الى منع غيرها فالوجه على ما بينه الرضا ان الباء
لا يمتنع التفسير لانه انما يجري في ما فيه مظنة الكثرة وكذا ان تقول ان مجرد رب في معنى التمييز
لا لانه للتقليل في المعرفة لا لانه التكثر فتاينه واما الواحد المعين فلا يجري في التقليل
لانه انما يجري في ما فيه مظنة الكثرة وكذا ان تقول ان مجرد رب في معنى التمييز عن
لانه للتقليل كما ان التكثر فيه شائبة العدد الطالب للتمييز وهذا وجه
وان خلق عنه بيانهم ثم يستعمل في معنى التكثر وبقي اشتراط وصف مدخولا
وانتفى عنه موجب التقليل وبما ضربه بسيف صليل اي مجلو قوله وادوب في حكمه
قوله وادوها اي ادوبت في حكمها كانه اشار الى ان الاولى ان يقول وادوها لا يخص
ولا يخص مشاكلة ما بالمدخول على نكرة موصوفة وكانت المصنف رحمه الله تعالى
لم يقل وادوها في حكمها لئلا يفيد حقوق الكاذب بالواو ودخولها على الضمير الضمير
وقال ويدخل على نكرة موصوفة تنبها على ان التفاوت بين ما في مجرد اختصاص الواو
ودون الجمل لعدم حقوق الكاذب بالواو فلا يصح دخولها على الجمل قوله وبلدة البلدة كل جزء

صحة
روى

جزء من الارض مستخبر عام او عامر والاي نيسر الواو وكما يونس به واليعفور ظي به
بلون التراب او عامر ويظم اليه والخشف والعيس بالكسر الخ بدل الخ بضم الخا لطبيا ضرا
شقة كل ذلك من القاموس معطوفا عليه لانه ذلك تعسف
لانه ذلك تعسف وجوب ان كانه لثنا ويليس هذا الكا ويخرج عن كونه تعسفا
مختصة باسم الله تعالى من اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصة بلفظ الله تعالى كما
اوضح قوله انما يكون عند حذف الفعل قوله عند حذف الفعل خبر يكون يكون
وقوله غير السؤال خبر ثان اي لا يكون الا عند حذف الفعل ولا يكون الا لغير السؤال
وليس احدهما متعلقا بكون والآخر خبر الفساد المعنى فافهم وقوله ذلك كثر استعمالها
وقوله ذلك كثر استعمالها في القسم في اكثر استعمالها من اصلها يعني حذف فعل القسم
لظهور الواو في القسم بخلاف الباء لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظرية الباء يستعمل
في السؤال وغيره ومع الظاهر والمضمر فوجه الظاهر الظهور ان للباء معان كثيرة شائعة
غير القسم بخلاف الواو فلا يرد ان لا يصح ان يقال الباء لا يوجد مع الاختصاص
لكن يرد ان لو قال الباء اعلم من الواو كيفه ويتلقى اي يحجب ويقال تلقت كذا اي الى اليك
فجد الشارح قوله ويتلقى القسم على انه يلقي الى القسم الجواب باللام الى آخره فجعل القسم
ملقى اليه جوابه بخلاف فصار ماله ويحجب القسم والى ظهرا المعنى انه يلقي القسم الى المخاطب
في جوابه او ان او حرف النية قوله اي توسط القسم بين اجزائه والجملة الى آخره تنازع اعترض
وتقدم فيما يدل عليه فاعلم تقدم وحذف معولا اعترضوا اليه اشار الشارح
اذا التقدير بالنصب وقوله على بعض الوجوه اشار الى ان هذا الكلام في
وليس زيادة الكاف الا في وجه واما الباء في زيادة في شيء وهو ان تنفي مثل مثل
لا يستلزم نفي مثل في الشيء ليس مثل مثله بل مثل المشارك في الشيء في صفة مع كونه الشيء
اقوي منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة المحقق المتقارب ومنه ما لا زيادة فيه الكاف

بل الزائد هو المثل وكان وجه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة قبل الحاصلة
بخلق الحكم بزيادة الاسم سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا ويرتج ايضا ان الحكم بزيادة المثل
ويرتج الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف
على الضمير في التقدير قال الرضي اعلم انه اذا امكن في حرف جرت يوقع عن اصله وكونه بمعنى
اخرى وزيادته ان يفي على اصله من الموضوع له وتضمن فعل المتعدي به معنى من المعاني
يستقيم به الكلام فهو الاول بل هو الواجب في قولنا ان يفي معنى من في قوله **فعل**
بل تضمن - **معين** **تكموا** - **وتسلطوا** - يضمكون عن كالمبرد المزمع البرد **خبر النعم**
والخبر المزمع ان يشبه تفرقت التي يعلوها التي يوجبها النعم انما انما
الحروف المشبهة بالفعل كان الا الى نسب تقديرها على الحروف الجارة على طبق تقديم الرفع
والمراد المنصوب على الجوز الى انه راعى اتصاله بحرف الجر في عملها وفعليته هذه الحروف الحروب
فلو ان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشربت لم يرد ان هذه الحروف بمعنى الفعل
الماضي لان الظاهر هو ان انشا التأكيد والتشبيه والتزجي والتمني في الحال لا يفسر
عن معانيها بالافعال الماضية لا ربا بمعنى الافعال المقصود بها الانشاء والتشايخ
استعمال الماضي في الانشاء كصيغة المقود **وم** اي بعكس ما يقرأ على حذف المضاف كانه
ان كب حذف المضاف فحفظ مماثلة ضميري لا وعكس ما في الرجوع والي فيمكن ضمير عكس ما في
لما بقي بعد استئناس من هذه الحروف فان قلت ان ابيد ان هذه الحروف مصدر الكلام الذي
فان ايضا كذلك وان اريد بها مصدر الكلام المقصود لذاته فما ذكر من الوجوب لا يوجب
اذا دلل على قسم الكلام لا يوجب الوقوع في مصدر الكلام الا ان ينكر صحة زيد قائم
قلت اريد ان لا مصدر الكلام سواء كان مقصودا لذاته او واسم ان وخبره ليسا كلاما
بل جعل مغزا في ليست في مصدر الكلام وقعت في **وم** ويجزها اي هذه الحروف ما الكاتبة
سبح العمل في لينا وفس عليه غيره وبعضهم جعلها الكافة اسما مبرها كما في ضمير الانشاء

الرفع

الشان اسما لهذه الحروف والجملة بعدها خبر والاصح ان الحرف في ذلك في حالة افعال لينا
وغيره بال اتفاق فلو قال فيتلقي على الاصح والاصح لكان النفع كما وقع في بعض اشعارهم
يشعربان السمع يساعد في الجميع وقد عرفت انه مختص بليت قوله فان المكسورة لا ترفع في الجملة
قال الشارح الرضي اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة ولا يخفى انه لم يبين لان وان معني
فالاولي اخذ تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف في حكم المفرد حيث لا يشمل على اسنانا
يصح السكوت عليه **وم** فكسرت اي بنه على ان كسرت مسندة الى ضمير ان او على ان مفعوله
المحذوف ان والمراد كسر هذه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل اي في ابتداء الكلام من
يتمل ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم واوله وعليه جملة الشارح
الرضي وحيد نتج عليه انه لا مقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الوصول
بل هما يجب كون ان في ابتداء الكلام وقد نبه عليه في شرح كلام المتن حيث قال ولا كسر القول
ويتمل ابتداء الكلام المتكلم المقابل بوسط كلامه وحيد تقابل كونه بعد القول والوصول
لا ربا ووسط كلام المتكلم ولا يرد عليه الى عدم استيفاء مواضع الكسر لان منها كونا
في اول جملة وقعت خبرا او حال او جواب قسم والمراد بالقول ما يحكي به القول بمعنى الاعتقاد
فانه في حكم العلم والظن **وم** حال كونه مع جملة فاعلة بنه على ان في كلامه مسامحة
لان ان ليسر فاعله ولا مفعوله ولا مبتدأ ولا مضافا اليه بل هي جملة مع جملة
جملة هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المصنف رحمه الله تعالى كونه احد هذه الاشياء
في المعنى فارتبا بمعنى الثبوت ومعني عندي انك قائم عندي بثبوت قيامك بالمبتدأ
في التحقيق هو الثبوت الذي هو مدلول ان وهكذا البواني ومفعول ما لم يستم فاعله
يندبج في الفاعل على اصحا اصطلاح غير المصنف رحمه الله تعالى ومندرج حيث
في المفعول على اصطلاح والمراد بالمفعول غير مفعول القول ومفعول باب علمت
اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا قائم فانه يجب كسرها مع زيدا

والقياس ان يستثنى من المضاف اليه ما اضيف اليه حيث ولا حاجة الي ذكر المضاف ذكر المضاف
لا ذكر المجرور بحر في بحر تحت من انك قائم له داخل في المضاف اليه عند المصنف ^{التي}
كما عرفت تعريفه للمضاف اليه فلم يغنه ذكر المجرور بحر في بحر كما يشعر به كلام كلام الرضي
رحمته تعالى وقالوا له انك خسر ذكر لولا ولو بالعرضة على المخالف فان المبرد
والكسائي زعمان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيتون ان ما بعد حرف الشرط مبتداء
وقد عدا الشيخ الرضي حيث جعل قوله وقالوا له انك جواب سؤال مقدر وهو
ان يجب بعد لولا جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون الجملة اسمية لا نه مع غاية ضعف السؤال
لا نه عرف سابقا ان خبر المبتدأ بعد لولا محذوف قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية
لما ساعد قوله ولو انك لا نه فاعل لا نه سؤال يدفع قوله نحو لو انك قائم صوابه
لو انك قت كما استعرفه في بحث حرف الشرط قوله فان جاز في موضع التقدير لا آخره
ترجح احدهما بعد تكلف الحذف لا ينافي في جواز الاخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج
الي الحذف من يكره في اني اكره ونظائر مع صحة الكسر المستغنى عن الحذف
لا نه اما مبتداء او خبر مبتدأ اقتصر الرضي على الاول والثاني من زوائد التثنية
رحمته تعالى وكان الرضي لم يلتفت اليه لا ستلزام الحذف قبل الحاجة لكن في كونه
لكن في كونه مبتدأ بحث لا نه لما وجب تقديم الخبر لئلا يكره ينسب المفتوحة بالكسوة
فكيف يجوز حذف محذوف الخبر ^{محذوف الخبر} وحذف يوجب الالتباس كالتأخير وبالجملة قوله ولكل
قوله واكره ثابت لا يوجبهم تقديم الخبر مؤخر او هو لا يجوز لان المقام مقام
مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر المبتدأ ليس موضع المفرد لان الخبر قد يكون جملة خبر
ولذا لم يعد المصنف رحمه الله من مواقع المفرد كما عدل المبتدأ والمفعول قلت الخبر يجوز الاطلاق
لكن اطلق خبر المبتدأ في مقام تعليل وجوب الفتح قاصرا ^{في جملة اشباهه} في جملة اشباهه
لا آخره انفع اشباهه واجدها بالتحقيق ككثرة استعماله ونفاهها

وحاله بالفتح وغالب امر الفتح فلقد ورد للكلام السابق عند الخليل وزائدة كما في لا انقسم
عند الرضي رحمه الله تعالى في جزم معنى ^{نفسه} فعل ما ضر عند سيبويه والخليل وفسر سيبويه معنى الفتح
ومصدره معنى القطع كالرشد عند الفراء وروي في عن العرب لا جزم على وزن الرشد فعني لا جزم
فعني لا جزم ان لهم نازلا وكل ما يدعي لا قطع الا انه للتأكيد الذي في جزم بما يجاء به القسم ضملا لا جزم لا تنك
فبما لا جزم لا تنك ^{نفسه} انك قائم بالكسر فالفتح بعد نظرا الى الاصل والكسر نظرا الى عارض القسمية
وحكي الكوفيتون فيه التغيرات استقام الميم وزيدا بعد في الخالين وزيادة ان وذا قبل جزم
وتبدل همزة ان بالعين فتاخصر بفتح حرف لا عن ذان زيدا قائم فاخصر وتمام من
من جملة ما يتوهم انه من اشباهه فت كما انك قائم وليس من اشباهه لتعين الفتح لا ما زائدة
غير كافة الترموز زيادة ما مع الكاف الجارة للثلاث يشبهه كانه جاز المطف على اسم ان الظاهر
يجاز له ليرتبط بما قبله وكانه حفظ كتابة المتن واعرض عن الربط واختلف عبارات النحاة
جعل بعضهم المطف على اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان وبحث المصنف رحمه الله تعالى
الاول وتبع الرضي واوضحه حيث يكون مع ما علم بنا ويل للجملة لا نه نائب مناب مفعولين
ورتبة ان مفعولي علم في تأويل مفرد فكيف يجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بانا نائب عن مفعولها
كونه في تأويل الجملة ولم يجوز السير في المطف على محل اسم المفتوحة اصلا ^{دون} دون ان المفتوحة
^{دون} دون ان المفتوحة خلل في البعض النحاة حيث يجوز ان المطف في المفتوحة مطلقا واما
واما باقية التوابع مما سوى البدل كما لمطوف عند الجرجاني والزجاج والفراء وسكت غيرهم
عنهما والكل عن البدل ايضا والجواز هو القياس ولا ان يكون اسم ان مبنيا في
في جواز لا آخره قال الشيخ الرضي والكسائي مع باقي الكوفيين والفراء حاكم بين الفريقين
فقال ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز المطف على محله لان كون شي واحد خبرا الى سمين
متغايرين الى عراب تغاير ظاهر مستنكر بخلاف كون خبرا عن اسمين غير متغايرين الى عراب
فانه ليس بتلك المثابة من الاستنكار وليس بنا على عدم الجواز في ان زيدا وعمر قائما عن

على انه يلزم اجتماع عاملين على مفعول واحد في اثر واحد لان العامل في خبر ان عنده
قبل دخولها وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى مستدالا بالمبتدأ والكسائي لا يوافق كتب النحويين
ولا يذهب عليك ان عبارة المصنف رحمه الله تعالى هي انهم خلوف المصنفين في الخبرين
حيث قال الخلف في المبتدأ والكسائي في مثله انك وزيد ذاهبا لا تشعر بانما لا يخالف في اسد
في انما انما انما مطلقا بل في قسم البناء بان يكون المبتدأ هو الضمير في الواضع ترك في لغير
لنصرف الخلف في المثالين الى الحكم قوله ولكن في جواز العطف على عمل اسمه كذا في الخلف
بعد خبره قوله وهو لا ينافي في المعنى الى حيث لا يراجع لما قبله لا لما بعده قوله لا ما بعده
قوله ولا يجوز في سائر الجوف المشبهة بالفعل العطف على عمل اسمها خالف في الفراد للفراد
قوله اذا فصل بينه واي بين الاسم لا آخره وذلك الفصل لا يكون الى بطرف هو خبر ان
كالتمثال المذكور او متعلق ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيد قائم ولا يدخل على الخبر
المنصرف اذا لم يكن مع قوله لا يدخل على حرف التثنية ولا على حرف الشرط ولا على الواو والهاء
الغنية عن الخبر في ان كل جمل ضعيفة وقد يكثر التثنية في الخبر المتعلق نحو ان زيد انما لا يذهب
ويدخل على ان اذا قبل خبره هاء انما قائم كذا في الرضي واختار تقديم ان دون التي الى آخره
اي يجوز العامل في التقديم لشرط العامل على ما ليس بما لا ولا العامل يستحق التقديم على مفعول في
بالتثنية ويمكن ان يقال ان التقديم ان لا يتم لو قدموا التي الى آخره والفاء انما هي لغيره من غير
ولم يرد بها واختصاصها بالاسم ويمكن ان يقال في قول بعض وجوه مشاربه الفعل ولهذا لم يذكر صريحا
اي يكون الفاعل بالاسم يذكر الى آخره كما لم يذكر في جواز الابدال اشير اليه في ضمن جواز الالف
والكوفون يوجبون الالف في كثير من الاسماء الى غير هذا في هذا لا ينبغي عن جمل اعتبار طر بالباء
كما هو المصنف في حسن مقابلة القول اي في الالف التي هي في داخل المبتدأ والخبر لا غير بنية قوله في الخبرين
في التعميم فاعلم ان اعتراض الرضي على المصنف رحمه الله حيث قال في الالف المصنف يجوز دخولها على فعله افعالا للمبتدأ
ليس بوجه والالف لا يقول واذا دخلت على الفعل افعالا للمبتدأ وجب كونه نواسخا للمبتدأ مثل قوله لا غير

لا غير وانما وجوب دخولها على فعله افعالا للمبتدأ لئلا اوجب عدم دخولها على الاسم وهو فاسد لا
نقول المبتدأ غير ان الفعل لا يكون اذ جاز دخولها على الاسم وهو فاسد لا يوجب دخولها على الالف
والفعل الفاعل يكون الى اذا دخل على الاسم وانما قاله في داخل المبتدأ والخبر ولم يكن بقوله في داخل المبتدأ
لأن خبرهم اختص ودخل بمثل ان كزيد قائم دون كزيد قائما لزيد بانه ان قلت لسمي
وبقولهم ان بنينا لنفسك وان شئت لك ربه ويلزم دخول الالف على الخبر الجزاء اخبره افعالا في الخبرين
لا يدخل على الخبر على الاسم اذا فصل بينهما واما ما بينهما وقيل ليس الالف الفارقة في الالف لا يدخل في المثالين
المذكورين واجيب بان دخول الالف في المثالين شيئا اعلم ان الكوفين انكروا ان الخفة وقالوا انما هي مطلقا
واللفظ النحوي لا يوجب الى وانه البصريون بان الالف لم ينجي بمعنى الى ولا لجا في الترميز لزيد وتعب الرضي
بان يجوز اختصاص بعض الالف شيئا ببعض المواضع كالخصاص بالالف مستأبعد التثنية او معنى التثنية وتكون
نحو ليطلا انكار ان الخفة اعم الى قوله نعم وان لم يكن في خبرهم كما يطر انكارهم اعم الى قوله ويخفف الفتوح
ثبت تخفيف الفتوح بالكسور في الكثرة او في كونه متخفيفا كثر الاستعمال والتقدير وان كل ما يوفيه
لام جواب القسم ولم لا الالف الفارقة زيد ما بعدها دفعا لكرهات النحويين كذا في الرضي وتوسل
قوله ونحو مشرق اللون كذا في حقا الشرقي في الضوء والتدبير بالكسر خاض بالذوق او عام ويؤتى والخفة بال
وعاء خفيف الجميع كذا في القاموس والظاهر حقا وبما انما مثل خفيف ولا يقع ان يكون تثنية حق
جوها اذ جمع الكسر سري على صفة من في الجوع يقتضي تثنية بنا ويلفرق بين الالف في الالف في الالف
في تشبيه التدبير اذ ليس حسن التدبير كونه عظيم في غاية العظم قوله فنقلت كسر الالف في الالف
قال الرضي في نقل الحركة الى المترك قوله وكذا ان تحقق مضمون ما بعدها والفاء مقام التأكيد في الخبرين
او هم خلق مضمون الجملة فالسماح اعتد خلق او ترد فيه قوله اذ لم يعملها لظا فغيرها ضمير شاملا عندنا
كما في ان الخفة فاقول لا وجه لتقدير الضمير في تلك الخفة المكسورة في انما يقع ويعمل فلا يلزم ترجيح شيء عليها
بالعمال في يرفع بتقدير اعمالها في ضمير شان منذر كما ان الفتوح الخفة قلت ان قد يعمل وقيل لا يعمل
وكان لا يعمل على الالف النصيب وهو المرادة بالالف استمالة الفصح في في تلك الالف كالمخفة الفتوح

كثره خلط باليد في النوم كما اجاز الهند في الرقي وتصحيح الهند في فاعله ثم ما ذكره بها
 لعدم دخول في الملا في تكلف مستغني عنه اذا كان دخول في عا على الجزء الاضعف او لا قوي ليند
 بعطف الجنا على الكل المتفق للمعايرة قوة او ضعيفة بحيث صار مغاير الصانرسا للجزا
 خارجا عن الكل لا يصلح ان يدخل على غير الجزء لان عطفه غير الجزء على الكل لا يبيد القوة والضعف
 لا حد الا مرين الكتيه الصندحة انه تعالى في هذا المقام باقده ما لا بد منه او لا مورد له غير نظير
 في هذا الكتاب قال الكلام ما تضمن كلمتين واذا تفرغ الفعل او غير معين عند المتكلم ينظر
 في اولئك اما اول التفصيل كما في التفسير والبراهم فهو للمعين عند المتكلم ^{ان يقال ان} ^{البراهم} ^{المعين}
 ان يقال ان اربابا المعنى المشترك بين التفصيل والبراهم لا يجوز في امر فربما اندفع ارتبا
 فربما اندفع ان لا يقطع منهم ^{ان} ^{كثرة} ^{الكلام} ^{المرين} ^{لا} ^{توسم} ^{فالكلام} ^{في} ^{المشرك} ^{بين} ^{الثلاثة} ^{وهذا}
 غير جار في ام فاما ما اجاب به عنه فلا يدفع الاشتباه وان كان اوفيه لا حد الا مرين بهما ^{ان}
 لانه في قول النبي على الحد الا مرين بهما لكنه ليس له حد الا مرين بهما عند المتكلم قوله لانه لا امر في الاشتباه
 اي غير مستعمل بدونها الزمة في اللغة بمعنى لم يشارك في اللفظ بمعنى المضارع غير المنفرد ويستعمل
 ويستعمل كثيرا في كتب اللغة بهذا المعنى وكون اللفظ جائزا في المنارة انما هو في اللوام الميزان
 بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم به بقوله عند المتكلم على ان المراد بالاشتباه
 في علم المتكلم وبعينهم ان الاقرب ان يراد به الاستواء في الاعزاء او البناء او الاسماء ولا يستقيم لانه يستند
 بمثل اقام زيد امر قارم ^{لطلب} ^{التعيين} ^{لا} ^{يشترط} ^{هنا} ^{في} ^{ام} ^{التفصيل} ^{لا} ^{يشتغل} ^{بقوله} ^{سواء} ^{عليهم}
 فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال المراد ان في اصل وضعه كذلك وقد يستعمل للتشوية
 ولا يخفى انه تكلف يفضي لا تكلف آخر في قوله وكان جوابا بالتعيين لا آخره واختلف في تحقيق ترك التشوية
 فعند النحاة اكثرهم ان لا خبر مبتدأ هو مضمون او ^{ان} ^{لذلك} ^{لهم} ^{ام} ^{لم} ^{تندفع} ^{اي} ^{سواء} ^{وبعض} ^{جعل} ^{سواء} ^{مبتدأ}
 لان المضمون وان كان معرفة لكنه مستوي في صور الفعل والاسم الصريح او يجعل مبتدأ اسم هو
 في صورة الفعل ويجه ان امر لا يبيد في الواو واجب بان الامزة وام لم يشيا على تعيين ما بل استغنى

الاستواء لهذا يجوز سواء على اتم او فقد وقا الرقي سواء خبر مبتدأ محذوف اي لا مران سواء ^{الاشية}
 والجمع فيه مستويا لانه في الاصل مصدر وقوله اتم وقعه في معنى الشرط اي اتم وقعه في ^{الاشية}
 واستدل على اعتبار معنى الشرط واستغنى حرف الشك اعني الامزة وام للشرط الذي هو الشك يكون ^{الاشية}
 فيه معنى المستقبل كما ان امر كذلك بعد ان وانه لا يستحسن ويستحسن الجملة الى سمية بعد الجملة ^{الاشية}
 ويلزم المصالح لان المصالح في الاستقبال لا على اعتبار معنى الشرط فتبديله بالمضارع مع تقوية للفرق ^{الاشية}
 لان ما كان حسنا فصيح لا يوت ضعيفا الا لا كلام في عدم عده ضعيفا مطلقا انا في عدم عده ضعيفا
 بالاضافة الى الفصح فنظر ^{وقد} ^{يجاب} ^{بني} ^{كل} ^{هما} ^{اما} ^{اعتراض} ^{على} ^{الصندحة} ^{انه} ^{تعالى} ^{بالا} ^{يخبر} ^{الجواب} ^{بالا}
 في التعيين او تنبيه على ان مراده بالمحصر المحصر بالاضافة الى الجواب نعم اولا ولذا صرح السائل بالجواب
 ما يطلبه ونفيرا ما تحطه لانه اعتقلا اجابة سؤال الجواب بالتعيين دون في كلهما وجبته وحسنت
 انه ان الاول ان يكتب بقوله كالجواب بالتعيين ولا يخفى نعم ولا بالتعيين الى ان يقال ان شاملا لتعني كلهما فتأمل
^{وام} ^{المنطقة} ^{كبد} ^{في} ^{الاضراب} ^{عن} ^{الاول} ^{ومثل} ^{الاشية} ^{في} ^{الشك} ^{في} ^{الثاني} ^{هنا} ^{هو} ^{الاشية} ^{كثرة} ^{وقد} ^{يجب} ^{في} ^{الاشية}
 اذا كان ما بعده مقطوعا بخروقه تعالى اننا خير من ذلك معنى للاستغناء هنا وكما ما بعده مستغنى عما ذكره
 خروقه تعالى ام كل يستوي الظن والنور واعتراض على قولهم انما لا بل امرش ان عن عطف الاشياء على الاشياء
 وهو مما اجموعا عدم صحته فاجاز الهندية ان استغناء مستغنى فانه يلزم ان لا يكون المنطقة ^{الاشية}
 بل يكون حرفا مستغنى في الكلام على تقدير عده من الحروف ^{الاشية} ^{واجب} ^{ان} ^{يأني} ^{بان} ^{التقدير} ^{بل} ^{ليس} ^{كذلك}
 اي غير شأ امرش وقا شج عليه انه يؤل المنطقة حينئذ المتصلة وفيان معنى المنطقة الاضراب ^{الاشية}
 سواء كان بالترديد كالافيشم على معنى ام المتصلة او بدونه كاليتصر على شأ او على اي تقدير بينه
 وبين ام المتصلة بون بعيد ونحن نقول يجوز عطف الاشياء على الاخبار بناء على القصة وجعل عطف قصة
 على قصة سمي في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤل بل هي شأ بقولنا بل اشك وان اردت فيكون اضرابا
 عن الاخبار عن الشيء بالاخبا عن الشك والترديد فيه قوله عن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية
 لعطفها على اما الاولى وهذا من غير عا الشارح اخذ من قول الاندلسي حيث قال اما كل من الواو ^{الاشية}

يجعل ما كثر في واحد يعطفه ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويثبت على الشارح انه لما لم يكن ما الى قبل يثبت
بحرف الجمع المنبسط كونه على الشارح انما لم يكن ما الى قبل للمعنى كذا استوفى مع المعطوف
والمشهور ان الواو زائدة لتأكيد المعطف دفع الالتباس بغير المعاطفة حتى قيل التزامها فيها دون لكن للضرورة
مصاحبة غير عاطفة بخلاف كون قوله فالحكم هو هنا للمعطوف على المعطوف بل للمعطوف نفي على كون
العاطفة النفي فان الحكم الثابت لما قبله لما لا يثبت له بذكره حتى يكون لا للمعطوف عليه بل بذكره لا بنفيها
بعد فلا يكون لا ما بعدها تولى حرف التشبيه الظاهر ههنا هذه الحروف ليست حرف المعاطفة بل اصوات
وضعت لرفع التشبيه فاليقوان تجعله قبل حروف الزيادة قوله يصدر بالجر كل ما الى آخره
ولا يكون الا في صدر الكلام سريها التصد باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة
وانما اذا فصل بينهما وبين اسم الاشارة فهي في صدر الكلام نحو قوله تعالى انتم اولاء والا اصل
انتم هو لا وقد الفصل بينهما وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير التسم
نحوها انه اذا علم لها كبرائه واقسم وقرن الصبي بين اما والافعال اما تحقيق الكلام الذي يتلوه
تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز اما الى حرف يفتح به الكلام للتشبيه
تقول الى ان زيدا قائم كما تقول علم ان زيدا خارج هذا كذا ومن علم ان اعلم يستعمل مجاز التشبيه وحسنه
يناسب ان يجعل بعدها مكسورة فتأمل **حرف التثنية** امرها استعمال لا زنا تستعمل لئلا يربط البعد
وايا وكذا البعيد وكذا اوي وفي الصحيح ان حرف التثنية ينادي به التثنية ولم يثبت في الكلام التثنية اعلم
ان يا كما انتم بحسب المعنى اعم بحسب موارد الاستعمال فيكون مخدوعة ومذكورة ولا يحد من حرف التثنية سواها
ولا ينادي اسم الله تعالى والى المستغنى واينها واينها الى بها او بوا كذا في القاموس نعم فيه اربع لغات
المشهور في النون والعين والثانية كسر العين وهي كناية والثالثة كسر النون والعين والرابعة فتح النون
وقبل العين المفتوحة كذا في الرضخ قوله فلو قال احد يا زيدا يسر لي عليك قال الله اني قد مررت في حديثي
من قولها نعم بعد قوله عليه الصلوة والسلام لو كانا ابيك دين فتضيه اما كان يقبل منك فتأتم
فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد بين الله تعالى حق فانه ايجبا بالتبوت لا لتصديق النفي قوله اي اثباتا بعد الاستدلال

الاستدلال يعني بحرف التثنية بحرفي في حروفها بحرفي عن الاستدلال بالاسم ووجه غير خفي على ما تاملوا في الاستدلال
استعمل التثنية على خلق ما هو عاقل والى كذا عليه يقول يلزم القسم ويقول اي والله اي والله بحرفي في القسم نصيبه
الى اذ كان قبل كذا به التشبيه ايها الله لا زال بحرفي غير لينة بهامنا الجار في يا اي ثلثة اوجه خذها فخرها
للساكنين وانما سألتم النساكن على غير حدة لانه الدغم واللام فيه في كلمتين اجزا لما يجري كذا وحرفي في
وهذا ايضا من خصائص لفظ الله **حرف التثنية** ابن شريك **حرف التثنية** في القاموس الجوهري هو بطن والحرف في الحرة
وشدة الوجوه في الصدور وكذا في التامس **حرف التثنية** ومنه كون زائدة ان اصله بدون الا يثبت بوجه كذا الباء
كون ان ولا م الا ابتداء من حرف الزيادة ولذلك لم يكتبه الرضخ وقال في اتمام تمدد المعاني التي وضعت
لها فكانت تمدد شيئا بخلاف ان ولا م الا ابتداء والتا كذا سماكة اولها فانها باقية على ما وضعت له ههنا
ويفرق من ان المعنى الذي يفيد الحروف الزائدة عوارض الاستعمال **حرف التثنية** في زيادة ان مع ما المصداق
وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولقد تمكثهم فيما ان مكثا فيه وبعد الا للتشبيه نحو ان قام زيد الى قام زيد
حرف التثنية وان يفتح الحرة وسكون النون تزامن ما كثيرا يلزم الكثرة من تقييد ان المكسورة بقله زيدا مع ما
وكثرة في مقابلة زيادة ان المكسورة لا لزنا بين لولا القسم في يلزم قلنا وذلك ان تنزه الكثرة من تقييد انما
مع الكثرة في الصحيح ان قد يكون صلة لما خوفنا ان بيا البشر قد يكون زائدة لقوله فما لهم الا يعذبهم الله
فجعل الواقع بعد المقابلة للزيادة ووجه خفي واضح من موضع الزيادة ان لم يذكره كاطية لفظ الينا السلام
ويرى في وفاق السلم العطاء التناول وفيه الراسد واليد بين وفي عطف مثله والمعدية طاول في الشجر لتناول
والناظر الشديد الحفرة والوارفة الشجر المظرا وكل ذلك من القاموس وقد يقبل القسم وان كثر قبل القسم
جوابه في اللان لئلا بان جوابه في نحو الله في افضل له في بئر لا حول بلحري صاسري وما شعر لولا الملك **حرف التثنية**
هكذا ذكره الجوهري في الصحيح فتروهم الشارح ان الملك جمع هالك كاطية جمع طالب فوقع فيما وقع واي يجمع
فقال الحمد جمع حائرا الجوهري الملك الملك في القاموس الحمد بالظم الملك ووجه خفي في شرح البيان آخره
يا فكه حتى اذا الصبح حشر الجاهل والمجدد متعلق بشعره في البيت ذاك الرجل الذي سري في بلاد الكون وعالم اسما
فراحيه اذا ضا الصبح والحزن كاشد عن الشبه علم ذاك في ينفع ذاك هذا والمراد بالان في انصراف الى انقلب

اعلم ان ما الكافة عن العمل يستحق ان يجعله الزائد وكذا ما في حيثما واذا لم يكن لم يجعلها
من حرف الزائدة لان لها اثر في الكلام وهو كماله عن العمل وتصحيح دخولها على الفعل في الكافة
وكيف وحيت واذ عن الاضافة وتصحيح كونها جازمين قال الرضي والعجب انهم لا يرون تأثير الحرف في تأنيدها
كالتأنيدها في الياء وفي الاحتمال في الالف الزائدة بعد العاطفة على النفي وفي الاستغرافية ويرون تأثيرها
لكنها ما نفعنا زيادتها بهذا الكلام ونحن نقول اذ لم يكن للرعيين صحبة فلو ان بر بيا والصبح مسفر
انما ينبغي ان الحرف الزائد ما لو حذف لا ينوب اصل المعنى لعدم توفقه عليه وما الكافة ليست كذلك اذ في اما
اذ في انما زيد قائم برفع زيد قائم لا يفرم ان المقصود انما يكملكم على زيد لولا كلمة ما بل بما يقتضيه ان اسم
يكم على زيد قائم وفي حيثما تضرب يخدم يضرب لا يفرم في الكلام بدون ما هو سببية الا في الثاني
اذ لا يبيد حيث بدون ما تلك السببية فكلمة ما في هذه الكلمة بمنزلة الحرف الباء في الالف وحذف الحرف
في تفسير كلهم قال ابن مالك الفالب في ان يكون نفس اللفظ ما في معنى القول في معنى قول
اشار الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتباري مستعاره ارادة ان الظرف في اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى
هو الشايع في قال الرندي اذ في القلب لكن جعل القلب في السببية الاعتبارية حيث قال الظرفية اعتبارا
او على اعتبار القلب في ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية قوله مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول
فقوله مختصة بما في معنى القول معناه مفعول ما في معنى القول لا انه تفسير نفس لفظ في معنى القول لا انه حيز
الرفي ما في معنى القول الغير الصريح في جعل القول المستند قوله ما في معنى القول وهو بعيد عن العبارة
فقول ان الجدل في تفسير المصنف في اشار الى وجه قوله في لا تفسير في الاكثر الى مفعول مقدر الى آخره
لان قوله في الاكثر لا يفسر مفعول القول الصريح زعمنا ان قوله ان عبد الله تفسير لما امر في لكن قال الرضي في تفسيره
اذ لا مورد لا يكون نفس الجدل بل قوله اذ لا يصير مفعول قول صريح مقدر لكن قال ان صريح القول المستند للفعل
المأول بالقول في عدم الظهور قال الرضي وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام
بدون ولا يحتاج الى ان من جرة التفسير للبرهان المقدم في قوله تعالى واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ليست ان في مفسرة
لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم بهذا وينبغي ان يجعل من حرف التفسير الثاني قوله الحمد لله رب العالمين

الاية على منذهب سبب قوله او تقدير نحو كمال زيد اضرب قال الرضي اذا وقع الظرف بعد هذا منوص
بفعل بعده لا بفعل من بعد هذا التوسيم في الظروف نحو كمال يوم الجمعة زيد في يوم الجمعة في منصوب
بند في قوله فالهزة اعم تصرفا اي التصرف فيها لا آخره جعل تصرفا بغيره عن نسبة اعم لا فاعله اي اعم
وجعل اضافة التصرف في الضمير لا في ملامسة لا في عيب التصرف فيه وكذا ان يجعل التصرف فعل الهزة
اي الهزة تصرفها اعم من تصرف فعلها زائد في مواضع لا تدخل فيها اهل وكما يدخل في التصرف في الكلام بفعله
من الخبر في الانشاء فاذا استعملوا اكثر التصرف اعم وينبغي ان يراد بالاعم اعم من وجه لان الهزة تصرفا
لا ليست للهزة قال الرضي وتخصر هذا بحكام دون الهزة وهي كونا للتصريف في الانشاء نحو قوله تعالى
نحو قوله تعالى هل ثوب الكفا اي لم ثوب فاذن فائدة التام في جاز ان يحى بعدها الى قصد الايجاب
كقوله هل جزا الا حسا الى الا حسا وان يدخل بالالف الزائدة في خبر المبتدأ الذي بعدها نحو هل زيد قائم
قوله باذنا الهزة على ثم والواو في هل في الهزة لوقتها في التصرف لا تدخل عليها العابد هي تدخل على
عليها وتدخل على اهل قال الله تعالى هل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل اننا الهزة ان غوت وان يشره
ويترتب انك تقول ان الكرمك في ذلك كرمي ولا تقول في كرمي وتقول اسم عليه ثم هل يلفت الى الهزة لا يحى
بعده ويجوز في هل وسألكم الاستنار كذا في الرضي فاعلم ان هذه الصور ايضا موجبات كون هذا اعم تصرفا
واعلم ان الشهود ان لولا ثانيا في ثانيا الا في هذا الزم معناه ذهب الحق الثنا الى ان لوموضوعة
لذا فكانت خالفة ليكون ادوات الشرط على نحو واحد في الوضع وما كاد صلا مقدر في الما كان متفيا
فيه ان التفسير لا بناء في الوجود بل يتم الوجود والمعدوم كما حقق في سبب فيلزم لاجل اننا ما علق ايضا
هذا اذا استلزم انتا المعلوم انتا اللازم او يكون سببا وكل هما ممنوعا قوله وكذا انتا الاكرا سببا في
قوله وكون انتا الاكرا سببا انتا الجبي في زعم الحكم في بحث سبب هذا الاستعمال التوفيق المصنعة لا في
قوله ومن هذا الاحتمال التوفيق المصنعة انه ثا لولا لا ثنا الا في ثنا الثاني قد صرح المصنف رحمه الله
سبب تخطيهم فقال الشرط سبب الجزا سبب السبب يكون اعم من السبب في يلزم من انتا السبب انتا
ووافه الرضي في الدعوى في الدليل بان الشرط ملزوم للجزا في اللازم قد يكون اعم فليلزم انتا

فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاء موضع منطلق اي في موضع يلزم ان يقع فيه منطلق وان يبين وجه انه بعد ذلك
لو انك انطلقت كيف ينبغي ان يقال انطلقت وقع موضع منطلق فوجه بان الوجه موضع منطلق نظرا
لما اصالة افرا الخبر ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لغيره لانه لو كان ماضيا لكان في موضع تقدير خبر
فان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت موضع منطلق ويجوز لو انك منطلق بتقدير امر منطلق
وهو اول ما جاء في كلامهم انشائية من امثال واعلم ان جوابه اما ماض منفي بلم او فعلا ماض دخل عليه لام مستوفى
وبحذف اللام فليكن الى اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او ط الشرط بالذي يولد فانه يكثر حذف اللام حينئذ لا يكون
جملة اسمية خلو للزحشر **و** اذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه في تركه في آخر
دفع لا عذر له في ان لا يصح تركه في عدم كونه زمانا ولا مكانا بهما وبعد الدفع ان اول ظرف زمانا اضيف الى
مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى ان التبا جعل اول الكلام مكانا فالنقطة الى الزمان تكلف شيئا
اذا كان مع ما يوجب التسامح والى ان يصح تضمين التقدم في الدخول اي اذا تقدم القسم داخل اول الكلام ونحن
نقول اول الكلام مكانا تنزيهيا لا حقيقيا والمكان التنزيهيا كالبرم لعدم ظهور كونه مكانا كما ان المكان البرم غير ظاهر
فينصب بتقديره في بلو تضمين **و** واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط قال الرضي بتقديم ما يطلب
قال الرضي بتقديم ما يطلب خبرا من مبتدأ لم يدخل عليه ناسخ الشرط بقوله على الشرط او دخلا مما قال بتقديم غير الشرط
لان الاحتراز عن تقدمه بتقديم الشرط بقوله على الشرط وفيه بحث لان الاحتراز عن جميع صورة التوسط حصل
بقوله اول الكلام لا محالة بقوله على الشرط لان الكلام في الشرط فلا يلزم ذكره **و** اي لزم القسم لا فرق
جعل ضمير لزمه للقسم مع بعده دون الشرط مع قرب لان الكلام في القسم لكن قوله وكما الجواب للقسم للقسم
دون ان يقول ذلك الجواب بل على انه جعل ضمير لزمه لغير القسم فلم يضر القسم في قوله وكما الجواب للقسم للقسم
لما عا الى ضمير لزمه قوله لا يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال فيه ان اذا كان الشرط ماضيا لم يكن مجزوما
فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم وجوابه ان يتكلف ويقال ارادة صحة كونه مجزوما وجوب كونه غير مجزوم
قوله والشرط ايضا كونه مشروطا بالشرط فيه بحث لان الجواب مجموع القسم وجوابه لا يجزى الجواب على عكس ما
اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم في حينئذ مجموع الشرط والجزا انما يكون باعتبار التقديم **و** كما قيل ما نشر على ان

الشرط لان تقدمه الى الغير مقدم على جواز النفا القسم في الذكر وفي قوله انا والله ان تأتي انك تقدم الغير
كما ان مقدم على النفا القسم لكن في قوله وعلى المعنى الثاني هذا مثلا لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط
فيكون الشرط باعتبار التقديم على غير ترتيب التبع وباعتبار اعتبار الشرط على ترتيبه نظرا لان تقدم الغير
كما ان مقدم على جواز النفا القسم على المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون الشرط
على ترتيب التبع باعتبار التقديم وجواز اعتبار الشرط كلهما وان اريد التبع الذي باعتبار ان الله
لا آخره وان آتيت بالله لا آخره فهو على المعنيين باعتبار التقديم على غير ترتيب التبع وعلى المعنى الاول
على ترتيب التبع باعتبار النفا القسم واعتباره وعلى المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط والنفا
فكلما مما تعجب عنه الناظر ويجعل نظره عن الاحاطة بمقصده الصهر وقد بلغني نسخة لا يشع عليه شيء
وكانه اصله بعض من اصلي كتابه لكونه مجازا عنه هذا والاولى والانسب بسياق الكلام جعل ضمير غير
لما القسم لانه في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير تقدم اول الكلام قوله وان آتيت والله يحتمل العطف
على قوله انا والله لا آخره فيكون مثالا لتقديم الشرط ويحتمل العطف على قوله والله ان تأتي فيكون في حيزان
ويكون مثالا لما افاده منع الخبر المستفاد قوله بتقديم الشرط عليه او غيره من تقدم الشرط والغير ما
و وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضى لا آخره نص على ما اشار اليه الترمذي لما في قوله اقول ان الشرط
اي اعتبار التبع والشرط او مقتدره كلفوظ في صدر الكلام مقتدره كلفوظ مطلقا مقتدره في الصدر
كلفوظ فيه والمقتدر في وسطه كالمقتدر كلفوظ فلا وجه بتخصيصه بالماضي بالماضي اول الكلام اول الكلام
قوله فانه لو كان جزا الشرط كما الجزم بمختلف النون اولية قال الرضي في بحثه ان قوله ان الجزم انما هو في قوله
فانه لو كان جزا الشرط يلزم الاتيان بالنفا لان حذو لا يجوز ان في الضرورة ولهذا ينافيه قوله ان يستغنى عن
زينة قوله ان يستغنى استغنى عن تقدير القسم بتقدير النفا لكن في لزوم الاتيان نظرا بل اللزوم اما النفا او انا
لان يوسف في قوله الاتيان بالنفا فاهم واعلم ان قد يقع الشرطية في مقام جزا الشرط فاما ان يعتبر الشرط
الثاني فيجعل مجموع الشرطية جزا ويدخل النفا على اداة الشرطية والجزائية واما ان يلغى فيجعل الجزا الشرط
للشرط الاول كما ذكره الرضي وقد تقدم الجزا على الشرط فيقتدر مثل جزا او يجعل المتقدم والى عليه عند البصري

يجعل مع تقدمه جزاء عند الكوفي ويلزم مضي الشرط حينئذ كذا في التسهيل **واما للتفصيل** **واما المعص**
 قال الشيخ وقد يحدف اما الكثرة الاستعمال انما يطرد ذلك اذا كانا بعد النافرا او زيارا قبلها **منصوب**
 او منصرف فلا يقال زيد انضربت ولا زيدا فضرته بتقدير ما هذا فادفع في توجيه ما في اوائل الكتب
 من قولهم وبعد فان لا آخره انه بتقدير ما من عدم تقدير التدمير كما ينبغي في قوله **اما الشرط للزوم**
 قوله ولكم بان كل اما الشرط للزوم جواب النافي جوابا وسيية الاول للثاني ولم يحكم بكون الاولين للشرط
 مع انه يقال زيد حين لقيه فانما اكرم واذا لقيه فانما اكرم ولا يشاهد كثيرا في القراءة العظم **لعدم**
 بل جعل العين الا تيا بالناظرين جاريين مجري الشرط وانما جاري العمل المستقبلي في النظر الماضي
 وان استوعق وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض من وقوع تلك الافعال المستقبلية في كمال هذه الافعال
 المستقبلية وقعت في الزمنة الماضية وصارت لازمة لها كذا في التصديق بالالفق قوله مما في حينها اي حينها
 هذا هو الوجه عند الاخرى لا يصلح التعمير بجزء مما في حينها مطلقا ما لم يكن من حينها فاما
 فان ما في حينها مامول الشرط كما اثبتته المذهب الاخرى في قوله بجزء مما في حينها مطلقا اطلاقا
 ان لا يجوز في اما زيد فمطلقا اما منطلق فزيد في اما يوم الجمعة فاني متكلم في اما فاننا منطلق يوم
 قوله وهذا مذهب سيبويه قال الشيخ وبما اندي هذا مذهب البرد واختار المصنف رحمه الله قوله **مطلقا**
 جعل مطلقا صفة منفعلة وقد عالج معنى معمولية وتقدير ظرفا اي زمانا مطلقا او ظرفا بعد الكثرة
واما تقديره على تقدير الرفع بما يذكر زيدا في هذا المذهب بانه لو كان معمول المحذوف مطلقا
 لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق من فوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اي مما يذكر على صيغة المجرول
 مع انه لا يجوز في العجايا ويل من جوح وهو تقدير العائد اي منطلق فيه وكان نصب زيدا في اما زيد منطلق
 بتقدير ناصبه انه لا يجوز الشارح اخذ تقدير الكون وجعل هذا الى برار رد التقدير بتقدير الذكر
 ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا انه لو جاز فزيد في اما زيد منطلق اعلم ان مما يمكن في هذا
 بمعنى ما لا يفعل سوى الزم صرح بالحق في مما يمكن يوم الجمعة ما يمكن يوم الجمعة في غير هذا مما لا يتعد
 فينبذ لا يصح تقدير ما زيد بمعنى مما يمكن زيد لا تنافي ضمير يرتبط يكن زيد مما وكذا تقدير مما يذكر

يوم الجمعة وما يذكر زيدا في العجايا بما معنى الوقت وتقدير العائد اي وقت يكون زيدا فيه وحينئذ لا بد
 من تقدير عائد اليه في الجزاء ايضا فنقول اما زيد فمطلق في تقدير ما يمكن زيدا فيه من منطلق فيه وقد انكر
 وقد انكر كون مما في الوقت الزمخشري في قوله تعالى **ما تاتوا** وقال هو فادفع على لغة العرب لكن اثبت ان
 ووافقه الشيخ ونعقروا ونعقروا المعنى بانه ليس ليس فيما اشترطه ابن مالك شهادة لكونه متمم وبالمجمل
 تبين ان الظاهر في مما هو المذهب الاول **وجاز اما يوم الجمعة** فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير زيد
 عدم جواز مرجوحا بتقدير العا **منقول** لا ينفصل في قوله لا آخره هذا في الخبرين بخبر
 وقد يكون بياننا لكون خبر اليه التكميل منكر القول متا واخذوا من ذلك انه لعل يكون في قوله **وجاز اما**
 وحينئذ يجوز ان يجاب جواب القسم نحو كل ان الانسا لطف وان لا يجاب به نحو كل بل يجوز ان يكون قوله لا آخره
 فلم لو يفتقد لم يصح قوله نحو الفعل الماضي وهذا انتم مما قال السند احتراز عن المتحركة لا زالا نحو نيت المسند اليه
 بل التانيث فنسب الاسم لا نه مما يتطرق اليه النفع وانما بعد التانيث المتحركة من الحروف والعلامة التانيث
 والجمعين في الخ سماء الى زاجعلت مع ما حقت بمنزلة كلمة واحدة واما عدم علة التثنية والجمعين
 في الفعل فلا زالا سماء واشار الى على من حروف في لغة ضعيفة بعبارة الحكم ان التانيث فاذم قول التانيث **المتن**
 او تنزيل كما في الجوز المنة منزلة المؤنث بالتاء قوله فان كان السند اليه اخره او العلة فان التانيث المسند اليه
 ظاهرا غير حقيقي قوله اي فانت مخير بين الحائز التانيث وبين عدمه او ذو مخير الى الحائز التانيث
 مخيرة على الخذف لا يصح والاول جعل اسم مكانا قوله وهذه المسئلة قد تقدمت الى ان اذكرت لا آخره
 لا لا يندفع كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال التانيث قول الحق والوجه في التانيث **المتن**
 الغير الحقيقي قوله اي جمعي المنكر والمؤنث في مثل قاما الزيدا لا آخره يعني انضعف حين الاسماء لا الظاهر
 لا مطلقا كما افاد عبارة ولو جعل مرتبطا بقوله فاما ظاهرا غير حقيقي فخير لصا متيدا لكن كثير
 لكن كثيرا ما ينبغي ان يتصل به مقيده بكونه الفا على ظاهرا غير حقيقي وبفعل الماضي قوله اي دخلت فوننا
 اطلاق النون ليس على ما ينبغي لانه افعال النون الذي يستعمل في التثنية والجمع في قوله اي دخلت فوننا
 والتثنية لا يكون الا في الاسماء قوله فستمي ما به نون الشيء اي افعال النون على الشيء بل هو النون الدال

كذا في قوله فزيد منطلق برفع اليوم
 بتقدير زيد
 كذا في قوله فزيد منطلق برفع اليوم
 بتقدير زيد

قوله نحو ضربين بالتخفيف والضربين بالتشديد يعني عن هذا التفصيل قوله آخر بابا من التخفيف والتشديد
قوله آخر بابا التخفيف والتشديد في جميع هذه الأمثلة **قوله** فلا يقال زيد ما يقون إلا قليلا في خبر ما يقع بها
نظرا بما دخلت اليه بلع المشارة الزبي حتى قيل بجبر ما في اليه بلع التصلة قياسا عند ابن جني **قوله**
بجمل بخل والمنفصلة وان جاءت قليلا نحو في الدار يضرب زيد والرا بالني ما يشمل المحرر
حتى قال سيبويه يدخل بعد لم تشبها بالبلع الزبي في الجزم **قوله** ولزم أي نون التأكيده في مثل القسم النش
فهو من قبيل اضافة الجواب الى القسم كما افاده الشارح فاذا ذكره الرندي ان الاضافة من قبيل جرد **قوله**
محل نظر في نفس الزوم بقوله تعالى ولئن كنتم الا في الله تخشرون فوجب تقديم المثبت بان لا
بان لا يتعلق به ظرف او جان متقدم عليه اي الشرط المؤكدة حرف بما سواها التأكيده لما كان
كلمة حيثما واذا ما او جازا كما في متبهما واما وقد يؤكد جواب هذا الشرط ايضا ليدل على الوجه
وفي نحو لا تخشون ليظروا **قوله** ليدل على الواو المحذوفة وفي نحو لا تخشون ليظروا وكذا قوله ليدل على الواو المحذوفة
قوله ان اشترط في التقاء الساكنين على حدة ان يكون الساكن في كلمة واحدة وحينئذ لا بد
من بيان جهة عدم حذف الالف في اضربا واضربان وسيعلم والحق ان لا ترد في اشترط ان يكون الساكن
في كلمة واحدة والمشددة في التثنية والجمع المؤنث نزلت منزلة المتصلة وهو الواحد المنكسر والحد الذي اذ
صيفنا اصيغت التكلم ايضا **قوله** بمنزلة التي استثناها عن الحكم بفتح ما قبلها ولك ان تقدم ما تقدم به
لان الالف ليس جازا حصينا فكانت واقعة بعد النسخة بلع فاصلة ويجعل ان يرا بقوله وتقول في السه
ويجعل ان يرا بقوله وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربان بيان انك تثبت الالف في تأكيدها
بالنون المشددة فحينئذ لا يكون المقصود الاستثناء **قوله** في يجوز التقاء الساكنين على غير حدة
اولا نزل المحذوفة منزلة المشددة لكونها فرعاً عن حرة المجزئين ذلك الخاف من بكسر النون وعليه
محل قوله تعالى ولا تشعبا بالتخفيف لم يجوز البصريون الخاف مطلقا مطلقا للزوم التقاء الساكنين
على غير حدة وان كان في مثله يضربان بالخاف نون الوقاية واضربا نون بادغام نون في نون النعمول
لان المشددة ليس مع الالف في كلمة واحدة ولا منزلة منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما في المشددة

176
في المشددة والالف التثنية **قوله** وغرض من هذا الكلام بيان الافعال المعنوية الاخرى كذا قال الشارح
كلام لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من غرضه الفرق بين التثنية وصيغتي الجمع والواحد في المؤنثة
حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية دونها بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان الالف واللام
من كلمة واحدة ويكون المشددة متصلة بالالف او كما في متصل والمنفصلة منفصلة والنون
المشددة مع الضمير البارز سوى الالف التثنية كالمنفصلة وانما بالمتصل نحو يا عابد الف يحيي فانه
يمنع من الالف ليا يحيي فان ذكره الرضي ان نسبتهما للضمير متصل مطلقا لا يصح لان الواو والهمزة
ويا المحاطة ايضا ضمير متصل بل ينبغي ان يشبهه بالالف التثنية لا يتجاها صلاحيته لا يتجه
ولا يحتاج في دفعه لما ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد الغرض
من التثنية بيان حال الاخر من النون بشبهه بما عرف حاله من الاخر من المتصل الف التثنية لا او غيرها
لا المحل على المشبه به حتى يرد ما ذكره الرضي ان ثبوت حرف الالف مع الالف التثنية لا يستغني عن التعليل
وليس له علة خاصة به حتى يستحق ان يحمل عليها نون التأكيده مستقلة بوجوه التعليل مع ضمير بارز
لا يخفى ان لا يخصص في التثنية لا قد يكون خاليما الضمير نحو يضرب زيد **قوله** وهذا الامثلة يقع على غير غيرها
لما اخرجها في ترتيب ترتيبها فان مراعاة ترتيب المثل فيها خطأ مرتبة ما يدخل الفعل الى اخره
ولان التنوين لانم بخل والنون زواو بالحذف وايضا الكسرة لا في الفعل فانها على الالف والهمزة
قوله فبذلك ما حذفت متفرقة على الحذف في حال الوقف اذ لا يكون في الحذف للساكنين الذي يحذف الالف في التثنية
قوله والمفتوح ما قبلها تنقلب الغائبة الكسرة في الاخر على الوقف في الاخر على الابتداء كما تقرر في محله
يوجب ان لا يكتب الحقيقة التي لم يفتح ما قبلها ويكتب الفاء اذا انفتح ما قبلها فكتبتا بها على خلاف قياس
اللام تشكرتها لك على قدر الالف **قوله** واسئلك ان تجعل هذه الارقام البشاهة بخير اسمائك
لخير افضل نيتك زخرا لا موحيا بجزي جزائك وصل وسلم عليه بدوام ارضك وسما لك ثم وقع النزاع
قوله من هذه الحاشية على يد الفقيه علي بن احمد في غرة الحرة الحرام في يوم شنبه
في وقت العصر في يوم سبعة عشر من شعبان وثمانين والالف تكتب بواو الله الملك



وقد جاوز السنته الآن
١١٥٣

110



171
210